وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة 1
.كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم التاريخ وعلم الآثار

قضية فصل الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1958-1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د (LMD) في تاريخ الثورة التحريرية

إعداد الطالبة:
حدة العباسي

إشراف الدكتور:
سليمان قريري

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
اجقو علي	استاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
سليمان قريري	أستاذ محاضر –أ–	جامعة باتنة 1	مشرفا مقررا
غيلاني السبتي	استاذ استاذ التعليم	جامعة باتنة 1	عضوا
لميش صالح	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا
فريح لخميسي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	عضوا

السنة الجامعية: 2022– 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي أعانني على إكمال هذا العمل، الذي أبتغي من خلاله رضاه عني والوصول إلى العلم والمعرفة التي أمرنا بها، كما أحمده أنه سخر لنا من عباده الصالحين من أمدنا بالعون والمساعدة

بعدها أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والاعتزاز إلى الأستاذ الفاضل سليمان قريري على إشرافه على الأطروحة كما أشكره على كل ما قدمه لي من نصائح قيمة لإتمام هذا العمل على أحسن وجه وأيضا على صبره علي في كثير من المرات أسأل الله أن ينفع بعلمه الواسع وأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضيه ويليق باسمه فشكرا ألف شكر .

إهداء:

إلى كل من ضحى بنفسه من أجل استقلال الجزائر الى الشهداء الأبرار

الى والدي الكريمين اللذين ادعوا الله ان يطيل في عمرهما وأن يمدهما بموفور الصحة والعافية جزاء تعبهما وتشجيعهما ودعواتهما لاكمال هذه الدراسة

إلى زوجي الذي ساندني طيلة هذا المشوار

إلى كل افراد عائلتي إخوتي وأخواتي

إلى عائلة زوجي

إلى ابنتي الغاليتين" آلاء و أبرار"

أهدي هذا العمل المتواضع سائلة من الله أن ينتفع به .

قائمة المختصرات:

تر:	ترجمة
ج:	جزء
ع:	عدد
ط:	طبعة
ج.ت.و:	جبهة التحرير الوطني
ح.م.ج.ج:	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
S.H.D	Service Historique de la Décfence
C.A.D.F	Center Archives Diplomatique (La Courneuve)
M.A.E	Ministre des Affairas Etrangers
Ed	Edition

مقدمة

مقدمة:

حددت جبهة التحرير الوطني أهدافها ومعالمها ووسائلها بوضوح دون استبعاد خيار السلم، حيث أكدت في بيان أول نوفمبر 1954 على فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ. ومن هذا المنطلق كان أسلوب ومنهج جبهة التحرير الوطني واضحا من حيث الموازنة بين العمل العسكري في الداخل والنشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج ، حيث لم يكد تمر من عمر الثورة عام واحد حتى دوى صيتها في المحافل الدولية "بما أتاح تدويل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ"، وفي المقابل لم تغفل فكرة إيجاد الإطار الملائم لفتح التفاوض التزاما بما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954، إلا أن الطرف الفرنسي وجد مجالا لجس النبض والبحث عن مكامن الضعف وإيجاد أساليب لضرب الثورة وإتباع مناورات سياسية ترمي إلى مساومة قادة الثورة وحملهم على قبول فكرة إيقاف القتال أولا، وبعدها إجراء انتخابات يختار على أساسها ممثلون للتفاوض مع فرنسا. واستهدفت وراء كل هذا فصل اكبر جزء من التراب الجزائري كنتيجة مباشرة للمسار الذي عرفته الثورة بعد 1956، وجعل المنطقة قاعدة لإرساء إمبراطورية جديدة نظرا لموقعها الاستراتيجي، وازدادت تمسكا بالصحراء بعد اكتشاف الغاز والبترول، لهذا لم تتوان في إصدار القوانين والمراسيم الرامية لفصل الصحراء عن بقية التراب الجزائري، وتجسدت هذه الفكرة أكثر في عهد الجنرال شارل دوغول الذي استغل كل الإمكانيات لتحقيق ذلك، إلا أن هذا افرز مقاومة بطولية من الشعب الجزائري لما للأمر من أهمية تتعلق بوحدة التراب الوطني، حيث عالجت الدبلوماسية الجزائرية قضية الصحراء بحنكة خلال لقاءات ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي السلطات الفرنسية إلى غاية اتفاقيات ايفيان 1962 إضافة إلى سياسة التأميمات التي انتهجتها الدولة الجزائرية لاسترداد سيادتها على اقتصادها بعد الاستقلال.

أسباب اختيار الموضوع:

تعتبر قضية فصل الصحراء في مرحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية موضوعا مهما ومثيرا لعدة تساؤلات جعلتني ارغب في البحث فيه خاصة مناورات الفرنسيين خلال هذه الفترة وكذلك الأهداف الخفية التي كانوا يريدون الوصول إليها.

كما أن الموضوع لم يحض باهتمام الدارسين والباحثين بجدية وتعمق اكثر رغم أن هذه القضية خطيرة حيث أثرت في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال ومازالت آثارها وانعكاساتها إلى حد اليوم.

الإشكالية:

تكمن إشكالية الموضوع في البحث عن طبيعة المشروع الكلونيالي وعناصره الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، حيث تعززت خطوطه الأمامية على إحكام السيطرة الاستيطانية على البلد عامة وسياساته ومناوراته لفصل الصحراء في مرحلة المفاوضات خاصة. وعليه فان من بين أهم الأسئلة التي سأحاول في هذه الدراسة تقديم إجابات علمية لها ما يلي:

- ما هي أسباب اهتمام السلطات الفرنسية بالصحراء الجزائرية ؟
- ما علاقة ذلك بالمشاريع الفرنسية الهادفة إلى تمزيق وحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني؟
- ما المجهود الإيديولوجي والاستراتيجي الفرنسي المسخر لهذه القضية؟
- وما مدى تأثيرها على مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية؟
- وكيف كانت انعكاسات ذلك على العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال؟

هذه الأسئلة وغيرها حاولت الإجابة عليها من خلال كتابات الباحثين والمؤرخين ورصد أقوال الأشخاص التاريخيين الفاعلين في هذه المرحلة.

المناهج المعتمدة:

إن طبيعة الدراسة التاريخية عامة، وخصوصية الموضوع، فرض علي استعمال المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن.

1. المنهج التاريخي: استخدمته في سياق عرض بعض الوثائق التاريخية وسرد عناصرها وكذا رصد وتسجيل أهم الآراء، المواقف والتصريحات، الصادرة عن الأشخاص الفاعلين والزعماء.

المنهج التحليلي: اعتمدنا في تحليل وقراءة هذه الآراء وردود الأفعال حول القضية واستنطاق المخفي وراء السطور من معاني وأفكار ومواقف.

المنهج المقارن: لجأنا إليه في سياق الكشف عن صحة ما ورد في المضامين والمواقف حيال العديد من القضايا المطروحة بخصوص المسار الثوري وتطوراته وكذا التصورات والآفاق التي رسمتها الثورة لمرحلة الاستقلال وبناء المجتمع.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة الاطار الزماني من 1958 الى 1962 لان فكرة فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال تجسدت فعليا في عام 1958 وبرزت من خلال تصريحات االمسؤولين السياسيين الفرنسيين وسياستهم الرامية إلى استغلال وفصل الصحراء أهمها:

- تصريح غي موليه فيفري 1958 الذي اقسم فيه ان فرنسا سوف تجند قواتها لتحقيق معجزة الصحراء وان استغلالها هي مهمتهم الكبرى.
- المفاوضات الجدية بين ممثلي الشعب الجزائري والفرنسيين بدأت في عهد الجنرال دوغول الذي تسلم الحكم في جوان 1958 الذي دعى الجزائريين للمفاوضات بطرحه سلم الشجعان اكتوبر 1958 .

- بعد تسلم لجنرال دوغول الحكم في جوان 1958 وتشكيل حكومته عين وزارة خاصة بالصحراء .
- وفي جوان 1958 انعقدت دورة للمجلس الوطني الفرنسي نوقش فيها مشروع التقسيم وفصل الصحراء عن الشمال بعد ان كلفه دوغول أن يختص بالقضية .
- اتضحت معالم استغلال ثروات الصحراء اكثر من خلال مشروع قسنطينة اكتوبر 1958 .

المادة العلمية المعتمدة:

اعتمدت في دراستي هذه على المادة العلمية التي جمعتها من مختلف المصادر والمراجع باللغة العربية وباللغة الفرنسية وأهمها:

المصادر:

الأرشيف الفرنسي:

- محفوظات الأرشيف الديبلوماسي بباريس (C.A.D.F) التابع لوزارة الخارجية (La Courneuve) .
- محفوظات الأرشيف العسكري (S.H.D) في (Vincienne).
- **الشهادات المكتوبة:**رضا مالك (الجزائر في ايفيان– تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962) ، بن يوسف بن خدة (نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقية ايفيان) ، سعد دحلب (المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر)، فرحات عباس (تشريح حرب) ، شارل ديغول (مذكرات الأمل) ، أوليفي لونغ (الملف السري – اتفاقيات ايفيان–مهمة سويسرية للسلم في الجزائر).
- كما اعتمدت على جريدة المجاهد الصادرة باللغة العربية من 1957 الى 1962 .

المراجع:

- اعتمدت على العديد من المراجع التي تناولت موضوع الصحراء الجزائرية ابان الاحتلال الفرنسي وموضوع المفاوضات الجزائرية الفرنسية مابين 1954 – 1962 وأهم هذه المراجع:
- إبراهيم مياسي(توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري 1881–1912) / الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1873–1934
- أحميدة عميراوي، سليم زاوية، محمد السعيد قاصري(السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844–1916).
- رمضان بورغدة (الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958– 1962).
- صالح بلحاج (تاريخ الثورة الجزائرية).
- إضافة إلى الكثير من المقالات سواءا المنشورة في الملتقيات الوطنية:
- سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الفرنسية الجزائرية، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ،آثار التجارب النووية في العالم .
- والمقالات المنشورة في المجلات العلمية أهمها:
- محمد بليل (المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960–1962 على ضوء الوثائق الأرشيفية)،سهام ميلودي (مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية)، ليلى تيتة (فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال –الواقع،الرهانات والمآل،قراءة تقرير فرنسي 1960.

الدراسات السابقة:

اطلعت على أطروحة الدكتوراه:اتفاقية ايفيان اسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية – لـ سهام ميلودي،اذ لها علاقة ببعض جزئيات دراستي حيث تضمنت المفاوضات الفرنسية الجزائرية وتحليل اتفاقية ايفيان.

خطة البحث:

من أجل تأسيس دراسة دقيقة للموضوع تم معالجته بتقسيم البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة.

تناولت في المقدمة تعريفا بالموضوع وأهميته والإشكالية المطروحة والمنهج المتبع واهم المصادر والمراجع المعتمد عليها إضافة إلى تفصيل في الخطة.

الفصل التمهيدي: بعنوان السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ،ويتضمن ثلاث مباحث، الأول: التوسع الاستعماري الفرنسي في الصحراء الجزائرية،المبحث الثاني: المشاريع والاستراتيجيات التي طبقتها الحكومة الفرنسية في الصحراء الجزائرية قبل 1958 والمبحث الثالث: سياسة الجنرال شارل دوغول في الصحراء الجزائرية 1962/1958.

الفصل الأول: بعنوان المفاوضات الجزائرية الفرنسية وقضية الصحراء 1955-1962 ويندرج تحته ثلاث مباحث، الأول: الاتصالات والمباحثات الأولى لجس النبض، المبحث الثاني: المحادثات الرسمية وطرح قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية والمبحث الثالث: اللقاءات الجدية والجولة الأخيرة.

الفصل الثاني: بعنوان ردود الأفعال من قضية فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال ويضم ثلاث مباحث ،المبحث الأول: ردود الفعل الجزائرية،المبحث الثاني: ردود الفعل الفرنسية،والمبحث الثالث: ردود الفعل الدولية (العربية والأجنبية).

الفصل الثالث: بعنوان اثر توقيع اتفاقيات ايفيان على مستقبل الصحراء الجزائرية حيث يندرج تحته مبحثان الأول: بترول الصحراء بين حسابات الثروة الفرنسية ورهانات الجزائر أما المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والإستراتيجية للسياسية النووية الفرنسية.

أما الخاتمة فقدمت فيها حوصلة عامة عن الموضوع.

الصعوبات:

اعترضتني مجموعة من الصعوبات في انجاز هذه الدراسة أهمها:

- عدم الحصول على المادة العلمية من الأرشيف الوطني والمكتبة الوطنية بالحامة سواء على الاطلاع عليها وتصويرها.
- تشعب الموضوع لأنه جزء من موضوع المفاوضات وذلك صعب مهمة استخراج ما يخص دراستي ومحاولة تفادي حشو المعلومات.
- تناول الكثير من المراجع للموضوع ولكن بسطحية.
- صعوبة الاستفادة من الوثائق الأرشيفية لأنها مازالت تحتاج الكثير من التنقيح من طرف الباحثين المختصين.

وفي الأخير اقر بفضل الله وبفضل الأستاذ المشرف الدكتور سليمان قريري الذي وجهني وشجعني لإتمام ومتابعة هذه الدراسة حتى إخراجها، لذلك أقدم له أسمى عبارات التقدير والشكر.

الفصل التمهيدي:

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

المبحث الأول: التوسع الاستعماري الفرنسي في الصحراء الجزائرية

المبحث الثاني: المشاريع والاستراتيجيات التي طبقتها الحكومة الفرنسية في الصحراء الجزائرية قبل 1958.

المبحث الثالث: سياسة الجنرال شارل دوغول في الصحراء الجزائرية 1962/1958.

يشكل موضوع التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية حلقة هامة من حلقات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، حيث بذلت فرنسا جهودا مضنية لاحتلال الصحراء، إذ شرعت في إرسال البعثات الاستكشافية للتعرف على إمكانيات المنطقة ومواردها الطبيعية والبشرية منذ امد بعيد.

وقد ازداد الاهتمام بالصحراء الجزائرية بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، وقيام الشعب الجزائري بعدة ثورات شعبية، لإيقاف زحف الاحتلال، واشتداد المقاومة واعتصام بعض القادة والثوار بالواحات الصحراوية. لذلك عزمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على التوسع بالصحراء الجزائرية، فتم احتلال التخوم والمناطق الصحراوية التي دخلتها بعد مقاومة شديدة من أهلها، ثم إبان الثورة التحريرية مثلت قضية الصحراء الجزائرية أخطر التحديات التي واجهتها.

المبحث الأول: التوسع الاستعماري الفرنسي في الصحراء الجزائرية

لم يكن التوغل والتمدد الاستعماري الفرنسي في الجنوب الجزائري "الصحراء" إلا حلقة من حلقات التوسع الاستعماري خاصة وان هذه المنطقة كانت ولا زالت تحتل مكانة هامة عبر التاريخ واهتمام الفرنسيين بها كان ضمن اهتمامهم العام بشمال وغرب القارة الإفريقية بغرض إنشاء إمبراطورية استعمارية قوية.

وبدا هذا الاهتمام أكثر منذ احتلال الشمال الجزائري وتحول المقاومة إلى الجنوب، إذ كان الدخول الفرنسي الفعلي في الصحراء بعد احتلال بسكرة في 1844، وإخضاع منطقة الزيبان بعد ذلك باشرت السلطات الاستعمارية استكمال مشروعها التوسعي نحو الصحراء الجزائرية الذي امتد لفترة طويلة.

المطلب الأول: الرحلات الاستكشافية الفرنسية نحو الصحراء الجزئرية

إن مشروع احتلال الجزائر كان بهدف إرجاع هذه الرقعة الجغرافية إلى حضن ورثة الإمبراطورية الرومانية، ولقد اعتقد الفرنسيون بعد سقوط مدينة الجزائر وبسط سيطرتهم على المدن الساحلية أنهم سيخضعون بقية المناطق الداخلية في ظرف وجيز،[1] وهذا حسب تصريح قائد الحملة الفرنسية على الجزائر "الجنرال دي بورمون"، الذي كتب إلى حكومته قائلا: "إن العرب ينظرون إلينا كمحررين وان الجزائر سوف تخضع لسلطاننا قبل خمسة عشر يوما"[2]، غير أن ظنهم خاب وعزيمتهم خارت عندما صدموا بمقاومة الشعب الجزائري في كل منطقة حطت فيها أقدامهم، الأمر الذي دفع بالإدارة الاستعمارية إلى مراجعة إستراتيجيتها العسكرية للتوغل في بقية المناطق التي لم تدخل تحت السيطرة الفرنسية، وفي

---

[1] رضوان (شافو): جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية، ط1، دار قانة للنشر والتجليد، باتنة (الجزائر)، 2014، ص43.

[2] إبراهيم (مياسي): من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، (الجزائر)، 1999، ص39.

هذا السياق جاء الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية. [1]

شرعت السلطات الفرنسية في إرسال البعثات الاستكشافية للتعرف أكثر على أسرار المنطقة وطرقها، إذ يعتبر "رونيه كاييه"[*] من أوائل المغامرين الفرنسيين الذين توغلوا في أعماق الصحراء، فعبرها من السنغال إلى مدينة تمبكتو(مالي)، ثم عاد عن طريق توات وتافيلالت إلى فاس والرباط، وبذلك فقد قدم إلى فرنسا والمصالح المختصة بالتوسع الاستعماري معلومات جغرافية وحضارية هامة عن هذه المناطق، ساعدتها في عمليات الغزو للجنوب الجزائري والتوسع في الصحراء. قد كان هذا قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر (انتهت رحلاته الاستكشافية في 1828) [2].

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، قامت السلطات الفرنسية بالاعتماد على ما وصل اليه المستكشفين الأوروبيين، مثل رحلة "جون دافيدوس" الذي أرسلته بريطانيا سنة 1836 من الساحل الأطلنطي بالمغرب الأقصى، قاصدا مدينة تمبكتو إلا أنه قتل في تندوف، ثم أرسلت بعد ذلك "هنري كارث" الذي تجول في حوض البحر الأبيض المتوسط، متعمقا في الصحراء الإفريقية واستطاع أن يقدم معلومات دقيقة ومهمة عن المنطقة، وقبل وفاته بقليل كتب مقالا حث فيه فرنسا على القيام بالتوسع في الصحراء وان تستحوذ على هذه المناطق. [3]

كما وظف الفرنسيون الجانب العلمي في دراسة الصحراء، ففي سنة 1837 أسست لجنة علمية فرنسية اهتمت بدراسة إمكانيات الجزائر وكيفية استثمارها وهذه اللجنة تشكلت

---

[1] رضوان (شافو)، المرجع السابق، ص44.

[*] مغامر فرنسي كان منذ صغره شغوفا بالسفر والترحال عاش طويلا مع البدو وتعلم لغتهم، قام بعدة رحلات لاستكشاف الصحراء. إبراهيم (مياسي): توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري 1881-1912، ص ص 46- 47.

[2] رياض (زاهر): استعمار إفريقيا: الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة، 1965، ص113.

[3] إبراهيم (مياسي): الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1873-1934، دار هومة، 2012، ص ص 404-407.

من عسكريين ومدنيين، إذ ألف الضابط "دوما Daumas " بتشجيع من المارشال بيجو سنة 1845 كتابا بعنوان: "الصحراء الجزائرية" وهو دراسة إحصائية وجغرافية وتاريخية عن الجنوب القسنطيني، وقامت السلطات الفرنسية أيضا بإرسال قافلتين تجاريتين فرنسيتين انطلقتا من بسكرة بعد احتلالها سنة 1844، بهدف معرفة أسواق المدن الداخلية وتعرفتا على تمبكتو أهم مركز تجاري بالصحراء. وفتحتا بابا لقوافل أخرى حيث اعتمدت السلطات الفرنسية على المعلومات المقدمة من طرف قوافل التجارة أثناء توسعاتها. [1]

وفي سنة 1855 وجه الحاكم العام للجزائر دعوة للأعيان والمدعو الشيخ عثمان الذي كانت له صلة بالعديد من القبائل التارقية لزيارة الولاية العامة وتمثل ذلك في المحاولات الفرنسية لاستمالة أعيان الصحراء والتعرف الجيد على البنية الاجتماعية والدينية والنفسية للصحراويين. [2]

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كثف الفرنسيون نشاطهم الاستكشافي في الصحراء، فقد قام القائد الأعلى لدائرة البيض برحلة استكشافية إلى الجنوب الغربي الجزائري عام 1857 قصد اكتشاف قصور توات وتيدكلت.

وبعد هذه الرحلة وقع الاختيار على "هنري دوفرييه" ليتكفل بمهمة نشر النفوذ الفرنسيا في الجنوب كمنطقة تاسيلي وإقليم توات، فبدأ رحلته عام 1859 متجها إلى متليلي رغبة منه في الالتقاء ببعض التوارق ليساعدوه في زيارة بلادهم، ثم توجه إلى قصور توات وبلاد التوارق.

---

[1] احميدة (عميراوي)، سليم (زاوية)، محمد السعيد (قاصري): السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر)، 2009، ص ص 31- 32.

[2] احمد (مريوش): التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916، مجلة المصادر، عدد 11، 2005، ص115.

وبعد هذه الرحلة كلفه الوالي العام للجزائر بان يقوم برحلة أخرى إلى التوارق لربط علاقات تجارية مع فرنسا، فاستغل الفرصة وبحث عن الاثار الحضارية للمنطقة وعلى التراث الفكري، فقدم معلومات هامة حول هذه المناطق في كتابه "توارق الشمال".[1]

وفي عام 1873 قام الرحالة "بول سولييه " « Poul solelliet » (برحلة استكشافية حقيقية حسب قوله في مذكراته: "اليوم ابدأ –أخيرا–الرحلة الاستكشافية الحقيقية حيث سأتواجد في أصقاع ليست معروفة كثيرا وسوف اجتاز أرضا لم تطأها قدم أوروبي (من المنيعة إلى عين صالح)".

استطاع "سولييه" الوصول إلى مشارف عين صالح لكنه لم يتمكن من دخولها ولم يتمكن من التعرف عليها، رغم ذلك قدم معلومات هامة خاصة حول هضبة تدمايت وما جاورها، استفادت منها السلطات الاستعمارية في توسعها نحو الجنوب. [2]

ومن بين أنشط المغامرين والمستكشفين في هذه الفترة الآباء البيض المبشرين الذين استقروا في مدينة غدامس(*)، تلبية لنداء الكاردينال "لافيجري" : من أجل تمسيح المسلمين فقام بعض الآباء بجولة استكشافية ضمن بعثات الآباء البيض التي جمعت خلالها معلومات جغرافية هامة وربطت علاقات ودية مع بعض السكان، لحين تنصيب مراكز التبشير عندهم[3].

---

[1] إبراهيم (مياسي)، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013،ص ص 36–40.

[2] Poul (Solelliet) :L'Afrique occidental ,Algérie ,Mizab Tidikelt, Avignon, imprimerie de Seguin ainé,1877,p 170

[*] إحدى مدن ليبيا الإستراتيجية تمثل قاعدة تجارية وعسكرية هامة لبلدان شمال إفريقيا. انظر: إسماعيل (العربي): الصحراء الإفريقية الكبرى وشواطئها، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص 135– 136.

[3] إبراهيم (المياسي)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، ص 422.

وبعد هذه الحقبة ظهرت فكرة مد خط حديدي عبر الصحراء، من أجل الاستكشافات واستثمار خيراتها لهذا اتجهت الأنظار إلى إرسال البعثات العلمية للبحث عن أنجع السبل لتحقيق هذا المشروع. وكذا إرسال بعثات عسكرية كالبعثة التي تم اعتمادها رسميا في ديسمبر 1878 التي كان على رأسها الضابط العسكري الكولونيل "فلاتيرس Flatters " وتضم عشرة أعضاء مهمتها وضع مشروع يفتح منافذ جديدة للتوغل في قلب الصحراء، ويتمثل ذلك في مد خط سكة حديد يربط بين قسنطينة وورقلة، ومنه إلى أقصى الجنوب أين تقيم قبائل التوارق. وانطلقت البعثة من ورقلة بتاريخ 21 ماي 1880 نحو منطقة واد ميزاب.

فقدم "فلاتيرس" معلومات وافية حول المناطق التي اجتازها من وصف للكثبان الرملية والصخور والأودية والأشجار والغزلان والحدائق لواد ميزاب وغيرها.

وبعد أن جمع "فلاتيرس" المعلومات الكافية حول خفايا الصحراء رجع إلى باريس لوضع الترتيبات الجديدة مع مصلحة الطريق الصحراوي التي زودته بما يحتاجه من الوسائل لمتابعة مهمته، في ديسمبر 1880، لكن قائد التوارق نصب له كمينا وانتهت رحلته بوفاته[1].

تابعت فرنسا اهتمامها باكتشاف الصحراء الجزائرية، بحيث حاول الملازم "مرسال بلات" اكتشاف قصور تديكالت، لكنه قتل عام 1886 بالقرب من عين صالح، ثم واصلت فرنسا بعث رحلاتها، ففي 28 نوفمبر 1899 انطلقت بعثة "فلامون" من ورقلة نحو عين صالح بعد أن وفرت له كل الإمكانيات المادية والمعنوية، وهي الرحلة التي تم بها احتلال عين صالح. [2]

---

[1] احمد (مريوش)، المرجع السابق، ص ص 126- 127.

[2] Louis (Mouileseaux) et pierre (Boyer),histoire de l'Algérie ,paris 1964 ,p 359 .

ثم توقفت عمليات الكشوف الصحراوية لفترة معينة من طرف المغامرين الفرنسيين وبدت الدوائر الاستعمارية تفكر جديا في استعمال الحصان الحديدي للتوغل في الصحراء، وذلك في بعث مشروع الخط الحديدي العابر للصحراء.[1]

المطلب الثاني: التوسع وتثبيت الاحتلال بالجنوب الجزائري

بعدما استكملت القوات الفرنسية عملية إجهاض الانتفاضة الشعبية في شمال الصحراء جاء دور تنفيذ واستكمال مشاريعها الكبرى من اجل تسهيل عملية التوغل في قلب الصحراء واحتواء سكانها، وتحقيق مشروع الجزائر فرنسية الذي طالما حلمت به حكومة باريس منذ 1834. [2]

ونظرا لصعوبة وتشعب الموضوع فضلنا التزام التسلسل التاريخي للأحداث لنبدأ الحديث عن احتلال عروس الزيبان "بسكرة".

1.احتلال بوابة الصحراء "بسكرة ":

بعد سقوط مدينة قسنطينة في أيدي القوات الفرنسية سنة 1837، اتجهت الأنظار الفرنسية نحو منطقة الزيبان.[3] فبداية من سنة 1844 تكون السلطة الفرنسية قد استولت رسميا على أهم مناطق الزيبان بعد أن تقلص نفوذ الأمير عبد القادر في المنطقة وتوقف بعدها الحاج احمد باي عن مواصلة الكفاح، إذ وصل الفرنسيون إلى مدينة بسكرة بعد تمكنهم من احتلال باتنة عام 1844 ومنذ ذلك الحين بدأت فرنسا تتطلع لوضع يدها على الجنوب الجزائري، وتلمس ذلك في الخطاب الذي أرسله "المارشال سولت" تحت إشراف وزير الحربية إلى الملك الفرنسي ومن أهم ما جاء فيه: "يجب أن تؤلف الصحراء الجزائرية أو المناطق الواقعة بعد التلال صنفا ثالثا من الجهات الإدارية، ففي هذه الجهات لا اثر

---

[1] إبراهيم (المياسي)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، ص 437.

[2] احمد (مريوش)، المرجع السابق، ص124.

[3] رضوان (شافو)، جوانب من السياسة...، ص47.

للمعمرين وان الجيوش لم تتواجد بها إلا لقمع الفوضى، وهي مناطق تفتح لنا المجال لطرق هامة في الحركة التجارية المؤمنة." [1]

وبعد الحملة الفرنسية القوية التي اكتسحت الصحراء انحصرت قوات المقاومة في المنطقة وتدهورت حالة الأمن، وعمت الفوضى كل مناطق الزيبان، فكثر السطو والاعتداء وقطع النخيل وغير ذلك من الأعمال المريبة والمريعة.[2] وفي بداية أكتوبر 1844 تحركت القوات الفرنسية وتمركزت بمدينة باتنة، حيث أقيم هناك مركز للتموين والإمداد، وتجمع فيلق كبير قوي يشمل على جنود مشاة وفرسان ومدفعية للقضاء على مقاومة احمد باي وملاحقته بعد اعتصامه بجبال أولاد سلطان الواقعة غرب باتنة. وبعد مناوشات عديدة استطاعت القوات الفرنسة إخضاع المنطقة باعتبارها نقطة هامة تتحكم في المسالك الصحراوية، ثم توجهت الحملة إلى بسكرة ليحتلها الدوق "دومال" على رأس جيشه في 4 مارس 1844 بسهولة تامة ومن دون مقاومة تذكر. وأكد قائد الحملة في تقريره أن سكان الزيبان وقبائلها قد خضعوا له وطلبوا الحماية والصداقة من فرنسا.[3]

ولكن بعدها واجهت القوات الفرنسية مقاومة عنيفة من طرف أنصار الأمير عبد القادر في بسكرة واحمد باي في باتنة طيلة 1844 و1845 واستمرت إلى غاية 1848 (استسلام احمد باي). ثم توجت كل هذه الأحداث بمقاومة شديدة وبطولية خلدت اسمها في سجل التاريخ. [4]

---

[1] احميدة (عميراوي) وآخرون، المرجع السابق، ص38.

[2] إبراهيم (مياسي)، من قضايا تاريخ الجزائر...، ص61.

[2] Louis (Boudicour) :La guerre et le gouvernement d'Algérie ,paris, sagnier –Bray,1853,p 509.

[4] إبراهيم (مياسي)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، ص ص 56- 57.

2.احتلال واحة الزعاطشة:

وصلت القوات الفرنسية إلى واحة الزعاطشة يوم 16 جويلية 1849، لكنها فوجئت بصلابة الثورة وفشل الهجوم الفرنسي فشلا ذريعا وانسحبوا نحو بسكرة. فلحق بهم بعض قادة المقاومات الشعبية محاولين تحرير بسكرة فانتصر الفرنسيون في هذه المرحلة رغم خسارة قائدهم وجزء من قواتهم.

ثم توجه حاكم مقاطعة قسنطينة لمحاصرة واحة الزعاطشة فتجمعت القوات الفرنسية مقابلها يوم 7 أكتوبر 1849 وكانت الواحة يحيط بها صور ضخم لحمايتها من غارات الأعداء، ومن ترتيبات الحصار احتلال المكان الذي يربط الزعاطشة بطولقة بهدف منع سكان هذه الأخيرة من تقديم المساعدة للزعاطشة ثم إصدار الأوامر بقصف أسوارها وإحداث ثغرة والهجوم فصدموا بمقاومة مستميتة تكبدت خلالها القوات الفرنسية عددا من القتلى والجرحى رغم ذلك لم يستسلموا ولجئوا لاستخدام المدفعية لإحكام قبضة الحصار على الواحة وتضييق الخناق عليها.[1] ولقد استخدم الثوار كل ما لديهم من قوة في الدفاع أمام القوات الفرنسية التي وصلها دعم عسكري ومعهم مختلف الأسلحة وهكذا استمر حصار الواحة إلى غاية الهجوم الكبير من طرف القوات الفرنسية 28 نوفمبر 1849 انتهى باقتحام الواحة وتدمير وطمس معالمها عن آخرها. [2] كما نتج عن ذلك احتلال بوسعادة سنة 1850 وتدمير واحة نارة (بالاوراس) في 5 جويلية من نفس السنة. [3]

---

[1] إبراهيم (المياسي)، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر...، ص ص 81- 84.

[2] احميدة (عميراوي)، وآخرون، المرجع السابق، ص ص41- 42.

[3] عيسى (جعيط): مقاومة الواحات للاحتلال الفرنسي في القرن 19، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص148.

3.احتلال الاغواط وتقرت:

بعد إخماد القوات الفرنسية لثورة الزعاطشة واحتلال منطقة الزيبان بأكملها تفرغت بعد ذلك لاحتلال منطقة الاغواط باعتبارها عتبة أساسية للولوج إلى أعماق الصحراء. [1]

ففي 1851 أعلن أحد زعماء المقاومة في ورقلة مهاجمة القوات الفرنسية والاستيلاء على تقرت والاغواط إلا أن سلطان تقرت وهو أحد المتعاونين مع فرنسا تصدى له مما اجبره على العودة إلى ورقلة. [2]

ثم أعاد زعيم ورقلة المحاولة في 1852 وبمساعدة عدة ظروف افتك مدينة الاغواط وقطع الطريق أمام التوسع الفرنسي باتجاهها وتمكن من السيطرة على المدينة بكاملها وهذا ما دفع الفرنسيين إلى تعزيز قواتهم والدخول معه في معركة حاسمة – معركة الاغواط– 1852/12/4، اضطر فيها زعيم المقاومة إلى الانسحاب وتمكنت القوات الفرنسية من احتلال الاغواط. [3]

واتبع الفرنسيون أسلوب الاتفاقيات لاستمالة سكان الصحراء ذلك عن طريق دفع الضريبة والاعتراف بالحماية الفرنسية إلى جانب ذلك تتعهد السلطات الفرنسية بعدم التدخل في شؤونهم الداخلية والاستثمار في المغرب الأقصى مما ساعد فرنسا بالتوغل أكثر في الجنوب لغاية مدينة تقرت وتمكنت منها عام 1854. [4]

---

[1] إبراهيم (مياسي)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، ص85.

[2] أبو القاسم (سعد الله): الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص375.

[3] احميدة (عميراوي)، وآخرون،المرجع السابق، ص ص 44– 45.

[4] أبو القاسم (سعد الله)،المرجع السابق، ص376.

4.احتلال ورقلة والمنيعة:

أنشأت فرنسا مراكز عسكرية في ورقلة والمنيعة بغية التوسع أكثر في الصحراء ولأن بني ميزاب تعيق التحركات الفرنسية قامت بالزحف عليها وتمكنت فرنسا من اقتحام المنيعة عام 1891 وتأسيس مركز عسكري دائم بها، وكذا العديد من الحصون العسكرية وسط الجنوب .

وفي سنة 1897 بدأت القوات الفرنسية بنقل مركز دائرة أقصى الجنوب من غرداية إلى المنيعة وشرعت بإرسال بعثاتها إلى نحو كل الجنوب، فقد أرسلت يوم 28 نوفمبر 1899 بعثة من ورقلة إلى عين صالح ثم إلى حاسي مسعود لتصل يوم 15 ديسمبر إلى حاسي السوقي، حيث لاقت مواجهة عنيفة من سكان المنطقة وعلى هذا قرر الحاكم العام مواصلة الزحف نحو الجنوب.[1]

5.احتلال عين صالح وتيت:

لقد كانت بشرى حلول القرن العشرين بالنسبة للاستعمار الفرنسي في الجزائر، احتلال عين صالح التي طالما سعت السلطات الفرنسية لضمها إليها، نظرا لأهميتها في عمليات التوسع في الجنوب واحتلال توات والهوقار والتحكم في أسواقها وتموين سكان أقصى الجنوب لإخضاعهم للهيمنة الاستعمارية.

ولتنفيذ هذه الخطوة الهامة أصدر الوالي العام تعليماته باحتلال عين غار غرب عين صالح. ويوم 24 جانفي 1900 تمكنت القوات الفرنسية من الوصول إلى عين غار وطلبت من السكان الخضوع، إلا أنها واجهت مقاومة عنيفة. هذه المقاومة دفعت السلطات الفرنسية إلى إصدار أمر العودة إلى عين صالح ثم التخطيط للعمليات المقبلة، فاتجه طابور العقيد "أو" "EU" إلى عين غار مرة أخرى بعد ضم قوة هائلة فتراجع الثوار إلى المناطق المجاورة

[1] إبراهيم (مياسي)، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي ....، ص ص 107-111.

للاحتماء من المدفعية، لذلك اضطر السكان للاستسلام والخضوع للقوات الفرنسية التي دخلت عين غار. [1]

ومن هناك توجهت القوات الفرنسية إلى احتلال تيت يوم 29 مارس دون مقاومة لان سكانها قد سمعوا بأعمال العنف والوحشية التي تمت ممارستها في عين غار فقبل السكان الخضوع.[2]

6.احتلال قورارة وتوات:

استمرت فرنسا في توسعها الاستعماري في الجنوب الغربي، والانطلاق في احتلال هذه المناطق كان من الصحراء الوسطى (القسم الأوسط). [3] فأرسلت يوم 17 أفريل 1900 قواتا لإخضاع إقليم قورارة، رغم قوة الجيش وكثرته (800 جندي فرنسي ومدفعيين) إلا أن سكان قورارة وقفوا ضد هذا التوسع، وقاوموا زحف الجيش الفرنسي، مما اضطر هذا الأخير لطلب المدد الذي وصله من البيض استطاعت بعدها القوات الفرنسية أن تدخل مدينة تيميمون يوم 12 ماي وأن تخضع المنطقة لنفوذها ثم استمرت في إخضاع ما بقي من الإقليم إلى غاية 31 ماي.

وعرفت الشهور الأخيرة من سنة 1900 تجمع القوات الفرنسية في المنيعة للاتجاه لاحتلال إقليم توات، فغادرت هذه القوة المنيعة يوم 8 جانفي 1901 حلت بتيميمون يوم 26 جانفي حيث أخذت القوت الفرنسية جميع الاحتياطات، ورصدت السلطات الفرنسية لهذه المهمة طابورين الأول يتضمن 800 جندي مع أربعة مدافع والآخر يتضمن 300 جندي تنطلق من تيديكالت لتلتقي بالطابور الذي انطلق يوم 30 جانفي من تيميمون، وهكذا دخلت القوات الفرنسية إلى إقليم توات وتمم إخضاعه للسلطة الفرنسية بعد أن وقعت عاصمته أدرار

---

[1] أحميدة (عميراوي)، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 49– 50.

[2] إبراهيم (مياسي)، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري...، ص113.

[3] أحميدة (عميراوي)، وآخرون،المرجع السابق، ص59.

في قبضة الجيش الفرنسي يوم 10 فيفري 1901، وحاول السكان المقاومة والاستغاثة بالسلطان المغربي ولكن دون جدوى. [1]

7.احتلال الهوقار:

مما لا شك فيه أن الإدارة الفرنسية قد وضعت في حسابها جميع الاحتمالات التي سوف تنجر عن توسعها في أقاليم الصحراء، خاصة بعدما تمكنت من السيطرة على مناطق عديدة ما بين 1900 و1903 مثل قورارة وتوات، فعينت الإدارة الاستعمارية الضابط "لابرين" على رأس القيادة العسكرية التي استحدثت لحكم الجنوب سنة 1902، وقد جعل "لابرين" من منطقة عين صالح قاعدة لقيادته العسكرية لإخضاع قبائل التوارق.[2]

وانطلقت بعثته في 14 مارس 1904 متوجهة نحو الجنوب الشرقي للتعرف على مناطق التوارق وتظهر لهم اهتمام السلطات الفرنسية بهم، كما حاول الاتصال بقيادة التوارق وقبل أن يتوغل في الصحراء، جددت السلطات الفرنسية التنظيم الإقليمي للجنوب من اجل وضع الهوقار تحت المراقبة الدائمة وخضوعه للهيمنة الفرنسية، كما تم التكثيف من دوريات المصالح العسكرية لتجوب أرجاء الصحراء وتتعرف أكثر على أسرارها.[3]

وجد الجيش الفرنسي صعوبة في التوغل بعد أن تصدى له فرسان التوارق وابدوا مقاومة باسلة إلا أنهم لم يتمكنوا من الصمود ومنيوا بهزيمة وتمت السيطرة الفرنسية على إقليم الهوقار، وهذه الهزيمة تعود إلى ضعف في القيادة غير الموحدة لقبائل المنطقة. [4]

---

[1] إبراهيم (مياسي): التوسع الاستعماري في الصحراء الجزائرية، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث في الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة للنشر، 2009 ، ص ص 233- 234.

[2] احمد (مريوش)، المرجع السابق، ص130.

[3] إبراهيم (مياسي)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، ص ص 532- 533.

[4] احمد (مريوش)، المرجع السابق ، ص131.

المبحث الثاني: المشاريع والاستراتيجيات التي طبقتها فرنسا في الصحراء الجزائرية قبل 1958:

المطلب الأول: المشاريع الاقتصادية:

1. مشاريع الخطوط والسكك الحديدية العابرة للصحراء:

إن فكرة إنشاء سكة حديدية في الصحراء الجزائرية كانت من اقتراح بعض الضباط والشخصيات التي تم تعيينها في مناصب إدارية وعسكرية حيث أن بعضهم استمد أفكاره ومبادئه من الثورة الفرنسية "القيام بحركة استعمارية استيطانية عالمية لتحرير الشعوب وتطويرها". وهناك العديد من الأسباب التي دفعت هؤلاء إلى تبني هذا المشروع مثل: [1]

- تسهيل عملية تنقل القوافل العسكرية للتمكن من القضاء على المقاومة في الجنوب.
- ربط المراكز الاستعمارية ببعضها البعض على المستوى المحلي والدولي والقاري.
- تنشيط الاقتصاد الفرنسي من خلال استغلال الثروات الطبيعية.
- الحد من تجارة القوافل المغربية والطرابلسية العابرة للصحراء المحملة بالثروات المتنوعة من اجل منافستها في الوصول إلى مصادر هذه الثروات واستغلالها واحتكارها.

وفي الحقيقة أن التخطيط لمشاريع السكة الحديدية يعود إلى النصف الثاني من القرن 19 من قبل "كاباني" الذي اقترح مد خط حديدي من الجزائر نحو بوسعادة وورقلة ليتفرع إلى فرعين: الأول باتجاه تونس وطرابلس والثاني باتجاه عين صالح والهقار على أن تبدأ

[1] احميدة (عميراوي)، وآخرون، المرجع السابق ، ص ص، 77- 78.

الأشغال مطلع 1853 إلا أن الظروف التي عرفتها فرنسا آنذاك حالت دون ذلك (مشاركتها في حرب القرم)(*). [1]

ثم قدم المهندس "دي دوبونشال" دراسات منذ 1874 حول مشروع الخط الحديدي العابر للصحراء. حيث أشار أن هذا الخط يسمح لفرنسا والجزائر بالتوغل داخل الأوطان السودانية والاستحواذ على تجارتها. [2]

فكلف هذا المهندس رسميا سنة 1878 بوضع الحدود لهذا المشروع غير انه لم يتجاوز منطقة الأغواط، فاعتنت الحجرة التجارية بالقضية، فأسست سنة 1879 لجنة السكة الحديدية الصحراوية ومنحت مليون فرنك ذهبي لثلاث بعثات دراسية مهمتها رسم السكة الحديدية.

الأولى: مهمتها رسم السكة من وهران نحو توات والثانية اختارت الربط بين بسكرة وورقلة أما الثالثة كلف بها الكولونيل "فلاترس" الذي امتد طموحه إلى ما وراء الحدود التي أدركها الاحتلال الفرنسي، ولتحقيق هذا الغرض فان السكة الحديدية في الصحراء تتطلب توسيع التوغل العسكري نحو الجنوب، إلا أن القضاء على هذه الحملة كادت تقضي على طموحات الفرنسيين، فقام الكاردينال "لافيجري" بتدعيم إنشاء مشروع السكة الحديدة وتمكن من إقناع رجال الأعمال الأوربيين. [3]

(*) حرب نشبت بين روسيا من جهة وبين الدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا من جهة بسبب التنافس على مناطق النفوذ. انتهت بهزيمة روسيا. احميدة (عميراوي)، وآخرون، المرجع السابق، ص79.

[1] المرجع نفسه، ص 79.

[2] إبراهيم (مياسي): الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، ص437.

[3] ايف (لاكوست)، اندري (نوشي)، اندري (برينان): الجزائر بين الماضي والحاضر– إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، تعريب: رابح (اسطمبولي)، المنصف (عاشور)، مراد (تفاحي)، سلسلة الثقافة والرجال، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960، ص390.

رغم الكلفة الباهظة إلا أن السلطات الفرنسية عزمت على انجاز هذا المشروع إذ يفتح آفاقا جديدة لكل مسافري العالم عبر القارة، ولكن هذا المشروع لم ير النور وبقي عبارة عن حبر على ورق. [1]

ثم قدم المهندس "جورج رولان" ومساعده "فوك رولان" مشروعا لإنجاز سكة حديدية وحاول أن يطمئن الحكومة الفرنسية حول نجاح المشروع.

وكان للجنة إفريقيا دور كبير في مناصرة هذه المشاريع وكان مطلبها دائما هو إعداد برنامج عمل وميزانية للاحتلال السياسي والعسكري للصحراء وتقترح عدم بناء السكة الحديدية في الصحراء إلا إذا تيقنت بهذا المشروع أنها ستنجح في فرض هيمنتها التجارية على البلدان الثرية حتى تتمكن من توفير مورد جديد للصادرات الفرنسية.

وفي سنة 1899 طرح رجل الاقتصاد "بيروا بولي" مشروع القيام بإحياء الأرض الفلاحية حول السكك الحديدية وعرض هذا المشروع سنة 1904 ولكن لم يتحقق. ورغم هذه الإخفاقات تزايدت جهود العديد من الضباط الفرنسيين والأوروبيين طيلة القرن العشرين لمحاولة إنجاح هذه المشاريع، وقد أثمرت هذه الأبحاث والجهود في النصف الأول من القرن العشرين بظهور ثلاث خطوط رئيسية هي:

1. خط قسنطينة – ورقلة عبر بسكرة وتقرت.
2. خط البليدة – الجلفة عبر المدية.
3. خط المحمدية – بني عباس عبر سعيدة وبشار. [2]

وابتداء من سنة 1947 تم الاعتماد على التصميمات والخرائط في إنشاء شبكة مواصلات السكك الحديدية الصحراوية لاستثمار واستغلال خيرات الصحراء ونقل الجيش

---

[1] إبراهيم (مياسي)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، ص444.

[2] احميدة (عميراوي)، واخرون، المرجع السابق ، ص ص84-86.

وعتاده إلى أعماق الجنوب وتسهيل نقل البضائع من وإلى الشمال والجنوب، فتم مد خطوط من وهران والهضاب العليا نحو بشار، ومن الساورة إلى عين تاسيت، إلى قاو ونيامي ليتصل بسكك حديد النيجر عبر تمبكتو. الذي يرتبط بشبكة سكك حديد السنغال وموريتانيا، وخط حديدي من ارزيو مارا بالهضاب العليا شاقا الصحراء والواحات إلى تشاد بالإضافة إلى مختلف مناطق قصور الصحراء.[1]

إن مشاريع إنشاء السكك الحديدة قد أعطت دفعا قويا للتوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري تحت العديد من الحجج، وأن هذه الخطوط التي تم إنجازها قد ساهمت إلى حد بعيد في نهب واستغلال الثروات الطبيعية في الصحراء الجزائرية، ثروات ساهمت بشكل قوي في تنمية الاقتصاد الفرنسي وازدهاره على حساب الشعب الجزائري الذي حرم من استغلاله لصالحه. [2]

2. التنقيب عن البترول والغاز:

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن البترول في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن 19، إذ نجد أن فرنسا عام 1870 في أولى محاولاتها للبحث عن احتمالية وجود البترول، وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية بسبب وجود طفوح بترول فوق سطح الأرض، إلا أنها لم تستخرج إلا كميات قليلة بسبب عدم وجود السوائل الحديثة، وضعف الإمكانيات المالية الضرورية وعدم وجود اهتمام كبير بمسالة البترول.[3]

---

[1] محمد (قنطاري): إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة ...،المرجع السابق، ص162.

[2] احميدة (عميراوي)، وآخرون، المرجع السابق ، ص87.

[3] أسامة (صاحب المنعم): الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830–1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، ع3، مركز نابل للدراسات الإنسانية، العراق، ص229.

أما بالنسبة للبترول في صحراء الجزائر فنجد أن المكتشف الجيولوجي كيليان "Killian" أول من صرح باحتمالية وجود المحروقات في الصحراء وذلك سنة 1929، لكن تصريحه لم يؤخذ بعين الاعتبار، ثم قام "ايميل غويتي" في دراسة جغرافية للصحراء بالتأكيد على أن هذه المساحات الشاسعة ستصبح مصدرا هائلا" للبترول.[1]

ومع بداية الأربعينيات انتشر في العالم فكر البحث عن البترول، وهذا راجع للحاجة إليه كونه أصبح مصدرا أساسيا للطاقة خلال الحرب العالمية الثانية بدلا من الفحم. كما أن كمية البترول التي كانت موجودة في تلك الفترة لم تكن تلبي الاحتياجات الضرورية وذلك ما دفع الفرنسيين للبحث في الصحراء بالتعاون مع حلفائها لتحقيق المنفعة الاقتصادية.[2]

وبعد أن أدركت فرنسا القيمة الكبرى للموارد الجزائرية خاصة إقليم الصحراء بدأت تشجع السلطة الفرنسية المراكز والشركات للقيام بدراسات عن الإمكانيات الاقتصادية للصحراء.[3] وربطت بوسائل الاتصال بين المناطق المتباعدة لأنها أعطت لهذه المشاريع بعدها الاقتصادي العالمي وطلبت الخبرات والمساعدات العالمية واستخدمت أحدث التقنيات في التنقيب عن البترول بداية من سنة 1941، ووجدت المساعدة الأدبية والفنية والعلمية والخبرات الأمريكية في التعامل مع الأراضي الصحراوية.[4]

---

[1] الحاج موسى (بن عمر): تطور المسألة النفطية في الجزائر 1890–1956، مجلة المصادر، العدد8 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2003، ص208.

[2] الحاج موسى (بن عمر): بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص ص 43– 46.

[3] جلال (يحيى): السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 –1960، دار المعرفة، مصر، 1959 ص346.

[4] محمد الأمين (بلغيث): فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال "أسلوب فرنسي جديد للحرب النفسية ضد الثورة"، مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 –الأبيار (حديقة الصنوبر)، 2001، ص ص، 113– 114.

انطلق البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1941، وقامت بهذه المهمة عدة شركات ومكاتب منها "مكتب البحوث البترولية" عام 1945 والشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر" C.N.REPAL" سنة 1946، والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر C.F.P.A، ومكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر في مارس 1948 الذي شمل نشاطه ولايات الواحات والساورة. وفي أواسط 1951 أنشئت شركة البحث واستغلال بترول الصحراء C.R.P.S.[1] وشركة بترول الجزائر S.P.A التي تم تأسيسها في مارس 1953.[2]

وكانت أول شركة تتولى عملية الحفر سنة 1952 هي C.N.REPAL في كل منطقة بريان قرب غرداية، ثم تلتها شركة C.F.P.A سنة 1953 بمنطقة القليعة في المنيعة، ثم شركة CREPS حيث تولت الحفر في نفس السنة في كل من جبل برقا جنوب عين صالح أما الشركة الرابعة CPA قامت بالحفر سنة 1954 بتميمون.[3]

كشفت هذه التنقيبات عن آبار البترول في الصحراء خاصة الجهة الشرقية على مسافة سبعمائة كيلو متر من البحر الأبيض المتوسط، وتم تقدير احتياطي هذه الآبار بأكثر من خمسمائة مليون طن.[4]

وإلى غاية 1956 سنة استخراج البترول التي أصبحت نقطة تحول في مسار الأحداث بين فرنسا والجزائر، أطلقت فرنسا حملة دعاية تؤكد فيها ضرورة الحفاظ على هذا الجزء من البلاد وذلك لأهميته الاقتصادية فمستقبل فرنسا مرتبط بمستقبل الصحراء.[5]

---

(1) سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية – فرنسا وثروات الصحراء الجزائرية–، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة ...،المرجع السابق، ص42.

(2) ريمون (فيرون): الصحراء الكبرى، تر: جمال الدين (الديناصوري)، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1936، ص328.

(3) الحاج موسى (بن عمر)، بترول الصحراء بين حسابات الثروة...، ص83.

(4) مصطفى (طلاس)، بسام (العسلي): الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص558.

(5) جلال (يحيى)، المرجع السابق ، ص ص348– 350.

أما بالنسبة للغاز فبعد كل تلك الاكتشافات بخصوص البترول، تم اكتشاف الغاز الطبيعي لأول مرة في شهر مارس 1954 في جبل برغة قرب عين صالح وفي نهاية عام 1956 تم اكتشاف منبع للغاز السائل في حاسي مسعود بين غرداية والأطلس الصحراوي.[1] بعدها مباشرة شرعت فرنسا في نقل البترول والغاز.

مما سبق يتبين انه سنة 1956 لم تكن للحكومات الفرنسية سياسة واضحة تخص تنمية الصحراء وترمي إلى ترقية المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان هناك. إنما انعكاس مباشر لتدفق المحروقات مما اقتضى إعطاء بعض الاعتبار للمحيط الاجتماعي، بقدر يضمن الاستغلال الشامل والفعال لخيرات الصحراء وثرواتها.[2]

3. الصناعة والزراعة والفلاحة:

بالنسبة للمجال الصناعي قررت الإدارة الفرنسية إنشاء مشاريع ومخازن قامت بتقسيمها إلى قسمين:

- قسم مختص بالصناعة الثقيلة تم فيه إنشاء صهاريج كهربائية لاستخدام الحديد، بحيث يستطيع هذا المعمل إنتاج حوالي 400 ألف طن من الفولاذ، وتم إنشاء مولد كهربائي مركزي وتحويل جزء من الإنتاج الحديدي إلى أوراق فولاذية دقيقة، وأقيمت معامل أخرى خاصة بالعجلات المطاطية ومصنع للفوسفات .
- أما القسم الثاني مختص بالصناعة الخفيفة ومن أبرزها صناعة الأغذية، النسيج ومواد البناء الخام.[3]

---

[1] الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى ديغول، جريدة المجاهد، 4، العدد 93، 10 افريل 1961، ص8. انظر (الملحق رقم 01).

[2] الحاج موسى (بن عمر)، تطور المسألة النفطية في الجزائر...، ص211.

[3] يحيى (بوعزيز): الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2010، ص77.

وفي 24 جوان 1950 تم تأسيس لجنة دراسات مناطق التنظيم الصناعي للاتحاد الفرنسي وهي تابعة لرئاسة الوزارة الفرنسية، لتحقيق التنسيق الصناعي بين أجزاء الاتحاد الفرنسي وتحديد أماكن تكون كمراكز صناعية كبرى، كما تم إنشاء المكتب الصناعي الإفريقي سنة 1951 ويتمثل دوره في تنفيذ القرارات الاقتصادية والصناعية وتشجيع كل محاولات استغلال الصحراء، هاتين المنظمتين تؤكدان أن فرنسا تولي أهمية فائقة بالصحراء الجزائرية. [1]

أما ما يمكن رصده في مجال الزراعة في الجنوب هو امتيازه بالواحات والتمور التي تلقى رواجا ومنافسة في الأسواق خاصة دقلة نور المشهورة في واحات الزيبان في بسكرة ووادي ريغ في جامعة والمغير وتقرت وورقلة ووادي سوف وميزاب. [2]

إضافة إلى أن الجنوب ينتج الحلفاء التي تصدر إلى بريطانيا، وقد تم إنشاء فرع معمل للورق بفرنسا يزود بتلك النباتات، كذلك الأشجار المستعملة لصناعة الأثاث وزراعة التبغ[3].

كما استفادت فرنسا من تعاونها الفني، الفلاحي، الطاقوي والصناعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة مشروعها للمطر الصناعي والذي كان محوره في منطقة تيارت إلى سهول سطيف لتسقي هذه المناطق الفلاحية بواسطة القنابل والصواريخ التي بدأت تجربها في ربيع 1957.

وتولى هذا المشروع كل من منظمة تطوير الأساليب التقنية الفرنسية وشركة تطوير موارد المياه الأمريكية ومنظمة المطر الصناعي الفرنسية وقد تمكنت هذه الشركات خلال سنة 1957 من إقامة اثنتي عشر خزانا طاقويا للترسيب في جبال الهوقار ومنطقة (اسكرم)

---

[1] سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية – فرنسا وثروات الصحراء الجزائرية– ،المرجع السابق، ص44.

[2] عبد العزيز (بوفايت)، وآخرون: جغرافية الجزائر والمغرب العربي، المعهد الوطني التربوي، الجزائر، 1991، ص 81.

[3] صلاح الدين (عمر باشا): الوجيز في الجغرافيا الاقتصادية، مطبعة جامعة دمشق، 1965، ص256.

خصصت للأرصاد الجوية والرادار، وخمس مناطق جديدة كمحطات لمراقبة الطقس وتحويله.

وقد حددت شركة (سود تيب) الفرنسية منطقة جبال الهوقار ورقان كمنطقة لإجراء التجارب الأولى في الصحراء لاصطياد السحب وتجميعها في الكتلة الهوائية الوسطى وتوجيهها نحو الهضاب العليا في شهري مارس وأفريل لتسقط الأمطار بها. [1]

4. فرض الضرائب على المواطنين:

ومن الأساليب التي وظفتها السلطة الاستعمارية على القبائل الصحراوية مجموعة من الإجراءات والقوانين الاقتصادية القمعية، كإثقال كاهل الأهالي بالضرائب، وكان ذلك بارزا منذ بداية الاحتلال من خلال مرسوم 17 جانفي 1845 الذي حدد مجموعة من الضرائب مع استحداث ضريبة جديدة خصت بها قسنطينة، والقبائل والجنوب الخاصة بالنخيل، فمثلا ورقلة رغم محدودية إنتاجها الفلاحي ومستواها المعيشي المتدني، كان سكان ورقلة كل عام يبيعون أجزاء من أراضيهم الفلاحية لتسديد الضرائب. [2]

وفي منطقة الزاب تقننت هذه الضرائب بموجب معاهدة 1853 التي فرضت على السكان ما مقداره 4500 فرنك ذهبي، لترتفع سنة 1919 إلى حوالي 13500 فرنك، وليت الأمر توقف عند هذا الحد بل فرضت ضرائب حتى على الخماسين، ثم توسعت لتشمل الزكاة والعشر على المحاصيل والحيوان.وفرض الضرائب كان قصد اعتراف السكان بالاحتلال الفرنسي ولتجنب مشاركتهم في المقاومة المسلحة ضد الوجود الفرنسي بالجنوب[3].

---

[1] محمد (قنطاري)، المرجع السابق، ص ص162- 164.

[2] رضوان (شافو)، المرجع السابق ، ص139.

[3] احميدة (عميراوي)، واخرون، المرجع السابق ، ص139.

إذ في سنة 1904 تجاوزت الموارد العادية للميزانية من الضرائب والمداخيل مليوني فرنك وتعدت سنة 1927 ثلاثة عشر مليون فرنك، من خلال هذه الأرقام يتضح لنا مدى ثقل الأعباء المالية المفروضة على سكان الجنوب رغم الظروف الصعبة التي كانت يعيشها سكان هذه الأقاليم.[1]

5. إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS:

أمام الفشل المتتالي لكل المحاولات والمناورات بفضل ضربات الثورة وتحكمها في الوضع وتواجدها في مختلف مناطق الجنوب أواخر 1956، برزت خطوة جديدة تمثلت في إصدار القانون رقم 57/27 المؤرخ في 10 جانفي الذي ضم عدة مواد والمتضمن إنشاء التنظيم المشترك للمناطق الصحراوية هدفها الاستصلاح والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية للمناطق الصحراوية،[2] واستثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية وتنميتها الاقتصادية وتشترك فيها الجزائر، موريتانيا، النيجر، تشاد، السودان الفرنسي.[3]

يمثل المنظمة مندوب عام يعين بمرسوم من مجلس الوزراء وهو المسؤول الأول على تطبيق البرامج المخططة ومراقبتها، كما تتمتع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بالشخصية المعنوية وبالاستغلال المالي ولها ميزانية للتسيير تحت إشراف رئاسة المجلس،

---

[1] جمال (قنان): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الرويبة (الجزائر)، 1994، ص ص 152- 153.

[2] عمار (منصوري): السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومنهجية جبهة التحرير في التصدي لها، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة ،المرجع السابق، ص253.

[3] عبد السلام (بوشارب): الهقار أمجاد وأنجاد، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، 1995، ص141.

والمنظمة ملزمة بتقديم تقرير سنوي عن نشاطها إلى البرلمان، يتم الحاقه بمشروع الميزانية للمنظمة مع كل سنة مالية. [1] فمثلا خصص لها مبلغ 56 فرنك سنة 1958 ليرتفع إلى 208 مليون فرنك سنة 1959. [2]

إذا درسنا تجاوزات المنظمة وهي مجال واسع لا يسعنا التطرق إليه، فستبدو وكأنها تقدم التنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية للصحراء الجزائرية ولكن الشيء المؤكد والعارف بخفايا السياسة الاستعمارية بالمناطق الصحراوية ما هي إلا مناورات استعمارية غير مباشرة تخدم الاقتصاد والمجتمع الفرنسي على حساب سكان الصحراء.

المطلب الثاني: المشاريع العسكرية

1. إخضاع الجنوب للحكم العسكري:

حافظ إقليم الجنوب طوال القرن التاسع عشر على الحكم العسكري الذي اقره قانون سنة 1870 والذي تدعم سنة 1902، ولتسيير هذا الإقليم صدر مرسوم في 14 أوت 1905 يهدف إلى تنظيم أراضي الجنوب إداريا وعسكريا، ففي مادته الأولى تأكيد على أن الحاكم العام وحده يحق له الاتصال بالوزراء ويحتفظ قائد الجيش بصلاحية الاتصال بوزير الحرب، وهذا يتعلق بالنظام العسكري الذي يهدف إلى حماية أراضي الجنوب والعمل على استتباب الأمن فيها.

أما المادة الثانية تنص على أن الموظفين المكلفين بمصلحة شؤون الأهالي في أراضي الجنوب هم أنفسهم موظفو الجزائر، وهؤلاء الموظفين ضباط عسكريون وضفتهم وزارة الحرب تحت إمرة الحاكم العام لإدارة المناطق العسكرية. [3]

---

[1] رضوان (شافو)،. المرجع السابق، ص86.

[2] لمياء (بوقريوة): تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص112.

[3] ايف (لاكوست)، وآخرون، المرجع السابق، ص397.

كما ينص هذا القانون على أن الجزء الجنوبي بعد إخضاعه للحكم العسكري يقسم إلى أربعة أقاليم: إقليم عين الصفراء، الواحات، غرداية، وإقليم تقرت على رأس كل إقليم قائد عسكري يعين بمرسوم وباقتراح من وزيري الداخلية والحربية بعد ترشيحه من طرف الوالي العام. [1]

إن قرار إخضاع مناطق الجنوب للنظام العسكري بينما رفع هذا النظام أصلا على كافة التراب الوطني يعد لعدة أسباب من بينها:

صعوبة التغلغل داخل المناطق الجنوبية مما جعل النظام العسكري أمثل النظم لتحقيق مواصلة الاحتلال كي لا يفكر سكان المناطق المتاخمة للمناطق الصحراوية في مساندة الثوار، وكذا جعل هذه المناطق تحت مراقبة الحاميات الفرنسية.

كما أن فرنسا لجأت إلى تحديد الوضع القانوني لأراضي الجنوب وإخضاعها للنظام العسكري لتدهور الأوضاع الدولية في المنطقة (خوفا من تدخل بريطانيا في هذه المنطقة، كما كانت الحملات العديدة تجوب إفريقيا في جميع الاتجاهات ومن جميع الدول الاستعمارية). [2]

تم المحافظة على النظام العسكري في الصحراء الجزائرية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فانجر عنه فقدان التعادل وتكريس الظلم على السكان لفائدة الإطارات ورجال الأعمال الأوروبيين،[3] ليستمر هذا الوضع الذي وضع الجزائر تحت نظامين مدني أو شبه مدني في الشمال وعسكري في الجنوب إلى غاية سنة 1957 حيث صدر قانون 1957/02/10 وهو

---

[1] جمال (قنان)، المرجع السابق، ص149.

[2] عبد المجيد (شيخي): الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء...،المرجع السابق، ص ص 218- 219.

[3] ايف (لاكوست)، وآخرون، المرجع السابق ، ص399.

القانون الذي فصل الصحراء نهائيا ولم تعد تحت سلطة الوالي العام في الجزار بل يعين لها وزير مكلف بالصحراء. [1]

2. تشديد الرقابة على حركة التنقل:

تبنت السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال مجموعة من الإجراءات والتنظيمات التي تحد من خلالها تنقل الأشخاص والقوافل التجارية لمنع تجدد المقاومة لان مناطق الجنوب كانت الملجأ الامن لتجديد حركات التحرر والمقاومة، فقامت بتشديد الرقابة على الحدود بإقامة أبراج مراقبة عسكرية. كما استخدمت القوات الفرنسية هذا الأسلوب لإخضاع سكان المنطقة للاحتلال والتمكن من التوسع. [2]

أما أثناء الثورة لجأت السلطات الفرنسية إلى إستراتيجية عسكرية لفصل الصحراء ولتعزيز موقفها الأمني وتكثيف قدرتها الاستعمارية بالمنطقة جندت قوة بشرية ومادية هائلة منها:

- إنشاء وتدعيم القوات العسكرية في الجنوب إذ تضاعفت بمقدار خمسة أضعاف من 1956 إلى 1958 حيث بلغ عدد الجنود الفرنسيين حوالي ألفي جندي؛
- إنشاء مراكز نووية وصاروخية لتثبيت نفوذها مستغلة اتساع الصحراء للتجارب الذرية، وعملت على ربط الصحراء بفرنسا، إذ قامت في سنة 1957 باتخاذ قرار ينص باختيار منطقة رقان لإجراء التجارب النووية وجسد ميدانيا عام 1960؛
- إنشاء المناطق المحرمة بالجنوب أزيد من 6000 كم؛
- اشتداد القمع بالمنطقة كالقيام بعمليات التفتيش والاعتقالات؛
- انتشار الدوريات والقواعد العسكرية واستعمال الطائرات الاستكشافية.

---

[1] عبد المجيد (شيخي)، المرجع السابق، ص221.

[2] رضوان (شافو)، المرجع السابق، ص ص 58-59.

ومن أهم أهداف السلطات الفرنسية من هذه الإجراءات هو حماية المنشآت البترولية ومحاولة عزل الصحراء عما يجري في شمال إفريقيا عامة وشمال الجزائر خاصة.[1]

المطلب الثالث: المشاريع السياسية والإدارية

عندما سنت السلطات الفرنسية عام 1902 قانونا ظل طوال نصف قرن هو النظام الأساسي لأراضي الجنوب الجزائري، وهذا القانون لم يحدث قط كيانا سياسيا، وإنما أقر تنظيما من النوع الإداري المحض بعد أن اعترف بان أراضي الجنوب تؤلف جزءا لا يتجزأ من الجزائر.[2]

هذا المرسوم الذي صدر في 1909/12/24 قسم الصحراء (التي تشكل منطقتين غير متساويتين هما: الأطلس الصحراوي الذي تصل فيه بعض القمم إلى 2000 متر ومساحته 1200كلم^2 والصحراء ومساحتها 2 مليون كلم^2) إلى: أربع مقاطعات مستقلة، غرداية، عين الصفراء، تقرت، الواحات. [3]

وكانت كل مقاطعة تتضمن مجموعة من الدوائر والملحقات، وكذلك المراكز وقد عبر برونان André prenant عن ذلك في قوله عما يجب عن يكون في الجنوب "مقاطعات، بلديات مختلطة، بلديات أهلية والتي تتضمن ملحقات، والمراكز التي تسير من طرف ضباط رئيسيين وضباط آخرين تحت تصرف الضباط الرئيسيين الذين يملكون السلطة الإدارية والقضائية والعسكرية[4].

---

[1] سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية، مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية 1957-1962، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة ...،المرجع السابق، ص ص 53-54.

[2] محمد (بجاوي): الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص299.

[3] Charles (de galland): Alger et l'Algérie , imprimerie Algérienne, Alger, 1924, p155 .

[4] ايف (لاكوست)، وآخرون، المرجع السابق، ص419.

إن الأمر الذي حمل البرلمان الفرنسي على إنشاء وحدة إدارية وفق هذا القانون بالجنوب الجزائري لم يكن الرغبة السياسية منها تجزئة الجزائر وإنما مرده اعتبارات مالية صرف.[1]

واستمرت الأوضاع إلى غاية إلى غاية 14 أوت 1905 حين تم وضع الجنوب تحت الحكم العسكري .

- وفي 1929 بدأت تتبلور فكرة فصل الصحراء عن الجزائر في إطار تنظيم المناطق الصحراوية في شكل مشروع قدم للإدارة الفرنسية جاء فيه : "إن على الإدارة الفرنسية أن تفصل الجزء الصحراوي من الجزائر وتونس والمغرب وإفريقيا الاستوائية والغربية فصلا تاما وإقامة نظام موحد لجمع تلك المناطق المقطوعة وتكون مستقلة ذاتيا تحت إشراف مباشر من باريس" ثم جاء المشروع إفريقيا الصحراوية الفرنسية الذي اقترحه احد النواب الفرنسيين سنة 1952 ويتضمن إيجاد إدارة موحدة للصحراء يرأسها مندوب سامي عن الجمهورية الفرنسية تساعده لجنة استشارية، اقترحت كولمب بشار عاصمة إدارية لهذه الدائرة. [2]

وقد شرعت السلطات الفرنسية في تطبيق مشروعها لفصل الصحراء منذ 1956 إذ قامت بحصار المنطقة وفق مبادئها متتبعة القوانين التي تفصل الجنوب وباقي ربوع الوطن إداريا، قام مجموعة من النواب الفرنسيين بتقديم قانون هارسان projet de lois hersant إلى المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 28 فيفري 1957 مضمونه تأسيس مقاطعة فرنسية

---

[1] محمد (بجاوي)، المرجع السابق ، ص299.

[2] الغالي (غربي): السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، سلسلة الملتقيات ، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية ...،المرجع السابق، ص262.

تحتوي على الجزائر العاصمة ووهران، باستثناء قسنطينة وتلمسان ذات الحكم الذاتي، أما الصحراء فهي إقليم مستقل عن إقليم الشمال.[1]

وأيضا بموجب هذا القانون تم إنشاء عمالتي الواحات والساورة والدخول إليهما يخضع لجملة من القوانين الخاصة.[2]

وطبعا لإضفاء طابع الشرعية على هذا القانون يذكرنا البرلمان الفرنسي بقانون فصل الصحراء الصادر في 1957/01/10 الذي ينص على إنشاء الهيئة المشتركة للمناطق الصحراوية التي تهدف إلى العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق التابعة للجمهورية الفرنسية. إلا أن الغرض الأساسي منها هو كسب عدد من الأقطار الإفريقية لإنجاح مشروع فصل الصحراء عن الجزائر في المحافل الدولية.[3]

وتزامنا مع هذا أنشئت وزارة الصحراء وظهرت ولايتي الساورة والواحات التابعتان لها وبذلك تم الفصل بين سلطة الوالي العام لتمنح للوزير الجديد المعين .هذا كله لتأكيد الفرق بين الجزائر والصحراء في منظور الفرنسيين الذين يتصورون بأنه إذا كان ولابد من منع الحكم الذاتي يوما للجزائر للاعتبارات التاريخية الخاصة بالفترة العثمانية وفترة الأمير عبد القادر فإن ذلك يخص سوى الشمال ولن يشمل بأي حال من الأحوال "الصحراء" التي هي ارض فرنسية تختلف تماما عن أراضي الجزائر.[4]

---

[1] بن يوسف (بن خدة): نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات ايفيان–، تعريب: لحسن زغدار، محل العين الجبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص41.

[2] حسين (ساسي): صحراؤنا والنار الاستعماري، صدى الجبال، العدد 2، الجزائر، ص8.

[3] الغالي(غربي)، المرجع السابق، ص ص262–263

[4] عبد الحميد(زوزو): المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، 2011، ص32

المبحث الثالث: سياسة الجنرال شارل دوغول في الصحراء الجزائرية 1958/ 1962:

لقد اتخذت الإستراتيجية الفرنسية في المواجهة الشاملة للثورة مختلف الميادين العسكرية والسياسة والدبلوماسية، رغم محدودية الوسائل والإمكانات تمكنت جبهة التحرير الوطني من الصمود وهذا ما أدى إلى سقوط سبع حكومات فرنسية، فكانت خاتمة هذه الأزمة السياسية التي أحدثتها الثورة بفرنسا سقوط الجمهورية الرابعة، مما مكن الجنرال شارل دوغول من العودة إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958، وبعودته سعى بدوره إلى رسم معالم إستراتيجية شاملة ومحكمة، ولتحقيق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين فشملت خطته الميادين العسكرية والاقتصادية والسياسية الدبلوماسية.

المطلب الأول: المشاريع الاقتصادية في الصحراء الجزائري:

بعد أن تسلم الجنرال شارل دوغول[*] Général Charles De Gaulle الحكم في جوان 1958 وتأليف حكومته منح وزارة الصحراء للسيد ماكس لوجان[**] (max Lejeune) كما عين بول دولفري poule dulevre خلفا للجنرال "سالان[***]" Raoul Salan على رأس الشؤون المدنية الجزائرية وكان الغرض من هذا هو طمأنة الرأسمالية الغربية الذين يعرفون شخصية دولفري جيدا لكونه اشتغل مرة طويلة في إطار مشروع الوحدة

---

[*] من مواليد 22 نوفمبر 1890 في مدينة ليل شمال فرنسا ،تلقى تعليمه في مدرسة سان سير العسكرية تحصل على الرتبة الثالثة في دفعته وعين ضمن الكتيبة 33 للمشاة وترقى إلى غاية أن أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة، توفي في 12 نوفمبر 1970. أنظر: رمضان (بورغدة): الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، ص 152.

[**] سياسي فرنسي شغل منصب كاتب دولة في القوات المسلحة ثم عين وزيرا للصحراء من جوان 1957 إلى جانفي 1959. أنظر: صالح (بوسالم):جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956-1962، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،ع 25، جامعة غرداية، الجزائر، ص586.

[***] ولد سنة 1889 تجند سنة 1917 كان قائدا عاما للقوات الفرنسية في الشرق الأوسط وقائد القوات المتعددة الأسلحة سنة 1956. أنظر: رشيد (اوعيسى)، كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة، الجزائر ،2010، ص 400.

الأوربية،اذ اشتهر بالمرونة في التعامل مع الشركات الكبرى وخاصة منها التي كانت تحتكر مناجم الفحم وتهيمن على الفولاذ والطاقة في أوروبا.[1]

1. مشاريع خطوط سكك الحديد والنقل الجوي في الصحراء:

أثناء الثورة التحريرية وفي إطار مشروع قسنطينة الاقتصادي (1958) قامت السلطات الفرنسية بإنجاز وتسيير طرق السكك الحديدية بالجزائر لتؤمن مواصلة تنقل الجيش وطرق المواصلات الثقيلة والاتصالات لأنابيب البترول والغاز خاصة وان الثورة بدأت تضرب الاقتصاد الأوربي بتهديد الشركات البترولية إذ بعد اكتشاف البترول بحاسي مسعود كانت مهمة الجيش هي الإنجاز السريع لوسائل نقل البترول عبر أنابيب من حاسي مسعود إلى تقرت وطريق السكة الحديدية من تقرت إلى سكيكدة وأنابيب غاز بجاية، فنقل البترول ثم على أساس برنامج اقتصادي مهم استدعى وضع وسائل معتبرة لحمايتها وفريق تقني لبناء الطرق السريعة.[2]

أما فيما يخص النقل الجوي فقد سارعت السلطة الاستعمارية إلى إنشاء العديد من المطارات نظرا لمتطلبات البحث والتنقيب عن البترول، فقد صدر مرسوم بتاريخ 20 نوفمبر 1958 متعلق بتهيئة البنية التحتية لإنشاء مطارات في المناطق الصحراوية، مثل المطار الذي تم إنشاؤه في ورقلة وتم استكماله في بداية سبتمبر1959 وشهد نشاطا حيويا بسبب ذهاب وإياب عمال البترول. وقد دلت عدة إحصائيات لسنة 1962 إن قيمة الاستثمار في مجال النقل الجوي وصلت إلى 6.5 مليار فرنك.[3]

---

[1] محمد العربي(الزبيري): ديغول.... والصحراء، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية ...،المرجع السابق ، ص195.

[2] لمياء (بوقريوة)، المرجع السابق ، ص ص105-106.

[3] رضوان(شافو)، المرجع السابق ، ص ص90-91.

2. التنقيب عن البترول والغاز:

لقد ارتبطت المشاريع الاقتصادية الفرنسية بثروات الصحراء خاصة البترول حيث نجد أن الجنرال شارل دوغول ما إن وصل إلى الحكم حتى أعلن في أكتوبر 1958 عن مشروع قسنطينة الاغرائي كخطة خماسية تعتمد أساسا على بترول الصحراء، ولهذا قام بزيارة الصحراء وقد ذكر هذا في مذكراته قائلا:" وقد شرع تنفيذ هذا المشروع في كل مكان منذ إعلانه، كما كنت اتبع مراحله بعناية زائدة، ومنذ شهر ديسمبر ذهبت لأشاهد المرحلة التي بلغها استثمار البترول في حاسي مسعود وإنشاء خط البترول نحو بجاية".[1]

أعلن الجنرال دوغول عن خطته التي سيطبقها في الصحراء، فكانت أولى خطواته في حاسي مسعود، وحاسي الرمل وتقرت، وبذلك اعلن عن قانون البترول في 1958/11/22 والتي تنص بنوده على ما يلي:

- منح امتياز لمدة خمسين سنة، تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض هام في الضرائب؛
- ترك الحرية للشركات البترولية في أن تتنافس مع الدولة الفرنسية حول تحديد حقوق الجانبين؛
- في استطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة الأنابيب؛
- إعطاء الشركات المستقلة نصف الأرباح أي أكثر بكثير من نسبة الأرباح التي تقام على أساس اتفاقيات البترول.

[1] شارل(ديغول): مذكرات الأمل 1958، تر: سموحي (فوق العادة)، ط1، منشورات عويدات، لبنان، 1986، ص72.

هذا القانون وضع حدا لتردد الشركات الأجنبية في الأقدام على إيداع رؤوس أموالها. والهدف مع ذلك هو كسب تضامن المعسكر الغربي مع فرنسا لفصل الصحراء.[1]

فكانت سنة 1958 أول ظهور لشبكة الأنابيب في الواقع أو حتى على شكل تصاميم ورقية يمكن انجازها على المستوى القريب. [2] وتم استغلال أول أنبوب ينقل البترول من حاسي مسعود إلى تقرت على طول 170 كلم يضخ البترول الذي ينقل في الصهاريج نحو بسكرة بمعدل سنوي وصل إلى 700 ألف طن، ثم يوصل إلى سكيكدة بواسطة السكة الحديدية.[3]

وفي ديسمبر 1958 قام ديغول بزيارة إلى الجنوب حيث نزل بحاسي مسعود لمراقبة أعمال التنقيب على الغاز الطبيعي، المعتمد في البرنامج الاقتصادي المعلن في تقرت،[4] ومما جاء فيه: «يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء، عالم الأطلنطي وعالم النيل والبحر الأحمر ولفرنسا في هذا العالم الضخم اهتمام مباشر..... لتحيا صحراؤنا..... لتحيا فرنسا».[5]

وفي 1959 تم انجاز أنبوب النفط الخاص بحاسي مسعود – بجاية، والذي رفع من سقف الإنتاج البترولي من 606 طن في العالم إلى 614 طن، وإذا لم تكن هناك مشاكل محتملة سيصل الإنتاج إلى 10 ملايين طن عام 1963 مثلما نص على ذلك مشروع قسنطينة، وهناك أيضا أنبوب آخر يصل حاسي مسعود لمدينة سكيكدة بكمية تعادل 600طن سنويا إضافة إلى اكتشاف آخر سيعبر الأراضي التونسية إلى غاية الميناء، كما

---

[1] سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص ص57-58

[2] محمد(عباس): الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص810.

[3] الحاج موسى (بن عمر): تطور المسألة النفطية في الجزائر ...، ص202.

[4] جون(غيلسي): الجزائر الثائرة، دار الطليعة، بيروت، 1962، ص254.

[5] عبد السلام(بوشارب)، المرجع السابق ، ص142.

قدرت الشركات الفرنسية أن سنة 1960 ستشهد الانتهاء من توصيل أنبوب قطره 60 سنتيمتر أي انه سينقل البترول بكمية مضاعفة أربع مرات عن الخط الأول الذي لا يتعدى قطره 15 سنتيمتر.[1]

وفي النصف الأول من عام 1960 منح ديغول 10 تراخيص جديدة للتنقيب في الصحراء تقدر مساحتها بـ 470 600 كلم²، وتتطلب في مجموعها استثمارا لا يقل عن 2004 مليون دولار، ومن أهم الحاصلين على هذه التراخيص شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا standard of coliforina وشركة تكساكو للنفط في وراء البحار Texaco incorporation إذ حصلت كل منهما على حصة قدرها 20% من رخص التنقيب.[2] كما حصلت الشركات البريطانية على حصة من هذه العقود والاستثمار، نذكر منها بريتش بتروليوم british petroluim حيث وصلت مساهمتها إلى 50% مع شركة كريبس الفرنسية إذ حصلت في سنة 1960 على ترخيص للتنقيب بمساحة 1650كلم²، في حوض تيندوف.[3]

وقد أدركت جميع الشركات العاملة في الجزائر أن أسواق أوروبا هي المنفذ الوحيد لتصريف إنتاج الجزائر، وان أفضل أسواقها هي ألمانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التي لا تملك شركات نفط كبرى سوى في جانب محدود من شركات التوزيع فيها، وكذلك ايطاليا لان طابعها الاستهلاكي يجعلها من أفضل أسواق البترول.[4]

---

[1] باتريك(إيفينو) وآخرون: حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، ط2، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2013، ص221.

[2] احمد (المعتصم بالله): البترول وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1991، ص99.

[3] طارق (شكر محمود): اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط الأوبك، دار الرشيد، العراق، 1989، ص365.

[4] احمد (المعتصم بالله)، المرجع السابق، ص99

غير أن الحكومة الفرنسية أرادت أن يكون عمل تلك الشركات عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الفرنسية العاملة في الصحراء الجزائرية وذلك عن طريق تجريدها من كل وسائل العمل والمراقبة والإشراف وهذا من أجل الاستمرار في سيطرتها على عملية استخراج البترول.[1]

واستعبدت السلطات الفرنسية فكرة لن تسلم مقاليد إنتاج النفط الجزائري في يوم ما إلى سلطة وطنية جزائرية، لذا أخذت بإعداد جملة من التدابير التي تهدف في الأخير إلى استمرار هيمنة فرنسا على مقاليد البترول الجزائري كاملة.

ففي عام 1962 أوجدت عملية تعديل على بعض مواد قانون البترول الصحراوي[*] وأهمها هو استبعاد اختصاص مجلس الدولة الفرنسي بالفصل في المنازعات دون منح هذا الاختصاص للمحاكم الجزائرية كما كان يقضي بذلك المنطق السليم بدلا عن ذلك يمنح هذا الاختصاص إلى محكمة تحكيم دولية، ثم إن الرقابة الإدارية على الشركات العاملة التي هي في العادة اختصاص السلطات العامة للبلد المضيف قد أعطيت لهيئة مشتركة جزائرية-فرنسية بدلا من أن تكون من حق السلطة الجزائرية وحدها، فضلا عن فرضية أولوية الشركات الفرنسية في الحصول على الحقوق البترولية الجديدة في الصحراء الجزائرية.[2]

---

[1] أسامة (صاحب المنعم)، المرجع السابق، ص237.

[*] قانون البترول الصحراوي: صدر في 22/ 11/ 1958 كقانون إغرائي من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية للتنقيب في الصحراء الجزائرية عن البترول حيث يقوم هذا القانون على الإعفاء من الضرائب وتقديم تسهيلات للشركات الأجنبية. انظر: عبد المجيد (بومجلة): التفتيت السياسي للجزائر في الإستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة، مجلة الواحات، ع2، 2014، ص40.

[2] أسامة (صاحب المنعم)، المرجع السابق، ص239.

3. قطاع الصناعة والزراعة والفلاحة:

تعد الصحراء الجزائرية مصدر طبيعي للكثير من المعادن كالحديد، الزنك، الرصاص والرخام والملح بالإضافة إلى المعادن الثمينة مثل الذهب والألماس والأحجار الكريمة.[1] كما كشفت الأبحاث عن وجود احتياطات هامة من الكتل المعدنية في منطقة الهوقار ووجود بعض المعادن النادرة مثل اليورانيوم في تيمقاوين وتاهثارت في منطقة الهوقار.[2]

وتحتوي صحراء الجزائر على معادن أخرى مثل المنغانيز الذي يتواجد في جنوب كولمب بشار إذ تقدر الكمية المتواجدة في هذا المنجم بحوالي مليون وخمسمائة ألف طن.[3]

ونظرا لأهمية المنطقة اقتصاديا كان من المقرر العمل على إنشاء مركبات ومصانع لاستغلال هذه الثروات، فكانت خطة الجنرال دوغول لدعم القطاع الصناعي عن طريق مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه في خطابه بمدينة قسنطينة 03 أكتوبر 1958 لإقامة صناعة الحديد والصلب والصناعة البتروكيمياوية المتطورة بإنشاء شراكة بين الحكومة الفرنسية وأرباب العمل.[4]

ومن أهم أهداف مشروع قسنطينة في مجال التصنيع، إنشاء مجموعة واسعة من الصناعات البتروكيمياوية في مناطق مثل ارزيو قرب وهران أين يصل خط أنابيب الغاز الآتي من حقول حاسي الرمل، وبهذا يصبح التصنيع ممكننا، ففي ارزيو أقيم مصنع الأسمدة الآزوتية من أجل رفع الخصوبة في الأراضي الفلاحية في الجزائر لتصدير الفائض، كما

---

(1) عبد المجيد(بومجلة)، المرجع السابق، ص10

(2) عبد السلام(بوشارب)، المرجع السابق، ص57

(3) الصحراء الكبرى وما يجب أن تعرفه عن الصحراء، جريدة المجاهد، ع14، 21/ 01/ 1957، ص12.

(4) نصر الدين (سعيدوني): الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص522.

جرت دراسة بناء مصنع كيمياوي يتخذ من أملاح البحر مادته الأولية، كل هذه المشاريع الصناعية تقوم على أساس واحد وهو الثروة المعدنية في الصحراء.[1]

كما حاولت السياسة الفرنسية تنمية قطاع الصناعة في الأقطار الإفريقية من خلال مناورة معتمدة تمثلت في مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي(*)، للوهلة الأولى يوحي بأنه مشروع تعاون اقتصادي فرنسي إفريقي ولكن في الحقيقة هو إستراتيجية لإرساء قواعد صناعات حربية على أسس حديثة مستغلة الثروات الإفريقية في مجالات صناعة الأسلحة والصواريخ الحربية المتنوعة، ومتطلبات التنظيمات العسكرية ولعل هذا ما يفسر إنشاء المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية تحت غطاء مؤسسة مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي وقد تضمن القانون الأساسي للمكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية مسألة مشروعية تدخل الجيش الفرنسي في إقامة ومتابعة نشاط المصانع الحربية الموجودة في هذه النطاقات.[2]

أما فيما يخص مجال الزراعة فقد اتخذت السلطات الفرنسية عدة إجراءات بغية تطوير وتنمية الزراعة الصحراوية، وذلك باستصلاح الأراضي الزراعية وتهيئتها ليتم توزيعها على الفلاحين، وهذا تكملة للدور الذي يقوم به صندوق التمليك والاستثمار الريفي (caper) منذ إنشائه سنة 1956 ولتحقيق هذه السياسة الزراعية تم إسناد المهمة إلى قطاع التطور الريفي (sar) الذي أنشئ عام 1958 وأول ما قام به هذا القطاع إعادة إنعاش غابات النخيل.[3]

---

(1) الحاج موسى (بن عمر)، بترول الصحراء...، ص ص 204-205.

(*) مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي: أنشئ سنة 1951 وهو تابع الرئاسة الوزارة الفرنسية له ميزانية خاصة، يتمثل دوره في تنفيذ القرارات الاقتصادية والصناعية المتعلقة بإفريقيات ويتمثل منطقة كولمب بشا روجر من المغرب ومنطقة من تونس، ومنطقة من عيننا وأخرى في مدغشقر. انظر: سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية،المرجع السابق، ص44

(2) الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء-أخطر من البترول- جريد المجاهد، ع102، 1961/08/14، ص130.

(3) دوني (بيلي): معالم لتاريخ ورقلة 1872-1992، تر: علي(إيدر)، دار هومة، للجزائر، 1995، ص91.

وفي مجال الفلاحة صدر مرسوم 20 نوفمبر 1958 الذي ينص على تقديم خدمات هيدرولية وتوزيع تجهيزات فلاحية لصالح الفلاحين في إطار القيام بأبحاث علمية لمختلف مشاكل الفلاحة الصحراوية خاصة ملوحة مياه السقي.[1]

كما قام صندوق التمليك والاستثمار الزراعي بتقديم قروض مالية حيث استفاد عدد كبير من الفلاحين بقطع فلاحية بمساحة 0.75 هكتار بها ما بين 90 إلى 100 نخلة حيث وصل المستفيدين سنة 1960 إلى 3190 فلاح وعلى الرغم من استفادة الفلاحين من قطع فلاحية، إلا أنهم واجهوا عدة صعوبات أهمها عدم توفر منابع مياه السقي، حتى وان وجدت فقد تكون بعيدة عن المساحات الزراعية، فمثلا في شهر أفريل 1960 استفادت المخادمة وسيدي عقبة بمساحة زراعية تقدر بـ:51.5 هكتار، غير انه لم يستصلح منها سوى 13 هكتار.[2]

وفي مجال الري وفي إطار استكمال المنظمة لبرنامجها الاقتصادي، عمل فرع الري والتجهيز الريفي التابع للمنظمة بالتنسيق مع مكتب البحث والتنقيب عن البترول على القيام بمجموعة من الأبحاث العلمية على مستوى الطبقات الأرضية بورقلة وذلك لمعرفة كميات الثروة المائية الجوفية من أجل استغلالها واستخدامها فيما يخدم المصالح الاستعمارية.[3]

إن الهدف من سياسة فرنسا في الصحراء الجزائرية من الناحية الاقتصادية هو أن الصحراء تزخر بالمواد الأولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك، الرصاص، اليورانيوم إضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول اللذان يعتبران رهانا لفرنسا وقد عبر عن ذلك دوغول بقوله:" إن البترول هو فرنسا، ولا شيء غيرها" فالرهان البترولي يعني الرهان الاقتصادي الدوغولي

---

[1] رضوان(شافو)، المرجع السابق، ص93.

[2] دوني(بيلي)، المرجع السابق، ص99.

[3] رضوان(شافو): قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957-1962، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع11، جامعة الوادي-الجزائر، 2013، ص ص 245-246.

ويتمثل في تغطية حاجة الاقتصاد الفرنسي من الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة لأوروبا بهدف الحصول على استثمارات والاستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية في صناعة النفط والدخول إلى الأسواق البترولية العالمية.[1]

المطلب الثاني: المشاريع العسكرية في الصحراء الجزائرية

لم يكن الجنرال دوغول في عمله في الصحراء الجزائرية مدفوعا فقط بالعوامل المالية والاقتصادية رغم أهميتها بالنسبة لمستقبل فرنسا التي كانت يومها تمر بركود لم تعرفه من قبل، بل انه كان يسعى للاستحواذ على الصحراء لأغراض إستراتيجية عسكرية من شأنها أن ترفع فرنسا إلى مصاف الدول العظمى.[2]

ألقت الحكومة الفرنسية تحت رئاسة الجنرال دوغول وبمساعدة الحلف الأطلسي بجميع ثقلها المادي والبشري وأحدث الأجهزة والعتاد الحربي في ميدان المعارك القتالية لإبادة الشعب الجزائري والقضاء على الثورة والثوار فزادت في تعزيز قواعدها ومراكزها العسكرية وإنشاء قواعد أخرى جديدة مدعمة بفرق التدخل السريع ورجال الكومندوس والمظلات والأسلحة الحديثة المتطورة من الحلف الأطلسي عبر مناطق الصحراء، وجمع الشعب في المحتشدات[*] والمعتقلات والسجون تحت الحراسة العسكرية والتعذيب والتقتيل ومنع أي اتصال بالمجاهدين في التموين. [3]

---

[1] مسعود(كواتي)، المرجع السابق ، ص150.

[2] محمد العربي(الزبيري)، المرجع السابق ، ص196.

[*] المحتشدات: مستوطنة غير طبيعية تضم مدنيين غير متابعين قضائيا وتحيط بها الأسلاك الشائكة ويحرسها جنود فرنسيين. انظر: مرتاض (عبد المالك): دليل مصطلحات الثورة الجزائرية:(1954-1962)، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، ص76.

[3] محمد (قنطاري)، المرجع السابق ، ص ص 164-165.

1. المحتشدات والتعذيب:

شهدت الصحراء الجزائرية عددا كبيرا من المحتشدات، إذ نجد أن الأغواط لوحدها كان بها ما يقارب 17 محتشد، ومن بين أهم المحتشدات التي عرفتها المنطقة الصحراوية محتشد بئر بوعروة في واد سوف ومحتشد وادي الناموس، ومحتشد حاسي صاكة بمنطقة العرق الغربي 1959 جميعها تمتاز بقسوة الطبيعة التي تحكم كل المنطقة، غالبا ما تكون محاطة بالأسلاك الشائكة، أو تتواجد قرب الثكنات العسكرية بغية مراقبتها عن كثب ومجهزة بمرافق وملحقات تابعة للجيش الفرنسي مهمتها تسليط أنواع التعذيب الجسدي والنفسي.[1]

بالإضافة إلى المحتشدات كانت هناك المعتقلات والسجون التي تمت بها عمليات التعذيب، فقد عرفت الصحراء سجونها ومعتقلاتها التي أنشأها الجيش الفرنسي، وذلك بعد نشاط المجاهدين بالمنطقة بين 1954- 1962، حيث نجد معتقل آفلو بالأغواط ومعتقل رقان بأدرار، ومعتقل عين البيضاء ومعتقل البرج الأحمر، وشهد فيها مختلف أنواع التعذيب.[2]

انتشرت عمليات التعذيب بالصحراء واتخذت لها مراكز وأطرت لها مراكز عسكرية مختصة بالاعتقال والتعذيب والقتل، ومع انتشار العمليات الفدائية في الصحراء كانت تزداد مراكز التعذيب، فمدينة بشار وحدها كانت تضم 6 مراكز للتعذيب، من بينها مركز بالقاعدة العسكرية الكبرى. [3]

2. التجارب النووية في الصحراء الجزائرية:

يعتبر ملف التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية من الملفات الشائكة كما أن السبب وراء اختيار فرنسا للصحراء الجزائرية كان مدروسا ومخطط له وذلك بفضل

---

[1] الغالي (غربي): فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، دار غرطانة، الجزائر، 2009، ص216.

[2] عميراوي (احميدة): فواصل من الفكر والتاريخ، دار البحث-الجزائر، 2002، ص ص131- 132.

[3] Alleg (Henri): la guerre d'Alger, Paris, ed, zemps, actuel, 1981, p308.

امتلاك الصحراء للموارد الطبيعية والبشرية الكفيلة بتجسيد المشروع.[1] وكذلك باعتبار أن الجزائر اقرب المستعمرات لفرنسا، خاصة مع نهاية الخمسينات وتحرر الكثير من الدول الإفريقية كتونس والمغرب وغينيا، إذ تم تحديد عدة مناطق من الصحراء كرقان وعين ايكير، كأماكن مناسبة لتجسيد المشروع النووي الفرنسي[2]، وترجع الجذور التاريخية للرغبة الفرنسية في اعتماد وتطوير برامج البحوث النووية إلى بداية الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك بمثابة النتيجة الحتمية التي ميزت ظاهرة السباق نحو التسلح بين القوى الكبرى، ففي بداية الحرب العالمية الثانية جمدت فرنسا أبحاثها النووية بسبب احتلال ألمانيا لأقاليمها.[3]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قررت السلطات الفرنسية إعادة بعث المشروع النووي بوتيرة أسرع، حيث تم إنشاء محافظة الطاقة النووية (C.E.A) [*] إذ أن مهمتها تتمحور حول ثلاث أهداف وهي صناعة القنبلة، تجهيز المنطقة لمختلف التجارب وفي الأخير تفجير القنبلة وإجراء مختلف القياسات.

- تفجير القنبلة النووية في رقان:

أوكلت حكومة الجنرال دوغول عن طريق مرسوم 8 أكتوبر 1945 مهمة إعطاء الأسس القاعدية من أجل بذل الجهود العلمية والعسكرية لصنع أول قنبلة ذرية فرنسية وكان ذلك على ثلاث مراحل:

---

[1] دحمان(التواتي): الثورة التحريرية في أقاليم التوات1956- 1962، ط1، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، 2008، ص126.

[2] القنابل النووية في رقان، جريدة المجاهد، ع62، 1960، ص09.

[3] عمار(جفال) وآخرون: استعمال الأسلحة المحرمة دوليا، الأسلحة النووية نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص28

[*] محافظة الطاقة النووية: أنشئت في 5 جانفي 1946 من أجل التكفل بكل جوانب البحوث النووية الفرنسية، وقد ترأسها الجنرال فرنسيس بيران والذي يعتبر من أهم صناع القرار في وزارة الدفاع الفرنسية-أنظر: عمار(جفال): المرجع السابق، ص28

الأولى: تمتد مابين 1945- 1951 وهي مرحلة الدراسات العلمية والتقنية.

الثانية: ابتداء من عام 1952 أعد برنامج يسمح لفرنسا بالحصول على الميزانية اللازمة لتحقيق المشروع.

الثالثة: في سنة 1955 توصلت الدراسات إلى إمكانية صنع القنبلة الذرية وبدأت مرحلة تجسيد المشروع.

ولقد تم صنع القنبلة الذرية عن شراكة وتعاون بين وزارة الحرب ومحافظة الطاقة النووية. [1]

تكفل بالمشروع الجنرال بوشالي buchalet فشكل فرقة في مارس 1955 وأعيد تنظيمها نهاية 1958 تحت اسم مديرية التطبيقات العسكرية التابعة لمحافظة الطاقة النووية وبعد دراسات معمقة اتخذ الجنرال شارل دوغول قرار تفجير القنبلة في الثلاثي الأول من سنة 1960.[2]

وقع الاختيار على منطقة رقان، حيث استقرت الفرقة الثانية للجيش الفرنسي في منطقة حمودية التي تبعد بـ 65 كلم عن رقان،[3] وكانت مهمة هذه الفرقة تحضير القاعدة لإجراء التجارب، بعدها استقر بها أكثر من 6500 فرنسي ما بين علماء وتقنيين وجنود و3500 جزائري كعمال بسطاء ومعتقلين.[4]

لقد أراد الفرنسيون أن يتحصلوا على أكبر عدد ممكن من المعلومات، مما أثر على تطور تركيبة القاعدة النووية، حيث أن المركز الصحراوي للتجارب النووية العسكرية

---

[1] (مجموعة مؤرخين): التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، ط1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954،الجزائر، 2000، ص ص 20-25 .

[2] رشيد (حمليل): ديغول يخسر الزبدة ودراهم الزبدة، مجلة الجيش، ع400، الجزائر، نوفمبر 1996، ص29

[3] دحمان(التواتي) المرجع السابق، ص107

[4] (مجموعة مؤرخين)، التجارب النووية...، ص24.

الموجودة برقان يتكون من قاعدة رئيسية تحتوي على مطار وعلى جميع المصالح التقنية والإدارية، وتتكون هذه القاعدة من عدة مراكز مثل مراكز إقامة الجنود والأجهزة والبضائع، وتوجد مراكز خاصة بآلات القياس ومعدات الملاحظة ومخابر تحت الأرض.[1]

ومنذ شهر فيفري 1960 كان كل شيء جاهزا في رقان حيث أصبح الأمر في يد الأرصاد الجوية التي ستحدد اليوم المواتي للتفجير، ولقد تم ذلك في 12 فيفري 1960 وتقرر في فجر يوم الغد فأعطيت التعليمات الأخيرة ووزعت النظارات السوداء، أما الذين لا يملكون نظارات فقد استوجب عليهم الجلوس أرضا مولين ظهورهم عن نقطة صفر وإغلاق أعينهم وحمايتها بالأيدي.[2]

تم تفجير القنبلة بالتحديد في منطقة رقان في 13 فيفري 1960، وسميت هذه العملية باليربوع الأزرق نسبة لحيوان الجربوع الموجود في الصحراء بكثرة، وقدرت طاقة هذه التفجيرات بـ 70 كيلو طن، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف القنبلة النووية الملقاة على مدينة هيروشيما وكانت هذه التجربة سطحية.[3]

ولمعرفة مدى تأثير هذه العملية قام المسؤلون باختيار عينات حية مختلفة من نباتات وحيوانات والماء وبعض الأغذية، لم تقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد، بل استخدمت 150 من الأسرى وعدد من النساء الحوامل، الأطفال، والشيوخ حيث تم تثبيتهم على أعمدة وعلى مسافات متفاوتة، بعد تحضير دام 4 أشهر، وبعد انفجار القنبلة شكلت سحابة ضخمة حملت الإشعاع النووي لأبعد المناطق في الصحراء، وسجل كل جزء من هذه العملية عبر الكاميرات ليعرض على الإدارة الفرنسية. [4]

---

[1] عمار (جفال)، المرجع السابق، ص64

[2] (مجموعة مؤرخين)، التجارب النووية...، ص26

[3] عبد القادر(فكاير): التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية منها، مجلة المصادر، ع15، ص09.

[4] حمزة(العاتي): التجارب النووية الفرنسية في الصحراء، المركز الثقافي الإسلامي فرع بسكرة، 2008، ص ص،2- 8

اتبعت هذه العملية ثلاث تجارب أخرى في نفس المنطقة فسميت التجربة الثانية باليربوع الأبيض، والثالثة باليربوع الأخضر، وهذه التجارب خلفت انعكاسات خطيرة، كلفت الجزائر تضحيات جديدة تضاف إلى حصيلة الثورة، وعززت الجانب الفرنسي عسكريا، كما خلفت دمارا هائلا بالمنطقة بداية من انتقال السحب الملوثة إلى المناطق الآهلة بالسكان مما أدى إلى تعرضها للمواد المشعة، تبعتها كوارث مناخية سيئة، وخلفت أيضا بالنسبة للإنسان الإصابة بحروق كبيرة وأمراض العيون وأمراض خطيرة وجديدة كالسرطان، وتعرضت العديد من الحوامل للإجهاض وانتشرت مشكلة العقم وارتفاع نسبة الوفيات بالنسبة للأطفال.[1]

أما الانعكاسات على البيئة كانت وخيمة جدا حيث قضت الإشعاعات على الخيرات الطبيعية المتنوعة التي كانت تتميز بها رقان، فمست زراعة الحبوب والنخيل التي أصيبت بوباء دخيل هو البيوض الذري، وأصيبت الأشجار بالعقم كالفستق البري والزيتون الصحراوي، وتسببت سموم الإشعاعات في تلويث عموم الحبوب المائية.[2]

- التجارب النووية في إين إيكير(تمنراست):

بعد الكارثة التي تسببت فيها تفجيرات رقان نتيجة قلة خبرة الفرنسيين التقنية وعدم تمكنهم من السيطرة على مخلفات تجاربهم، تعالت الأصوات المنددة بهذه الجريمة في الكثير من المناطق وعلى الرغم من ذلك فإن فرنسا واصلت تجاربها، غير أن الضغط الذي واجهته أجبرها على البحث عن مراكز جديدة للتجارب في منطقة أخرى غير رقان.[3]

---

[1] عبد الكاظم (العبودي): التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد، مجلة المصادر، ع1، ص03.

[2] المكي (قلوم): المجتمع الوحاتي مخبر الإبادة النووية، جريدة الحقيقة، ع112، الجزائر، ص ص 16- 17.

[3] دحمان(التواتي) وآخرون، المرجع السابق، ص29.

وقد تم اختيار إين إيكير لعدة اعتبارات جيولوجية لان المنطقة صخرية، حيث وجدت مصالح المناجم لمحافظة الطاقة النووية جبلا ملائما للانفجارات الباطنية في الهقار بتاوريرت تان أفلي(*) ويقع بحوالي 100 كلم شمال تمنراست.[1]

انطلقت الأعمال في المنطقة وتم حفر 8 أنفاق لتحضير نوع جديد من التجارب وهي تجارب باطنية بلغ عددها 13 تجربة، وفي سنة 1962 انجزت انفاق جديدة لتفجير القنابل وإطلاق صواريخ نووية ومن أهم هذه التجارب تجربة مونيك في 18 مارس 1962 بلغت قوتها 127 كيلو طن، وتسببت في أضرار كثيرة كهزات أرضية،[2] وتحولت المنطقة إلى مركز للنفايات المشعة المدفونة في الصحراء بكميات هائلة ودون أي معايير للسلامة من التلوث البيئي مع انسحاب الفريق الفرنسي التقني دون أن يترك أي معلومات حول كيفية دفن النفايات السامة، لتستمر معاناة المنطقة من الأمراض.[3]

-وقد بارك الجنرال دوغول للشعب الفرنسي والحكومة وخاصة القائمين على العمل واعتبر ذلك انجازا عظيما لفرنسا، ويضمن لها الأمن ويفتح لها المزيد من التقدم العسكري النووي ويفك عقدة النقص التي لازمتها.[4]

تبنت السلطات الفرنسية إستراتيجية عسكرية لفصل الصحراء، ولتعزيز موقعها الأمني وتكثيف قدرتها العسكرية بالمنطقة جندت قوة بشرية ومادية هائلة. [1]

(*) تاوريت تان أفلي: اسم مأخوذ من اسم الجبل الجرانيتي الصلب، إذ تقع هذه المنطقة ضمن جبال الهقار وتقع على ارتفاع حوالي 1000 متر على سطح البحر، انظر: عمار (جفال) وآخرون، المرجع السابق، ص58.

[1] المرجع نفسه، ص58.

[2] الطيب(ديهكال): واقع التجارب النووية وخلفياتها في منطقة اين إيكير، صندوق ترقية الفنون والأدب، الجزائر، 2000، ص ص92- 105 .

[3] حمزة(العاتي)، المرجع السابق، ص، ص13- 15.

[4] دحمان(التواتي)، وآخرون، المرجع السابق، ص130.

وكان للتفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية أهدافا ففي هذه الفترة تمرد الجيش الفرنسي الذي انحطت معنوياته إثر انهزامه في "ديان بيان فو" وشعر بالتذمر من سياسة دوغول وتقاعسه أمام الثورة، فكان عليه أن يواجه العسكريين الذين أرادوا إزاحته عن الحكم، لهذا فصل دوغول الصحراء عن ميدان تقرير المصير[2] وهدفه من الناحية العسكرية هو الحفاظ على المراكز العسكرية لإجراء التجارب النووية واستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية. [3]

المطلب الثالث: المشاريع السياسية والإعلامية في الصحراء الجزائرية

إن ملف الصحراء الجزائرية عرفت تطورا كبيرا باستلام الجنرال دوغول مقاليد الحكم سنة 1958، فبعد تعيين ميشال دوبري في منصب الوزير الأول أرسل إلى الجزائر لدراسة أوضاعها عامة وأوضاع الصحراء خاصة، حيث طلب دراسة ملف الصحراء رفقة مستشاره أليفي قيشار، ففي جويلية 1958 أجرى دوغول تعديلا في حكومته وعين لويس جوكس كاتب دولة بمكتب الوزير الأول ليختص بالقضية الجزائرية وفصل الصحراء فكلف ألفي قيشار بملف الصحراء والاتصال بجاك سوستال الوزير المفوض المقيم بالجزائر الذي زار في 12 جوان 1959 منطقة ميزاب لتفقد أوضاع الصحراء بعد التغيرات الإدارية فيها.[4]

وقد أخذ موضوع الصحراء مسارا جديدا أكثر مناورة، واعتبر دوغول الصحراء منفذ ينقذ من خلالها فرنسا وينعش اقتصادها المنهار، ويضرب وحدة البلاد ويضمن الثورة التي كانت

---

(1) الصحراء وسياسة فرنسا الاستعمارية: سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية...، المرجع السابق ،ص54.

(2) التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية :سلسلة ندوات التجارب الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات ،مصلحة الدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،ص 19.

(3) مسعود(كواتي): محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة، سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية ...، المرجع السابق، ص151.

(4) الحاج موسى(بن عمر)، بترول الصحراء...، ص09.

حينها في أوج قوتها، لكن مخططاته باءت بالفشل أمام صمود الشعب الجزائري وإلتفافه حول الثورة ومع هذا فقد لجأت السلطات الاستعمارية لتطبيق نظريتها الاحتياطية لخطط بديلة لمشروع فصل الصحراء.[1]

أ. سياسيا:

1. مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة:

حاولت الحكومة الفرنسية البحث في أعماق التاريخ منذ القرن 13 في سياسات الدول إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، لإيجاد حالة تشبه الجزائر من أوروبا إلى الشرق الأوسط إلى شبه القارة الهندية، بل يحثوا في القواميس عن مصطلح تقسيم، فرسموا مستقبل الصحراء كجمهورية مستقلة من خلال أبعادها الديمغرافية والإستراتيجية والاقتصادية والسياسية.[2]

بعدها بدأت الإدارة الفرنسية في البحث عن شخصية تجسد مشروعها في المنطقة فوقع اختيارها على العميل حمزة أبو بكر[*] الذي كلف بمهمة الاتصال بالشخصيات الرافضة لفصل الصحراء عن الشمال ومحاولة إغرائها وإقناعها بتأييد المشروع الفرنسي القاضي بتأسيس ما أسموه الجمهورية الصحراوية المستقلة الذي تم إعداده في جويلية 1959 وتأكيدا على هذه السياسة أعلن الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 عن منح الجزائر حق تقرير المصير لكن دون الصحراء.[3]

---

[1] الهادي(درواز): الولاية السادسة تاريخيا تنظيم ووقائع1954– 1962، ط3، دار هومة للنشر، الجزائر، ص129.

[2] محمد الأمين(بلغيث): فصل الصحراء الجزائية عن الشمال أسلوب فرنسي جديد للحرب النفسية ضد الثورة، مجلة المصادر، ع4، م م ود ب ح وث نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص118.

[*] حمزة بوبكر عرف بموالاته للسياسة الفرنسية حول مشاريعها لفصل للصحراء، ومما يؤثر عنه انه ترجم إلى الفرنسية معاني القرآن الكريم. انظر: محمد(أمين): فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، مجلة المصادر، ع4، م ود ب ح وث أول نوفمبر1954، 2001، ص ص، 131– 132.

[3] محمد العربي(الزبيري)، المرجع السابق، ص201.

كما لجأت السلطات الفرنسية استدراج قبائل التوارق القاطنين في كل من الجزائر، مالي، النيجر، التشاد وليبيا كي تكون كيان سياسي وجغرافي تطلق عليه الجمهورية الإسلامية والصحراوية، حيث قام" ميشال دو بري" بزيارة" الحاج الباي أخاموك" زعيم التوارق في فندق تينهنان بمدينة تمنراست وخلال هذا اللقاء عرض عليه فكرة تنصيبه سلطانا على التوارق الا انمحاولته باءت بالفشل الذريع ،ولم تفقد السلطات الفرنسية الأمل فأعادت الكرة ثانية مع الباي أخاموك لكن هذه المرة في باريس بعد أن أرسلت له طائرة نقلته لمقابلة الجنرال دوغول شخصيا لكن رد الباي كان:« ربما قد لا أطلب استقلال الجزائر ولكن الذي اطلبه هو عدم الاستقلال عن الجزائر».[1]

وقام دوغول أيضا بإرسال وفد إلى النيجر في 4 ديسمبر 1961 وقد ضم كل من الوزير السابق للصحراء ماكس لوجان وبعض الشخصيات السياسية إضافة إلى العميل حمزة بوبكر، هذا الوفد أراد أن يستميل رئيس النيجر حماني ديوري لتأييد مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة لكن السيد ديوري واجههم بالرفض القاطع، إذ كانت هذه آخر محاولة لتحقيق هذا المشروع.[2]

2. مشروع الصحراء بحر داخلي مشترك:

بعد جميع المحاولات الفاشلة التي قامت بها فرنسا، أدرك الجنرال دوغول أن الثورة الجزائرية منتصرة لا محالة، لذا توجب عليه العثور على منفذ آخر يحقق من خلاله هدفهم الأكبر وهو الحفاظ على الصحراء وثرواتها مهما كلفهم من ثمن، فعمل دوغول على ضرب الوحدة الإفريقية فأطلق مشروع البحر الداخلي أو الصحراء المشتركة، عن طريق الدعاية

[1] عبد السلام (بوشارب)، المرجع السابق، ص148.

[2] الصحراء وسياسة فرنسا الاستعمارية، سلسلة الملتقيات...،المرجع السابق، ص52.

التي تبثها فرنسا حول موضوع سيادة الصحراء حيث ترى أنها تعود في الحقيقة لجميع الدول المجاورة للجزائر قصد تفكيك التضامن الإفريقي.[1]

هذا جعل الإدارة الاستعمارية تعتمد على الحجة السياسية القائلة أن الصحراء من حق الجميع ولا مانع لدى فرنسا أن تتشارك مع الأفارقة في استثمار ثرواتها، رغبة منها في إغراء هذه الدول الفقيرة ورشوتها مقابل تخليهم عن دعم الثورة الجزائرية من جهة وإدخالهم في صراع مع جبهة التحرير الوطني.[2] وخلق نزاعات بين الثورة الجزائرية والدول الإفريقية والعربية المجاورة، إلا إن الأفارقة لم يأكلوا من هذا الطعم وبات موقفهم صلبا.[3]

3. مشروع حق تقرير المصير:

بعد زيارة الجنرال دوغول للجزائر في شهر أوت 1959 اتضح له أن الجزائريين مصرين على الاستقلال مهما كانت النتائج، فصرح قائلا يوم 16 سبتمبر 1959، "أعتبر أنه من الضروري بالنظر إلى كل المعطيات الجزائرية الوطنية والدولية أن يتم الإعلان عن تقرير المصير إبتداءا من اليوم". [4]

ولكن عندما ألقى دوغول هذا الخطاب يوم 16/ 09/ 1959 الذي أعلن فيه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره فإنه استعمل تعبيرا يدل على أن الصحراء غير معنية بالأمر، وذلك بقوله:« باسم فرنسا وباسم الجمهورية ونظرا للسلطة التي يخولها الدستور في استشارة المواطنين، فإني أتعهد إن بقيت حيا واستجاب الوطن أن اطلب من جهة الجزائريين

---

[1] نحن والصحراء والبلاد المجاورة: جريدة المجاهد، ع100، 27جويلية1961، ص03.

[2] الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين...،المصدر السابق، ص12.

[3] عمار(قليل): ملحمة الجزائر الجديدة، دار العثمانية- الجزائر، 2013، ص41.

[4] لزهر(بديدة): دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط2، دار السيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص41.

في عملاتهم الاثنتي عشر أن يعبروا عما يديرونه في آخر الأمر، وأن أطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على ذلك الاختيار». [1]

فتقسيم الجزائر إلى اثنتي عشرة عمالة كان بموجب المرسوم رقم 641 الصادر بتاريخ 1956/06/28، أما الصحراء فإنها قد قسمت إلى عمالتي الساورة والواحات بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 1957/08/07، وهذا يدل على سوء نية دوغول عند ذكره العمالات إذ لم يذكر العمالات الأربعة عشر التي تشكل الجزائر حسب التقسيم الإداري الفرنسي.[2]

وقد وضح أن تقرير المصير سيكون باستفتاء وعلى الناخبين أثناء ذلك اختيار الحكم الذاتي أو الاندماج أو الاستقلال التام، مع إشارته أن فرنسا ستحتفظ بالإشراف على الصحراء إذا فضل الجزائريون الانفصال.

ب. إعلاميا:

لقد عزم دوغول منذ 1958 أن يحاصر الجزائر وثورتها إعلاميا ويخنقها جغرافيا، لهذا نجد أن المسؤولين الفرنسيين في الدولة كانوا يستغلون المناسبات ليرددوا باستمرار (الصحراء هي فرنسا أو الصحراء هي أوروبا)، حيث صرح السيد دوبري قائلا: «.... الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية إلى الأبد». –وأثناء زيارة دوغول لتقرت عام 1958 صرح بما يلي: يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء، عالم الأطلنطي وعالم النيل والبحر الأحمر، ولفرنسا في هذا العالم الضخم اهتمام مباشر.... ليفهم الذين انضموا أخيرا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويت

[1] جريدة المجاهد، 05/ 10/ 1959، ص08.

[2] جريدة المجاهد: العدد 100، 17/ 07/ 1961، ص02.

وتبدأ الآن صفحة التقدم والحضارة والإخاء الذي وجدناه من جديد، أنها صفحة الرجال، لتحيا صحراؤنا... لتحيا فرنسا»[1]

وفي إطار هذه الإستراتيجية الدوغولية وقع الاتصال بعدد من رؤساء الدول الأوروبية، وسارت الوفود إلى مختلف أنحاء العالم من اجل إقناع الرأي العام العالمي بالرسالة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر وبمسألة شغور الصحراء التي اكتشفتها فرنسا اكتشافا وهي: «بحر شاسع تقع على سواحله مجموعة من البلدان من جملتها الجزائر» على حد تعبير دوغول الذي كان قد صرح بذلك للصحافيين أثناء الندوة التي عقدها يوم 1958/10/23.[2]

ولتوضيح النوايا الفرنسية حول الصحراء وسر تمسكها بها كتبت جريدة البرلمان الفرنسي تقول:«الصحراء ضمان لاستغلالنا للطاقة... كما تضمن الاستقلال للأمم الغربية في قارتنا من حيث الطاقة».

كما جاء في نفس الجريدة ما يلي: «إذا سلمنا الصحراء لجبهة التحرير الوطني فهذا يعني التسليم غير المباشر لسلطات الجزائر المستقلة، مصير امتدادنا الاقتصادي... وسلامنا الاجتماعي .... وبتخلصها من الصحراء ستكون فرنسا محكوما عليها بالإعدام وينتهي حتى إيمانها بنفسها».[3]

وكتبت صحيفة المجلة الإخبارية العسكرية الفرنسية في مارس 1959 ما يلي: «...فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية...نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور

---

(1) عبد السلام (بوشارب)، المرجع السابق، ص ص142- 141.

(2) محمد العربي(الزبيري)، المرجع السابق، ص199.

(3) محمد لحسن(ازغيدي): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر، 1989، ص227- 228.

دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة، وإلى مدى ارتباط هذه المشاكل بميزان التجارب...» [1]

ولإضفاء طابع الشرعية لمخطط فصل الصحراء عملت فرنسا على نشر دعاية مزدوجة الأولى موجهة إلى الحكومات الأوربية والثانية إلى الحكومات الإفريقية خاصة المجاورة للصحراء الجزائرية، فمن الجانب الأول هدفت من خلاله إلى تجنيد الغرب وراءها سعيا منها الحفاظ على الصحراء فهي تراهن في دعايتها لإقناع دول الغرب بالخطر الذي سيلحق بأوروبا إذا خسرت الجزائر لأنها مفتاح شمال القارة وصحراؤها بوابة جنوبها، كما ستكون قاعدة عسكرية تمون أوروبا الغربية وتحميها من ناحية الجنوب ضد المد الشيوعي.

ومن الجانب الثاني نجد أن فرنسا تريد كسب تضامن وتعاطف الأفارقة وترتكز دعايتها على الاعتراف بعدالة الحركات التحررية وبحق الشعوب في تقرير مصيرها وبحقها في المشاركة في استثمار خيرات الصحراء الجزائرية.[2]

---

[1] الخفايا العسكرية لتشبث...،المصدر السابق، ص07.

[2] الحاج موسى(بن عمر)، السياسة النفطية الفرنسية....، ص184.

استنتاج جزئي:

بعد كل ما رصدته فرنسا من اهتمامات لمنطقة الشمال، وهي القريبة جغرافيا منها والمعروفة تاريخيا لديها، انصب انشغالها أكثر بالصحراء وخاصة بالعديد من الدراسات الطوبوغرافية والمناخية والاجتماعية للمناطق التي وصلها المستكشفون للتعرف على مسالك الصحراء ويسهل لها التوسع جنوبا وعملت على تذليل الصعاب أمام المد التوسعي وفتح المعابر، وشق الطرق والاستثمار في الزراعات الصحراوية. وكانت الرهانات الاقتصادية بادية على السياسة الفرنسية منذ البداية وخصوصا بعد الهيمنة على المناطق التلية والمناطق القريبة للصحراء.

كان النظام السائد في الجنوب الجزائري قبل الثورة التحريرية هو النظام العسكري، حيث انتهجت الإدارة الفرنسية مجموعة من المخططات والمشاريع والاستراتيجيات من اجل السيطرة المطلقة على الجنوب الجزائري، خاصة بعد إدراكها القيمة الكبيرة للموارد الجزائرية المتنوعة خاصة في الصحراء، وزادت إصرارا على التمسك بها من خلال التركيز بدرجة كبيرة على الجانب الاقتصادي .

الفصل الأول:

المفاوضات الجزائرية الفرنسية وقضية الصحراء 1955/ 1962.

المبحث الأول: الاتصالات والمحادثات الأولى لجس النبض

المبحث الثاني: المحادثات الرسمية وطرح قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثالث: اللقاءات الجدية والجولة الأخيرة

لقد أعلنت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954 عن استعدادها للمساهمة في حل سلمي تفاوضي للقضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية، يمكن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره، ثم وضحت شروطها فيما يخص مسألة المفاوضات، لكن الإدارة الفرنسية حاولت بعد اندلاع العمل المسلح تقزيم الثورة الجزائرية واعتبارها من صنع قطاع الطرق والخارجين عن القانون.

المبحث الأول: الاتصالات والمحادثات الأولى لجس النبض:

المطلب الأول : اللقاءات الأولى في (الجزائر والقاهرة وبلغراد وروما):

كانت هناك مساعي فرنسية قبل أول اتصال، قام بها رئيس الحكومة فرانس منديس في جانفي 1955 ويعتبر أول محاولة للاتصال بجبهة التحرير الوطني عن طريق جاك شوفاليه (رئيس بلدية الجزائر ونائب البلرمان الفرنسي)[1] .

كما يذكر موريس فافر " Maurice Faivre " شخصية أخرى كلفها منديس بنفس المهمة وهو شارل فرني. " Charles Verny " [2]

إلا أن هذه المساعي لم تحقق بسبب عزل مانديس عن الحكم في 2 فيفري 1955، أين خلفه ادغارفور على رأس الحكومة.[3]

ثم باشر فانسان مونتاي الذي عين في الديوان العسكري لحكومة جاك سوستال، في مساعيه لمقابلة قادة الثورة التحريرية وبعض الزعماء السياسيين في أحزاب الحركة الوطنية . [4]

وكان أول اتصال بين فنسان مونتاي ومصطفى بن بولعيد في 16 فيفري 1955 في السجن في تونس.[5]

---

[1] . عز الدين (مغرة): فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية فكرية مقارنة 1899– 2000، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2009– 2010، ص 354.

[2] Maurice (Faivre): Les archives inédites de la politique algérienne 1958-1962 , Ed l'harmattan , paris , 2003 , P97

[3] عمار (بوحوش): التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 510.

[4] Berinard (droz) et Evleyne(lever): histoire de la guerre d'Algérie 1954 -1962 , Ed le seuil , paris , 1982, pp68-69.

[5] Gilbert (Meynier): Histoire intérieure du FLN (1954-1962), ed casbah, Alger ,2003,p616.

كما قابل بن خدة وكيوان في سجن بربوسا، إلا أن السجناء لم يكونوا قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية ولم يتمكن الجميع التحدث باستثناء بن بولعيد لكن هذه الإتصالات لم ينتج عنها أي شيء.[1]

وكان الضغط باتجاه إقامة إتصالات مع قادة جبهة التحرير الوطني يعد تحديا وهذا ما تجرأ عليه الصحفي روبير بارا حيث إلتقى عمار أو عمران بالأخضرية ونشر المقابلة في جريدة " فرانس أوبسرفاتور " في 15 سبتمبر 1955، فقامت السلطات الفرنسية بوقف روبير بارا، ثم صرح وزير الداخلية بورجيس مونري عن موقف حكومته في بيان جاء فيه : " يحرص وزير الداخلية على أن يلفت انتباه الرأي العام الفرنسي إلى الخطورة الاستثنائية لمثل هذه المقترحات، ومن المعيب على السكان المسلمين أي أن يسود اعتقاد بأنه يمكن لهؤلاء الرجال أن يعتبروا ممثلين لهم، كما أن ذلك مهين لفرنسا بالذات ".[2]

تعتبر هذه اللقاءات مرحلة أولى من الإتصالات السرية بين الحكومة الفرنسية وبعض قادة الثورة التحريرية، في حيث تبدأ المرحلة الثانية من هذه الاتصالات في عهد حكومة غي موليه سنة 1956 [3]. حيث قام هذا الأخير في شهر مارس 1956 بارسال وزير خارجيته كريستيان بينو Christian pineau في مهمة إلى مصر لمقابلة جمال عبد الناصر للتوسط من أجل إجراء مقابلة مع قادة جبهة التحرير الوطني بالخارج وهذا الأمر لقي استجابة النظام المصري .[4]

---

(1) Kaddache ,(Mahfoud): Et l'Algérie se libéra 1954 - 1962, Edif 2000, Alger , 2010, p 207.

(2) رضا (مالك): الجزائر في إيفيان – تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962، ط 1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003، ص ص 29–30.

(3) Maurice (Faivre), op .cit , p 97

(4) Alistair (Hurne): Histoire de la guerre d'Algérie , 4éme édition , éditions dahaleb , Alger , 2007, p162.

بالموازاة مع هذا قامت حكومة غني موليه بتكليف لوسيان بايوالعقيد دوفيليبليار بجس نبض مواقف عبان رمضان والعربي بن المهيدي[1].

بعدها إلتقى أندري ماندور " André Mandouz " بعبان رمضان وبن يوسف بن خدة إذ أكد الوفد الجزائري أن جبهة التحرير الوطني مستعدة للتفاوض على مبدأ الإستقلال التام للجزائر لأن قادة الثورة كانوا حريصين على استغلال كل الظروف السياسية الممكنة لحمل فرنسا على التفاوض السياسي من أجل الوصول إلى حل مشرف وفي أقرب وقت تفاديا للمزيد من الخسائر البشرية، تم نقل هذه الآراء إلى غي موليه لكنه رفض[2].

وكان متمسكا بعرضه المتمثل في وقف إطلاق النار، إجراء الإنتخابات ثم التفاوض،[3] ولم تقبل جبهة التحرير بهذا العرض مما أدى إلى فشل اللقاء.

هذه المحادثات السابقة مهدت لاتصالات شبه رسمية، إذ تم الاتصال الأول في 12 أفريل 1956 بالقاهرة، عندما اجتمع جوزيف بيغار النائب الاشتراكي في مجلس الإتحاد الفرنسي، بمحمد خيضر، وعرض بيغار على الممثل الجزائري مثلث غي موليه المعروف: إيقاف القتال، الانتخابات، ثم المفاوضات، أما مندوب الجزائر اقترح تكوين دولة جزائرية مرتبطة برباط فيديرالي مع تونس والمغرب وطلب جوازي مرور حتى يتمكن اثنان من قادة الجبهة في الخارج من الالتحاق بالداخل للاجتماع بقادة الداخل.

وتم الاتصال الثاني يوم 25 جويلية ببلغراد، وكان الجانب الجزائري يمثله محمد يزيد والدكتور فرنسيس، والجانب الفرنسي يمثله بيير كومين نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي، وبيير هيربوت وفي هذه المقابلة عرض الفرنسيون من جديد نظريتهم في إيقاف القتال ثم الإنتخابات ثم المفاوضات ودافع الوفد الجزائري عن نظريته في أن إيقاف القتال لا يمكن أن

---

(1) Maurice (Faivre), op .cit. p 97

(2) Mahfoud (Keddache), op.cit, p 78

(3) بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 14 .

يتم إلا بعد الوصول إلى إتفاق سياسي، واقترحو أيضا إجتياز مرحلة الاتصالات التمهيدية السرية إلى مرحلة المحادثات التمهيدية الرسمية .[1]

هذا اللقاء بدأ يبشر بالخير لمستقبل المفاوضات، فقد وافقت الوفود على تنظيم مناقشات مباشرة وسرية بين جبهة ت.و والحكومة الفرنسية لكن بيير كومين لم يتمكن من التصديق على هذه الإتفاقية من قبل غي موليه.[2]

وفي 2 سبتمبر 1956 تم اتصال ثالث بروما بين محمد خيضر، ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان من الجانب الجزائري، وبيير كومين وبيير هيربوت من الجانب الفرنسي، وفي هذه المقابلة اقترح الوفد الفرنسي دستورا " يستوحي من اللائحة الإشتراكية في مؤتمر ليل أي : انتخاب مجلس تشريعي، ثم تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تتناول صلاحياتها كل ميادين السياسة الداخلية ماعدا المتصلة بقانون الأحوال الشخصية لأروبي الجزائر، ثم تحدد علاقات جديدة بين فرنسا والجزائر، وتشكل هيئة جزائرية – فرنسية تتصرف في ميادين الديبلوماسية والإقتصاد والأمن العسكري، ونظام الحريات الفردية والعمومية.

أما الوفد الجزائري في هذه المقابلة فقط طلب أجلا يتمكن خلاله من عرض هذه المقترحات على مسؤولي الجبهة في الداخل، واقترح في نفس الوقت تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة تتعهد بتسيير المفاوضات العلنية الرسمية وتساهم في تسيير الشؤون الجارية الا أن تتم الإنتخابات التي تعقب إيقاف القتال بعد إيقاف مبدئي.

وفي 22 سبتمبر تمت المقابلة الرابعة ببلغراد وحضرها من الجانب الجزائري محمد خيضر والأمين دباغين ومن الجانب الفرنسي بيير هيربوت ودارت المحادثة حول الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال وظهرت بوادر اتفاق حول عبارة أخرى تعوض كلمة " الاستقلال

---

[1] قصة الإتصالات السرية 1956 إلى 1960: جريد المجاهد، ج 4، ع 96، ص 11.

[2] Bousselham (Abdelkader): La diplomatie algérienne de la guerre d'indépendance 1954-1962, Ed DAHLAB , 2015, Alger , 364.

" وهي " حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بحرية، وفيما يتعلق بالنظام الذي اقترحه الوفد الفرنسي في المقابلات السابقة، اقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية والجزائرية، موضوع اتفاقات ثنائية، وطلب هيربوت أن يطلع حكومته على هذا الاقتراح في انتظار مقابلة أخرى .

لكن محمد خيضر الذي اعتبرته الحكومة الفرنسية ثلاث مرات، مفاوضا معتمدا من طرف جبهة التحرير الوطني، اختطف مع بن بلة وبوضياف وآيت أحمد في 22 أكتوبر 1956 وبهذا قضى هذا الاختطاف على فرص نجاح الاتصالات الشبيهة بالرسمية .[1]

وكانت هذه اللقاءات السابقة بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن بس النبض أو مناورات تهدف إلى مواصلة الحرب.[2]

أصرت جبهة التحرير الوطني على التمسك بخيار المفاوضات كحل للقضية الجزائرية ،و أبدت استعدادها لإجراء جولة جديدة من اللقاءات، على أن يكون تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة، وانطلاقا من حق الجزائر في الاستقلال، كما عبر عنها محمد يزيد في مذكرة بعث بها إلى الأمم المتحدة يوم 1957/01/04.

والتي أشار فيها أن الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري باعتراف السلطات الاستعمارية.

فعاد غي موللي في 1957/01/09 ليعلن عن ثلاثيته واقترح المرور بثلاث مراحل:

1. تفاوض حول وقف إطلاق النار.
2. تنفيذ الوقف.
3. إجراء إنتخابات من أجل إنشاء مؤسسات جديدة.

---

[1] قصة الاتصالات السرية ....، المصدر السابق، ص 11.

[2] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 15.

إلا أنه كان يتطلع أن يشترك في المفاوضات كل التيارات السياسية وليس الجبهة فقط، وفي نفس الوقت الاستعانة بوساطة محايدة للوصول إلى وقف إطلاق النار. لكن حكومته سقطت في ماي 1957 دون أن تنجح في تحقيق شرط وفق إطلاق النار .[1]

وعند قيام حكومة بورجيس مونري اتصل ممثل فرنسا بممثل الجبهة في تونس وكان يحمل معه رسالة ممضاة من طرف مدير ديوان بورجيس مونري، وحل بتونس يوم 05 جويلة بعنوان ملاحظ لتتبع أشغال مؤتمر النقابات العالمية الحرة، وأعلمه ممثل الجبهة أن استئناف الاتصالات ممكن بشرط أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانا تعترف فيه بالجنسية الجزائرية[2] وبعد إطلاع لجنة التنسيق والتنفيذ على حيثيات هذا اللقاء رخصت للسيد آيت حسن لعقد لقاء ثاني مع ذات الشخصية الفرنسية وهذا قرار صادر عن لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957/07/14 وتضمن هذا القرار شروطا تمثلت في:[3]

عدم القبول بأي اتصال مع ممثل الحكومة الفرنسية إلا بعد إصدار الحكومة الفرنسية تصريحا تعلق فيه بأن المشكل الجزائري يجب أن يسوي في إطار الاستقلال.

وفي حال قبول الحكومة الفرنسية بهذه الشروط فإن جبهة التحرير الوطني لن تتفاوض إلا مع مفاوضين من طرف الحكومة الفرنسية.[4]

لكن فرنسا لم تيأس من البحث عن مفاوض بديل عن الجبهة، هذه الأخيرة التي بقيت مصرة على شرط الإعتراف بالإستقلال، حيث أجريت إتصالات بتونس مع قاضي بلهادي

---

[1] إبراهيم (طاس): السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956– 1958، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص ص 472–473.

[2] قصة الإتصالات ....، المصدر السابق، ص 11

[3] عمر (بوضربة): النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 120.

[4] عمر (بوضربة)، المرجع السابق، ص 121.

ممثل مصالي الحاج وبدأت من مارس إلى ديسمبر 1957 لكنها لم تكن اتصالات جادة وأكدت على حرص السلطات الاستعمارية على إيجاد قوة بديلة عن جبهة التحرير الوطني

وأمام إصرار كل طرف على مواقفه السابقة قدمت كل من تونس والمغرب في 1957/11/22 عرضا للقيام بمساعي حميدة بين الحكومة الفرنسية الجديدة " فيليكس غايار" وجبهة التحرير الوطني، لكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا العرض وأعطت الضوء الأخضر للجيش للقيام بمطاردة الثوار.[1]

أغلقت أبواب المفاوضات لدرجة أن الأمر كان كافيا لإفشال بيار فليملان في تشكيل حكومة جديدة خلال شهر ماي 1958، وحدوث حركة تمرد انتهت بالإطاحة بالجمهورية الرابعة وإعادة دوغول إلى سدة الحكم في فرنسا 1 جوان 1958.

عزز الجنرال دوغول مركزه في السلطة بواسطة دستوره 28 سبتمبر 1958 إلا أنه تعمد ولمدة سنتين عدم الإشارة إلى مصطلح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كأداة لحل المشكلة الجزائرية .[2]

ففي أول جويلية 1958 ألتقي عبد الرحمان فارس وجان الموهوب عمروش بفرحات عباس في سويسرا واقترحا عليه وضع ثقته في الجنرال دوغول والدخول معه في محادثات، رد عليهما فرحات عباس في 18 جويلية برسالة باسم لجنة التنسيق والتنفيذ تشرح شروط جبهة التحرير الوطني في المفاوضات منها الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الجزائري، وفي 22 جويلية 1958 استقبل الجنرال دوغول عبد الرحمان فارس وزميله فشرحا له شروط جبهة التحرير الوطني، ثم استقبلهما مرة أخرى يوم 1 سبتمبر 1958 وصرح باستعداده لاستقبال ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ للتباحث حول موضوع توقيف القتال، وأجاب فرحات

---

[1] مصطفى (طاس)، المرجع السابق، ص ص 477-478.

[2] رمضان (بورغدة): المرجع السابق، ص 418.

عباس من القاهرة برسالة بتاريخ 09 سبتمبر 1958 تتضمن ضرورة تخلي فرنسا عن فكرة الإدماج وأن تنظم لقاءات خارج فرنسا، وبعد تكوين حكومة مؤقتة أرسل عباس رسالة أخرى لعبد الرحمان فارس يعلن فيها عن استعداد حكومته في التفاوض مع ممثلي الحكومة الفرنسية. [1]

لكن الجنرال دوغول سارع إلى مبادرة سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958 كأول محاولة لإيجاد قطب ثالث يتفاوض معه[2]، إذ قال في إعلانه عن سلم الشجعان: " أما فيما يتعلق بتنظيم الخارج ...الذي يسعى من الخارج إلى قيادة النضال، فأكرر بصوت عال ما سبق وأعلنته، إذا كان هناك مندوبون معينون لإجراء تسوية مع السلطات لإنهاء النزاعات، فليس عليهم سوى التوجه إلى سفارة فرنسا بتونس أو في الرباط فكلتاهما تؤمنان نقلهم إلى باريس وهناك سيكونون بأمان تام، وأنا أضمن لهم حرية عودتهم ".[3]

لكن هذه المبادرة لم تدفع بمسار المحادثات الجزائرية الفرنسية نحو وجهتها السليمة واعتبرتها جبهة التحرير الوطني مخاطرة .[4] ورفضها أعضاء الحكومة المؤقتة لأن دوغول كان يريد أن يفرق بين السياسيين والعسكريين ويرفض التفاوض معها بحكم أنها ليست الممثل الحقيقي للشعب الجزائري .[5] لذلك تم قطع الإتصالات السرية لأن مشروع سلم الشجعان دعوة صريحة إلى الاستسلام .[6] .

---

[1] بوعلام (بن حمودة): الثورة الجزائرية – ثورة أول نوفمبر 1954 – معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 551،– 552 .

[2] سيد علي (أحمد مسعود)، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960–1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 187.

[3] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 57– 58 .

(4) سيد علي (أحمد مسعود)، المرجع السابق، ص 188 .

(5) عمر (بوضربة)، المرجع السابق، ص ص 88 – 91 .

(6) قصة الاتصالات...، المصدر السابق، ص 12.

وتيقنت الحكومة المؤقتة أن الأمر الوحيد الذي فرض نفسه هو دعم الثورة واستعجال النصر وعزموا على عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة وفي غضون ذلك دعا دوغول في مؤتمر صحفي في 10 أفريل 1959 ممثلي جبهة التحرير الوطني للمجيء للتحدث مع ممثلي فرنسا في باريس .[1]

لكن فرحات عباس أعرب عن رغبته في مقابلة السفير السويسري في القاهرة بعد هذا التصريح معلنا أنه يفضل أن تكون المحادثات في سويسرا لأنه يثق ثقة كبيرة في السلطات السويسرية التي ستضمن السرية اللازمة والسيرورة الجيدة للمحادثات.[2]

لم تأتي هذه المساعي بأي نتيجة ليفاجأ الجميع بإعلان الجنرال دوغول عن مبادرة " مبدأ حق تقرير المصير " في 16 سبتمبر 1959 "[3]، ولكن بشروط وقيود كادت تجعله مستحيل التنفيذ[4] لأنه تضمن ثلاثة حلول للقضية الجزائرية وهي : الإدماج، الإتحاد الفدرالي أو الانفصال.

فالإدماج يعني المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر (أوروبيين ومسلمين)، والإتحاد الفدرالي بتشكيل حكومة جزائرية تتكون من وزراء جزائريين بمساعدة فرنسا في إطار إتحاد وثيق معها في مجال الاقتصاد، الدفاع، التعليم والعلاقات الخارجية.

أما الانفصال يعني الاستقلال وهو احتمال مستبعد بالنسبة للجنرال دوغول من خلال تصريحه أنه يجب على الجزائريين أن يتعدوا هذا الخيار لأنه سيؤدي إلى فوضى ويتيح فرصة للتنكيل والتعذيب ... ، ناهيك عن فصل الصحراء عن الشمال في هذه الحالة.[5]

---

[1] سعد (دحلب)، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، ص 105.

[2] Danien (Carron): La suisse et la guerre d'indépendance Algérienne (1954 - 1962), ed dahlab, Alger, 2013, p378.

[3] سيد علي (أحمد مسعود)، المرجع السابق، ص 188

[4] لحسن (أزغيدي)، المرجع السابق، ص 217 .

[5] عمر (بوضربة)، المرجع السابق، ص 217 .

باركت الحكومة المؤقتة مبدأ تقرير المصير كخطوة نحو الطريق الصائب مؤكدة أنها مستعدة تحت شروط معينة لتبدأ محادثات أولية مع الحكومة الفرنسية والبحث في الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وضمانات تطبيق تقرير المصير – مذكرة بالمبدأ الذي لا يمكن النيل منه وهو وحدة التراب الوطني وأن أي محاولة من هذا النوع ستزيد خطورة الوضع وأن ثروات الصحراء لا يمكن استغلالها من طرف فرنسا لأنها ثروات للجزائر، كما أكدت على أن الحكومة المؤقتة هي من يراقب ويسير مقاومة الشعب الجزائري هو لا يمكن بدون موافقتها أن يعود السلم.[1]

هذا يعني أن الحكومة المؤقتة فهمت أن الجنرال دوغول يقوم بمناورات يحاول من خلالها إطالة الحرب بين الطرفين، فردت على المشروع بالبيان الذي ألقاه فرحات عباس يوم 28 سبتمبر 1959، ما جعل الجنرال دوغول يعرض على قادة الثورة التفاوض في 10 نوفمبر 1959 في ندوته الصحفية .[2]

مع إبداء الجنرال دوغول رغبته في التفاوض عينت الحكومة المؤقتة الزعماء الخمسة (محمد خيضر ، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، وأحمد بن بلة) لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية لكنه رفض ذلك مصرحا أنه لا يريد التفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة.[3]

بسبب هذا ومشاكل أخرى داخلية كانت تعاني منها الحكومة المؤقتة لم تستطع الفصل في مسألة الإتصالات والمفاوضات مع الحكومة الفرنسية، مما أدى بها إلى إصدار قرار يوم 12 نوفمبر 1959 يقضي بعدم الخوض في أي مفاوضات مع الحكومة الفرنسية إلا بعد

---

[1] النص الكامل البيان 28 سبتمبر 1959 :جريدة المجاهد، ع 52، 10 /1959، ص 06.(أنظر الملحق رقم2).

[2] لحسن (أرغيدي)، المرجع السابق، ص 262.

[3] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص 106.

إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1] ، الذي امتد من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 بطرابلس في ليبيا، حيث تم تعيين حكومة جديدة برئاسة فرحات عباس للمرة الثانية مقرها تونس.[2]

غداة اختتام أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 18 جانفي 1960، أكد فرحات عباس في أول تصريح بعد تجديد ثقة المجلس في شخصه، موقفه وحكومته من محاولات الاتصال بالحكومة الفرنسية مصرحا بدعمه لتقرير المصير شريطة إحاطته بالضمانات الضرورية وجاهزية الحكومة المؤقتة للتفاوض .[3]

في فيفري 1960 اجتمع المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان بوزير التسليح والتموين الجزائري، عبد الحفيظ بوصوف، فحدثه هذا الأخير عن الشروط التي ترغب الحكومة الجزائرية في توفرها حتى يتمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره بحرية، أطلع شارل أندري جوليان السفير الفرنسي على هذه المحادثة وقدم السفير بدوره تقريرا عنها إلى باريس، في نفس المدة عرضت الحكومة المؤقتة الجزائرية على الحكومة الفرنسية أن توجه مبعوثا إلى باريس لضبط الشروط الفنية لاجتماع بين ممثلي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، لكن الجنرال دوغول لم يرد على هذا العرض.[4]

ففي هذا الوقت كان دوغول يجري اتصالات مع قادة الولاية الرابعة دون علم الحكومة المؤقتة لإحداث شقاق بين قادة الداخل والخارج[5] إذ أعدت ترتيبات للقاء في 26 مارس

---

(1) عمر (بوضربة)، المرجع السابق، ص 116 .

(2) المجاهد، ع 60، 25 سبتمبر 1960، ص 8

(3) محمد (عباس)، المرجع السابق، ص 484.

(4) قصة الاتصالات، المصدر السابق، ص 8.

(5) لخضر (بورقعة): شاهد على اغتيال الثورة، ط1، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990، ص 49.

1960بين الوفد الجزائري الذي تألف من لخضر بوشامة وعبد الحليم مسؤول سياسي في الولاية الرابعة وعبد اللطيف مسؤول عن المنطقة الثانية بنفس الولاية[1]،

أما الجانب الفرنسي مثله برنار تريكو، ثم جرى لقاء آخر في 2 جوان 1960 بين سي صالح ولخضر ومحمد بونعامة مع العقيد الفرنسي ماتو (Mathon)[2] والعقيد جاكان (colonel jaquan) وبرنار تريكو، في هذا الإجتماع وضعت اللمسات الأخيرة للقاء المنتظر وتحديد تاريخه.[3]

كان اللقاء يوم 10 جوان 1960 بقصر الإليزي، إقترح دوغول إجراء إستفتاء بشرط أن يضع الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا ويتفق الطرفان عليها . أما سي الصالح كان يحاول إرغام دوغول الحصول منه على حق تقرير المصير للشعب الجزائري وبين له أن قدومه إلى إليزي هو موقف غير انعزالي أو معارض لجيش وجبهة التحرير الوطني . فأخبره دوغول أنه سيوجه نداء إلى الحكومة المؤقتة يدعوها فيه مرة أخرى لوقف إطلاق النار، وأضاف سي الصالح قائلا: " لابد أن نوافي كافة مسؤولي الولايات الأخرى بما بحثناه واتفقنا عليه هنا ...و إذا استمعت الحكومة المؤقتة لندائكم واستجابت لطلبكم وهو ما نرجوه عندها لم يعد بعد لمفاوضاتنا معكم ولا حتى للقائكم لأننا لا نملك صلاحيات حوار باسم مصير الثورة أما إذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحوار بهدف وقف شلال الدم من الجانبين ..."[4].

برر فرحات عباس أن سي الصالح كتب له مرارا وشرح له الظروف التي دفعته إلى البحث عمن يسير له الطريق إلى الإيليزي، وللأسف أن تلك المراسلات لم تصل إلى فرحات

---

(1) Mohamed(Teguia) : l'armée de libération nationale en wilaya lV , éd casbah , Alegria , 2002 , p 145.

(2) Gilbert(Meynier) , op. cit.p623.

(3) Pierre (Montagnon): Affaire si salh, èd pygmation gérard watelet ,paris ,1987,pp101-198.

(4) لخضر (بورقعة)، المصدر السابق، ص 55.

عباس إلا بعد لقاء مولان. كان يشرح في مراسلاته كيف فقد الثقة في القيادة الحربية والمشاكل التي تواجه الثورة داخليا.[1]

وبعد عودتهم تحطمت آمال دوغول الذي كان خلف هذه المؤامرة في إطار سلم الشجعان وإغراء الحكومة المؤقتة.[2]

إذ تم تقديم الوفد الجزائري للمحاكمة، وأعدم كل من النقيب عبد اللطيف وسي لخضر أما سي الصالح أوقف وأمرت الحكومة المؤقتة بإرساله إلى تونس، لكن هذا الأخير قتل في كمين فرنسي يوم 20 جويلية 1960 .[3]

المطلب الثاني: المحادثات التمهيدية في مولان (MELUN)

بعد المحاولة الفاشلة لتوقيع هدنة مع الولاية الرابعة أو ما عرف بلقاء الإيليزي 10 جوان 1960، اضطر دوغول إلى الرجوع إلى مبدأ تقرير المصير في الخطاب الذي وجهه في 14 جوان 1960 حيث صرح قائلا[4]:" مرة أخرى أتوجه بإسم فرنسا إلى قادة التمرد وأعلن لهم إننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي مازالت مستمرة، لتنظيم مصير السلاح ومصير المقاتلين"[5] وهو ما مهد لمحادثات مولان في جوان 1960

وبعد الخطاب الذي ألقاه دوغول، عقدت الحكومة المؤقتة بتونس ندوة صحفية وضحت فيها نيتها بقبول مبدأ المحادثات ودعوة دوغول لها.[6] من خلال بيان رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس يوم 20 جوان 1960 الموجه إلى الشعب الجزائري أكد فيه أنه: "بعد البيان

---

[1] فرحات (عباس): تشريح حرب، تر: أحمد (منور)، سلسلة المترجمات، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص ص 383-384.

[2] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص 116.

[3] لخضر (بورقعة)، المصدر السابق، ص 60 – 65 .

[4] سيد علي (أحمد مسعود)، المرجع السابق، ص 191.

[5] C.A.D.E/ M.A.E/ S.E.A.A.103: Allocution radiotélévisée du Général de gaulle prononcée le 14 juin 1960 .انظر (الملحق رقم03).

[6] محمد (بليل): المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960- 1962 على ضوء وثائق أرشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد 9، ع 1، جامعة تيارت، مارس 2018، ص 233 .

الأخير لرئيس الجمهورية الفرنسية، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتخذت قرارا بإرسال وفد إلى باريس، وهو قرار يندرج ضمن سياستنا التي حددها المجلس الوطني للثورة الجزائرية "، كما أكد أن الوفد الذي سترسله الحكومة المؤقتة إلى باريس بأمل إقناع الحكومة الفرنسية بشرعية الكفاح من أجل الإستقلال وعدالة القضية.[1]

وإرسال وفد الحكومة المؤقتة إلى مدينة مولان بفرنسا هدفه التحدث عن تنظيم رحلة فرحات عباس إلى باريس.[2]

تم إفادة محمد بن يحي وأحمد بومنجل، لكن الحكومة الفرنسية لم تعاملها على أساس مفاوضين بل على أساس " متمردين" وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960، حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة أو غيرها.[3]

انطلقت النقاشات الرسمية في يوم 26/ 06 / 1960 بين أحمد بومنجل ومحمد بن يحي من الطرف الجزائري وروجيه موريس الأمين العام للقضايا الجزائرية، والجنرال غاستين، والعقيد ماتون[4]، وقد حدد موفدي جبهة التحرير الوطني أنهما لم يأتيا إلا للإتفاق على الشروط المتعلقة بزيارة وفد يرأسه " فرحات عباس " للإجتماع بالحكومة الفرنسية، وتبين أيضا من حديثهما أن هذه الشروط يجب أن تتضمن إجراء مباحثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال دوغول، ومنح المفاوضين الذين سيقيمون في فرنسا وفي العاصمة أن يزوروا من يشاؤوا وأن يدلوا بأي بيانات ويعقدوا المؤتمرات الصحفية وأن يفرج على كل من بلة ورفاقه المسجونين، ليشتركوا في المفاوضات، لكن جواب الوفد الفرنسي كان ينطوي على أن

---

[1] رمضان (بورغدة): المرجع السابق، ص 422.

[2] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص 117.

[3] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 19.

[4] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 89.

هذه المطالب غير معقولة، ما لم يتوقف القتال والإعتداءات وأن الجنرال دوغول بشكل خاص لن يتفاوض مع زعيم الثوار.

في الوقت الذي تطلق فيه النار على جنوده ويقتل مدنيون من مواطنيه حتى في شوارع باريس، ولكنهم مستعدون للإتفاق على طريقة لإيقاف القتال وثم حق تقرير المصير، هذا إذا قام الفرنسيين والجزائريين بالتصويت عليه[1] . افتضح الأمر هنا حيث يحاول الفرنسيون ويهدفون من وراء هذه المحادثات إلى الإستسلام العسكري بكل بساطة.[2]

خاصة وأن الوفد الفرنسي ركز على إجراء وضع السلاح ومصير جنود جيش التحرير الوطني، في الوقت الذي ركز فيه وفد جبهة التحرير الوطني على أساس انطلاق المفاوضات على شروط وضمانات حق تقرير المصير، وهذا ما دفع بالجنرال دوغول إلى وقف المفاوضات يوم 29 جوان 1960، ويظهر أيضا أن حكومة ميشال دوبري والجنرال دوغول غير مستعدان للإعتراف بممثلي جبهة التحرير الوطني، وهو ما يفسر رفض دوغول محاولة الحكومة المؤقتة بتنظيم جلسة تجمع بينه وبين فرحات عباس وسعيه لجس نبض قادة الثورة فقط، فضلا عن تحضيره لرأي عام يؤمن بفكرة المفاوضات.[3]

سارعت وكالة الأنباء الفرنسية بنشر بيان عشية 29 جوان 1960 بعنوان " المقابلات الأولى بمولان" "تم الإنتهاء من المقابلات التمهيدية في مولان من السبت 25 إلى الأربعاء 29 جوان وقد قام ممثلوا الحكومة بإبلاغ مبعوثي التنظيم الخارجي للتمرد الجزائري بالشروط التي يمكن من خلالها تنظيم المحادثات وفقا لمقترحات الجنرال دوغول من أجل إيجاد نهاية مشرفة للقتال، ولا يزال ينتظر تحديد وجهة الأسلحة وضمان مصير المقاتلين.

---

[1] شارل (ديغول)، المصدر السابق، ص ص 100- 101.

[2] سعد (بشاينية): الجزائر آخر خط للنفوذ الفرنسي – دراسة أسطورة سياسية 1954 – 1962 وكرونولوجيا حرب التحرير الوطني، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 196.

[3] سيد علي (أحمد مسعود)، المرجع السابق، ص ص 192 – 193.

انتهت هذه المحادثات التمهيدية الآن – ويجب أن يغادر المبعوثون بعد قليل إلى تونس".[1]

وفي منشور آخر تحت رقم 02 بعنوان محادثات مولان التي أثيرت في مجلس الوزراء، حيث استجوب الصحفيون وزير الإعلام " لويس تيرنوار" وسألوه عما إذا كان هناك جديد حول مسألة الجزائر فأجاب: "لم يذكر أي جديد في هذا الموضوع واكتفى مجلس الوزراء بالإشارة إلى الظروف التي تم بموجبها أول اتصال ".كما أشار وزير الإعلام أنه تم تبادل الآراء ولم يكن هناك أي عناصر جديدة بل تم فقط بيان الشروط التي بموجبها تم إجراء هذه المحادثات.

وعلقت وكالة الأنباء الفرنسية عن الخطاب الذي ألقاه بول ديلوفريي في 29 جوان بـ: "إنها دعوة للهدوء والثقة من خلال خطاب ألقاه ديلوفريي لسكان الجزائر صباحا أمام مجلس النواب وأكد على أن تحقيق خطة قسنطينة يتطلب إتحادا وثيقا مع فرنسا، وطلب من مجلس النواب أن يضع ثقته بالجنرال دوغول التي تعرف شخصيته بغير المرنه وأن الشروط التي وضعتها فرنسا تم تحديدها في خطاب 16 سبتمبر 1959 و10 نوفمبر و14 جوان، سيتم تنفيذها وسيكون من الواضح أن مصير الجزائر لا يمكن تنظيمه إلا في الحرية الغربية بالاتحاد مع فرنسا وستكون هناك أيام سعيدة للجزائر..."

وأضاف ديلوفريي قائلا: " كنت أرغب شخصيا أن تكون المفاوضات سرية لفترة طويلة لكن قررت الظروف بخلاف ذلك، كما أطلب من الجميع الحفاظ على السيطرة على أعصابه.. [2]. ".

ونشر بيان صحفي آخر يوم 29 جوان 1960 الذي أشارت فيه لجنة الدفاع الوطني بعد أن حصلت على تقرير جلسة الإستماع للسيد ميشال دوبري فيما يتعلق بمفاوضات وقف

---

(1) C.A.D.E/M.A.E/S.F.A.A.102: Position du Gouverment français autour de Melun - communiqués officiels.

(2)C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A 102 ,communiqués officiels , op.cit.

إطلاق النار في الجزائر وبهذه المناسبة أشار البيان العام لرئيس الوزراء أن هذه المفاوضات التي تم فتحها أخيرا ستكون فقط فيما يتعلق بشروط نهاية المعارك ومصير المقاتلين والأسلحة.[1]

وبخصوص موقف الحكومة المؤقتة من فشل محادثات مولان نشرت وكالات الأنباء الدولية ومحرري الصحف ومعلقي البرامج السياسية بصوت الجزائر المكافحة وصوت الجزائر بالإذاعات العربية الإعلان عن إنتهاء محادثات مولان، إذ صرح مسؤول بالحكومة المؤقتة بالقاهرة يوم 29 جوان 1960 قائلا: "إن الثورة الجزائرية مستمرة في طريقها ...و إن الهدف الأساسي الذي قامت من أجله ثورة الشعب الجزائري، تتمثل في الاستغلال الشامل ووحدة التراب الوطني وأن الحكومة الجزائرية ليس لها أية اعتراضات في البحث عن حل سياسي سلمي بشرط الحصول على جميع أهدافها.[2]

كما وجهت الحكومة المؤقتة يوم 1960/07/04 نداءا للشعب الجزائري أكدت فيه أنه رغم فشل محادثات مولان إلا أنها فضحت نوايا فرنسا، وأن الحكومة المؤقتة مستعدة لإيفاد مبعوثين إلى باريس إن تخلت الحكومة الفرنسية عن شروطها السابقة .[3]

فرد الجنرال دوغول بتصريح يوم 9 جويلية أمام 700 من رؤساء البلديات قائلا: "إن ما يجب أن نحصل عليه أولا هو وقف إطلاق النار بعد ذلك سيكون متروكا للجزائريين تقرير مصيرهم ولا أعتقد أنه سيكون هناك انفصال، ولدي حكم مفاده أن المنطق الصالح والقول المشترك سوف يسود وأن إرادة الجزائريين ستبقى متحدة بشكل وثيق مع فرنسا بكل أنواع الروابط ..."

---

[1] C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A 102 ,communiqués officiels , op.cit.

[2] محمد (بليل)، المرجع السابق، ص 236.

[3] سهام (ميلودي): مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1955– 1960)، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، تلمسان، 2015، ص 284 .

وأضاف أن فرنسا تريد وتقترح أن يتم إحلال أو إرساء السلام وأن تنتهي المعارك ويوافق على إقامة حالة من السلام في الجزائر.[1]

رغم فشل محادثات مولان إلا أن الثورة التحريرية حققت انتصارا كبيرا، فدعوة دوغول للمحادثات 14 جوان 1960 قلب شرعيته لاعتبار ممثلي جبهة التحرير الوطني خارجين عن القانون في نظره، ورد الحكومة المؤقتة بالإيجاب في 20 جوان 1960 بإيفاد مبعوثين عنها لباريس يعتبر دهاءا سياسيا للضغط على دوغول للعدول عن فكرة تحقيق وقف إطلاق النار.[2] كما عبر فرحات عباس على اللقاء بقوله: " إن مسار المفاوضات قد انطلق، ولا أحد يستطيع إيقافه، ومولان بدايته [3]"

[1]C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A 102 ,communiqués officiels , op.cit.

[2] سيد علي (أحمد مسعود)، المرجع السابق، ص 193.

[3] Benjamin (stora), zakya (Daoud): Ferhat Abbas une autre Algérie , Ed casba , Alger , 1995, p331.

المبحث الثاني: المحادثات الرسمية وطرح قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

المطلب الأول: لقاءات لوسارن ونيوشاتيل:

1. لقاء لوسارن:

رغم إخفاق مولان إلا أن الحكومة المؤقتة لم ترفض أي اتصال وضاعفت تصريحاتها بخصوص إمكانية فتح لقاءات أو محادثات أخرى مع السلطات الفرنسية، إذ يتحدث سعد دحلب(*) عن لقاءه بالديبلوماسي الفرنسي السيد شايات CHAYAT بعد أن أعد لهما السيد بول لنتان " Albert Paul lentin " لقاء في جنيف، إذ رغب دحلب في معرفة مدى إهتمام الفرنسين بالمفاوضات المحتملة، مؤكدا أن الطرف الجزائري ذو نوايا حسنة وتفاهم وأنه يريد الوصول إلى اتفاق معهم، ولكن الاتصالات الأكثر أهمية وجدية هي التي دبرها الأصدقاء السويسرين حيث عمل السيد رايموند نيكولي كشخصية معروفة بنقابة المحامين بجنيف على عقد لقاء بين صديقه الطيب بولحروف ممثل الحكومة المؤقتة بروما بالسيد أوليفي لونغ المسؤول عن المديرية السياسية للحكومة السويسرية (لأنه صديق مقرب للسيد لويس جوكس)[1] في المرحلة التي ألقى فيها الجنرال دوغول خطابا في 4 نوفمبر قائلا : " قررت باسم فرنسا، إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا، وإنما إلى الجزائر الجزائرية، ويعني ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة ....، إن جزائر الغد ستبني وفق ما يقرره تقرير المصير، إما مع فرنسا أو ضدها ..." وعرض على زعماء الثورة الإسهام بالمحادثات المتعلقة بالاستفتاء القادم ووقف إطلاق النار.[2]

(*) ولد عام 1899 عضو اللجنة المركزية، ثم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزير للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة، انظر: محمد (حربي): سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 131.

[1] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص ص 121- 122.

[2] شارل (ديغول)، المصدر السابق، ص ص 102- 103.

وبعد هذا التصريح قام دوغول بزيارة الجزائر يوم 10 / 12 / 1960، استقبله الجزائريون بمظاهرات عارمة في معظم المدن الجزائرية الكبرى التي استمرت من 11 إلى 16 ديسمبر، وقد حصدت أرواح العشرات وهم يهتفون بالجزائر المستقلة(1)، عندها تأكد دوغول من تمسك الشعب بقضيته، وعبر عن اندهاشه بقوله : " إن ما رأيته وسمعته هو واقع، ويجب أن نقبله، ونزن به المشكل الجزائري الوزن الصحيح ".[2]

حققت هذه المظاهرات عدة نتائج منها اقتناع دوغول بعدم جدوى الحلول الوسطى وحتمية التفاوض مع ج.ت و. كممثل شرعي للشعب الجزائري،[3] وعزم بعد عودته إلى فرنسا على فتح المفاوضات المباشرة مع الوفد الممثل لجبهة التحرير الوطني[4] وهذا أيضا سهل في إعادة اللقاءات والمحادثات بين الطرفين خاصة بعد لقاء أوليفي لونغ بالسيد اليب بولحروف 23 ديسمبر 1960 إذ قام هذا الأخير بتوضيح وجهات نظر الحكومة المؤقتة للديبلوماسي السويسري لتبليغها للسلطات الفرنسية ومحاولة إزالة العوائق للتحضير لمحادثات جدية، يجري فيها اتصال مباشر بين الفرنسيين والجزائريين، ويكون الهدف منها لقاءات رسمية وعلنية في بلد محايد . وبعد استماع لونغ لمقترحات بولحروف طلب منه تأجيل الإتصال بباريس بعد معرفة نتائج الإستفتاء الذي سيجري في 8 جانفي 1961 لاستبعاد أي مناورة تهدف إلى استعمال جس النبض الذي تقوم به الحكومة المؤقتة بسويسرا لأغراض سياسية عشية استفتاء تقرير المصير .[5]

---

(1) على (زغدود): ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، الجزائر، 2004، ص 171.

(2) يحى (بوعزيز): ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، ع 73- 74، 1979، ص 39.

(3) إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960: مجلة أول نوفمبر، ع 47، الجزائر، 1950، ص 14.

(4) إبراهيم (مياسي): عيد النصر اليوم الذي جاء به الدهر مرة واحدة، مجلة الراصد، ع 2، مارس-أفريل 2002، ص 08 .

(5) أوليفي (لونغ): الملف السري – اتفاقيات إيفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: خليل (أوذاينية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص 22- 24.

الاستفتاء الذي رفضته ج.ت.و معتبرة أن قبول دوغول الإحتكام لتقرير المصير في حد ذاته قد جرد الحكومة الفرنسية وشعبها من أي سلطة على مصير الشعب الجزائري.[1]

وقامت بدعوة الشعب الجزائري لمقاطعة الإستفتاء وتوزيع منشور بالجزائر جاء فيه "ينبغي الآن كسب معركة الإستفتاء ...، فببقائك في منزلك ستسجل بغيابك المكثف رفضك لتمثيلية الإستفتاء[2] ..."

رغم ذلك قام الجيش الفرنسي بمحاولات لدفع الناس قصرا أحيانا، ودعوتهم للتصويت طوعا أحيانا أخرى ، وجرى الإستفتاء من 6 إلى 8 جانفي في الجزائر ويوم 8 جانفي في فرنسا[3]، وفي 9 جانفي 1961 ظهرت نتائج الإستفتاء التي تفوض الجنرال دوغول للتفاوض مع قادة الثورة[4]، واعتبر دوغول أن الشعب الفرنسي منح مستعمرته الحرية، ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم[5] .

بعد النتائج مباشرة حصل أوليفي لونغ على فرصة للقاء الوزير جوكس في 10 جانفي 1961 في عيادة طبية بباريس، استمع جوكس خلال هذا اللقاء لقصة محادثات لونغ مع بولحروف، وأطلعه أوليفي لونغ بأهم ما ترغب به الحكومة المؤقتة وأن بولحروف جاهز لترك المكان لفرحات عباس للقاء المسؤولين الفرنسيين، فرد لويس جوكس أنه سيعلم دوغول بفحوى هذه المحادثة وأنه سيعطيه جوابا في السهرة، وفعلا عاد الوزير جوكس في الساعة

---

(1) بلاغ الحكومة المؤقتة للجمهورية: جريدة المجاهد، ع 83، 11/28/ 1960.

(2)Mohamed (Harbi), Gilbert (Meynier): Le F.L.N documents et histoire (1954- 1962) , Ed Casbah , Alger, 2004, p829.

(3) رمضان (بورغدة)، المرجع السابق، ص 464.

(4) أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 24.

(5) شارل(ديغول)، المصدر السابق، ص 109.

الثامنة مساء نفس اليوم بموافقة الجنرال دوغول الذي أجاب قائلا : " أخبر السيد لونغ بأنه يستطيع أن يواصل " [1] .

وفي شهر فيفري 1961 رأى الجنرال دوغول أنه من المناسب إيفاد ناطق شبه رسمي إلى لوسارن ليعرب مباشرة عن وجهة نظر دوغول التي يهدف من خلالها عدم إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا وإنما تحريرها مع استمرار مساعدة فرنسا لها !!![2]

وفي فيفري1961 استقبل أوليفي لونغ المبعوثين، إثنان من كل جانب،"جورج بومبيدو (*)" رجل الثقة لدى دوغول، و" برونو دولوس" مدير الشؤون السياسية لدى وزارة الشؤون الجزائرية عن الجانب الفرنسي، أما الجانب الجزائر حضر كل من الأستاذ بومنجل محامي نقابة باريس والمدير السياسي لوزارة الإعلام بالحكومة المؤقتة الجزائرية برفقة الطيب بولحروف رجل المهمات السرية .

وفي صباح اليوم الموالي تم جمع المبعوثين وانطلقت المحادثات بينهم التي استمرت سبع ساعات.[3] طرح فيها كلا الطرفين عدة مسائل منها إشارت الوفد الفرنسي إلى أن ضمانات تقرير المصير مسألة ثانوية، وأن جبهة التحرير الوطني ليست المعنية فقط بهذه النقاشات (وهي تلميح لاستشارة إتجاهات أخرى لإيجاد حل للقضية)، كما رغب الوفد الفرنسي في معرفة الخطوط الكبرى والضمانات التي سوف تعطى للأوروبيين، ومهد إلى مسألة القاعدة البحرية "المرسى الكبير" وطالب بملكيتها لفرنسا والسيادة عليها، كان الوفد الجزائري يناقش أحيانا ويحتج أحيانا أخرى حول هذه النقاط ويسجل كل ماقيل من طرف

---

[1] أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 26.

[2] شارل (ديغول)، المصدر السابق، ص 112.

[*] جورج بومبيدو المدير السابق بمكتب دوغول، ثم مفوض في بنك روتشيلد. أنظر: رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 124.

[3] أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 33.

الفرنسين، وقبل أن يفترق الجميع، سأل بولحروف " لم تذكر الصحراء في عرضك هذا، كما لو أنها ليست جزائرية أو ليست موجودة ..."[1]

فرد بومبيدو قائلا : " ليس من المصلحة إثارة مشكل السيادة على الصحراء فإثارة هذا المشكل معناه البحث عن المصاعب ليس فقط مع فرنسا، ولكن أيضا مع بلدان أخرى ...الصحراء بحر داخلي له جيرانه ومن بينهم الجزائر، وفرنسا تستلزم استشارتهم جميعا".[2]

فقال بولحروف: "لقد خدعنا، في المدرسة كانت الجزائر باللون الوردي على الخرائط والصحراء جزء منها " ورد بومبيدو عليه قائلا : " لقد كانت هذه الأرض قاحلة غير مسكونة أساسا، فأوجدها الفرنسيون ... لا يمكن للصحراء أن تكون جزائرية هل تريدون هدية ؟ !".[3]

رفض بومنجل ادعاء بومبيدو حول الصحراء وقال : " إن الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها "[4] كما أكد أن ج.ت.و هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، ورفضت الهدنة، ووضعت شرط لوقف إطلاق النار، أنه لا يتحقق إلا بعد المفاوضات وتوقيع الإتفاق .[5]

رغم تباعد وجهات النظر، غادر المبعوثون مساء نفس اليوم وطلبوا من الوسيط السويسري أن يمكنهم من الالتقاء مرة أخرى، وصرحوا أنهم راضون عن هذا الاتصال الأولي لكنهم مضطرون لمشاورة السلطات لتوضيح بعض النقاط، حيث كانوا يعتزمون الالتقاء مجددا خلال خمسة عشر يوما (15 يوما)[6]، توقفت المحادثات بسبب الفرق الكبير بين

---

(1) رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 125 – 128.

(2) ليلى (تيتة): فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل، قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 2، ص 205 .

(3) رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 128.

(4) محمد لحسن (أزغيدي)، المرجع السابق، ص 265

(5) عمار (بوحوش)، المرجع السابق، ص 527

(6) أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 33

الموقفين، لذلك لا يمكن القول أنها فشلت، بل مكنت كل طرق من التعرف على موقف الطرف الآخر وتبادل الآراء والأفكار والكشف عن المواقف المتباعدة للتوصل إلى حل.[1]

2. لقاء نيوشاتيل:

جميع الملفات التي طرحت في اللقاء السابق أثارت جدلا لدى الطرفين خاصة مسألة الصحراء فسارعت السلطات الفرنسية إلى تأكيد موقفها من الصحراء حيث أرسل وزير الدولة المسؤول عن الشؤون الجزائرية رسالة للمندوب العام في الجزائر " السيد مورين" في 2 مارس 1961 قائلا: "الصحراء ...الحقيقة إن المسألة ليست حديثة، لايمكن أن تكون مسألة السيادة غامضة، المشكلة الأساسية في الصحراء هي مشكلة استغلال الموارد، قد تكون لاحقا موضوع نقاشات مع الدول والأقاليم المشاطئة المعنية، لكن لايمكن ربط مسألة الصحراء بالجهود المبذولة لتنظيم جزائر جديدة"[2]، هذه الرسالة مهدت لما سيحدث في اللقاء التالي بعد ثلاثة أيام .

حيث جرى لقاء سري آخر بنفس الطريقة التي جرى فيها اللقاء السابق (لوسارن)، وبحضور نفس المفاوضين،[3] هذه المرة أخذ بومنجل الكلمة أولا لشرح وجهة النظر الجزائرية حول العديد من الأسئلة أهمها :

الرفض القاطع للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الإرتباط بأي طرف أثناء المفاوضات.

ضرورة توسيع الاستشارة الإنتخابية لتقرير المصير لتشمل كل التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء.

---

[1] محمد العربي (الزبيري)، وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 338.

[2] C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103- 1959-1967 :Entretiens de Rambouillet avec Bourguiba ,mars 1961 .

[3] أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 34.

لا هدنة ولا وقف إطلاق النار.

أما مداخلة جورج بومبيدو، ردا على أحمد بومنجل لاتتناول النقاط المذكورة أعلاه فحسب بل تحدث أيضا عن:

1. تنظيم مفاوضات الحكومة الفرنسية الجزائرية ، ردا على معارضة الوفد الجزائري للمفاوضات المشتركة قائلا : " نتفاوض معكم تحديدا لكن الحكومة ستتحدث مع آخرين. "
2. مناقشة الضمانات الممنوحة للأقليات الأروبية في الجزائر قبل الاستفتاء على تقرير المصير.
3. أما بالنسبة للصحراء والمرسى الكبير لم يتزحزح بومبيدو ولو بذرة واحدة عن موقفه في لوسارن، وقال إن الصحراء ليست ملحقة بشمال الجزائر بل هي مشكلة ذات جوهر خاص، وأن فرنسا مستعدة لمناقشتها ولكن بعد تقرير المصير.[1]

هذه النقطة الأخيرة التي تخص الصحراء والمرسى الكبير سرعان ما عصفتا بالمحادثات، إذ كشفتا عن خلافات جوهرية بين الطرفين كان من الصعب إيجاد حل لها في مثل هذا اللقاء التمهيدي، فكل طرف كان متمسكا بموقفه، ليدوم اللقاء أربع ساعات انتهت خلاله المحادثات دون أن يتوصل الطرفان إلى تحقيق أي تقدم .[2]

---

[1] Abedlkader (Boussehlam), op.cit.pp395-396.

[2] رمضان (بورغدة)، المرجع السابق، ص ص 432 – 433.

المطلب الثاني: مفاوضات ايفيان الأولى20 ماي -13 جوان 1961

مرة أخرى سعى السويسريون لإعادة فتح المحادثات، إذ قام أوليفي لونغ بالتحدث مع لويس جوكس حول ضرورة فتح مفاوضات رسمية، وهذا الأخير سلمه بعد مدة قصيرة نصا قد كتبه الجنرال دوغول قائلا فيه: "المهم أن تنطلق محادثات رسمية ....على أساس أن لاترتبط بدايتها بأي شرط مسبق يثار من هذا الطرف أو ذاك...."[1].

وهنا بدأت مرحلة التشاورات، حيث اجتمع أعضاء الحكومة المؤقتة في 20 مارس ليقرروا ما إذا كانوا سيتفاوضون، وتلقت السلطات السويسرية من السلطات الفرنسية تعليمات بأن المحادثات الرسمية مع ح.م.ج.ج ستجري في إيفيان[2].

وفي 30 مارس 1961 تم نشر بيانين في باريس وتونس تعلن فيه الحكومتان عن الشروع في مفاوضات جزائرية فرنسية، وتضمن البيان الصحفي للحكومة المؤقتة مايلي: " أعلنت الحكومة المؤقتة أن المحادثات المتعلقة بشروط تقرير المصير والمشكلات ذات الصلة ستفتح في إيفيان في 7 أفريل، مع ممثلين عن جبهة التحرير الوطني وسيرأس الوفد الفرنسي السيد لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية "[3]، رغم هذا الإعلان الذي يوضح أن الحكومة المؤقتة قبلت الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية إلا أن وزير الإعلام لدى الحكومة المؤقتة الذي قدم نيابة عنه إعلان في تونس يوم 29 مارس مفاده نقل الصحافة معلومات بأن الحكومة الفرنسية تعتزم تنظيم مشاورات لما يسمى بالتيارات خلال المفاوضات المقبلة بين الطرفين وأضاف وزير الإعلام أنه إذا كانت هذه هي نية الحكومة الفرنسية فإن المفاوضات التالية ستجرى في جو من الارتباك المستمر والارتباك

---

[1] أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص ص 41 – 42.

[2] Damien(carron), op.cit .pp.390,391

[3] C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103-1959_1967 :communiqués juin1960 mars 1961,communique du gouvernement .

لا يؤدي إلى نتيجة إيجابية، وترى الحكومة الجزائرية أنه من أجل السلام، لايمكن إجراء هذه المفاوضات إلا في وضوح.[1]

وهذا ما حدث فعلا ،بينما تزامن صدور بيان الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية لاستئناف المحادثات، عقد الوزير جوكس مؤتمرا صحفيا في وهران أعلن فيه أنه سيتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية كما سيتفاوض مع جبهة التحرير الوطني .[2]

وفي صباح يوم 31 مارس 1961 أبلغت تونس السيد بوشر (رئيس دائرة السياسة الاتحادية) أن الحكومة المؤقتة قد انزعجت كثيرا من التصريح الصادر عن وزارة الدولة.

كما تم إصدار إعلان في نشرة تونس في نفس اليوم توضح أن السيد الطيب بولحروف سيغادر تونس على الفور إلى سويسرا لإبلاغ السلطات السويسرية بقرار الحكومة المؤقتة بعدم الذهاب إلى إيفيان 7 أفريل والتأكيد على المسؤوليات الفرنسية عن هذا القرار.

فردت الحكومة الفرنسية بنشرة يوم 31 مارس بعد استدعاء لويس جوكس في وهران الذي قال: " لا يوجد شيء جديد من طرفنا في هذا الموضوع بل وصلنا عن طريق شخصية قريبة للحكومة المؤقتة أنها ترفض الذهاب إلى إيفيان في 7 أفريل كما تم الإتفاق ".

وأضافت النشرة المتعلقة بباريس في إعلان آخر : " قرر حزب ج.ت. وعلى ما يبدو عدم الذهاب إلى إيفيان في 7 أفريل كما تم الاتفاق عليه، هذه القضية تخصه فقط، نحن نبقى دائما بالنسبة لأنفسنا في نفس الأحكام والحكومة المؤقتة لم تبلغ الحكومة الفرنسية بإعلانها رسميا بعدم الذهاب إلى إيفيان وأنه ليس هناك سبب لتعديل موقفها.[3]

---

(1) C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103-1959_1967 :négociation –organisation ,déclaration diffusée a Tunis le 29 mars au soir , au nom du ministre de l'information du G.P.R.A .

(2) اوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 54

(3)) C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103- 1959-1967 :Entretiens de Rambouillet avec Bourguiba ,mars 1961,op.cit.

كما سارعت السلطات الفرنسية إلى تبرير تصريح جوكس بأنه ليس له أي أثر وقد أدلى به دون أن يطلع على البيان المشترك الصادر بتاريخ 30 مارس الذي اعترفت فيه فرنسا بجهة التحرير الوطني كطرف مفاوض مع الحكومة الفرنسية.

إضافة إلى اغتيال رئيس بلدية إيفيان "كاميل بلان" في 01 أفريل من طرف منظمة الجيش السري (OAS) من أجل تعطيل مسار المفاوضات كما كان لانقلاب الجنرالات الأربعة في 22 أفريل 1961 على الجنرال دوغول والذي باء بالفشل دور في تعثر هذا اللقاء، لأن أسباب الانقلاب تعود إلى رفض جنرالات فرنسا التفاوض مع جبهة التحرير الوطني. [1]

أما الأسباب الحقيقية في رغبة (ج ت و) في تأخير افتتاح جلسة إيفيان حسب قيادة الأركان لحزب (ج ت و) في جنيف " بجاوي " التي أعلنها يوم 04 أفريل 1961 أنها تعود إلى:

- انتظار المؤتمر الصحفي للجنرال دوغول يوم 11 أفريل 1961.
- جذب الرأي العام الدولي الذي كان بجانب ج.ت.و، والتي يمكنها أن تظهر نفسها على أنها مطالبة (أو مطلوبة) من قبل السلطات الفرنسية، وجعلها تتوسل لها للتفاوض.
- إضافة إلى مشكل اغتيال رئيس بلدية إيفيان، الأمر الذي أقلق قادة ج.ت.و وأصبحوا متخوفين على حياة القادمين لإيفيان من أجل التفاوض.[2]

بعد هذه الأحداث أخبر الوزير جوكس الديبلوماسي السويسري أوليفي لونغ أن الحكومة الفرنسية تقترح تاريخ 16 ماي كموعد جديد للإلتقاء مع الحكومة المؤقتة للجمهورية

---

[1] ferhat (Abbes) : autopsie d'une guerre , ed algérie livres , alger , 2011,p 301.

[2] S.H.D/1H1561 /1 : Négociations pour un cessez le feu .1957.1961 renseignements a caractère provisoire , tractations en vue des négociations pour un cessez le feu ,fiche N 17 .

الجزائرية، والطيب بولحروف اقترح 22، لكن أوليفي لونغ رأى أن يعجل اللقاء وجعل 20 ماي كإنطلاق للمؤتمر بجلسة إفتتاحية، وبعد المشاورات الداخلية لكلا الطرفين تم الإتفاق على تاريخ 20 ماي.[1]

انطلقت البعثة الجزائرية من مطار العوينات يتونس متجهة نحو سويسرا، وصلت بتاريخ 20 ماي إلى مدينة إيفيان على الحدود السويسرية بفندق " لوبارك ".[2]

تكون وفد " ج ت و" الذي توجه إلى إيفيان (حسب وزارة الإعلام للح.م .ج.ج) من: كريم بلقاسم ،أحمد فرانسيس، محمد بن يحيى، بولحروف الطيب، بومنجل أحمد، سعد دحلب، الرائد منجلي، الرائد سليمان، السيد هاشمي شريف كان المستشار القانوني للوفد، رضا مالك من مصالح الإعلام لجبهة التحرير الوطني ورئيس جريدة المجاهد كما كان مكلفا بالعلاقات مع الصحافة. وأرفق الوفد بخبراء وكتاب في المجموع حوالي 30 شخصا[3].

أما الوفد الفرنسي فتكون من لويس جوكس رئيسا للوفد، برونو دولوس، برنارد تريكو، رولان كادي، إيف رولان بيكار، فانسان لابوري، كلود شايي، الجنرال جان سميون والكولونيل هوبير.[4]

كان كل وفد قد حضر لقاءات إيفيان من 20 ماي إلى 13 جوان 1961 يسعى إلى تجسيد التعليمات والتوجيهات التي كلف بها، فالوفد الفرنسي قبل الشروع في هذه اللقاءات تلقى تعليمات من السلطات الفرنسية، منها تعليمات 2 ماي 1961 التي تضمنت مايلي :

"مع بداية المفاوضات ستظهر مشكلة تحديد نطاق تقرير المصير، وسيتعين على الوفد أن يحدد ويختار القواعد التي تبقى تحت السيادة الفرنسية والصحراء، نعتقد أن مسألة السيادة

---

[1] أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 80.

[2] محمد (عباس)، المرجع السابق، ص 524.

[3] S.H.D/1H1561/ 1, op.cit.Fiche N 20, N 21.

[4] عبد المجيد شيخي : إتفاقيات إيفيان او ميثاق الاستعمار الجديد – المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1955، ص 96 .

في هذه المنطقة لا تبغي أن يسأل إضافة إلى تنمية موارد الصحراء... ، هل يعني هذا الموقف أننا سنرفض دائما الحديث عن مسائل تتعلق بالصحراء ؟ لا لكننا نعتقد أن المناقشة، إذا ستتم لا يمكن إجراؤها إلا بين الدول المجاورة، وأنه لا يجب الاحتفاظ بها عندما يكون هناك جزائر ذات سيادة، إذا كانت هناك واحدة ! " [1] .

أما ممثلو " ج. ت.و " تلقو تعليمات بوجوب كونهم مرنين لتفادي أي شيء بإمكانه إيقاف المفاوضات، ويبدو أن ج.ت.و قررت التحاور حول الشراكة[2] وموقف الحكومة المؤقتة يمكن جمعه في النقاط التالية :

- قادة ج. ت.و جاهزون للمناقشة حول تنصيب مؤسسات انتقالية قبل تقرير المصير.
- وافقوا على تواجد الجيش الفرنسي في مناطق محددة، والمطالبة بالحرية المطلقة للإستفتاء وإبعاده عن أي ضغط عسكري أو مدني.
- الإلحاح على ضرورة تطبيق حكم الاستفتاء للجزائر كاملة دون تقييد.
- الموافقة على الاستغلال المشترك للصحراء، وكل تقسيم الجزائر يرفض تماما.
- منح ضمانات واسعة للأوروبيين المتواجدين في الجزائر (كالجنسية المزدوجة).
- الحكومة المؤقتة لن تقبل وقف إطلاق النار مالم تتحصل على النقاط السابقة الذكر.[3]

بالنسبة لفكرة الإستقلال التام أعضاء الحكومة المؤقتة تلقوا توجيهات أخرى حتى خارجية كالاتصال الذي قام السيد حسونه الأمين العام لجامعة الدول العربية لتقديم توجيهات

---

(1)C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103-1959_1967 :négociation –instructions mai 1961, instructions.

(2) S.H.D/1H1561, 1/ op.cit, Fiche 17.

(3) ibid,Fiche 20.

لكريم بلقاسم قبل أن يترأس وفد " ج.ت.و " وتذكيره بوجوب تطبيق إلتزامات الرابطة العربية بعدم القبول بغير الاستقلال التام للجزائر، وتجريدها من كل صلة بفرنسا[1].

كما صرح جمال عبد الناصر أنه مستعد لمضاعفة مساعدته المادية، السياسية والمعنوية والعسكرية إذا تمسكوا بكافة مطالبهم خاصة موضوع الاستقلال والتخلي عن أي اتفاق عسكري أو اقتصادي مع فرنسا[2].

هذه التعليمات التي تلقاها كلا الطرفين تبين مصير المحادثات أو اللقاءات التي على وشك أن تبدأ.!!

انطلقت المفاوضات رسميا يوم 20 ماي 1961 واستمرت مدة ثلاثة أسابيع إلى غاية 13 جوان من خلال " 13 " ثلاثة عشر جلسة[3] حيث عرض الوفد الفرنسي الممثل من طرف جوكس مقترحات حكومته في الجلسة الأولى يوم 20 ماي 1961 والمتضمنة :

محاولة تحقيق السلام بعد 6 سنوات من الحرب في الجزائر أي وقف عمليات العنف

دراسة المبادئ التي يمكن الإنطلاق من خلالها لبناء الجزائر الجديدة أي ضمانات استفتاء تقرير المصير .[4]

ثم فصل في النقاط السابقة وكلها تصب في مفهوم تحقيق المصير 16 سبتمبر 1959 .

أما رئيس بعثة " ج.ت.و" كريم بلقاسم لخص موقف الحكومة المؤقتة بالتأكيد على مبادئها المتمثلة في:

- التحرر والحصول على حق تقرير المصير دون شروط.

---

[1] S.H.D/1H1561, 1/ op.cit, Fiche14.

[2] Ibid, Fiche 16.

[3] عبد الله (مقلاتي)، دحمان (تواتي): الثورة الجزائرية وتأثيرها على السياسة الفرنسية وعلى دول غرب إفريقيا – البعد الإفريقي للثورة ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، الشروق للنشر، ص ص 60 – 61 .

[4] موريس (فايس): نحو السلم في الجزائر – مفاوضات إيفيان – في أرشيف الديبلوماسية الفرنسية 15 يناير 29 يونيو 1962، تر: الصادق (سلام)، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص ص 97 – 98.

- وقف الإستعمار ووحدة التراب الوطني، والشعب الجزائري.
- إشراك زعماء الثورة المسجونين في المفاوضات.[1]

بعد اللقاء صرح رضا مالك في المؤتمر الصحفي في جنيف عشية 20 ماي قائلا : " نحن لا نعتقد أن الصحراء هي سؤال في حد ذاتها، الصحراء جزء من الأراضي الجزائرية يجب أن يطبق تقرير المصير على جميع الجزائريين".[2]

وفي الجلسة الثانية " 23 ماي" كرر كريم بلقاسم مطلبه في إشراك الوزراء الخمسة المسجونين والتشاور معهم، لكن لويس جوكس رفض الطلب وشرح لهم نظام الإقامة الجبرية التي وضع تحتها هؤلاء الأشخاص.

ثم تحدثا عن تقرير المصير واتفقا على إجرائه وتناقش الوفدين على شروط تطبيق مبدأ تقرير المصير، وبدأ الوفد الجزائري يلمح إلى قضية الصحراء حيث اشترط :

- أن يطبق تقرير المصير على كل التراب الوطني وغير ذلك يعتبر تجزئة للتراب الجزائري.
- تقرير المصير حق جماعي يطبق على كل الشعب الجزائري وعلى الأقليات احترام قرار الأغلبية.
- وأشار كريم بلقاسم إلى إمكانية الشراكة بقوله " إن الاستقلال لا يعني عدم وجود علاقات خاصة بين الجزائر وفرنسا. "

تناقش الوفدية كثيرا حول مفهوم تقرير المصير، وعاد جوكس من خلال كلامه إلى مبدأ تقرير المصير المعلن في 16 سبتمبر 1959 (الانفصال التام مع وجود التجزئة – الفرنسة– أو اختيار البقاء كحلفاء)، هذه الكلمة جعلت الوفد الجزائري يتدخل وحاول أن يفهم

---

[1] موريس (فايس)،المرجع السابق، ص ص 103 – 104.

[2] S.H.D/1H1752/D1: Négociations d'Evian, Bulletin Malek-6.

معنى الاستقلال أو الانفصال ليختم كريم بلقاسم الكلام بقوله : " ...هناك طريقتان للحصول على الاستقلال : أخذه بقوة عسكرية، أو الحصول عليه بالإتفاق الذي لا فائز فيه ولا خاسر".[1]

وبعد الجلسة الثانية صرح الدكتور بن سالم عن جبهة التحرير الوطني مساء يوم 23 ماي في تونس بخصوص محاضرة إيفيان قائلا " إن دوغول حاليا في حالة صعبة وعلى محاضرة إيفيان أن تنجح، فبدون هذا فإن الحكومة الفرنسية لن تستطيع الصمود أكثر وكريم بلقاسم واعي بهذه الحقائق ويفعل ما بوسعه للحصول على الحد الأقصى للمطالب،...كريم وبوصوف يطالبون بالاستقلال التام للجزائر، مع البترول، فالجزائر والصحراء هما وجهان لعملة واحدة ...."[2]

بدأ النقاش بوضوح حول قضية الصحراء الجزائرية خلال الجلسة الرابعة يوم 27 ماي 1961، حيث استهل كريم بلقاسم اللقاء بطرحه سؤال يريد من خلاله معرفة أي المناطق سوف يطبق فيها تقرير المصير، لأنه بالنسبة للحكومة المؤقتة يجب أن يطبق على كامل التراب الوطني، ويجب إحترام وحدته الترابية، فأجابه جوكس أن المناطق التي سيطبق عليها تقرير المصير حددت في خطاب 16 سبتمبر 1959 أي كما بين دوغول أنه سيطبق على المقاطعات الإثني عشر في الجزائر.[3]

تدخل دحلب طالبا توضيحا حول إقليمي الواحة والساورة، التي لن يطبق فيها الاستفتاء، وكيف سيكون مستقبلها . رد جوكس أن مشكل الصحراء مختلف عن مشكلة الجزائر، والرابط الوحيد الذي يربط بينهما هو أن فرنسا هي من وضعتها وأن مشكلة الصحراء تعني دولا عديدة، يمكن التباحث فيها معهم ومع الجزائر حين تصبح دولة.

---

[1] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص ص 108 – 122.

[2] S.H.D/1H1561/1 ,op.cit.Fiche 25.

[3] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص ص 142 – 144.

فقال دحلب " من المستحيل أن ينتج عن الحرب الجزائرية فصل قطعة جنوبية من الجزائر " وأكمل بومنجل " أو نزع أربعة أخماسها. "

تم وقف النقاش حول قضية الصحراء بعد قول جوكس أن الصحراء بحر، وأنها تشكلت تدريجيا وألحقتها فرنسا إداريا بأقاليم الجزائر، وأن جوكس جاهز وقت ما أراد ممثلي الحكومة المؤقتة إعادة مناقشة كل تفاصيل هذا الموضوع، بجدية، وافق دحلب على تأجيل الحديث عن الصحراء.[1]

وفي يوم الإثنين 29 ماي بعد أسبوع من تبادل وجهات النظر، أوضح رئيس الوفد الجزائري كريم بلقاسم عند بداية الجلسة ومؤكدا على مواقفه أهمها:

- وحدة الأرض : ما إن يتم الاعتراف بهذا المبدأ فلا شيء يمنع من التصدي لمبدأ استثمار الثورات وتوزيعها.
- تقرير المصير : حق جماعي ينطبق على الشعب .[2]
- أن تكون الضمانات الأساسية لتقرير المصير في إطار إحترام وحدة التراب والشعب الجزائري، وأول هذه الضمانات أن الصحراء جزء لايتجزأ من الجزائر وأن توضع تحت السيادة الجزائرية وتدخل في الرقعة التي يطبق فيها حق تقرير المصير.[3]

وضح جوكس أن مناطق تطبيق تقرير المصير لا تمس الصحراء الفرنسية وأن ما قدمه الوفد الجزائري من شروحات وإفتراضات وطلبات لم تقنعهم، وأن الموضوع حساس ومستعد لمناقشته كاملا بالشكل والسرية التي يراها وفد الحكومة المؤقتة.[4]

---

[1] موريس (فايس)، المرجع السابق ، ص ص 157-158.

[2] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 179.

[3] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص ص 163-164.

[4] المرجع نفسه، ص 175.

وصرح الناطق الرسمي لحزب ج.ت.و رضا مالك حول موقف الوفد الجزائري ورد على الندوة الصحفية للسيد جوكس قائلا ": " في الفترة التي تسبق الإستفتاء، ستطالب ج. ت. وأن توقف نهائيا كون الجزائر فرنسية، وأن حق تقرير المصير يجب أن يطبق على الجميع وليس على جزء من التراب الوطني. [1]"

كان الاجتماع الثاني المحدد في 31 ماي مكرسا كليا للأطروحة الفرنسية حول الصحراء، إذ عرض الوفد الفرنسي الطابع التاريخي والجغرافي والمشاكل الإنسانية والمراحل المتتالية التي كرست السيادة الفرنسية على هذه الأرض، حججهم تستند إلى كون الصحراء غير موجودة قبل 1830، وأن قانون 1902 أعطى أراضي الجنوب كيانا جديدا مع ميزانية وإدارة خاصة بها، وأن تاريخ تطور هذه المنطقة مرتبط بمراكزها وبدور البعثات المختلفة التي ارتادتها منذ القرن 19، كما ذكر الوفد الفرنسي أن فرنسا أنفقت الكثير من المال للتنقيب عن البترول سعيا منها الاستثمار في الصحراء الذي يعود بالفائدة على السكان والبلدان المحيطة في إطار المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية.[2]

دحض دحلب الأطروحة الفرنسية القائلة أن الصحراء لم تتواجد قبل 1830، قائلا أن دخول فرنسا للصحراء كان في إطار الغزو الفرنسي للجزائر، بعدها اقترح بومنجل أن يكون لهم فرصة لعرض أطروحات معاكسة لأطروحاتهم، وأضاف كريم بلقاسم مؤكدا الإطار الكامل للجزائر الذي يعتبر أن الصحراء جزء من الجزائر وأن الإقليم الجنوبي ماهو إلا جزء من البلاد " جزء واحد لا يتجزأ ".[3]

جاء الرد الجزائري في جلستي 2 و3 جوان , بمداخلات طويلة مسهبة تماثلية مع مداخلات المندوبين الفرنسيين، من بومنجل وفرنسيس ودحلب، تؤكد أن الصحراء لا يمكن

---

[1] S.H.D/1H1561/1 Op.Cit, Fiche 25.

[2] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 180.

[3] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص ص 192 – 196.

أن تنفصل عن الجزائر، وأن تداخل السكان قبل وبعد 1830، والنضالات المشتركة منذ الغزو الفرنسي والمقاومة الحالية، كل ذلك يدافع عن وحدة الأرض والسياسة، وتدعم هذا الاتجاه بالحجج المستقاة من الترسانة القانونية الفرنسية نفسها .

تمسك الوفد الجزائري بموقفه خاصة بعد ما تلقى تعليمات بدراسة كل الافتراضات شرط ألا تمس مبدأ السيادة.[1]

بقيت مسألة الصحراء عالقة إلى غاية جلسة 8 جوان 1961، حيث أكد الوفد الجزائري على أن تقرير المصير يجب أن يمس جميع مناطق الجزائر بما فيها الصحراء،[2] ونفس الشيء بالنسبة للوفد الفرنسي الذي تمسك بأطروحته السابقة حول الصحراء، بل أكثر من ذلك فقد فضح جوكس نوايا فرنسا وأهدافها من فصل الصحراء قائلا: " أعلنا أن الصحراء ليست جزءا من الجزائر، وجب أن يفهم أننا ننوي الاحتفاظ بها بسبب مصالح رأسمالية "

ثم اتفق الطرفين على تأجيل دراسة المسألة إلى غاية الجلسة التالية، التي انعقدت يوم 10 جوان التي وضح فيها كريم بلقاسم أن مسألة السيادة الصحراء تختلف عن مسألة استثمار الموارد الباطنية، فالجزائر مستعدة للتعاون مع فرنسا وغيرها من الدول لاستغلال وشراء الموارد الباطنية متى حلت مسألة السيادة في إطار مبدأ الوحدة الترابية ومعتقد إزالة الاستعمار، لكن الوفد الفرنسي مزال متعنتا ولا يرغب التراجع عن موقفه.[3]

وفي نهاية هذه الجلسة أعلن جوكس أن الإجتماع المقبل سيكون يوم 13 جوان لأنه سيذهب إلى باريس[4]. فقد تكون زيارته لباريس من أجل المشاورات مع دوغول !؟

---

[1] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 181 – 182.

[2] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص 293.

[3] المرجع نفسه، ص ص 302–314.

[4] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 287.

وفي المؤتمر الصحفي لرضا مالك في جنيف 10 جوان 1961، دحض كل الأطروحات الفرنسية التي أعدها جوكس من بين هذه النقاط الصحراء قائلا :" نحن لانفهم أنه يمكننا فصل الصحراء عن الجزائر، هذا موقف تعسفي لايمكن أن يحسن المشكلة، وهو ما يؤدي إلى تراجعها عن إنهاء الاستعمار ...وفي ما يتعلق باستغلال ثروة الصحراء نعتقد أنه يجب أن يكون لصالح إفريقيا في إطار التعاون الواسع....وقد يتم إنشاء هذا التعاون مع فرنسا . لكننا لا نوافق على أي بتر في إقليمنا "... [1] .

أما قادة جبهة التحرير الوطني في تونس صرحوا أنه أمام هذه الصعوبات التي تلقوها، فمن المستحسن أن يتواصل النضال لعدة أشهر أخرى، من أجل ربح القضية دون تقديم أي تنازلات.

وبدأت ج .ت.و البحث عن كل معلومة قادرة على توضيح الخطة الفرنسية لتقسيم الجزائر.[2]

تعثرت المفاوضات في اللقاء الأخير وأصبحت عبارة عن حوار صامت، لبقاء مواقف الطرفين دون تغيير[3]. ففرنسا اعتبرت الجزائر بلدا متاخما للصحراء مثلها في ذلك موريتانيا ومالي وكل البلدان المجاورة لها، مما جعل الوفد الجزائري يرفض ويعتبر أن هذا الطرح هو مساس بوحدة التراب الوطني ، وأمام إستحالة الوصول إلى إتفاق، تم وقف هذا اللقاء في 13 جوان 1961 إثر مبادرة فرنسية[4]، واتهم دوغول الوفد الجزائري بأنه جاء إلى المفاوضات

---

[1] S.H.D/1H1752/D1 ,op.cit, la conference de presse de Malek.

[2] S.H.D/1H1561 / 1 ,op.cit ,Fiche 26

[3] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 24

[4] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص ص 131 – 132.

قصد الدعاية وفرض الشعارات الثورية التي تتبناها الثورة الجزائرية، وبرر عدم تحقيق أي تقدم على طاولة المفاوضات سببه العدد الكبير للوفد الجزائري المفاوض.[1]

إلا أنه في النهاية تم الاتفاق بين الطرفين على البقاء في اتصال بينهم، وتم تعيين دحلب كممثل للحكومة المؤقتة في جنيف.[2]

بعد تعليق جلسة إيفيان كان قادة ج . ت .و يتحلون بالوسطية والصبر، وصرحوا باستعدادهم لاستئناف المفاوضات، وأن قرار فرنسا فاجأهم في حين كانوا مستعدين لطرح أفكار بناءة، مثل إمكانية قبول تنصيب مسؤول تنفيذي جزائري مؤقت بشرط أن يوافق عليه أعضاء " ج.ت.و " ويتوجب أن تصل كفاءة وسلطة هذا المسؤول التنفيذي إلى الصحراء، لكون السيادة على الصحراء هي المطلب الأساسي . [3]

وفي يوم الموالي " 14 جوان " صرح كريم بلقاسم في ندوته الصحفية أسباب فشل مفاوضات إيفيان، برغبة فرنسا رسم جزائر جديدة منقوصة من أربعة أخماس ترابها، جزائر تسودها محميات تابعة للسيادة الفرنسية جزائر تكون ثروتها فعلا وقانونا خارج سيطرة الجزائريين.[4]

وفي مذكرة الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية مبروك بلحسين[5] التي بعثها إلى نائب رئيس المجلس المعني بمشكلة الصحراء في 25 جوان 1961، أكد فيها أن قضية الصحراء تشكل حجرة عثرة أمام المفاوضات وأن أهمية الثروة المخبأة في باطنها وموقعها الجيوسياسي تجعل الصحراء هدفا أساسيا للامبريالية الفرنسية والغربية. خاصة منذ 1957

---

(1) عمار (بوحوش)، المرجع السابق، ص 531.

(2) بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 24.

(3) S.H.D/1H1561 /1,op.cit.Fiche 26.

(4) صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 388.

(5)خلف سعد دحلب مؤقتا لأن هذا الأخير بقي في جنيف بعد تعليق ايفيان 1. أنظر:
Mohamed (Harbi): Les Archives de la révolution Algérienne, les éditions jeun Afrique, paris, 1981, p 394.

والفرنسيون يبذلون قصارى جهدهم لبتر الأرض الجزائرية من هذا الجزء الأساسي. إلى جانب الإجراءات الإدارية الأحادية، قامت بتنفيذ إجراءات ديبلوماسية مكثفة في جميع أنحاء الغرب لإثارة اهتمامه بهذه المسألة، وقبل كل شيء وضع دول مشاطئة ضد الجزائر.

هذا العمل السياسي–الديبلوماسي مدعوم أيضا بدعاية ماهرة وأدبيات عديدة ومتنوعة تميل إلى التشكيك في واقع كون الصحراء جزائرية

أضاف مبروك بلحسين أن فرنسا نجحت في هز جبهة الدول الشقيقة والصديقة في تهديد خطير لوحدة أراضي الجزائر، وهذا يقتضي إيجاد حل سريع وقوي وضروري وهو العمل الديبلوماسي بحشد الدول المشاطئة التي تحاول فرنسا إقامتها ضد الجزائر، كما أنه يجب القيام بدعاية مكثفة بنشر وثائق تتعلق بالصحراء لكي يتم دعم مواقف الجزائر بشكل كامل وأكثر حسم.[1]

المطلب الثالث: مفاوضات لوغران (20–28 جويلية 1961)

بعد تعليق مفاوضات إيفيان عاد الوفد الجزائري إلى تونس، وباشرت الحكومة المؤقتة نشاطا دعائيا واسعا في مختلف العواصم الافريقية ضد مخطط دوغول لرسم الحدود الصحراوية مع الدول المتخامة للصحراء، حيث أكدت أنها ستقيم علاقات تعاون معها لاستغلال الصحراء بعد الاستقلال. أما داخل الجزائر شهدت مدنها مظاهرات شعبية حاشدة بعد نداء الحكومة المؤقتة التي جعلت يوم 5 جويلية يوما وطنيا ضد سياسة التقسيم التي انتهجها دوغول.[2]

---

[1] Mohamed (Harbi), op.cit, p.p 393-394.

[2] أنظر كلا من: 5 جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم: المجاهد، ع 99، 1961/7/3، أيضا : الشعب الجزائري لم يخلف موعده مع التاريخ: المجاهد، ع100، 1961/07/17.

وأمام هذه التطورات لم يبقى لدوغول سوى العودة لاستئناف المفاوضات، خاصة وأن بعض الأوساط الفرنسية حملته مسؤولية فشل مفاوضات إيفيان، إضافة إلى نشاط المتطرفين المتزايد ضد دوغول وضد فرنسا نفسها.[1]

وكما أشرنا سابقا، بقيت الاتصالات قائمة بين الطرفين، حيث التقى دحلب وبولحروف مع برونو دولوس ولابوري وتباحثوا في مضمون المفاوضات وتبين خلالها أن موقف الجانبين لم يتبدل،[2] وبين الطرف الفرنسي أنه في حالة رغبة الجزائريين إنهاء النزاع فينبغي الاكتفاء بجزائر مستقلة على قسمها الشمالي وأن تكون الصحراء فيما بعد موضوع النقاش بين فرنسا والدول المجاورة وفي مقدمتها الجزائر، رفض الجانب الجزائري هذا الشرط المسبق، مع إعادة النظر بطرق العمل وإعادة طرح مسألة السيادة على الصحراء، وتم تحديد موعد مؤتمر لوغران في 20 جويلية 1961.[3]

انطلقت المحادثات في جو من الريبة والفزع بعد حادثة بن زرت حين قامت القوات الفرنسية بقنبلة المنطقة بعد إقدام الجيش التونسي على استعادتها، وهو ما يفسر حالة اليأس التي وصل إليها الرئيس بورقيبة، واستعجاله في مسألة الخلاف الحدودي مع الجزائر، وهذا دفع كريم بلقاسم إلى تكليف مولود قاسم بانجاز دراسة تاريخية عن الحدود الجزائرية لتكون وثيقة دعم في المفاوضات وذلك حتى ديسمبر 1961.[4]

إلتقى الوفدين برئاسة كل من جوكس وكريم بلقاسم من 20 إلى 28 جويلية 1961 بلوغران عقد خلالها عدة جلسات، أدرك الوفد الجزائري خلالها أن جوكس ما زال حبيس الإطار الذي

---

[1] عبد الله (شريط): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961 (السداسي الثاني)، منشورات وزارة المجاهدين، ص ص 25- 31.

[2] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 394.

[3] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 192.

[4] أحمد (بن نعمان): مولود قاسم نايت بلقاسم (حياة وآثار وشهادات ومواقف)، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 31.

حدده الرئيس دوغول في خطاب 16 سبتمبر 1956 الذي يحصر نطاق تقرير المصير في شمال الجزائر دون صحرائها.[1]

منذ البداية خيم جو التشاؤم وبدأ التوتر على كلا المتفاوضين خاصة في ظل الظروف السائدة، فالفرنسيين ساء موقفهم في الساحة الدولية بعد احداث بن زرت، فكانوا يخشون ان تكون لهذه الأحداث تداعيات سلبية على المفاوضات، أما الجزائريين كانوا بصدد عقد اجتماع جديد للمجلس الوطني للثورة الذي كان من المرجح أنه سيغير الحكومة المؤقتة القائمة.[2]

ففي الجلسة الأولى "20 جويلية " افتتح جوكس المناقشات بمداخلة لخص فيها مواقف فرنسا وذكر الجزائريين بالمطلب الاقليمي المتعلق بالصحراء وربطه باعادة احلال السلام، وأن فرنسا ستطبق تقرير المصير على المقاطعات الثلاثة عشرة، وستتجنب الدخول في نزاعات على السيادة مع الدول المجاورة، وأنها لن تقوم بأي عمل جوهري دون استشارة سكان الصحراء[3]. ثم تحدث عن نشاط الحكومة المؤقتة باستهجان واتهمها بقيامها بجولات حول الدول المجاورة لتطلب منهم دون شك مقابل وعود متعلقة بالمستقبل الضمان الذي ينقصهم، ثم استنادها إلى مبدأ وحدة التراب، ووصف موقفهم بالمتناقض.[4]

فرد كريم بلقاسم بأن موقف الحكومة المؤقتة معروف بخصوص ضمانات تقرير المصير وحقل تطبيقه وأنه يعيد التأكيد عليه وأنه ينطلق من مبدأ لا يمس، وإذا انتهك

---

[1] محمد (عباس)، المرجع السابق، ص 706.

[2] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 395.

[3] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 207.

[4] موريس (فايس)، مرجع سابق، ص ص 345- 346.

فسيكون نفيا للاستقلال بالذات، أما آفاق التعاون فالح.م ج.ج مستعدة أن تدرس كل اقتراحات الوفد الفرنسي متى تمت تسوية مسألة الصحراء.[1]

وفي الجلسة التالية 21 جويلية افتتح كريم الجلسة بالتذكير بموقف فرنسا وأكد للوفد الفرنسي أن تمسكه بموقفه حول تقرير المصير الذي لن يطبق إلا على ثلاث عشرة عمالة فهذا بحد ذاته التمسك بالطريق المسدود[2]، ثم تم الاتفاق على دراسة مشكل الصحراء بالتفصيل بعد اقتراح جوكس.[3]

وهذا ما حدث في جلسة 22 جويلية التي قدم فيها جوكس مدونة مفصلة للمواضيع المطروحة للنقاش، وترك لمعاونيه التدخل كل في موضوع، وكلف رولان بيلكار بمحور التعاون الاقتصادي والمالي واستثمار الجوف الصحراوي والتعاون الثقافي والتقني والاداري.[4] حيث قال رولان بيلكار عن آفاق التعاون فيما يخص الموارد الصحراوية أنها تتعلق بجميع المسائل البترولية وغاز الصحراء وأن هذه المسألة مهمة جدا، وتم تخصيص فصل لها.[5]

وافق الوفد الجزائري على هذه الطريقة التي ستكون في شكل اجتماعات موسعة ولكنه طالب أن تكون أول نقطته على جدول الأعمال ضمانات تقرير المصير وحقل تطبيقه، مما أعطى مجالا "للنقاش حول وحدة الأراضي الجزائرية دام ساعتين في جلسة 25 جويلية"[6]

وأصبحت قضية الصحراء في هذه الجولة بمثابة شرط مسبق عند الوفد الجزائري، رغم ظهور شيء من تراجع الفرنسيين عن موقفهم الأول بتأكيد جوكس أن السيادة على الصحراء

---

[1] رضاك (مالك)، المصدر السابق، ص 208.

[2] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص 354.

[3] المرجع نفسه، ص 364.

[4] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 209.

[5] موريس (فايس) المرجع السابق، ص 388.

[6] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 209.

ليست القضية الأهم بالنسبة إليهم، لكن كريم بلقاسم وردت عنه عبارات جديدة مثل الضمانات الممكنة للاستثمار، وطال النقاش بعد أن أثيرت قضايا الاتصالات الجوية مع افريقيا وإنهاء التجارب النووية الجارية والاحتفاظ بالمنشآت الفضائية واستغلال النفط والغاز، فسارع الوفد الجزائري وأوضح أن هذه المناقشة الاقتصادية والدفاعية لا يمكن أن تتم إلا في إطار التسليم المسبق بالسيادة الجزائرية على الصحراء، وإذا لم يقدم الوفد الفرنسي صراحة موقفه من هذه المسألة فإن المناقشات ينبغي أن تتوقف، عندها رد جوكس أن مناقشته هذه المسائل ليس لها علاقة بالسيادة، لكن الوفد الجزائري رفض مواصلة النقاش.[1]

وتقرر عقد الاجتماعات التالية يوم 07 جويلية، انطلقت صباحا باجتماع ثنائي بين كريم وجوكس بناءا على طلب من الوفد الفرنسي، لكنه لم يسفر عن أي شيء[2]، لأن كريم بلقاسم أكد بأنه ليس في مقدوره تقديم أي تنازلات حول المشاكل الثلاث الكبرى التالية:

- لن نوقف المعارك إلا بعد اتفاق سياسي.
- تقرير المصير سيطبق في كامل التراب بما في ذلك الصحراء.
- المرسى الكبير جزء من التراب الجزائري وسيحدد بشأنه حق إيجار وأجل للجلاء.

أما جوكس قال أن مشكل الصحراء سنجد لها صيغة أخرى فيما بعد، فرفض كريم بلقاسم الاقتراح وطلب العودة إلى الجمعية العامة.[3]

وفي صباح نفس اليوم اجتمع الوفدين في جلسة استمر النقاش فيها حول حقل تقرير المصير وإدراج الطابع الاقتصادي من طرف رولان بيلكار، وكانت الأفكار التي عالجها هي نفسها التي ستتجسد في اتفاقيات ايفيان وتشهد تطبيقا في السنوات الأولى بعد الاستقلال ووضح أن متابعة فرنسا لجهودها يتعلق بتأكيد الحقوق المكتسبة، ولمح ضمنيا بسيادة

---

[1] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 396.

[2] رضا (مالك)، المصدر السابق، 210.

[3] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 397.

الجزائر المحتملة على الصحراء، إلا أن الحكومة المؤقتة قد اتخذت موقفا حول موضوع الاستثمار المشترك للثروات الصحراوية[1]. أي أنه سيدرس إذا اعترفت فرنسا بسيادة الجزائر على الصحراء.

وفي آخر جلسة لمحادثات لوغران التي جمعت لويس جوكس وكريم بلقاسم وسعد دحلب يوم 28 جويلية، أعلن كريم بلقاسم أنه نظرا لعدم الاتفاق على الوحدة الترابية، ينبغي تعليق المفاوضات قائلا: «عندما يكون مبدأ السلامة الترابية مقبولا من فرنسا، كل شيء يصير ممكنا من جديد» فتدخل جوكس موضحا أن مسألة السيادة على الصحراء ليس بالمسألة الرئيسية وكرر طلبه في مناقشة المسائل المتعلقة بالصحراء لكن الوفد الجزائري رفض مواصلة النقاش. وكان آخر من تدخل سعد دحلب حين بين أن توقيف المفاوضات مؤقت وأن الاتصال سيبقى قائما بين الجانبين.[2]

بعد وقف محادثات لوغران عقد رضا مالك الناطق باسم الوفد الجزائري في ندوة صحفية في 31 جويلية إثر توقف المفاوضات قائلا: «إننا جئنا إلى لوغران لنحاول تسوية مشكلة ونضع حدا للحرب، لكننا انتهينا بالرغم منا إلى وقف المفاوضات ولذلك فإنه من الضروري وضع النقاط على الحروف»

وأضاف: «لقد لاحظنا أثناء الجلسات الثلاث التي خصصت للصحراء أن موقف الوفد الفرنسي لم يتغير فقد كان هذا الوفد يرجع باستمرار إلى خطاب 16 سبتمبر 1959 الذي يتضمن إجراء تقرير المصير في 13 مقاطعة من الجزائر مع إبقاء الصحراء خارجة عن ذلك هذا الموقف بالذات هو الذي اصطدمنا به من جديد في 1961 ...إن الوفد الفرنسي عرض علينا فعلا برنامجا لاستثمار الصحراء ولكن في نطاق السيادة الفرنسية عليها

---

[1] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 211.

[2] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 397.

وباعتبار الجزائر دولة مجاورة لها وقطرا تمر منه الثروات الصحراوية نحو البحر... إن وقف القتال لا يمكن بحثه إذا لم تبحث قبل كل شيء وحدة التراب الجزائري....»

كما وضح إمكانية مناقشة قضايا أخرى لو تم الشعور بأن مسألة الصحراء سيعاد بحثها، ولكن الوفد الجزائري فقد الأمل في هذا الباب ويستنتج من الموقف الفرنسي أن مسألة السيادة السياسية على الصحراء يجب تأجيلها إلى وقت آخر، وبالتشبث بهذا الموقف فإن الحكومة الفرنسية ستتحمل مسؤولية ثقيلة إذ أن الحرب الجزائرية يمكن أن تستمر بالتحول إلى حرب من أجل السيطرة على ثروات الصحراء أي حرب من أجل البترول.[1]

وفي 02 أوت صدر بيان عن بو لحروف خلال زيارة الوفد الجزائري لروما أعلن فيه قائلا: «فليكن واضحا أن الأمر لا يتعلق بالتمزق، بل يتعلق بالتعليق، والتعليق الذي طلبناه لأننا لا نوافق على مناقشة بتر جزء من بلدنا، نحن مستعدون للقاء الفرنسيين مرة أخرى عندما يدركون أراضي الجزائر في سلامتها»[2]

[1] لماذا توقفت المفاوضات، جريدة المجاهد، ج4، ع 101، 31 جويلية 1961، ص 10.

[2] S.H.D/1H1561/1/op.cit,Fiche 30.

المبحث الثالث: اللقاءات الجدية والجولة الأخيرة

رغم فشل المفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة إلا أنها جعلت فرنسا تنظر إلى استقلال الجزائر كضرورة حتمية، أما الطرف الجزائري رأى ضرورة عقد إجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لأن في الفترة الممتدة من ماي إلى أوت برزت ثلاث موافق أساسية تبلورت بمناسبة انطلاق المفاوضات مع فرنسا، وتمثلت هذه التيارات في هيئة الأركان(*)، وقدماء المركزيين(**) والحكومة المؤقتة (***) اجتمعوا من 09 إلى 27 أوت 1961 بطرابلس في الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة انتهت بإعادة تشكل حكومة مؤقتة ثالثة(****) للجمهورية الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة.

المطلب الأول: لقاءات بال الاولى والثانية

في 28 أوت 1961 ذهب الطيب بولحروف إلى جنيف ليشرح الهدف من التعديلات التي عرفتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأكد للوسيط السويسري أوليفي لونغ أن الأمر يتعلق بعملية سياسية داخلية وأن هذا لا يؤثر على الشؤون الخارجية، وأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الجديدة لا تزال راغبة في مواصلة المفاوضات مع فرنسا، لكن بشرط أن تشمل المفاوضات كامل التراب الوطني بها في ذلك الصحراء(1).

وأول ما قام به بن خدة كرئيس الحكومة المؤقتة حضوره المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز المنعقد من 1 إلى 6 سبتمبر 1961، الذي أكد فيه أن الصحراء ضمن جدول أعمال المفاوضات الفرنسية الجزائرية، وأن الشعب الجزائري لن يتخلى أبدا عن وحدة ترابه

(*) كانت تطالب بتأجيل المفاوضات وتعديل القيادة وأكدت تخوفها من أن يتم القبول بفكرة التخلي عن الصحراء أنظر:
Mohamed (Harbi): Le FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, NAQE, Enal, Alger, 1993, P 280.

(**) وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة حيث اتهموا فرحات عباس بتساهله مع دوغول خاصة فيما يخص الصحراء أنظر: صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص496.

(***) كانت الحكومة المؤقتة مؤيدة للمفاوضات ومعارضة لانعقاد المجلس خوفا من وفق المفاوضات نهائيا أنظر: صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 497.

(****) أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة. أنظر: الملحق رقم 4.

(1) أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 105.

وسيادته على الصحراء، كما أعلن عن استعداد الحكومة المؤقتة استئناف التفاوض مع الحكومة الفرنسية إذا أرادت هذه الأخيرة أن تعطي محتوى إيجابيا لتصفية الاستعمار[1].

وفي نفس هذه الفترة عقد دوغول مؤتمرا صحفيا في 5 سبتمبر وتحدث فيه عن الصحراء قائلا: "... الواقع هو أنه لا يوجد جزائري واحد، أنا أعلم ذلك، لا يفكر في أن الصحراء يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الجزائر، وأنه لا يوجد حكومة جزائرية مهما كان توجهها إزاء فرنسا، لن تستمر في المطالبة دون توقف بالسيادة الجزائرية على الصحراء...هذا يعني أنه في النقاش الفرنسي الجزائري الذي سيستأنف مع جبهة التحرير الوطني... ليس من الضروري التوقف مطولا عند قضية السيادة على الصحراء على الأقل من الجانب الفرنسي..."[2].

هذا يعني قبول مبدأ السيادة الجزائرية على الصحراء، ولم يبقى سوى العثور على وسائل الاتفاق وقد أجاب بن خدة وقال أن الحكومة المؤقتة على استعداد تام لخوض مفاوضات صريحة وصحيحة، ووضع حد نهائي للحرب وقنع الباب أمام تعاون مثمر ومشروع[3].

رغم هذا بعثت الحكومة المؤقتة الطيب بولحروف إلى جنيف في 25 سبتمبر للحصول على توضيحات من فرنسا حول مسألة سلامة الوحدة الترابية للجزائر أي حول الصحراء، فرد جوكس على أوليفي لونغ أن دوغول موافق على استئناف المفاوضات عبر لقاء سري يجري فيه توضيح نوايا الجنرال حول موضوع الصحراء، وأنه يفترض تجاوز هذا العائق كي تتواصل المفاوضات على الفور بغية تأسيس قواعد إتفاق في كافة المجالات[4].

اجتمعت ح. م .ج. ج في جلسة عامة من 9 إلى 11 أكتوبر 1961 رغم أنها تنشر أي بيان صحفي حول نتيجة هذه المداولات إلا أن يزيد أعلن أن قيادة الثورة مستعدة

---

(1) بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 27. أنظر: النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد، المجاهد، ع 104، 11 سبتمبر 1961.

(2) أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 106. أنظر: الملحق رقم 5.

(3) سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص 138.

(4) أوليفي (لونغ)، المصدر السابق ص ص 107-111.

لاستئناف المحادات التي توقفت في لوغران شريطة أن يكون هناك اتفاق في البداية على التعريف الإقليمي للجزائر إضافة إلى جعل بن بله وزملائه يشاركون في المفاوضات[1].

1. لقاء بال الأول 28 أكتوبر 1961:

أثناء تحضير أوليفي لونغ للقاء المقبل بين أعضاء الحكومة الفرنسية وأعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، جهزت الحكومة الفرنسية تعليمات وجهتها لوفدها بخصوص سير المفاوضات والمواضيع التي يجب التركيز عليها، كما قدمت لهم نصوص لبنود مبدئية لدراستها ومناقشتها مع الوفد الجزائري، مثل ما جاء في تقرير 22 سبتمبر 1961 الذي يتضمن شروط إستئناف المحادثات حيث أكدت فيه السلطات الفرنسية أن إستئناف المحادثات مع ممثلى ج .ت .و لا يمكن إلا على أسس محددة مسبقا وفقا للتطور الأخير للمشكلات الرئيسية المتنازع عليها وأهمها:

الصحراء:

أ. تقبل الحكومة الفرنسية إجراء إقتراع تقرير المصير في نفس الوقت في الدوائر الخمسة عشر.

ب. تعتبر مصالح فرنسا النفطية في الصحراء بمثابة استثمارات مضمونة.

ج. حقوق النقل والمواصلات مضمونة للطائرات المدنية والعسكرية الفرنسية.

د. سيكون لفرنسا الحق في إجراء التجارب النووية في الصحراء لمدة تحدد (بـ 5 سنوات؟)[2].

كما بدأت تتضح معالم السياسة الفرنسية بخصوص الصحراء من خلال المشروع الذي قدم للوفد الفرنسي صدر عن وزير الدولة للشؤون الجزائرية يوم 9 أكتوبر 1961 بعنوان التعاون من أجل تنمية ثروة باطن الأرض في الصحراء تضمن أربعة أبواب:

1. الباب الأول: ضمانات استغلال المحروقات السائلة والغازية في الصحراء.

---

(1) S.H.D/1H 1561/1/ Négociations pour un cessez le fen, 1957 fen- 1961, tractations en vue de négociations pour un cessez le fen, fiche N°31.

(2) M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967 :Reprise éventuelle des pourparlers, des conditions d'une reprise des pourparlers, 22 septembre 1961.(أنظر الملحق رقم 6)

2. الباب الثاني: الضمانات الخاصة بالمواد المعدنية الأخرى.

3. الباب الثالث: الهيئة الفنية لتنمية ثروات باطن الصحراء.

4. الباب الرابع: محكمة تسوية المنازعات

وهذه الأبواب تحمل ضمانات يشترطها الفرنسيون على الجزائريين في حال قبول التعاون لتعزيز ثروات باطن الصحراء[1].

وفي 18 أكتوبر 1961 وجه الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية مرة أخرى تعليمات للوفد الفرنسي الذي سيجلس على طاولة المحادثات مع نظيره الجزائري، محددا مضمون المحادثات القادمة مركزا على المسائل الضرورية خاصة العالقة كالصحراء وتقرير المصير أرفقها بالأسئلة التي يجب طرحها والحصول على إجابات عليها مثل:

- رد فعل ج. ت. وعلى العرض الذي سيقدم بخصوص استغلال الثروات.
- الاستفسار على إمكانية استمرار التفجيرات النووية لفترة محددة.
- معرفة إذا كانوا مستعدين للتعاون معنا في مجال الصواريخ [2].
- وأكدت الحكومة الفرنسية في تعليمات 23 و26 أكتوبر 1961 أن مسألة السيادة الجزائرية على الصحراء ليست بالمشكلة الأساسية إذا تم لإتفاق على التعاون بين فرنسا والجزائر، وأن مصالح فرنسا في الصحراء وحريتها في الاتصال مع إفريقيا السوداء يجب أن تكون مضمونة ويجب تخطي هذه الإشكالية والإنتقال لدراسة البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال المتفق عليه[3].
- أما الوفد الجزائري كانت تعليماته أن يستطلع تطور المواقف الفرنسية خاصة حول الصحراء وأن يعرض على الوفد الفرنسي مبادرة الرئيس بن خدة القاضية بتجاوز

---

(1) M.D.A.E/S.E.A.A/108/1959/1967: sahara, coopération pour la mise en valeur des riches du sous- sol du sahara 09-10-1961.(أنظر الملحق رقم 7)

(2)M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967, projet d'instructions, canevas de projet d'instruction, 18 octobre, 1961(أنظر الملحق رقم 8)

(3)M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967, projet d'instructions, Note annexe aux instructions du 23 octobre au sujet du Sahara (deuxième partie paragraphe a) et projet d'instruction pour les pourparlers secrets, 26 octobre 1961(أنظر الملحق رقم 9 والملحق رقم 10)

مرحلة تقرير المصير[1]. افتتحت المباحثات ودامت ليومي 28 و29 أكتوبر 1961، مثل الحكومة الجزائرية محمد بن يحي ورضا مالك والحكومة الفرنسية برونو دولوس (Brono deleuses) وكلود شايي (Cloud chayet)، طلب من الوفد الجزائري توضيحات حول عدة مواضيع أهمها تقرير المصير وعن الضمانات التي ستعطى للأروبيين والمحتوى المقبل للتعاون، اقتصر عمل الوفد الجزائري على تسجيل هذه التفسيرات دون الحاح، وانتقل إلى النقطة العصيبة في التفاوض وهي الصحراء فأجاب الوفد الفرنسي أنه على ضوء تصريحات دوغول 5 سبتمبر 1961 لن يكون هناك لبس حول موضوع السيادة على الصحراء[2].

لكنه رفض أن يوضح موقفهم حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء وقدم إقتراحاتهم كالآتي:

- محافظة فرنسا على المرافق العسكرية التي تمكنها من ابقاء الاتصال بافريقيا السوداء ومتابعة تجاربها الفضائية والنووية.
- تأكيد فرنسا على الحقوق المكتسبة في استغلال الثروات الصحراوية ومن رخص التنقيب.
- احلال التحكيم الدولي محل القانون الفرنسي فيما يتعلق بتسوية النزاعات.
- إنشاء هيئة تقنية ثنائية لإستغلال الثروات الكامنة تحت أرض الصحراء.
- إضافة إلى مسائل أخرى بقيت حجر تعثر للمفاوضات كإزدواجية الجنسية واحترام العقيدة الدينية واللغة والأحوال الشخصية وغيرها من الشروط[*].

–وتوقع الفرنسيون انهاء المحادثات في نهاية شهر نوفمبر وإعلان وقف إطلاق النار في بداية 1962 وتلك كانت وجهة نظرهم في اللقاء الأول[1].

---

[1] للتفصيل أكثر. أنظر: بن خدة (بن يوسف)،المصدر السابق، ص 28.

[2] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 234–237.

[*] أنظر: رضا (مالك)، ص 237– 238.

خرج الوفد الجزائري بانطباع يتسم بالتفاؤل أن دوغول يريد إنهاء هذا النزاع وهو نفس ما استخلصه الوفد الفرنسي أن الجزائريين من خلال هذا اللقاء يريدون التوصل إلى حل لكن ينقصهم الاستعداد وعدم امتلاك القدرة على اتخاذ القرار وطلب كلا الوفدين من أوليفي لونغ تنظيم لقاء سري جديد، وعاد الوفد الجزائري إلى تونس، حيث عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعيا للرد على أسئلة واقتراحات الحكومة الفرنسية[2].

درست ح.م.ج.ج الرد الملائم على الأسئلة والذي سيقدم في اللقاء التالي أي بعد 10 أيام وزادت ج. ت.و من الضغط على الفرنسين بعد المظاهرات[**] التي نظمت في 17 أكتوبر 1961، إضافة إلى دعوة الحكومة المؤقتة التي تنظيم يوم وطني[*] بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه كالإستقلال والوحدة الترابية وهذا كان في صالح المفاوضات للطرف الجزائري [3].

2. لقاء بال الثاني 09 نوفمبر 1961:

قبل أيام قليلة من محاثات بال الثانية أجري لقاء صحفي مع وزير خارجية ح.م.ج.ج سعد دحلب من طرف جريدة أفريك أكسيون الذي أفصح تقريبا عن جواب الحكومة المؤقتة على أسئلة ومقترحات الحكومة الفرنسية في اللقاء السابق (بال الاول) إذ تطرق لأغلب المسائل العالقة وبخصوص الصحراء قال: "... لن نتنازل قد أملة بخصوص السيادة الجزائرية الداخلية والخارجية..." إن التعاون ممكن في الصحراء... وإن قوة الحراسة الجزائرية التي ستنشأ شيئا فشيئا هي التي سترعى أنابيب ومنابع البترول والغاز..." وأضاف: "....

---

[1]بن يوسف (بن خدة)،المصدر السابق، ص ص 29-21.

[2] رمضان (بورغدة)، المرجع السابق، ص ص 452-453.

[**]نظمت في فرنسا بالعاصمة باريس من توجيه ج.ت. و، حيث خرج من 20 إلى 30 ألف عامل للمسيرة تحت صيحات، "أرفعوا حضر التجول، أطلقوا سراح بن بلة، الجزائر جزائرية"، فقابلتها القوات الفرنسية بقمع وحشي خلف العديد من الضحايا، أنظر:

Ali (Haroun) : La 7eme wilaya, la guerre du FLN en France 1954-1962,ed casabah, Algérie, 2005,p 368.

[*] وجهت ح.م.ج.ج نداء للشعب الجزائري في 30اكتوبر 1961للخروج في مظاهرات يوم 1 نوفمبر1961 وهو الذكرى السابعة لاندلع الثورة التحريرية كتأكيد على استمرار الكفاح حتى الحصول على الاستقلال في نطاق وحدة الشعب ووحدة التراب الوطني وسلامته وقد استجاب الشعب لهذا النداء .انظر: محمد لحسن (ازغيدي)، المرجع السابق، ص 250.

[3] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 31.

إننا نناهض التجارب الذرية في أي مكان في العالم..." وإننا لا نحب أن تجرى التجارب الذرية في أرضنا..."[1].

من خلال هذا التصريح تبنيت الخطوط العريضة لموقف ح.م.ج.ج من مقترحات الفرنسين وهو ما سيوضح أكثر في لقاء بال الثاني، حيث اجتمع نفس الممثلين لكلا الطرفين في 9 نوفمبر 1961 في المكان ذاته، بتنظيم من أوليفي لونغ الملتزم دائما بمواعيده تزود الوفد الجزائري خلال هذا اللقاء بتوجيهات أقرها مجلس الوزراء في 5 نوفمبر 1961[2]، وعرض رد الحكومة المؤقتة على مختلف الاقتراحات التي طرحها الفرنسيون ومن أهم ما تم توضيحه ما يلي:

- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية.
- مراقبة تنقل الأموال.
- استجار المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.
- إنهاء التجارب النووية والفضائية.
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأرفاقة.
- جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد.
- تحديد الفترة الإنتقالية بستة أشهر من وقف إطلاق النار.
- الهيئة التنفيذية يرأسها جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهيئ للاستفتاء.
- يكون قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية وأن تخضع منح رخص التنقيب والاستغلال للسيادة الجزائرية وأن تكون الهيئة التقنية ذات مهام تقنية بحتة [3].

---

[1] عبد الله (شريط)، المرجع السابق ، ج2، ص ص 167-168.

[2] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 239.

[3] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 31-32.

- بعد سماع رد الحكومة المؤقتة عاد الوفد الفرنسي إلى إصراره على مبدأ ضمان الحقوق المكتسبة خاصة الالتزامات والمعاهدات وتراخيص التنقيب والاستثمار المعقودة أو الممنوحة بموجب التشريع الفرنسي وعلى الجزائر الاعتراف وضمان الحقوق للأشخاص ولا يمكن نزع هذه الحقوق من مالكيها وغيرها من الالتزامات والمطالب التي تدور حول فلسفة المفاوضين الفرنسيين ونواياهم المسبقة وهي معظمها امتيازات تولدت عن الاستعمار.
- قبل نهاية اللقاء طلب الوفد الجزائري إشراك القادة المعتقلين والأخذ برأيهم فأجاب الوفد الفرنسي بالرد عن طريق الوسيط السويسري أثناء المحادثات أخذ كل طرف انطباعا يوحي بارتياح الطرف الأخر ولوحظ تقدم في مجال الضمانات للأقلية الأوربية وآفاق التعاون[1].

ولكن الإضراب المفتوح عن الطعام الذي أعلنه المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية أدت إلى توقيف محادثات بال دون تحقيق تقدم ملموس[2].

وعندما رغب الوفد الفرنسي استئناف المحادثات ردت ح.م.ج.ج يوم 15 نوفمبر 1961 أن عليهم الانتظار إلى أن يتضح الوضع الناشئ عن الإضراب العام[3].

لجأت الحكومة الفرنسية بعدها إلى دراسة ومقارنة أطروحتها ورد ج.ت.و عليها، ونجد هذه المقارنة في مسودات مقترحات إستئناف المفاوضات الصادرة في 17 و21 نوفمبر 1961 فوجد أن المشاكل المتعلقة بالصحراء ذات شقين، مشكلة تقرير المصير ومشكلة التعاون بين فرنسا والجزائر.

---

[1] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 240-242.

[2] أوليفي (لونغ)، المصدر السابق، ص 119.

[3] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 33.

أ. تقرير المصير في الصحراء:

الأطروحة الفرنسية:

لا يوجد غموض حول سيادة الجزائر على الصحراء، طالما أن التعاون الفرنسي الجزائري سيتم أو يتفق عليه.

أطروحة ج ت و:

يجب أن يتم تقرير المصير في نفس اليوم ونفس الظروف في الجزائر والصحراء، لا ينبغي التمييز بين الجزائريين من جهة والسكان الصحراويين من جهة أخرى[1].

إستنتاج:

ج.ت.و تعتبر أنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق دون تقرير المصير في الجزائر والصحراء بنفس الظروف أي دون إجراء الإقتراع في نفس اليوم ويتم فرز الأصوات في كامل أراضي الجزائر والصحراء وأن الأسئلة المطروحة هي نفسها.

ب. التعاون:

الأطروحة الفرنسية: إن السياسة العامة للتعاون بين فرنسا والجزائر المطبقة على الصحراء يجب أن تجعل من الممكن حل المشاكل المتعلقة باستغلال الثروات، ويجب أن تكون الهيئة التي ستشكل بين فرنسا والجزائر هي البادرة لهذه السياسة في الصحراء، أي اقتراح اختصاصات لهذه الهيئة تتجاوز بكثير لجنة الشؤون الجزائرية التي ترغب في تعيينها.

أطروحة ج.ت. و:

من حيث المبدأ مؤيدين لإنشاء هيئة تعاون تقني في الصحراء مع انتقاد الطبيعة المفرطة للسلطات التي ترغب الحكومة الفرنسية في إسنادها إليه وفي نظرهم أن هذه الصفات ستفرغ من جوهرها السيادة الجزائرية في الصحراء.

(1) M.D.A.E/S.E.A.A/103/1959-1967, projet d'instructions, transferts de capitaux entre l'Algérie et la France, 17 novembre 1961. (انظر الملحق رقم 11)

استنتاج:

هذه المبادرة ستسمح لج.ت.و الحصول على هامش كبير للتفاوض حول هذه النقطة لذلك يجب التوصل إلى حل وسط قابل للتحقيق. وهذا وضع يفرض تقديم مقترحات جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار الإنتقادات التي وصفتها ج.ت.و لمشروعنا الأول.

ومن ثمة فإن:

1. لمنح التصاريح يمكننا أن نعترف أن الدولة الجزائرية لها سلطة إصدارها بناءا على مشورة الهيئة الفنية.
2. بالنسبة لقانون البترول، يمكننا أن نقترح أن الأمر متروك للدولة الجزائرية لسن التعديلات اللازمة بناءا على اقتراح الهيئة الفنية.
3. بالنسبة للبنية التحتية، يمكننا أن نعترف بأن الأمر متروك للدولة الجزائرية لإتخاذ قرار بشأن العمل بناءا على اقتراح الهيئة على أن يخصص الحد الأدنى من الإرادات لتطوير البنية التحتية[1].

ج.المطارات:

1.الأطروحة الفرنسية:

نريد أن نتحصل على 7 مطارات في الصحراء و7 مطارات في الجزائر.

أطروحة ج.ت.و:

تستطيع فرنسا ان تتحصل على 7 مطارات في الصحراء

الخلاصة: بما أنه قد تمت تلبية طلبنا فيما يخص المطارات السبعة في الصحراء، يمكننا أن نلح في المطالبة أيضا بسبع مطارات في الجزائر حتى نتحصل في نهاية المطاف على إثنين أو ثلاثة.

(1) M.D.A.E/S.E.A.A/103/1959-1967, projet d'instructions, transferts de capitaux entre l'Algérie et la France, 17 novembre 1961 ,op .cit.

د. التجارب النووية:

1.الأطروحة الفرنسية:

نريد مواصلة تجاربنا النووية والفضائية في الصحراء خلال مدة معينة، كما نريد مواصلتها في نفس المنطقة، ومستعدون للتفكير في التعاون مع الجزائر في هذا المجال.

2.أطروحة ج ت و:

تعلن ج.ت.و أنها تعارض بصفة قطعية التجارب مهما كانت، خاصة إذا أجريت في الجزائر.

الخلاصة:

من الصعب الحصول من ج.ت.و على موافقة تظهر صراحة قبولها لمواصلة تجاربنا النووية، علينا أن نحافظ على شروطنا حول هذه النقطة للحصول في نهاية المطاف على إمكانية متابعة هذه التجارب حتى نهاية 1963 والتجارب الفضائية لزمن غير محدد ومن الأفضل تأخير نقل المهارات فيما يخص الصحراء حتى تنتهي تجاربنا النووية[1].

من خلال هذه التعليمات يتضح لنا أن الحكومة الفرنسية مستعدة وترغب بشدة إيجاد حل للقضايا العالقة بينها وبين ح م ج ج، ومستعجلين على إنهاء هذه المفاوضات والخروج منها رغم كل شيء ببعض الإمتيازات مستعينين بضغطهم وقوتهم وذكائهم وتحضيرهم المسبق والجيد للنصوص على أمل إقتطاع كل ما يمكن من تنازلات الجزائريين.

المطلب الثاني: مباحثات دحلب الأولى والثانية:

1. مباحثات دحلب الاولى 09 ديسمبر 1961:

حقق إضراب القادة الخمسة صدى على جميع الأصعدة وكان سببا في إنسداد المفاوضات[2] لأن بن بلة أول من قام بالإضراب ثم تبعه رفقاؤه، رغبة منهم في المشاركة

[1] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص ص 460-462.

[2] محمد (عباس)، المرجع السابق، ص 769.

في المفاوضات التي تجرى بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، علما أن هذه الأخيرة كانت ترفض إطلاق سراحهم إلا بعد وفق إطلاق النار[1].

وأمام هذا الوضع تحتم على الحكومة الفرنسية نقل المساجين الخمسة إلى قصر أولنوي Aulnoy قرب مولان بعد توقفهم عن الإضراب حتى يسهل الإتصال بهم خاصة من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة، وبعد حل المشكل تمت مواصلة اللقاءات السرية بين الطرفين[2].

جرى هذا اللقاء على مستوى متقدم لأنه جمع بين كبير المفاوضين الفرنسيين لويس جوكس وأبرز المفاوضين الجزائريين وزير الخارجية سعد دحلب، رافق الأول برونو دولوس وأصطحب الثاني محمد بن يحيى وجمعيهم كانوا مطلعين جيدا على ملف المفاوضات.

انطلقت المحادثات ورد لويس جوكس على إجابات الحكومة المؤقتة السابقة (9 نوفمبر) وكان في المقدمة مشكل الصحراء، ضمانات الأقلية الأروبية، الوجود العسكري، الفترة الإنتقالية[3].

بخصوص الصحراء أعلن أنه يوجد تقرير مصير واحد لمجمل الأراضي، لكن يجب استشارة السكان الصحراويين مع إعتبار تنوعهم (الّرحل، الطوارق، الرقيبات)[4].

فطرح الوفد الجزائري تساؤلا بهذا الشأن عن إمكانية إعادة النظر فيما يخص الصحراء؟ أم أن ذلك مجرد ضغط للحصول على تلبية معظم المطالب الخاصة بالأقلية الأروبية؟ فهو إذن لجوء جديد للتقسيم[5].

وأضاف جوكس أن ما يتعلق بالهيئة الصحراوية فقد تم الإعتراف بأن الدولة الجزائرية هي التي تمنح التراخيص وتعدل النظام البترولي... لكن قرارات الدولة الجزائرية سوف تتخذ بعد استطلاع رأي وموافقة الهيئة على أساس تمثيل متعادل[6].

---

[1] Chantal (Morelle) : Comment de gaules et le FLN ont mis à la guerre d'Algérie 1962, les accords d'Evian, éd Média plis, Algérie, 2012, p 171.

[2] أوليفي (لونغ)، المرجع السابق، ص 119.

[3] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 405.

[4] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 249.

[5] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 33.

[6] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 249.

وهنا حاول دحلب أن يجد مخرجا لمسألة الصحراء واقترح أن تتقدم الهيئة برأيها للدولة الجزائرية فيما يخص منح أو رفض رخص التنقيب عن النفط[1]، وطالب دحلب بالنسبة للمطارات العسكرية في الجنوب، بأن تتحول إلى مطارات مدنية.

ثم انتقل جوكس إلى مسألة التجارب النووية مصرا على ضرورة متابعة خطتهم ووجوب إيجاد صيغة للتوفيق بين الطلب الفرنسي والمخاوف الجزائرية[2].

بإختصار، انتهت المحادثات دون الوصول إلى اتفاق حول مسألة الصحراء خاصة وبعض المسائل العالقة سابقا.

2. مباحثات دحلب الثانية 23 ديسمبر 1961:

في 15 ديسمبر 1961 تحصل محمد الصديق بن يحيى ممثل الحكومة المؤقتة على رخصة من فرنسا بوساطة سويسرية لزيارة السجناء الخمس في مدينة أولنوي لإطلاعهم على جديد المحادثات والمشاكل العالقة بين الوفدين، أدى هذا اللقاء إلى موافقة الوزراء الخمسة المعتقلون على مجرى المفاوضات. وباركوا استئنافها خاصة أنهم سيكونون طرفا مشاركا فيها[3].

إلتقى مجددا سعد دحلب ولويس جوكس في 23 ديسمبر 1961 وعبرا عن موقف حكومتيهما من مختلف القضايا الذي ساعد على توضيح بعض المقاربات، إذ وافق الفرنسيون عل أن تسند إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة بعض السلطات، ويتم إطلاق سراح الأسرى بعد عشرين يوما من وقف إطلاق النار، وتمسكوا بالضمانات الخاصة بالأروبين وغيرها من المسائل التي تناقشوا حولها، وتبادلوا فيها الآراء والمقترحات.

فيما يتعلق بالصحراء طلبوا أن تدفع فرنسا ثمن النفط بعملتها وأن تكون الإنتخابات على مستوى مجموعات[4]، وتمسكوا بوقفهم بالنسبة للهيئة التقنية للصحراء، وتتابع التجارب النووية والفضائية لمدة خمس إلى عشر سنوات، أما مطارات كلومب بشار، رقان، عين ايكر

---

[1] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 33.

[2] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 250.

[3] أوليفي (لونغ)، المرجع السابق، ص ص 121-122.

[4] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 250-251.

وبوفاريك فتستعمل لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات وبالنسبة لمطارات تلاغمة، بسكرة ورقلة، تندوف، عنابة، ستمنح تسهيلات للإفراغ والعبور والتحويل[1].

انتهت المحادثات برفض الوفد الجزائري لأغلب المطالب الفرنسية، ولرغبته الوصول إلى حل اقتراح بعض التعديلات أهمها القبول بمطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب، ومدة الجلاء عن المرسى الكبير حددت بأربع سنوات ومنح ثلاث سنوات لجلاء الجيش الفرنسي نهائيا [2].

اتفق الوفدين في الأخير على أسلوب جديد للعمل يتمثل في استكمال اللقاءات المصغرة بتبادل مذكرات تلخص مواقفهما مع الرد على كل موقف ومقترح [3].

بدأ تدفق النصوص من 23 ديسمبر 1961 إلى غاية اللحظة الأخيرة قبل توقيع اتفاقية إيفيان 18 مارس 1962.

انطلقت الجولة الاخيرة لمرحلة المفاوضات بعد استدعاء ح.م.ج.ج كفاءات اختارتها من بين المناظمين إذ تكدست التقارير الدراسات والوثائق المختلفة في وزارة التسليح والاتصالات العامة وانطلقت اللجان في العمل. كانت إحداها تهتم بالمسائل النفطية ومن بين أعضائها مهندس في صناعة الطيران يدعى كلود سيكسوس، وهو واحد من اليهود الجزائريين الذين انضموا إلى ج.ت.و، كما أنه من أهم من درسوا النظام النفطي Code petrolien وأوفد خليفة لعروسي للقيام بجولة في بعض العواصم الذي أجرى مع رفيقه رضا رحال اتصالات مع شركة بريتش بتروليوم في لندن، مع المكتب الوطني للهيدروكاربور في روما.

كما استقبلهما أنويكو ماتي في الشركة المانية الوراث El werath، وفي السعودية تجاوب معهما عبد الله الطريقي، عادا إلى تونس بوثائق غنية للغاية خاصة ما يتعلق بالنظام القانوني للإمتيازات، التي كلف محمد بجاوي بالتدقيق فيها وفي النصوص التي أعطيت له ووضع دراسات حول كل نقطة، وكان بيار وكلودين شاليه يكونان ملفا كاملا عن الأقلية

---

[1] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 34-35.

[2] بن يوسف (بن خدة)، المصدر نفسه، ص 35.

[3] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 406.

الأروبية إضافة إلى التعليقات السياسية والاقتراحات التي حضرها بلحسن مبروك ومحمد حربي وعزيز حسن وعزيز بن ميلود من وزارة الشؤون الخارجية.

وبدأ تحضير مشاريع الحكومة المؤقتة وطبعها وتباد لها مع الحكومة الفرنسية التي لم تتأخر في الرد عليها[1]، من خلال اتصالات سرية بين الطرفين عولجت خلالها تفاصيل كثيرة لم تطرح من قبل[2]، إذ طرح سعد دحلب اقتراحات المعتقلين خلال لقاءيه مع الوفد الفرنسي الأول في 29–30 ديسمبر 1961 والثاني 28 و29 جانفي 1962 وهنا توقشت مرة أخرى قضية الصحراء[3].

ففي اللقاء الأول أعلن دحلب أن ج. ت. وتقبل منح فرنسا حقوق التوقف في مطارين في الصحراء يستعملها الفرنسيون عسكريا لمدة 18 شهرا وبعد هذا الأجل ستحول إلى مطارات مدنية تستخدم في تنمية الثروات في الصحراء ليتواصل استعمالها من طرف القوات الفرنسية للتوقف ، والعبور أو القيام بتصليحات، لكن ضغط الفرنسيين للحصول على أكثر من ذلك جعلهم يدخلون في مناقشة مضطربة إلى حد ما فقبل سعد دحلب إمكانية إعادة النظر في المسألة خاصة مدة استعمال المطارات عسكريا وقبل أيضا إمكانية استمرار التجارب النووية الفرنسية لمدة 3 سنوات بعد الإستقلال لكن هذا أيضا لم يرضي الوفد الفرنسي واعتبروا أن هذا الأجل تافه وأنه تغافل عن مسألة القواعد الفضائية فوعدهم دحلب بإعادة النظر في هذه المواقف[4].

و بخصوص تقرير المصير أكد دحلب طلب ج.ت. وفي إجراء الاستفتاء في اليوم نفسه وفي الشروط نفسها على تراب الخمس عشرة عمالة وأن تكون فرز الأصوات شاملا بدون إثارة مسألة التنوع السكاني وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ذكر أن ج. ت. ولا ترغب في

---

[1] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 253– 255.

[2] رمضان (بورغدة)، المرجع السابق، ص 458.

[3] محمود (الواعي): مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلمية الرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنيرال ديغول، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص ص 270–271.

[4] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص ص 471–472.

أن تحد السيادة الجزائرية أي أن منظمة التعاون الصحراوي ستمنح دورا استشاريا فقط، وأن الجزائر مستعدة لاحترام الحقوق المكتسبة لفرنسا بشرط مراجعة بعض أحكام عقود النفط[1].

وخلال لقاء 28-29 جانفي 1962 قدم الجنرال كاماس توضيحات منها أنه نظرا لأهمية استثمار الصحراء فإن لفرنسا الحق خلال خمس سنوات إلى ست سنوات في استعمال مناطق التجارب النووية ونقل العتاد عبر الأراضي الصحراوية، وضمان إمكانية التوقف في بشار ورقان وفي أماكن استقبال الصواريخ، وعلى فرنسا مقابل ذلك إجبارية أخذ كل احتياطات الحماية المرتبطة بصحة وأمن السكان، فتدخل دحلب وبين أن تنصيب الأجهزة النووية يجب أن لا يتجاوز بقاؤها أجل أربع سنوات وأصر أن لا تستعمل القواعد العسكرية بشكل يخالف توجه البلاد، ثم عدل الطرف الفرنسي بقاء القواعد العسكرية في الصحراء من 7 إلى 10 سنوات، أما القواعد النووية لعين إيكر ومجموعة بشار حماقير فتبقى في يد فرنسا مدة خمس سنوات[2].

واعتبر جوكس أن مشروع الجزائريين يدمر مفهوم الحقوق المكتسبة كالنقطة التي أثارها الوفد الجزائري عن تجديد رخص التنقيب (مدته ثلاث سنوات)، وما يتعلق بالضرائب إذ طالبوا بـ 60% بالنسبة لتوزيع الأرباح، وتخصيص حصة الجزائر بـ 5% في الشركة الوطنية للتنقيب، واستثمار النقط الجزائري، وافق الوفد الفرنسي على هذه الأخيرة وعلى اقتصار مهام الهيئة التقنية على دراسة الطلبات المتعلقة بالصكوك المنجمية وإعطاء رأي تقني بالنصوص والقوانين المتعلقة بالنظام النفطي .بينت هذه الدراسات المتبادلة أن المشاريع التي تعالج استثمار الجوف الصحراوي مشكلة حقيقية[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 475.

[2] عبد القادر (خليفي): محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 244-245.

[3] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 257-260.

المطلب الثالث: الجولة الأخيرة

1. محادثات لي روس LES ROUSSES 11-19 فيفري 1962:

كلفت ح.م.ج.ج كريم بلقاسم وبن طوبال الإلتحاق بأولنوي والاتصال بالقادة الخمسة المتعلقين ورافقهما بن يحيى الذي كان يعرف بدقة ملف المفاوضات، تم إطلاع المساجين الخمسة بشكل عام عن المواضيع التي بحثت في هذه الفترة، وفي 4 فيفري عاد الوفد المرسل إلى أولنوي وأطلعوا الحكومة المؤقتة عن نتائج مهمتهم وأخبروهم أن الخمسة المعتقلين قد أبدوا موافقتهم ومصادقتهم على معظم ما تم طرحه وهم يثقون في الحكومة المؤقتة وسيرسلون إلى رئيس ح.م.ج.ج وكالة كي يصوت بأسمهم أثناء انعقاد المجلس الوطني للثورة للجزائرية، وأضافوا بعض التعديلات تخص المرسى الكبير وأكدوا على وحدة الشعب ووحدة الأرض[1].

وبغية تجاوز كل العوائق السابقة، طلب الطرفين من الوسيط السويسري التحضير للقاء سري آخر يضم هذه المرة ثلاث وزراء من الطرفين يرافقهم بعض المستشارين يكونوا قادرين على حسم القضايا وإبرام اتفاق[2].

هي جولة وضع نهاية للقاءات المتكررة ووضع اللمسات الأخيرة، الندوة الحاسمة التي أدت إلى اتفاقيات إيفيان، كانت في شكل مباحثات سرية لكنها موسعة[3]، انطلقت المحادثات في لي روس يوم 11 فيفري 1962، ضم الوفد الفرنسي لويس جوكس والوزير جان دو بروقلي Jean de Broglie كاتب دولة مكلف بالصحراء، ووزير الأشغال العمومية روبير برون Robert Buron، برونو دولوس Bruno de Leusse، رولان بيلكار Rolland Billecart، الجنرال دي كاماس général de camas، كلود شايي Claude chaillet أما الجانب الجزائري ضم أربع وزراء: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، ومحمد

---

[1] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 35.

[2] أوليفي (لونغ)، المرجع السابق، ص 128.

[3] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 408.

يزيد، ويرافقهم محمد بن يحيى، رضا مالك، الصغير مصطفاي كخبير مالي، وغيرهم من الخبراء والحراس[1].

التقى الوفدان مباشرة وجلسوا وجها لوجه بدؤا في دراسة جدول الأعمال الذي ضم ثلاثة مواضيع أساسية ضمانات الأقلية الأروبية، المرحلة الإنتقالية والمسائل العسكرية أما القضايا المتعلقة بالإعلانات الأربعة للمبادئ المتعلقة باستثمار الثروات الصحراوية، والتعاون المالي والاقتصادي والتعاون التقني، والتعاون الثقافي يجب أن يجري عليها تصحيح أخير.

بدأت الجلسة الأولى بالإعلان المتعلق بالصحراء، وبعد تبادل سريع لوجهات النظر تم تعيين رولان بيلكار ومصطفاي لإلقاء نظرة أخيرة على النص وتقديم تقرير في الاجتماع الموسع مبرزين نقاط الخلاف النهائية، أما باقي المواضيع تسلمها باقي الأعضاء كل حسب تخصصه[2].

وجد الطرف الجزائري أن الأحكام التي أعدها الفرنسيون حول شروط استغلال ثروات الصحراء ما يتسم منها بطابع سياسي واضح، مقيد لسلطة الدولة الجزائرية المقبلة، فثار نقاش حاد حول أحكام تتعلق باستعمال الأرباح الناتجة من استغلال نقط الصحراء، وحسب زعم الفرنسيين أن جزء من هذه الأرباح سيستعمل لتحسين ظروف معيشة السكان الصحراويين لكن الجزائريين رفضوا تماما هذا الطرح وأكدوا أنه لا يوجد تمييز بين السكان وأن الدولة الجزائرية في إطار سيادتها الشاملة هي صاحبة الاختصاص في تقرير التدابير المحتملة لفائدة كل منطقة[3].

كذلك بالنسبة للآجال المطلوبة للإحتفاظ بالقواعد في الصحراء اعتبروها آجالا مبالغ فيها[4].

وكانت ج. ت. وتعلم أن فرنسا تريد الاحتفاظ بها لمواصلة تجاربها النووية وهو أمر مناقض لسياسية عدم الانحياز التي تنتهجها ج. ت. و، فحاولت هذه الأخيرة أن تكون

---

[1] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 36.

[2] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 278-279.

[3] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 411.

[4] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 283.

الآجال قصيرة قدر المستطاع وإعادة صياغة الأحكام المتعلقة بذلك وأن لا تدرج في الاتفاقيات بأحكام صريحة ورسمية، وأن لا تستخدم هذه المناطق لأغراض حربية واقترحوا ثلاث سنوات لمدة الاستعمال بدل سبع سنوات التي طلبها الوفد الفرنسي[1].

تم الاتفاق أخيرا على أن تبقى المنشآت الاختبارية في عين إكير ورقان- ومجمل كولب بشار حماقير تحت تصرف فرنسا لمدة خمسة سنوات وبالنسبة لمطارات تلاغمة، بسكرة ورقلة وتندوف تخلى الوفد الفرنسي عنها في النهاية[2].

مرونة الوفد الفرنسي في هذه المحادثات كانت تطبيقا لتعليمات الجنرال دوغول عند عقده اجتماعا مع وفده المفاوض يوم 09 فيفري 1962 قائلا "... فيما يخص الصحراء لا تعقدوا الأمور إلا إذا ترك للجزائريين حق تقرير مصيرها سياسيا، على الصعيد الاقتصادي حاولوا الحفاظ على ما هو أساسي، وكذلك على الصعيد العسكري".

وكذلك ما جاء في المكالمة الهاتفية لدوغول يوم 18 فيفري عند اتصاله بجوكس إذ أخبره هذا الأخير أن البنود العسكرية تشكل خلافا كبيرا فأجابه قائلا: "الأمر الأساسي هو الوصول إلى اتفاق يتضمن وقف القتال ثم تقرير المصير، مدام هذا التفاق لا يستتبع انقلابات عظيمة ومفاجئة في الظروف الراهنة المتعلقة بالمصالح المادية والسياسية للأروبيين، والوجود العسكري الفرنسي بالجزائر والشروط العملية التي سيتم ضمنها استغلال البترول والغاز في الجزائر، ثم العلاقات الاقتصادية والتقنية... هذه هي النتيجة التي يجب تحقيقها. إذا تحققت الشروط السابقة... لابد من إبرام إتفاق ما"[3].

بعد ثمانية أيام من العمل المتواصل تم الاتفاق حول النصوص[*] التي حضرت بصعوبة، ضن الفرنسيون أنهم سيوقعون عليها يوم 19 فيفري لكن الوفد الجزائري وضح لهم

---

[1] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص .

[2] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 236.

[3] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص ص 409- 413.

[*] تفاصيل باقي المواضيع. أنظر: رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 279-287. أنظر أيضا: صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص ص 410-415.

أنه يجب عرض هذا الاتفاق لتقدير المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي سيقعد مباشرة بعد العودة إلى تونس[1].

2.اجتماع المجلس الوطني للثورة 22-27 فيفري 1962:

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، لدراسة نص اتفاقية إيفيان في جزئياتها[2]، ومن أصل 71 عضوا الذين يشكلون المجلس الوطني حضر 33، وفوض 16[**] عضوا اصلاحياتهم ليكتمل النصاب 49 عضوا، وتم اختيار طريقة للعمل. إذ ترأس بن يحيى الاجتماع، كعضو في مكتب المجلس الوطني، وعين دحلب مقررا يساعده كل من كريم وبن طوبال ويزيد وكان بن يوسف بن خدة يتدخل عندما تدعوا الحاجة، تقرر بحث اتفاق لي روس الذي يتضمن عشرة إعلانات، درس كل عنصر لوحده، ثم إجري نقاش عام[3].

افتتح سعد دحلب الجلسة وقرر الإشارة ببساطة إلى مختلف ما تم الاتفاق عليه، مركزا على المسائل التي يجب الفصل فيها وهي وقف إطلاق النار، وكان يجيب بإجاز عن تساؤلات الأعضاء عن مختلف النقاط[4]، ثم عرض جوهر هذه الاتفاقيات وعدد التنازلات التي تم انتزاعها من الفرنسيين أهمها سقوط أسطورة الجزائر الفرنسية وسقوط الصحراء بحر إفريقي وسقط أيضا خطر التقسيم في الشمال.

ولكن قضية الصحراء لفتت الانتباه بصورة خاصة في هذا المجلس إذ كلف خليفة لعروسي بصفته خبيرا في مجال النفط أن يوضح للمجتمعين أحكام القانون النقطي، وأشار إلى الطابع المفرط للحقوق المكتسبة[5]، ووجه الكلام إلى دحلب قائلا: "لقد أعطيتم البترول

---

[1] سعد(دحلب)،المصدر السابق ، ص ص 148-149.

[2] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 37.

[**] من بينهم المساجين الخمسة بعد بعثهم رسالة بتاريخ 15 فيفري 1962 تحمل توكيلا لبن خدة كي يصوت باسمهم. أنظر بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 37.

[3] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 290.

[4] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص ص 152-154.

[5] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 291-292.

للفرنسيين..." وعاتبه عضو آخر على كثرة القواعد الصحراوية تحت تصرف فرنسا، أما عن دحلب وموقفه من هذه الانتقادات فهو كان مجهزا نفسه لها ويعلم جيدا أنه سيواجه نقاشا صعبا ومحرجا، استطاع إخراج نفسه منه من خلال شرحه للوضع القائم في البلاد وما عاشه الوفد المفاوض مع المفاوضين الفرنسيين ونشاط المنظمة السرية الإرهابية وأن عدم تقديم بعض التنازلات والامتيازات سيكلف الثورة العودة إلى العمل المسلح بقوة[1].

وبعد النقاش حول مختلف الملفات، انتهى الاجتماع يوم 27 فيفري 1962 بالتصويت لصالح الاتفاقية بـ 45 صوتا موافقا مقابل أربع أصوات رافضين وهم أعضاء هيئة الأركان العامة: هواري بومدين، قايد أحمد، علي منجلي، والرائد مختار بويزم المدعو "ناصر"[2].

ثم تمت المصادقة على بيان رسمي في النهاية:

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية في طرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، وبعد نقاش التقرير حول المفاوضات الجارية مع حكومة الجمهورية الفرنسية، فوض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية متابعة المفاوضات الجارية"((3)).

المطلب الرابع: مفاوضات إيفيان الثانية 7- 18 مارس 1962

في 4 مارس 1962 تلقى أوليفي لونغ نص البيان سيصدر بباريس في اليوم الموالي جاء فيه:" سيلتقي السادة الوزراء جوكس وبورون ودو بروغلي مجددا مع ممثلي ج. ت. وفي 7 مارس بإيفيان "وعند إعلامه للوفد الجزائري بهذه المعلومات، أجابوه أن الحكومة المؤقتة ستصدر نص بيان مماثل لتأكيد استئناف المفاوضات((4)).

افتتحت المفاوضات من جديد يوم 7 مارس وبصفة رسمية[5]، ترأس كريم بلقاسم الوفد الجزائري الذي تألف من: وزير الشؤون الخارجية سعد دحلب، وزير الدولة لخضر بن طوبال، وزير الإعلام أمحمد يزيد، العقيد عمار بن عودة، محمد الصديق بن يحي، رضا

---

(1) سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص ص 150-156.

(2) صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 416.

(3) رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 298.

(4) أوليفي (لونغ)، المرجع السابق، ص ص 145-146.

(5) بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 37.

مالك، والصغير مصطفاي،[1] الطيب بولحروف، ومن الجانب الفرنسي ترأس الوفد وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس، وزير الأشغال العمومية روبير برون، جان دو بروغلي أمين الدولة للشؤون الصحراوية، برونو دولوس، كلود شايي، رولان بلكار والجنرال دو كاماس، كلهم شاركوا في محادثات لي روس[2] .

وانضم إليهم: برنار تريكو Bernard Tricot ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية، فانسان لبوري Vincent Labouret مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية، والعقيد سقين دي بازيس Seguin de pazzis مستشار عسكري، وفليب تيبو Philippe thibault الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي، وبليزان Plaisant مستشار في الدولة، مكلف بمحاضر الجلسات.[3]

عاد الوفدان إلى قصر الحضيرة بمدينة إيفيان لجولة أخيرة من المفاوضات، استمرت لإثنى عشرة يوما (من 7 إلى 18 مارس)[4]، رغم أنه تقرر أن يكون اللقاء لثلاثة أيام بسبب جدول الأعمال الكثيف ووجوب استكمال النقاط التي لم تنجز في محادثات لي روس، كصيغة نص وقف إطلاق النار، كذلك تعديل مواد نص التنظيم المؤقت للسلطات العامة، إضافة إلى الملحق المتعلق بالمسائل العسكرية والإعلان العام الذي لم يرد في لي روس،[5] أي إعادة طرح كل المسائل التي نوقشت في لي روس ولم يهمل أي جانب منها، وحاول كلا الوفدين الضغط رغبة منهم الحصول على أكبر قدر من التنازلات حول المسائل التي لم تكمل بعد، وتطرقوا إلى أصغر وأدنى النقاط، فلم تعد إتفاقيات حول المبادئ، بل أصبحت احتمالات لتطبيقها على أرض الواقع.[6] وسنلخص هذه النقاشات في النقاط التالية:

1-التطرق إلى المسائل العسكرية، خاصة الملاحق التي أضيفت لنص إيفيان وتم دراستها من طرف متخصصين عسكريين لتثبيت حدود قاعدة المرسى الكبير ومدة

---

[1] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص 300.

[2] بن خدة (بن يوسف) المصدر السابق، ص 37.

[3] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 38.

[4] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 417.

[5] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص301-302.

[6] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص158.

استخدامها، إضافة إلى الإتفاق حول مدة جلاء الجيش الفرنسي وعدده (80000 جندي) يرحل خلال سنة.

2- إدخال تعديلات حول إتفاقية وقف إطلاق النار، مثل المادة الأولى التي تنص على إنهاء العمليات العسكرية في الداخل وعلى الحدود، استبدلت بعبارة كامل الأراضي الجزائرية.

3-مناقشة عودة اللاجئين الموجودين بتونس والمغرب المقدر عددهم بـ (250000)، وكلفت الهيئة التنفيذية المؤقتة بمهمة عودتهم.[1]

4-تحديد تركيبة الهيئة التنفيدية المؤقتة وصلاحياتها بالإتفاق على أن تكون من 12 عضو: 5 من جبهة التحرير الوطني، 3 أروبيين و3 مسلمين أحرار، وعلى رأس الهيئة عبد الرحمان فارس.[2] وتمثلت مهمتها الرئيسية في الإعداد لإستفتاء تقرير المصير.[3]

5-أما قضية الصحراء حظيت بقسم خاص يتضمن مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات الصحراء، ويشتمل على مقدمة وأربعة أبواب. في المقدمة تعهد الطرفين بالتعاون في مجال استغلال ثروات الصحراء وحلول الجزائر محل فرنسا في حقوقها وامتيازاتها.[4] بعد نقاش طويل أكد فيهالوفد الجزائري أنه لا يمكن الإعتراف إلا بالحقوق المكتسبة قبل وقف إطلاق النار خاصة بعد إعطاء الفرنسيين موقف مرضي بخصوص التشريع النفطي وتنفيذه[5].

---

[1] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 302-304.

[2] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص 419.

[3] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص158.

[4] عبد القادر (خليفي)، المرجع السابق، ص 246.

[5] مويس (فايس)، المرجع السابق، 565.

و يشتمل الباب الأول على الهيدروكاربير والسائل الغازي، والباب الثاني يتضمن المواد المعدنية الأخرى، أما الباب الثالث خصص للهيئة الفنية لإستثمار باطن الأرض في الصحراء، والباب الرابع للتحكيم في حالة نشوب خلاف وكيفية الفصل في ذلك.[1]

تبقى مسألة الحدود الأمنية والمواقع التقنية لتحديد المواضع، والمواقع العسكرية والتسهيلات الجوية والخمس سنوات في كولومب بشار، رقان وعين أمقل التي تحاشى الفرنسيين التطرق إليها خاصة وضعيتهم بعد هذه المدة،[2] حتم عليهم الوفد الجزائري تحديد مهلة الجلاء عن هذه المراكز،[3] وأن لا تستخدم لأغراض هجومية، ثم بعد المدة المتفق عليها (5 سنوات) يكون لفرنسا الحق في الإستفادة من التسهيلات الفنية وحق المرور.[4]

من تسوية إلى أخرى وممن تنازل إلى آخر، اتفق المتفاوضون على مجمل القضايا التي ناقشوها وعدلوها ولم يبق سوى التوقيع عليها والإعلان عن وقف إطلاق النار.

تتضمن اتفاقية إيفيان بالإضافة إلى اتفاق وقف القتال، جملة من التصريحات الحكومية، كالتصريح العام الذي يشمل تنظيم السلطات العامة أثناء الفترة الإنتقالية، وضمانات تقرير المصير، وآثار الإستفتاء، والمبادئ العامة للإستقلال والتعاون، وتصريحات المبادئ الخاصة بضمانات الأقلية الأروبية، والتعاون الإقتصادي والمالي، والتعاون من أجل استغلال ثروات الصحراء، والتعاون الثقافي، والتعاون التقني، والمسائل العسكرية، وأخيرا تصريح المبادئ الخاص بتسوية الخلافات. [5]

وفي يوم 18 مارس 1962 جرت الجلسة الأخيرة التي تمت فيها إعادة تلاوة جميع النصوص كاملة في شكل اتفاقيات تضمنت 98 صفحة، بعنوان خلاصة محادثات إيفيان، وقع عليها في أسفل الصفحة الأخيرة من طرف لويس جوكس، روبير يورون، وجو دو بروقلي عن الطرف الفرنسي، أما الوفد الجزائري فناب عنهم رئيس الوفد كريم بلقاسم.[6]

---

[1] عبد القادر (خليفي)، المرجع السابق، ص 246.

[2] موريس (فايس)، المرجع السابق، ص529.

[3] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص 159.

[4] عبد القادر (خليفي)، المرجع السابق، ص246.

[5] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص420.

[6] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 312-314.

عشية نفس اليوم، أمر بن يوسف بن خدة رئيس ح.م.ج.ج بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة: " باسم ح.م.ج.ج، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة، آمر باسم الحكومة م.ج.ج، كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني". وقام الجنرال دوغول بدوره قبل ذلك بقليل بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية.[1]

و في 8 أفريل 1962 أجرى استفتاء في فرنسا حول السياسة التي انتهجتها فرنسا بالجزائر وعلى الإتفاقيات فأجاب بـ 19.3 مليون فرنسي بنعم أي بنسبة 90.7% من الأصوات كانت مؤيدة لاستقلال الجزائر،[2] أما الاستفتاء في الجزائر فقد حدد تاريخ إجرائه في 1 جويلية 1962 ويتضمن صيغة سؤال الاستفتاء: "هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا وفق الشروط المحددة في 19 مارس 1962"، وقد أجاب أغلب الجزائريين بكلمة "نعم" وفي 3 جويلية أعلن دوغول أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر[3]

---

[1] بن يوسف (بن خدة)، المصدر السابق، ص 38.

[2] أللي (موريس): الجزائر واتفاقيات إيفيان، تر: أحمد (بن محمد بكلي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 105.

[3] عبد الرحمان (فارس): الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1945-1965، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 165.انظر ايضا:(الملحق رقم 14).

استنتاج جزئي :

- بداية الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا تميزت بطابع السرية، لأن الإدارة الفرنسية كانت تريد أن تجس النبض وأن تعرف كيف يفكر قادة الثورة التحريرية.
- قضية الصحراء سرعان ما عصفت بالمحادثات، إذ كشفت عن خلافات جوهرية بين الطرفين كان من الصعب إيجاد حل لها ، فكل طرف كان متمسكا بموقفه.
- من تسوية إلى أخرى ومن تنازل إلى آخر، اتفق المتفاوضون على مجمل القضايا وتم توقيع اتفاقية ايفيان.

الفصل الثاني:

ردود الأفعال من قضية فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال

المبحث الأول: ردود الفعل الجزائرية.

المبحث الثاني: ردود الفعل الفرنسية.

المبحث الثالث: ردود الفعل الدولية (العربية والأجنبية).

بعد أن عملت فرنسا جاهدة لفصل الصحراء الجزائرية وجعلها جزء من فرنسا واستغلال ثرواتها خاصة البترول. ترتب عن ذلك مواقف عديدة سواء على المستوى الداخلي والخارجي حتى على الصعيد الدولي العربي والأجنبي، وهذا يدل على أن قضية الصحراء ليست جزائرية فقط بل هي قضية الجميع وبالتالي لفتت أنظار الكثير من الدول التي وجدت نفسها ملزمة بقضية الصحراء الجزائرية من أجل إيجاد حل للمشكلة برمتها.

المبحث الأول: ردود الفعل الجزائرية من قضية فصل الصحراء عن الشمال

المطلب الأول : ردود الفعل الجزائرية على المستوى الدبلوماسي.

وقفت الثورة التحريرية في وجه الإدارة الفرنسية بخصوص الصحراء الجزائرية دبلوماسيا من خلال تصريحات ورسائل قادة وممثلي الثورة الموجهة للدول العربية والأجنبية وكذا مشاركة الوفود الجزائرية في المؤتمرات الإقليمية والعالمية موضحة موقفها من فصل الصحراء الجزائرية أو الاستثمار فيها.

كما أعد قادة الثورة حملة دبلوماسية مكثفة اتجاه العالم الحر والمنظمات الدولية و إلى البلدان الإفريقية حديثة الاستقلال من أجل فضح سياسة دوغول والتنبيه إلى خطورتها على السلم والأمن سواء على القارة الإفريقية أو على العالم أجمع.[1]

وقد بدأت الدبلوماسية الجزائرية تتحرك بشأن القضية منذ 1957 حيث حذرت لجنة التنسيق والتنفيذ جميع الشركات البترولية التي كانت تعتزم الاستثمار في الصحراء الجزائرية وبأن بترول الجزائر ملك للشعب الجزائري وحده وأعلنت أنها لن تسمح بنقل البترول. [2]

ثم تحرك النشاط الدبلوماسي مرة أخرى مع الاتفاق الفرنسي التونسي حول Edjle يوم 30 جوان 1958 الذي يقضي بالسماح لفرنسا بتفريغ النفط عن طريق الرفأ التونسي السخيرا skhira، فاعتبرت جبهة التحرير الوطني أن هذا الاتفاق خرقا صريحا لمعاهدة طنجة التي أكدت على توحيد الجهود في بلدان المغرب العربي من أجل الاستقلال، وقامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإرسال مذكرة احتجاج تتألف من سبع نقاط إلى الحكومة التونسية تنديدا بذلك الإتفاق المبرم لأنه سيمكن من الحصول على ثروات الجزائر، ويعتبر إشارة عداء ضد الشعب الجزائري.

---

[1] محمد العربي (الزبيري)، ديغول والصحراء ...، ص 200.

[2] الحاج موسى (بن عمر)، السياسة النفطية...، ص 202.

وكتبت جريدة المجاهد افتتاحية عنوانها (ما وراء الخبر اليومي) انتقدت فيها بشدة موقف الحكومة التونسية التي حرصت على تحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب واجب التضامن المغاربي، كما ذكرت موقف المغرب وليبيا، اللتين رفضتا عقد أي اتفاق مع فرنسا لأجل نقل البترول الجزائري عبر أراضيها. [1]

وفي 11 جويلية 1958 وجهت إلى الحكومة التونسية أي بعد يومين من توقيع الاتفاق بين تونس وشركة ترابسا (trapsa) مذكرة احتجاجية أخرى تبين أن الشعب الجزائري لن يسمح بحرب تشتعل بوقود نفطه الذي ينتقل عبر قطر مغاربي، وأن بناء خط الأنابيب سيفوت على الجزائريين ربح معركة الصحراء الإستراتيجية. [2]

وعقب اعلان شركة البترول الأمريكية (Standard oil of new jersey) عن عزمها في الاستثمار في القطاع النفطي الجزائري في 21 جانفي 1959، جاء تصريح الحكومة المؤقتة على لسان وزيرها للأخبار (محمد يزيد) في ندوة صحفية مذكرا أن استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر تعتبرها مساهمة غير مباشرة في تكاليف الحرب ومؤشرا للعداء في نظر الشعب الجزائري. [3]

وفي نفس الشهر أذاع رئيس الحكومة المؤقتة تصريحا جاء فيه: " أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على رؤوس الملأ حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر، وهي تنكر على كل أحد امتلاك التراب الجزائري بأي عنوان ولأي مدة وهي تعتبر الاتفاقيات المتعلقة باستثمار موارد الصحراء لاغية..." وأنها

---

[1] سليمان (الشيخ): الجزائر تحمل السلام، تر: محمد حافظ (الجمالي)، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 502.

[2] الحاج موسى (بن عمر)، السياسة النفطية ...، ص 205.

[3] الحاج موسى (بن عمر): نشاط الثورة الجزائرية والسياسة النفطية الفرنسية، حولية المؤرخ، ص 306.

تحذر الشركات المهتمة بالتنقيب عن النفط من أن تبرم اتفاقيات مع السلطات الفرنسية ليس لوجودها بالصحراء طابع شرعي، إذ أنها لا توجد الآن هناك إلا بعنوان الاحتلال الفرنسي[1].

كان موقف جبهة التحرير الوطني واضحا، وذلك من خلال إيضاحها أن جل المعاهدات التي تتم بين الحكومة الفرنسية وأي شركة مهتمة بالصحراء وثرواتها يعتبر عداءا مباشرا للجزائر، ومثال ذلك التحذير الموجه للحكومة التونسية السابق الذكر، ومن هذا المنطلق لم تسمح ج.ت.و فرصة انعقاد المؤتمر العربي بالقاهرة في 23 أفريل 1959 ان يمر مرور الكرام، بحيث قامت ج.ت.و بتمرير رسائل إلى كل من تعاون مع فرنسا، ولقد جاء تحذير على لسان رئيس المالية والشؤون الاقتصادية في الحكومة المؤقتة للشركات البترولية الأجنبية، ذلك نتيجة قرارات الاستثمار في الصحراء مؤكدا أحقية الشعب في أرضه وثروات الجنوب معترضا على جل العقود المبرمة بين فرنسا والمستثمرين. [2]

وفي الندوة العالمية الخامسة للبترول التي انعقدت في نيويورك من 30 ماي إلى 05 جوان 1959 أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسميا موقفها إزاء قضية البترول الصحراوي إذ سلم الوفد الجزائري إلى المشاركين ملفا يبين باختصار هذا الموقف. [3] وحذر المؤتمرين من أن النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني قد تترتب عليه نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية، وعلى أرواح الفنيين الذين توظفهم.[4]

كما أن سعد دحلب عبر عن رأيه في الصحراء من خلال إجابته على السؤال المطروح: " بأنه هل يمكن استثمار الصحراء من الموضوعات التي تستلزم المفاوضات ؟

---

[1] من جبهة التحرير الوطني إلى الحكومة التونسية: جريدة المجاهد، ع 27، 1958، ص 03.

[2] معركة التحرر الاقتصادي: جريدة المجاهد، ع28، 1958، ص 10.

[3] نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا: جريدة المجاهد، ع 100، 17 جويلية 1961، ص 03.

[4] الحاج موسى (بن عمر)، نشاط الثورة الجزائرية...، ص ص 306- 307.

فكان رده: أنه يمكن طرح قضية المفاوضات فيما يخص الاستثمار، أما السيادة على الصحراء فهو إلغاء للوحدة الترابية الكاملة للقطر الجزائري. [1]

واتجاه التجارب النووية الفرنسية في الصحراء صرح وزير الأخبار بالحكومة المؤقتة "محمد يزيد" بأن الانفجار الذري الفرنسي الذي تم في صحرائنا يوم 13 فيفري 1960 يكون جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية.[2] وأن استمرار فرنسا في تجاربها النووية جريمة سواء في الصحراء الجزائرية أو في جهة أخرى. [3]

وتمسك الجزائريون بحقهم الشرعي والقانوني في خيرات أرضهم كما شكلت أيضا قضية الصحراء في مؤتمر القاهرة المنعقد في مارس 1961 محورا هاما حيث تقرر فيه دعمهم الكامل. [4]

وجاء على لسان السيد بن يوسف بن خدة الذي أعلن في أول خطاب له أكد فيه على تمسك الجزائريين بالصحراء. [5]

وصرح قائلا: " إن الاستقلال في مفهومه هو قبل كل شيء وحدة التراب الجزائري بما فيها الصحراء." [6]

وقامت الحكومة الجزائرية بإرسال مذكرة مؤرخة في تونس بتاريخ 30 جوان 1961 للدول الإفريقية تشرح بواسطتها الموقف الجزائري المبدئي وتكشف السياسة الفرنسية.[7] وأعادت في هذه المذكرة رفضها لكل الأطروحات و الإدعاءات الفرنسية حول الصحراء،

---

[1] المفاوضات: جريدة المجاهد، العدد 18، 1961، ص 03.

[2] الثورة الجزائرية وتنظيماتها: مجلة أول نوفمبر، ع80، 1986، ص 71.

[3] بوعزة (بوضرياسة): التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 201.

[4] الهادي (درواز): الولاية السادسة تاريخيا تنظيم ووقائع 1954-1962، ط3، دار هومة، الجزائر، ص141.

[5] عمار (ملاح): محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 111.

[6] الهادي (درواز)، المرجع السابق، ص 136.

[7] مسعود (كواتي): تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة، 2012 ، ص 105.

كالإدعاء القائل " بأن الصحراء تمثل مشكلة في حد ذاتها نظرا لتعقد مشكل الحدود الموجود بين الجزائر وبعض الأقطار الإفريقية المجاورة " وكان الرد الجزائري أن أي تعديل للحدود يتم مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحا لأن هذه الدولة لا تملك حق عقد اتفاقات باسم الجزائر وسيكون من حق الشعب الجزائري أن يرفض مثل هذه الاتفاقات.

وجاء في نفس المذكرة أن الحكومة المؤقتة لا ترى إلا المنافع في كل تعاون مع الأقطار المجاورة وهي مستعدة لتنظر باهتمام إلى كل ما من شأنه أن يحقق تطورا للأقطار المجاورة للجزائر بفضل استثمار الثروات الصحراوية استثمارا مشتركا كما أن الحكومة تنظر بكل واقعية إلى مصالح فرنسا، وختمت المذكرة بتوجيه إنذار حار باسم الشعب الجزائري إلى جميع الأقطار الإفريقية وجميع الشعوب الشقيقة لتأييدها الاستعمار الفرنسي. [1]

ونستخلص من موقف جبهة التحرير الوطني بخصوص هذه المذكرة اعتبارات أربعة وهي:

الأولى: احترام وحدة التراب الجزائري ضمن الحدود القائمة والموروثة عن الاستعمار دون اعتبار للمشكلات الحدودية التي خلقها الاستعمار، ومطالبة فرنسا بتسويتها قبل إعلان الاستقلال.

الثانية: المسائل الحدودية هي مسائل سيادة، فلا يمكن حلها إلا بين الأطراف المتمتعة بهذه السيادة الكاملة والمعترف بها، ولا يمكن أن يكون للدولة المستعمرة طرفا في وجود هذه المشاكل، لذا فمن حق الثورة الإعتراض على أي حل يعقد بين الدولة المستعمرة ودول الجوار.

[1] رضا (مالك)، المصدر السابق، ص ص 302-304.

الثالثة: حل المشكلات الحدودية التي خلفها الاستعمار، ويكون ذلك عن طريق المفاوضات بين الدول الإفريقية التي تتمتع بالاستقلال والسيادة الكاملة دون أن يكون الاستعمار طرفا في هذا الحل.

الرابعة: طرح مسائل الحدود بين الدول المجاورة في وقت تخوض فيه الجزائر حرب الاستقلال، قد يستغلها المستعمر لبث التفرقة بين هذه الدول المتجاورة لهذا لا بد من اختيار الوقت المناسب لحلها بطريقة مناسبة تفاديا لأي رد فعل شعبي سلبي. [1]

ولذلك لا يمكن للحكومة المؤقتة أن تهتم وتأخذ بعين الاعتبار النظرية الفرنسية القائلة بوجود أرض خلاء واقعة تحت سلطة الإدارة الفرنسية، وذلك أن فرنسا سيطرت على الجزء الجنوبي من الجزائر عنوة، ولم تقم باكتشافه بمحض الصدفة كما تزعم، ولا ننسى مشكلة الحدود مع الدول المجاورة للجزائر، إلا أن قضية الصحراء أهم قضية يجب تداركها قبل كل شيء، كما رأت الحكومة المؤقتة أن أي تعديل في الحدود تقوم به فرنسا مع أي دولة تملك الجزائر حق رفضه، وبالأحرى أن عقد أي نوع من هذه الاتفاقيات يعد اعتراف بالحكومة الفرنسية على الأراضي الجزائرية، وهذا ما تصدى له الشعب وجبهة التحرير الوطني. [2]

وكتبت أيضا جريدة المجاهد تحقيقا صحفيا قامت بالرد فيه عن المغالطات التي أوردها ماكس لوجان إلى دوغول تعرض الأدلة التاريخية والقانونية التي تثبت أن الصحراء كانت منذ القدم جزء لا يتجزأ من الجزائر. [3]

وأكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن ثروات الجزائر المكونة في الصحراء ستضعها في خدمة تطوير الاقتصاد الإفريقي في كل أقطار القارة وعلى الخصوص الأقطار المجاورة

---

[1] الحاج موسى (بن عمر)، نشاط الثورة...، ص ص 310 –311.

[2] مذكرة رسمية بشأن الصحراء الجزائرية: جريدة المجاهد، ع101، ص03.

[3] الهادي (درواز)، المرجع السابق، ص 136.

للجزائر، [1] وان استغلال الثروات الصحراوية لا مانع للحكومة المؤقتة في ذلك أو من خلق استثمار إلا أنه لن يتم ذلك إلا بعد استرجاع السيادة الجزائرية على الصحراء، بحيث أن هذه الثروات المتمركزة في الجنوب لها القدرة على النهوض بالجانب الإقتصادي للبلدان لإفتقار الجنوب لمصادر الطاقة، لذا يجب أن يكون الاستثمار من الأفارقة ولصالح الأفارقة، ولا يمكن التحدث عن ذلك قبل الاستقلال. [2]

أما في المجال الإعلامي قامت صحافة الثورة بكشف المؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية في صحافتها العربية والفرنسية وصدر كتاب محمد بجاوي " الثورة الجزائرية والقانون " بمدينة بروكسل البلجيكية باللغة الفرنسية يفند فيه مزاعم الفرنسيين حول الصحراء، كما أصدر مركز الإعلام العربي بجنيف السويسرية كتاب " الجزائر الصحراوية " الذي يحتوي على قسمين، الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء مقتبس من كتاب محمد بجاوي، والقسم الثاني يشتمل على مجموعة من المقالات التي ظهرت في جريدة المجاهد وبعض آراء وأقوال الزعماء الجزائريين حول مسألة فصل الصحراء.

لقد دأبت جبهة التحرير الوطني بوسائلها الدبلوماسية والدعائية الإعلامية على شرح موقفها من المسائل التي تمس السيادة على الصحراء الجزائرية، وما تزخر بها من ثروات وإمكانيات يصعب حصرها، خاصة المخزونات النفطية التي تم كشفها أو في طريق الكشف، وفي هذا الشأن حرصت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التذكير بأن ليس في موقفها ما يمكن أن يسبب لها حرجا لا مع الحكومات الإفريقية الشقيقة ولا مع أجيال إفريقيا الصاعدة لأنه موقف مبني على وعي عميق لمقاصد الاستعمار الجديد، وتقدير تام لمصالح الشعوب على المديين القريب والبعيد معا. [3]

---

[1] الحاج موسى (بن عمر)، نشاط الثورة...، ص 307.

[2] اندريه (مانوز): الثورة الجزائرية عبر النصوص، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2008، ص 138.

[3] مسعود (كواتي)، تاريخ الجزائر...، ص 106.

المطلب الثاني:رد فعل الثورة على المستوى الداخلي:

بعد أن تطرقنا في المطلب السابق إلى الموقف الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني حول مشاريع السلطات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وكيفية مقاومتها، سنستعرض الموقف الداخلي المتمثل في نشاط جبهة التحرير وجيش التحرير حول تلك المشاريع.

1. النشاط العسكري:

من الإجراءات المتخذة على الساحة العسكرية قرار الولاية السادسة بتدعيم وتعزيز العمل الثوري في المناطق الصحراوية رغم صعوبة المهمة لاتساع مساحة الصحراء وصعوبة التنقل من منطقة لأخرى، فبدأت فرق جبهة التحرير الوطني تنتقل بين سلسلة الأطلس الصحراوي وجبال القصور ونواحي الأغواط وغرداية والقليعة، واستطاعت هذه العناصر من توسيع الصفوف وتنظيم المسيرة الثورية وقد وصلت الطلائع الأولى في أواخر 1956، وقامت بتنصيب اللجان المدنية وتحسيس المواطنين بالثورة. [1]

انطلقت العمليات العسكرية في الجنوب الجزائري من أجل إحباط المؤامرة المزعومة القائلة بفصل الصحراء الجزائرية، ومن أهمها:

- قيام أحد عناصر جيش التحرير الوطني بعملية تخريب في أماكن التنقيب على البترول " تين السما" قرب إيجلي يوم 17 أوت 1957. [2]
- القيام بهجوم يوم 21 سبتمبر 1957 على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية حيث تم تحطيم حافلتين للبترول. [3] وفي أكتوبر 1957 قامت وحدة من

---

[1] عبد السلام (بوشارب)، المرجع السابق، ص ص 130-133

[2] يوميات الكفاح الجزائري: جريدة المجاهد، ع10، 5 سبتمبر 1957، ص 02.

[3] حلقة جديدة في معركة البترول: جريدة المجاهد، ع 40، 1956/04/16، ص 16 .

الجيش الوطني بهجوم على ناقلات البترول على الحدود الليبية تكبدت فرنسا خلالها خسائر كبيرة. [1]

- كما قامت وحدات الجيش بتدمير إثنين من حاملات البترول هذا ما أدى بالسلطات الفرنسية إلى إرسال مظليين كما حصل في غات 21 أكتوبر 1957، وانطلقت وحدات الجيش من الجهات الموالية لفقيق المغربية وقامت بالتوغل داخل تيميمون وبني عباس، والعبادية وقد اعترفت السلطات الفرنسية أنه أثناء تلك الاشتباكات خسرت الكثير. [2]
- وفي أيام 6، 7، 8 نوفمبر 1957 هجمت قوات جيش التحرير في شمال تيميمون على قافلة فرنسية تحمل الأدوات الثقيلة للتنقيب عن البترول ومعها عدد كبير من المختصين في التنقيب عن النفط، مما بعث الإضطراب في صفوف الفرنسيين والذي لحقته خسائر كبيرة في العتاد الذي أحرق. [3]
- وفي بداية 1959 قام المجاهدون بأعمال جهادية ضد القوة الاستعمارية إنطلاقا من مناطق الأطلس الصحراوي، إذ سجلت المصادر الفرنسية ما تم القيام به في الجنوب كتنظيم نواحي إيغلي وبني عباس ووادي الناموس من أجل ضمان عبور قوافل الأسلحة والذخيرة .
- وقامت المنطقة الرابعة من الولاية السادسة بنشاط عسكري نواحي تقرت وورقلة وحاسي مسعود، الأمر الذي أقلق القوات الإستعمارية، وجعلها تكثف مراقبتها

---

[1] بشير كاشة (الفرحي): مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2007، ص ص 190-191.

[2] مجموعة مؤرخين، التجارب النووية...، ص 269.

[3] انتصارات جيش التحرير: جريدة المجاهد، العدد 12، 1957/11/15، ص 12

للمنشآت البترولية وكان كبار القادة العسكريين جد متخوفين من أي عمل مفاجئ يقوم به المجاهدون كتخريب المنشآت البترولية قبل إنطلاق الضخ نحو سكيكدة.[1]

- وفي 4 أفريل 1959 دخل كومندوس من جيش التحرير بلدة الأغواط فهاجم مركز ضباط الشؤون الأهلية ومخيما عسكريا، وهجم كومندوس آخر على حظيرة للبترول ومنبع للغاز الطبيعي على 5 كيلو متر من " بريان " قرب الأغواط بمنطقة حاسي الرمل، فضرب عددا هاما من الأجهزة الفنية قدرتها المصادر العسكرية ب 15 مليون فرنك. [2]
- كما أن وحدات الجيش الوطني قامت بعرقلة المشروع الذي خططت فرنسا لإنجازه، وهو عبارة عن أنبوب غاز يمتد من حاسي الرمل ويمر بالأغواط وتيارت وغليزان، وأنبوب ثاني يمتد من حاسي مسعود إلى بجاية، وحاولت السلطات الفرنسية أن تنجز هذا الأنبوب في أقرب وهذا ما جعل الشركات البترولية تطلب المزيد من الإمدادات لحماية أشغال البناء، ولكن تم تعطيل أنبوب حاسي مسعود عام 1959. [3]

وإلى جانب كل العمليات كانت وحدات الجيش تقوم بالتجسس على العدو، كما وضع الجيش إستراتيجية محكمة بتأسيس لجنة عسكرية من 31 أوت 1959، ضمت كل من بوصوف، ومحمد السعيد، وهواري بومدين، كان من بين أهدافها :

- تحطيم الحواجز المكهربة.
- تحطيم القوة الإقتصادية.

---

[1] يوسف (مناصرية): بعض الوثائق الفرنسية حلو نشاط الثورة التحريرية في الجنوب، مجلة المصادر، العدد 05، م م و د ب ح وث نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص ص 55-56.

[2] حلقة جديدة من معركة البترول، المصدر السابق، ص 16.

[3] أنبوب حاسي مسعود يتعطل: جريدة المجاهد، ع41، 1959، ص 11.

- توسيع نشاط جبهة التحرير الوطني. [1]
- وفي 29 ماي 1960 قامت وحدات جيش التحرير في الجنوب بقذف أكبر مركز فرنسي في مدينة بوسعادة بمدفع الهاون، فكانت الخسائر مؤكدة، كما نصبت فرقة فدائية كمينا لقافلة فرنسية وكانت خسائر الفرنسيين معتبرة، وفي نفس التاريخ رمى فدائي قنبلة يدوية على صندوق الإنتخاب في عين أغراب ناحية بوسعادة فقتل على إثرها جنديان فرنسيان واثنان من العملاء.
- وفي 13 سبتمبر 1960 قام فوج من الفدائيين بقطع 750 م من الأسلاك الهاتفية بين مدينتي بسكرة والبراليس.
- وفي 22 نوفمبر 1960 تواجهت القوات الفرنسية مع قوات جيش التحرير شرقي بوسعادة قتل فيها الكثير من الفرنسيين كما استشهد بعض المجاهدين. [2]
- وفي 19 جانفي 1961 نصب فوج فدائي كمينا لقافلة من قوات اللفيف الأجنبي في مدينة بوسعادة واصطدم المجاهدون بدورية أخرى أثناء انسحابهم وتبادلوا إطلاق النار وقتلوا نقيبا فرنسيا.
- وفي 10 جوان 1961 اشتبكت القوات الفرنسية مع جيش التحرير على بعد 10 كلم شمال المغير ناحية تقرت قتل أثناءها 35 فرنسي و 3 مجاهدين وأسر اثنين. إضافة إلى المعركة التي وقعت في 19 جويلية 1961 في منطقة قرب غرداية التي سقط فيها عدد معتبر من المجاهدين. [3]

---

[1] خالد (نزار): روايات معارك حرب التحرير الوطنية 1958-1962، تر: مها (حمدوش)، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2002، ص 21.

[2] مصطفى (طلاس): الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1984، ص ص 631- 635.

[3] المرجع نفسه، ص ص 635-639.

ولتدعيم إستراتيجية الثورة في مواجهة الإدارة الفرنسية في الجنوب قامت قيادة الولاية السادسة بإنشاء جبهة جنوبية اندمج تكوينها ضمن إطار إستراتيجية مدروسة هدفت إلى مد ثوري إلى أقاصي الصحراء وإدخال الأسلحة وتاكيد قوة النفوذ الخاصة بجبهة التحرير الوطني وذلك من خلال نجاح الثورة في إجهاض محاولات السلطات الفرنسية في مساعيها في الجنوب الجزائري. [1] وكان نظامها كالآتي:

المنطقة الأولى تضم نواحي تيندوف.

المنطقة الثانية تضم أدرار.

المنطقة الثالثة تضم الهوقار. [2]

كما تم تنظيم قيادة منطقة أقصى الجنوب، فأرسلت قيادة الولاية في سنة 1960 الدكتور فانون والرائد فرحات الطيب إلى مالي والنيجر لمراقبة الأوضاع والإتصال بالمسؤولين لإنشاء منطقة ناحية أقصى الجنوب، بعد الإيجاب على الفكرة بعثت الولاية الخامسة مجموعة من المسؤولين كلفتهم بمهام متنوعة وكانت القيادات على النحو التالي:[3]

- عبد العزيز بوتفليقة قائد المنطقة السياسية والعسكرية.
- عبد الله بلهوشات نائب قائد المنطقة العسكرية.
- محمد الشريف مساعديه نائب لقائد المنطقة العسكرية.
- أحمد داريا مكلف بالإتصال والإعلام.
- العيساني مكلف بالتسليح والتموين.

---

[1] عبد الله (مقلاتي): الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية ودورها الاستراتيجي في الثورة التحريرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 101.

[2] محمد (قنطاري): إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة ...،المرجع السابق، ص 163.

[3] محمد الطاهر (سعيداني): القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 199.

- نور الدين مكلف بمراكز التدريب العسكري لقوات جيش التحرير.

كما حضرت مخططا عسكريا يستهدف المراكز الاستعمارية على الحدود، وتأكيد التضامن الإفريقي في مواجهة السياسة الفرنسية في الجنوب وإفريقيا. [1]

والأمر الذي غلب على المقاومة في الجنوب القسوة نظرا لطبيعة الأرض الجافة، إلا أنها أخذت في عين الإعتبار وحدة التراب الوطني، من أقصى الجنوب الغربي إلى أقصى الجنوب الشرقي حفاظا على سلامة الوطن عامة والجنوب خاصة. [2]

2. التعبئة والتوعية:

أما في الجانب السياسي التعبوي فإن الثورة التحريرية انطلقت في حملة تعبئة وتجنيد واسعة النطاق، مست جميع الشرائح الإجتماعية بما فيها الشخصيات المحلية والدينية وتوعيتها بمخاطر التقسيم والهدف من وراء المشاريع الإستعمارية. [3]

وهنا يبرز دور المحافظ السياسي كوسيلة فعالة وناجعة في ربط الشعب بالثورة وتوعيته لخدمة أهدافها، وقد حثت الثورة السكان على مقاطعة كل الإنتخابات ومنع النواب المنتخبين من حضور الإجتماع المزعم عقده لإعلان ميلاد ما يسمى بالحكومة الصحراوية الإسلامية، وتهديد من يشارك في الإجتماع بعقوبة الإعدام. [4] كما دخلت الثورة في إتصال مع الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي للفرار من الجيش والإلتحاق بصفوف المجاهدين، أما الجزائريين العاملين في مختلف الإدارات والمؤسسات الفرنسية عليهم بتقديم إستقالتهم بصورة جماعية. [5]

---

[1] عبد الله (مقلاتي)، المرجع السابق، ص 113.

[2] محمد (جغابة): ما خطر على بال بشر، دار الأمة للطباعة والترجمة، الجزائر، 1997، ص 120.

[3] الغالي (الغربي)، السياسة الفرنسية...، ص 270.

[4] عبد السلام (بوشارب)، المرجع السابق، ص 130

[5] انظر: مقتطفات من التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة، سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 92.

كما أثمرت جهود جبهة الحرير الوطني في إخماد الفتنة التي زرعتها السلطات الفرنسية بين الإباضيين والسنة، سكان غرداية ومتليلي " الميزابيين والشعابنة "، كما أفشلت مشروع خمسة آلاف إمرأة أروبية جلبتهم السلطات الفرنسية وعرضتهم على سكان عين صالح والتوارق لتزويجهم، كما عمل السياسيون في التوغل داخل أوساط عمال البترول وكونوا خلايا إتصال لتمديد الثورة بكل المعلومات عن الشركات الأجنبية. [1]

3. المظاهرات ضد التقسيم:

كانت لمجهودات الثورة الجزائرية في الصحراء الجزائرية نتائج باهرة على المستوى الشعبي العام توجت بذلك التجاوب الواسع والكبير اذ خرج الشعب الجزائري في عدة مظاهرات مطالبين بالصحراء الجزائرية والوحدة الوطنية، وكان أشهر هذه المظاهرات:

مظاهرات غرداية سبتمبر 1960 ومظاهرات تقرت 1961، التي ثبت فيها المواطنين العلم الوطني فوق مآذن المساجد وخاصة الذي وضع على قبة سيدي أمحمد بن يحي الذي اضطر الجيش الفرنسي لنزعه بواسطة الهيليكوبتر. [2]

وكان يوم 05 جويلية 1961 يوما حاسما في تاريخ الكفاح ضد الاستعمار اذ برهن الشعب الجزائري على أنه يقف وقفة واحدة من الشمال إلى الجنوب ضد كل محاولات التقسيم والتجزئة. [3] حيث أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن يوم 05 جويلية 1961 هو يوم وطني ضد التقسيم (ويصادف هذا اليوم تاريخ يوم 05 جويلية 1830 يوم ذكرى احتلال عاصمة الجزائر)، ووجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نداء لشعوب

---

[1] الهادي (درواز)، المرجع السابق، ص 136.

[2] مقتطفات من التقرير الجهوي للولاية السادسة، المرجع السابق، ص 93.

[3] بيوض إبراهيم (بن عمر): أعمالي في الثورة، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر، ص 49.

وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب في ذلك اليوم بصورة إيجابية عن مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه من أجل إستقلاله الوطني و وحدة ترابه.[1]

كانت الإستجابة لنداء الحكومة المؤقتة واسعة في الجزائر، فقد حملت في المظاهرات شعارات الصحراء جزائرية، وشملت عملية الإحتجاج مدن عديدة من الجزائر (كالجزائر العاصمة، قسنطينة، البليدة، جيجل، سطيف، باتنة، بجاية، سكيكدة، عنابة، عين البيضاء، المدية، مليانة وميلة) وهو اليوم الذي اجتمع فيه مجلس الشيوخ الفرنسي لمناقشة هذه المسألة أي التجزئة، وهذه المظاهرات عمت ربوع الوطن واستدعت إخراج حوالي 35000 عسكري إلى الشوارع لتهدئة الوضع.[2]

إضافة إلى مظاهرات ورقلة في 1962/02/28 التي اضطر فيها وزير فرنسا المكلف بالصحراء، الذي كان يعتزم الإجتماع بجماعة العميل (حمزة بوبكر) إلى العودة من المطار دون إنجاز المهمة. [3]

لم تكن هذه المظاهرات خاصة بالمدن الجنوبية فقط وإنما شملت أغلب المدن الجزائرية باعتراف الصحف الفرنسية بأن الإضرابات والمظاهرات كانت عامة وأنها تمت في كل مدينة وكل قرية بنسبة 100 % واعترفت أيضا بأن جبهة التحرير الوطني قد حققت أهدافها التي قصدتها ضد التقسيم. [4]

4. مواقف بعض الأعيان والزعامات المحلية من مؤامرة الفصل:

موقف الحاج أخموك: في سنة 1960 جاء ميشال دو بري وجلب معه جماعة من النيجر ومالي والتوارق وجمعهم بالحاج أخموك، حيث عرض عليه دوبري فكرة تنصيبه على

---

(1) تصريح الحكومة المؤقتة 5 جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم: مجلة الذاكرة، ع 04، 1996، ص 293.

(2) مسعود (كواتي)، تاريخ الجزائر...، ص 105.

(3) مقتطفات من التقرير الجهوي للولاية السادسة...، المرجع السابق، ص 94.

(4) الغالي (الغربي)، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء...، ص 271.

هؤلاء التوارق في دولة إسلامية تمتد حدودها من جانيت، إليزي و ورقلة والأغواط، موضحا له بالقول: " وبهذا يبقى الجزائريون هناك وأنتم هنا " إلا أن الباي رفض الفكرة نهائيا مجيبا بقوله: " أنا جزائري ينال ما ينال باقي الجزائريين". [1]

وبعد فشل مسعى دو بري أرسلت فرنسا طائرة لاستدعاء الحاج الباي أخموك فلبى الدعوة في 1961/07/14 وسافر رفقة مترجمه إلى باريس، استقبل الباي من طرف دوغول وفي اليوم التالي اتصل به ميشال دو بري وبلغه مطالب دوغول فكان رده رافضا بقوله: " ربما قد لا أطلب استقلال الجزائر ولكن الذي أطلبه هو عدم الإستقلال عن الجزائر " وبذلك خيب الباي ظنون فرنسا رغم الإغراءات المقدمة له. [2]

موقف الشيخ إبراهيم بيوض: حاول الشيخ إبراهيم بيوض عضو مجلس عمالة الواحات إجهاض مؤامرة الفصل إذ قام بعدة أعمال أهمها، القيام بجولة بين ورقلة وتقرت إنطلاقا من وادي ميزاب وقام بالتحدث مع أعيان هذه المناطق عن خطورة الوضع وحضروا الإجتماع الذي عقده حمزة بوبكر بخصوص قضية فصل الصحراء في خريف 1960، فوقف هو والشيخ أحمد التجاني ممثل وادي ريغ، والقايد العيد ممثل عن ورقلة موقفا واحدا ضد الفصل والإنفصاليين، وكان موقفهم في هذا الإجتماع ضربة قاضية لمؤامرة الفصل. [3]

إن رد الفعل الجزائري الداخلي والخارجي لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير وتمسك الجزائريين بالوحدة الترابية مهما كان الثمن أدى بالجنرال دوغول إلى الاعتراف بالصحراء كجزء لا يتجزأ من الجزائر يوم 5 سبتمبر 1961 في ندوة صحفية بقوله " بل لا يوجد أي جزائري... وأنا واثق من هذا...لا يفكر بأن الصحراء يجب أن تكون جزء من الجزائر " وبهذا الإعتراف الصريح لدوغول حول عدم تجزئة وتقسيم التراب الوطني إنفرج

---

[1] عبد المجيد (شيخي)، المرجع السابق، ص204.

[2] عبد السلام (بوشارب)، المرجع السابق، ص 143.

[3] رضوان (شافو)، جوانب من السياسة الاستعمارية...، ص ص 106-108.

الموقف السياسي بين الجزائر وفرنسا وتقدمت المفاوضات التي أدت إلى الإعتراف بالسيادة الجزائرية و وحدة التراب الوطني. [1]

[1] مسعود (كواتي)، تاريخ الجزائر...، ص 106.

المبحث الثاني: المواقف الفرنسية وبعض الدول الأوروبية والأسيوية من قضية فصل الصحراء عن الشمال الجزائري:

المطلب الأول: مواقف الحكومة الفرنسية

ان فكرة فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال بالنسبة للجنرال دوغول جزء أساسي من استراتيجيته الاجمالية الرامية الى اجهاض الثورة الجزائرية، لكن واجهته مواقف رافضة للسياسة الفرنسية الداعية الى تمزيق التراب الوطني فعمدت السلطة الفرنسية الى شتى الطرق لتكريس وجودها الاستعماري من بينها:

1. سياسة استمالة الاعيان والشخصيات المحلية (داخل الجزائر)

لقد كان للشخصيات الفرنسية أساليب مختلفة في اقناع اهل الحل والعقد في المنطقة بفائدة فصل الصحراء عن الشمال، خاصة الشخصيات الموالية للسياسة الفرنسية الاستعمارية والذين جندوا أنفسهم لخدمتها، مستغلين الزعامة القبلية والروابط العائلية[1]

-استغلت السلطات الفرنسية رئيس المجلس العمالي في ورقلة (حمزة بو بكر) وكلفته سنة 1959 بالحصول على تأييد الشخصيات المحلية لمشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة، فاجتمع فعلا بالشخصيات الصحراوية للمرة الأولى في مدينة الاغواط ثم اجتمع ثانية في "سانت اوجين" بضواحي العاصمة، لكن الشخصيات الصحراوية رغم كل ما قدمه حمزة بو بكر من وعود وما لوح به من تهديدات رفضت المشروع وعارضت بقوة كل محاولة لتجزئة الوطن. وفي خريف 1960 عقد جلسة أخرى كشف فيها عن لقائه بالجنرال دوغول وما جرى بينهما من حديث حول الصحراء وطلب راي النواب، فرد عليه الشيخ بيوض وذكره بصلاحيات المجلس العمالي التي تقتصر على الجانبين الاقتصادي والمالي.[2]

---

[1] محمد (قنطاري)، المرجع السابق، ص169

[2] الحاج موسى (بن عمر)، السياسة الفرنسية في الصحراء...، ص ص52-53.

ويعتبر أيضا مشروع قسنطينة في أكتوبر 1958، الذي حاول من خلاله كسب فئة من الجزائريين لاستغلال غاز الصحراء وهو ما بين تشبث فرنسا بالصحراء الجزائرية[1]

-وفي سبتمبر 1960 حرضت السلطة الاستعمارية بعض الأشخاص بورقلة بالسطو على دكاكين المزابيين وممتلكاتهم وبساتينهم، وبعد الفوضى التي وقعت من قتل وجرح وافساد محاصيل، ظهرت السلطات الاستعمارية بمظهر النصح والتعاطف مع الميزابيين وتذكيرهم ان هذا ما سيفعله بهم العرب بعد حصولهم على استقلالهم في حالة إذا تخلوا عنهم.

ونفس الطريقة قامت بها في 5 سبتمبر 1961 اذ وجهت جنود الحركة الى مسجد من مساجد ورقلة، فداسوا حرمته ومزقوا المصاحف، وروجوا بان العملية من تدبير جمع من الميزابيين الاباضيين.

ولجأت السلطة الاستعمارية إلى القمع المباشر والتهديد عندما قامت بمحاولة القبض على أحد رؤساء الزاوية التيجانية، بالإضافة إلى نقل ما لا يقل عن 1500 عامل من العمال في قطاع البترول في منطقة ورقلة للمحتشدات بالشمال الجزائري، وعمل رئيس بلدية ورقلة على سجن كل الشخصيات الصحراوية وانتزع منها أملاكها.

وقامت السلطات الفرنسية بالضغط ماليا على التجار الصحراويين بالشمال وهددهم مدير بنك الجزائر بالإفلاس ان رفضوا مشروع الفصل.[2]

2. تقديم اغراءات للدول المجاورة لكسب تأييدهم لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري:

بعد ان منيت مساعي دعاة فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال بالفشل في اقناع الزعماء الصحراويين لجات السلطات الفرنسية الى اغراء الدول المجاورة للجزائر بإشراكها في استقلال هذا الفضاء الواسع بما فيه من ثروات هامة، مقابل تخليها عن التضامن مع الجزائر

[1] مسعود (كواتي)، محاولات ديغول لفصل الصحراء...، ص147.

[2] رضوان (شافو)، جواني من السياسة الاستعمارية...، ص 111- 112.

وثورتها[1] فلقد جاءت بنظرية جديدة هي ان الصحراء "بحر داخلي" ولا تخضع لسيادة معينة، كان الفرض منها نكران حقوق الجزائر في السيادة على الصحراء ودفع الدول المتاخمة لها إلى المطالبة بنافذة على التراب الجزائري، وقد لجأت لهذا الحل لجعل الصحراء مشكلة دولية وخلق مشكلة الحدود للجزائر المستقلة مع جيرانها مستقبلا.[2]

عرض الجنرال دوغول على الدول المجاورة خاصة تونس والمغرب اشراكها في استغلال الصحراء وتطور الأمر إلى فتح مفاوضات مع المغرب لإعادة رسم الحدود فقد أعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958 عن مفاوضات مغربية فرنسية بشأن الحدود صرحت ان الملف المغربي المعد للجنة الحدود جاهز، وسوف يكون هو النقطة الثانية التي تناقشها الحكومة المغربية خلال الاتصال الفرنسي المغربي القادم.

هذا التوجه المغربي شجع الرئيس "الحبيب بورقيبة–فيما بعد–للمطالبة بإعادة رسم الحدود وضم أجزاء من الصحراء الجزائرية الى بلاده مؤكدا ان بلده لن تفرط ابدا في الفضاء الصحراوي.[3]

وجعلت تونس والمغرب فرقا عسكرية لها على الحدود الجزائرية الصحراوية أطلقت عليها اسم "جيش تحرير الصحراء" بالتعاون عسكريا مع القوات الفرنسية، لاعتراض طرق المجاهدين الجزائريين ومنعهم من التمركز داخل التراب المغربي والتونسي، هذا أدى الى مواجهة عسكرية بين الاشقاء، لكن سرعان ما تفطن المغاربة والتونسيون وقادتهم الى مؤامرات ودسائس فرنسا لضرب الثورة وتمزيق وحدتها الوطنية ووحدتها المغاربية وأعلنت تلك الدول تأييدها الكامل لوحدة الجزائر الترابية والشعبية وكفاحها العادل.[4]

---

[1] بشير (سعدوني)، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي –مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية–1962/1954، ج1، دار مداني،2013، ص352.

[2] ملفات ووثائق حول محاولات فرنسا لفصل الصحراء، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء...، المرجع السابق، ص53.

[3] محمد (الميلي)، مواقف جزائرية، الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص120.

(4) محمد (قنطاري)، المرجع السابق، ص166

وعرضت فرنسا على ليبيا مد أنبوب ايجلي على ارضها مقابل اغراءات مالية هامة، تصدى مجلس النواب الليبي لهذا المشروع، فرفضته والح على ضرورة التمسك بقرارات مؤتمر طنجة، وأكدت بانها مع وحدة الجزائر وسلامة ارضها.

إضافة الى ذلك شرعت الحكومة الفرنسية بتقديم الاغراءات للشركات الاوروبية، قصد الحصول على دعم لسياستها[1] وتضمن مساندة الغرب الامبريالي، بتوجهها الى الشركات البترولية السبع التي تتحكم في أسعار النفط واستثماره ونقله والمتاجرة فيه مغريا إياها وحذرتهم من الاتحاد السوفياتي الذي كان منافسا قويا في الميدان وتخشى ان تجتاح الجزائر والصحراء في حالة انتصار جبهة التحرير الوطني.[2]

3-العمل الديبلوماسي الفرنسي ومحاولة كسب تأييد الدول لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال:

-كونت الديبلوماسية الفرنسية ملفا ضخما وجندت له عددا من الوفود تنتقل من عاصمة لأخرى قصد اقناع الراي العام العالمي بان فرنسا هي اول من ملك الصحراء وقد كان ذلك برضى سكانها وموافقة أوروبا، وان فرنسا نظمت ذلك الفضاء الذي لم يكن لاحد وحولته الى مناطق عسكرية منفصلة تماما عن الجزائر.[3]

ومما يؤكد تعلق فرنسا بالصحراء الجزائرية تصريحات اللجان الفرنسية، والمسؤولين في الدولة الذين رددوا باستمرار "الصحراء هي فرنسا او الصحراء هي أوروبا" كما صرحت الحكومة الفرنسية في عدة مناسبات على لسان السيد دو بري "...الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية الى الابدي".[4]

(1) محمد (ودوع)، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار قرطبة، الجزائر، ص221.

(2) محمد العربي (الزبيري)، ديغول للصحراء...، ص197

(3) المجاهد: ع 93، 10 افريل 1961، ص08.

(4) عبد السلام (بوشارب)، المرجع السابق، ص ص191-192.

-عمل الدبلوماسيين الفرنسين على اقناع الراي العام العالمي بان الصحراء قضية فرنسية داخلية من خلال عدة مواقف أهمها:

- انسحاب الوفد الفرنسي من المحادثات التي بدأت يوم 20 فيفري 1961 بينها وبين وفد الحكومة المؤقتة بسبب قضية الصحراء مصرة على فصلها، وان القضية ستناقش خارج المفاوضات أي بعد استقلال الجزء الشمالي للجزائر.[1]
- وحاولت فرنسا استنطاق التاريخ لإيجاد ما يساعدها على إبقاء الصحراء فرنسية او تحت السيطرة المباشرة لفرنسا، فسارعت في لوغران جويلية 1961 أن تعرض على المفاوضين الجزائريين الاتفاق حول استقلال الجزائر الشمالية وتشبيه القضية بتجربة هولندا مع إندونيسيا، لكن ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانوا يعرفون مسالة اريان الغربية وتفطنوا للخديعة فرفضوا العرض وبادروا الى وقف التفاوض حتى تعترف فرنسا بان الصحراء جزائرية.[2]

وفي 4 ديسمبر 1961 قصد حمزة بو بكر دولة النيجر برفقة ماكس لوجان الوزير السابق للصحراء في الحكومة الفرنسية محاولا التحدث بصفته ممثلا لسكان الصحراء مع رئيس النيجر لاستمالته وكسب تأييده لمشروع (الجمهورية الصحراوية المستقلة) لكن رئيس النيجر واجهه بالرفض الصارم.[3]

ولم تكتف السلطات الاستعمارية بذلك بل حاولت بكل الوسائل اقناع الحلفاء من الدول الغربية بضرورة الوقوف معها في حربها من اجل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، مركزة على الموقع الاستراتيجي للمنطقة التي ستضمن لها الوقوف في وجه الزحف الشيوعي، مؤكدة بان

---

[1] بشير (سعدوني)، المرجع السابق، ص ص279-280.

[2] المجاهد، ع 100، المصدر السابق، ص2.

[3] الحاج موسى (بن عمر)، السياسة الفرنسية...، ص73.

الصحراء ستكون قاعدة عسكرية تمون أوروبا الغربية، وإذا تحقق لها فصل الصحراء ستحمي ظهر أوروبا الغربية من ناحية الجنوب، وارسلت الحكومة الفرنسية العديد من المذكرات المرفقة بالخرائط الى عواصم العالم تدعوا فيها الى اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر.[1]

المطلب الثاني: موقف الراي العام الفرنسي:

-بعد الخسائر الجسيمة التي الحقت بفرنسا اقتصاديا وبشريا من جراء الاستمرار في خوض الحرب، أدرك الراي العام الشعبي الفرنسي وبمختلف تشكيلاته السياسية والنقابية والاجتماعية والطلابية، ان استقلال الجزائر لا محالة منه، وانقسم الراي العام الفرنسي الى قسمين:

1.راي داعم لفصل الصحراء عن الشمال:

لم يبرز الرأي العام الفرنسي في فرنسا الداعم والمساند لمواصلة الحرب في الجزائر بشكل مباشر، بل ظهر من خلال الضغط الذي تم ممارسته على الدوائر الحكومية الفرنسية والطبقة السياسية، والصحفية بفضل نفوذها السياسي والمالي وأنصار هذه الجبهة كانوا يشكلون اغلبية المجتمع الفرنسي.[2]

ويعتبر دور الحكومة الفرنسية من خلال شخصية دوغول وبعده ميشال دو بري، واضحا في المحافظة على الجزائر الفرنسية ومواصلة الحرب في الجزائر، وتلك المساعي اكسبتهم انصارا داخل المجتمع الفرنسي خاصة الذين ايدوا حركة 13 ماي 1958، وبقوا ينتظرون من الحكومة الجديدة القضاء التام على الحرب في الجزائر.[3]

---

[1] نحن والصحراء والبلاد المجاورة، المصدر السابق، ص3.

[2] احمد (منغور): موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير الجزائر، 2013، ص178.

[3] المرجع نفسه، ص181- 182.

وبخصوص ما قام به الجيش الفرنسي الذي كان يدافع على بقاء ارتباط الجزائر بفرنسا فذلك يصب في جبهة مواصلة الحرب في الجزائر ونصرة الجزائر الفرنسية اذ يرون ان الجيش يحارب من اجل الحفاظ على فرنسا ما وراء البحر المتوسط

لم يكن ضمن جبهة مواصلة الحرب عناصر من الجيش والحكومة فقط وانما هناك شخصيات ثقافية معروفة ناضلت من اجل الجزائر الفرنسية سواء بدافع التعاطف مع الكولون لانحدار اصولهم منهم، او تشبثا بالبعد القومي الفرنسي، واعتبار ان التخلي عن هذا البلد معناه التفريط في جزء رئيسي من المقومات الأساسية للقومية الفرنسية.

وهذه الشخصيات المثقفة تعتقد ان فرنسا تدافع عن اهم أسباب بقائها في الجزائر، وهو البترول الذي سوف يضمن لها التطور الصناعي والاقتصادي.[1]

2.الراي الرافض لفصل الصحراء:

رغم الحماس الزائد الذي اظهره دوغول من خلال محاولاته لإقناع الراي العام الفرنسي بجدوى الحرب وبأهمية الاحتفاظ بالجزائر، الا ان الحكومة الفرنسية وجدت نفسها محاصرة بضغوطات الشارع الفرنسي الذي كان يطالب بضرورة نجاح المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائر.[2]

ومن اهم التظاهرات التي اظهر فيها الشعب الفرنسي موقفه في القضية الجزائرية كان يوم 25/24/23 جوان 1960 عندما عقدت جمعية المحافظة على المؤسسات القانونية والدفاع عن الحريات الشخصية ندوة بمدينة ليل لبحث المشاكل التي تتعرض لها فرنسا ومن بينها مشكلة الجزائر، وقد انتهى الاجتماع باتفاق الجميع على احترام وحدة التراب الجزائري ومن ضمنه الصحراء.[3]

---

[1] احمد (منغور)،المرجع السابق، ص ص 190-191.

[2] جريدة المجاهد، 1961/07/11.

[3] جريدة المجاهد، 1961/07/3.

وتكررت المظاهرات والمسيرات الشعبية المنددة بالحرب وشاركت فيها المنظمات الطلابية والنسائية والعمال والمثقفين، واتفقت المنظمات اليسارية على جعل يوم 28 جوان 1960 يوم العمل من اجل السلام في الجزائر.[1]

وامام انتصارات الثورة الجزائرية بفضل وحدتها الوطنية والقيادية، زج بالشعب الفرنسي في حرب طالت لم يستطع فيها دفع النفقات الباهظة التي كلفت الخزينة الفرنسية عجزا في موارد الضرائب والقروض الأجنبية، فجاع وتشرد الشعب الفرنسي وخرج في مسيرات ومظاهرات تتقدمها أمهات الجنود بالجزائر تطالب بإيقاف الحرب في الجزائر، وتقرير مصير الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال وحل ازمة الجزائر.[2]

كما ان الطابع الجماهيري الذي اكتسبه اتحاد طلبة فرنسا خدم جزءا من الثورة الجزائرية وقضية الشعب الجزائري بفضل اتساع دائرة تأثيره في المجتمع الفرنسي، فعلى سبيل المثال استغل اتحاد الطلبة الفرنسيين اجراء المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي مرت بمراحل والتي تأثرت بعدة عراقيل أدت الى توقفها في الكثير من المحطات، واذاع بيانا يشدد فيه على ضرورة استمرار هذه المفاوضات، ومما جاء فيه: "ان الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا يؤكد من جديد ان المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوصول بهذه المفاوضات الى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية".[3]

ان تبلور مواقف الراي العام الفرنسي وانقسامه الى قسمين، اخذ كل قسم يحشد حوله الاتباع من اجل تحقيق أهدافه، لكن الأمور اتجهت نحو الحسم لصالح جبهة رفض الحرب

---

[1] جريدة المجاهد، 1960/07/10.

[2] محمد (قنطاري)، المرجع السابق، ص167.

[3] احمد (منغور)، المرجع السابق، ص 216- 217 .

عندما افتتحت الاتصالات والمباحثات بين ج.ت.و والحكومة الفرنسية التي نجحت في التوصل الى اتفاق بين الطرفين.[1]

المطلب الثالث: موقف الدول الأوروبية والاسيوية

اليونان: صرحت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي باسمها وباسم ثلاثة الاف ملاح يوناني اجتمعوا في أثينا، معبرين عن تضامن الشعب اليوناني الاخوي مع الشعب الجزائري واستنكرت تدابير القوة والارهاب التي يسلطها الاستعمار الفرنسي على السكان العزل، واعتبرت مشروع تقسيم الجزائر فخا استعماريا، وعبرت عن اقتناعها بأن الشعب الجزائري البطل سيعرف كيف يحطم كل مناورات التقسيم.

المجر: عبرت الجامعة العالمية للشبيبة العالمية الديمقراطية في بودابيست عن تضامنها وتأييدها للحكومة الجزائرية، وحيت المظاهرات البطولية والاضطرابات الجريئة التي نظمها الشعب في المدن الجزائرية ضد التقسيم من اجل تحقيق الاستقلال في نطاق الوحدة واستئناف المفاوضات وتطبيق تقرير المصير تطبيقا نزيها.

إيطاليا: عبر شعب مدينة مودين عن مشاعر كامل الشعب الإيطالي عندما استنكر تدابير القمع التي سلطتها الحكومة الفرنسية على السكان يوم 5 جويلية وهو يعبر عن تضامنه المطلق مع الشعب الجزائري المكافح، كما وجهت نقابات مودين برقية جاء فيها:

"نعرب عن تأييدنا وتضامننا المطلق مع مناضلي جبهة التحرير الوطني، وعن مساندتنا لكم حتى الانتصار النهائي وتحقيق الاستقلال الكامل

كما وجه رئيس بلدية فلورانس للحكومة المؤقتة رسالة يعبر فيها عن مشاطرته آلام الشعب الجزائري واماله.[2]

---

[1] احمد (منغور)، المرجع السابق ، ص225.

[2] 5 جويلية...، المصدر السابق، ص8.

المانيا: كانت الديبلوماسية الألمانية تعتبر الجزائر كحليف مستقبلي في الخريطة العربية، اذ عليها الاهتمام بالمعطيات الجيوستراتيجية للبحر المتوسط، كالدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة، فاتخذت موقفا خليطا من الامل والحذر، وكان من صالح الجمهورية الفيدرالية ان لا تظهر المانيا مساندة للنظام الاستعماري.[1]

وبمناسبة 5 جويلية أكد رئيس لجنة المانيا الديمقراطية التضامن مع الشعوب الافريقية وتضامن الشعب الألماني مع الجزائر لمكافحة مناورات الاستعمار، وتستنكر مشاريع الاستعمار التي تهدف الى تقسيم الجزائر والى حرمانها من ثروات الصحراء.

بلجيكا: أعلن الشباب البلجيكي عن تضامنه المطلق للشعب الجزائري ويحيي في 5جويلية الكفاح البطولي الذي يقوده، إضافة الى دعم الشبيبة الاشتراكية البلجيكية للجماهير الجزائرية من اجل كفاحها وصمودها القوي.

يوغسلافيا: أرسلت الرابطة اليوغسلافية للسلام والاستقلال والمساواة بين الشعوب برقية للحكومة المؤقتة بمناسبة 5جويلية يوم الوحدة الترابية للجزائر معبرين عن عمق مشاعر العطف والتأييد والمساندة للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الجزائري من اجل التحرر والوحدة الترابية الكاملة للجزائر، كما استنكروا بكل قوة آخر اعمال الجيش الفرنسي التي أدت الى اسالة الدماء ومقتل عدد كبير من الوطنيين الجزائريين اثناء مظاهرات المقاومة الجماعية لمشاريع تمزيق الجزائر.[2]

بريطانيا: ادلى زعيم حرب العمال البريطاني في ندوة صحفية تصريحا قائلا فيه: "انني قبل كل شيء أحب ان أعلن انه ليس من حقي ان أقدم انا الحل الذي يجب ان تراه فرنسا

---

[1] جون (كاهن)، كلاوس (مولر): جمهورية المانيا الفيدرالية وحرب تحرير الجزائر 1954-1962، تر: عبد القادر (ليفا)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص340 .

[2] 5 جويلية...، المصدر السابق، ص ص8-9.

للمشكلة الجزائرية، ولكن يبدو لي ان هذه المشكلة تتخبط في ازمة لا مخرج منها، ان طال الزمن او قصر لا بد من الاتجاه الى المفاوضات على أساس الاستقلال للجزائر".[1]

الاتحاد السوفياتي: بعد محاولة الجنرال دوغول في اغراء خروتشوف ودفعه لزيارة حاسي مسعود، هذه الزيارة كان مقررا القيام بها سنة 1960 مقدما له عدة اغراءات مادية وسياسية، فقام عبد الكريم قاسم بتوجيه تحذير شديد اللهجة لخروتشوف معتبرا هذه الزيارة ان تمت مساسا بالعلاقات الثنائية العراقية السوفياتية، والعلاقات العربية السوفياتية ككل.[2]

وفعلا رفض خروتشوف زيارة حاسي مسعود وطالب بإلغائها من جدول الزيارة المقررة لفرنسا، وحين الح الفرنسيون على اجرائها، طلب منهم تأجيلها بسبب وعكة صحية اصابته، هذا الموقف من خروتشوف استحسنته جبهة التحرير الوطني.[3]

2.بعض الدول الاسيوية:

كوريا الشمالية: رحبت قيادة كوريا الشمالية بالوفد الحكومي الجزائري خلال زيارته الى كوريا الشمالية (افريل 1960) برئاسة كريم بلقاسم وصرحت بان الوفد الحكومي للجمهورية الديمقراطية الشعبية لكوريا ينظر بإعجاب عظيم الى الكفاح البطولي للشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي من اجل الاستقلال الوطني والحرية وعبرت عن تضامنها التام.[4]

الفيتنام: كان رئيس حكومة الجمهورية الديمقراطية الفيتنامية، في طليعة رؤساء الحكومات والدول الذين ايدوا وتضامن مع الجزائر يوم 5جويلية الذي كان ضد التقسيم.

---

[1] سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: الدعم العربي للثورة الجزائرية، م.م.و.د.ج.و.ث.ن، 1954، ص115.

[2] بشير (سعدوني)، المرجع السابق، ص216.

[3] جريدة المجاهد: ع65، 4 افريل1960، ص11.

[4] إسماعيل (دبش)، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 155.

اذ بعث ببرقية للحكومة المؤقتة يعبر فيها عن استنكار الشعب الفيتنامي موقف السلطات الفرنسية التي ترفض الاعتراف لسيادة الجمهورية الجزائرية ووحدة ترابها الوطني.[1]

اندونيسيا: تبنت اندونيسيا مواقف إيجابية تجاه حرب التحرير الجزائرية، باعتبار الانتماء الديني المشترك (الإسلام) للشعبين الاندونيسي والجزائري، والتجربة الاستعمارية للبلدين وبالتالي فان كلا البلدين كانتا في معركة تضامن مشترك من اجل التحرر من الاستعمار. وكان لإندونيسيا دور أساسي في تدعيم مشاركة الوفد الجزائري في المحافل والنشاطات الدولية والدبلوماسية لإندونيسيا، وأكدت هذه الأخيرة على مطالبة فرنسا بفتح مفاوضات مباشرة وسريعة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة من أجل حل عادل للقضية الجزائرية باعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال الكامل.[2]

سنغافورة: معايشة الشعب السنغافوري للتجربة الاستعمارية مع المستعمر البريطاني كانت عاملا أساسيا وراء وقوف سنغافورة بجانب حرب التحرير الجزائرية، ذلك ما لمسه الوفد الجزائري برئاسة فرحات عباس خلال زيارته الى سنغافورة (26جانفي1961). حيث استقبل السنغافوريون الوفد الجزائري بمظاهرات منددة بالقمع الفرنسي للشعب الجزائري والمناداة بحياة الشعب الجزائري واستقلال الجزائري وسقوط فرنسا.[3]

اليابان: كان موقف اليابان إيجابيا من خلال تضامنها مع كفاح الشعب الجزائري إثر انعقاد مؤتمر هيروشيما المناهض للقنابل الذرية، وخصص هذا المؤتمر فقرة كاملة للجزائر بعد ان أقدمت فرنسا في تلك الفترة على اجراء التجارب النووية في الصحراء الجزائرية وهو ما مهد لظهور حملات احتجاجية في اليابان تضامنا مع الجزائريين.[4]

---

[1] 5 جويلية...، المصدر السابق، ص ص08-09.

[2] إسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص ص152-153.

[3] المرجع نفسه، ص160.

[4] سيد علي (احمد مسعود)، المرجع السابق، ص 152.

المبحث الثالث: ردود فعل الدول العربية والإفريقية من قضية فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال

المطلب الأول: ردود فعل الدول العربية

إن الدعم الذي قدمته البلدان العربية للقضية الجزائرية كان منذ البداية واضحا، ولم تقصر في واجبها نحو الجزائر، إذ ناصرتها جماعيا في إطار الجامعة العربية، وفرادى من خلال العلاقات الثنائية المباشرة بينهما. [1]

1. دول المغرب العربي:

لقد ظهرت التأييد والتحالف المغاربي مع الثورة الجزائرية منذ اندلاعها. [2] حيث كانت أقطار المغرب العربي مجالات عبور للمساندة المادية والعسكرية القادمة من أقطار المشرق العربي ومن العالم الخارجي ككل[3] فبالنسبة إلى تونس والمغرب استقبلتا على أرضهما قوات الثورة وأجهزتها المدنية والعسكرية، في الحدود المغربية كانت قوات جيش التحرير منتشرة طوال أيام الحرب وهناك كان مركز قيادة الولاية الخامسة وقيادة الأركان الغربية، وفي تونس احتضنت كل الأجهزة القيادية للجبهة باستثناء وزارتي الخارجية والمالية، وكانت المقر الرسمي للحكومة المؤقتة ابتداء من ربيع 1959.[4]

ولكن مناورة الجنرال دوغول لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، صادفت رغبة لدى المغرب وتونس اللتين عبرتا بوسائل مختلفة عن مطالبهما الحدودية الصحراوية.[5]

---

[1] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص330.

[2] سيد علي (احمد مسعود)، المرجع السابق، ص127.

[3] إسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص103.

[4] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص ص331-332.

[5] محمد (عباس)، المرجع السابق، ص765.

- المغرب:

ففي أوت 1958 أصدرت السلطات الملكية المغربية قرارا بإنشاء لجنة رسم الحدود بناء على المفاوضات التي أجرتها مع فرنسا بنفس التاريخ، وهو الأمر الذي اعتبرته جبهة التحرير الوطني خرقا لمبادئ النضال الشمال الإفريقي، فالمغرب بنى مواقفه من مسالة إعادة رسم الحدود لإعادة إحياء الإمبراطورية المغربية التي تضم شمال موريتانيا، أجزاء من السنغال، مالي والجزائر[1] ولقد لعب التواجد الاستعماري الاسباني والفرنسي في المنطقة دورا أساسيا في تحريض الطرح المغربي عملا بالقاعدة الاستعمارية فرق سد.

وفي هذا الإطار يفسر الموقف الرسمي للمغرب للقيام بسلوكيات تتنافى مع أبعاد وحدة المغرب العربي بصفة خاصة ووحدة الوطن العربي بصفة عامة.[2]

وفي هذا الصدد كشف تقرير وزير الخارجية كريم بلقاسم إن الوفد الجزائري واجه في جلسة 4 يناير 1961 في مؤتمر الدار البيضاء محاولة من الوفد المغربي لاستصدار لائحة البلدان المشاركة تكرس مطالبه الحدودية والصحراوية، ولكن بعد اتضاح أبعاد المناورة الفرنسية أثناء مفاوضات ايفيان الأولى، وأمام موجات الاستنكار الواسعة لمحاولة تقسيم الجزائر. فضلت الرباط تأجيل مطالبها الترابية والقناعة مؤقتا بالمشاركة في استغلال الثروات الصحراوية بعد أن فتحت الحكومة المؤقتة هذا الباب في مناسبات عدة[3]. واعتبرت أن التجارب النووية اعتداء على الجزائر وعلى حقوق الشعب الجزائري، في حين طالبت الأحزاب المغربية حكومتها بالرد على التفجيرات النووية ووقف هذه الكارثة نهائيا.[4]

---

[1] سيد علي (احمد مسعود)، المرجع السابق، ص133.

[2] اسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص103.

[3] محمد (عباس)، المرجع السابق، 765.

[4] افريقيا الراعية تعزز موقفنا في الصحراء: جريدة المجاهد، ع100، 1961/07/17، ص02.

وظلت الحكومة المؤقتة تتعامل في خلافها الحدودي مع المغرب الشقيق بحنكة ودهاء، قصد تفادي المواجهة وتعميق الصراع، من خلال إرسال بعثات تفاوضية مع السلطات المغربية لإقناعها بضرورة العدول عن مطالبها وعن الاتفاق الذي أبرمته مع فرنسا سنة 1957 وسنة 1958، غير أن المغرب ظل يعرب عن موقفه بطريقة غامضة[1] لأجل ذلك سعت الحكومة المؤقتة من خلال محادثاتها مع الملك الحسن الثاني في 1961/07/11 إلى إنجاح علاقتهما وكسب تأييدها فتوجت ببيان مشترك:

يؤكد مساندة المغرب بدون تحفظ للحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام سلامة التراب الوطني الجزائري.

يعبر عن عزم الطرفين على استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزء من أجزائه[2] ويعد لقاء فرحات عباس والحسن الثاني 11 جويلية 1961 أجل النقاش حول المشكلة الحدودية ما بين البلدين إلى ما بعد الاستقلال.[3]

- تونس:

أما الجانب التونسي كان أكثر إلحاحا وحدة في طرح مطالبه الحدودية الصحراوية، الأمر الذي جعل الحكومة المؤقتة تتخوف من موقف الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة.[4]

هذا الأخير أعرب صراحة عن مواقفه تجاه مسالة الحدود بعد تتالي عمليات اكتشاف البترول، حيث أقدم على التوقيع على اتفاقية ايجلي في 1958/06/20 مع السلطات الفرنسية حول استغلال البترول الجزائري ونقله من هناك إلى ميناء السخيرة التونسي.[5]

---

[1] سيد علي (احمد مسعود)، المرجع السابق، ص134.

[2] محمد (عباس)، المرجع السابق، ص ص765- 766.

[3] شارل (ديغول)،: المصدر السابق، ص132.

[4] محمد (عباس)، المرجع السابق، ص267

[5] سيد علي (احمد مسعود)، المرجع السابق، ص136

سلوك تونس هذا كان إخلالا بالتزاماتها في مؤتمر طنجة حول وحدة المغرب العربي (27-30 افريل 1958) الذي أكد على المصير المشترك لبلدان المغرب الغربي، وهذا السلوك وجد انتقادا شديدا من طرف جبهة التحرير الوطني واعتبرته مساسا بالمصالح الوطنية للشعب الجزائري وعاملا سلبيا لمسار الثورة الجزائرية، ومساسا أيضا بالمصالح الوطنية التونسية.[1]

لكن الرئيس بورقيبة مزال مصمما ومؤكدا على مطالبه الحدودية بشكل رسمي، حيث صرح أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري 1961 بضرورة إعادة رسم الحدود مع الجزائر واعتبر الصحراء الكبرى بمثابة بحر داخلي تشترك فيه الدول المجاورة[2] وفي جويلية 1961 أتيحت الفرصة لتونس لتطالب بمنطقة قارة الهامل غرب مدينة غدامس الليبية.[3]

غير أن تونس كانت معزولة في موقفها هذا، لان الموقف الجزائري الرافض لفصل الصحراء في إطار تقرير مصير الجزائر كان يحظى بمساندة المغرب وليبيا ومالي، وتعاطف النيجر وموريتانيا والسنغال، وما لبث أن حسم الأمر بتصريح دوغول بقوله أن الجزائريين جميعهم يعتقدون أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر.[4]

فتأرجح تعامل الحكومة التونسية مع الثورة الجزائرية بين الضغط الجماهيري التونسي لمساندة العمل من اجل تحرير الجزائر، وبين الجانب الرسمي تحت تأثير بورقيبة المهادن للاستعمار، انعكسا هذان العاملان في سلوك الحكومة التونسية مع القضية الجزائرية والتي في النهاية انتصر فيها البعد الجماهيري ليتطور الموقف الرسمي التونسي ليساير الرأي العام التونسي حتى الرئيس بورقيبة في حد ذاته بدا يتخذ مواقف متشددة من الاستعمار الفرنسي

---

[1] إسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص ص110-112.

[2] سيد علي (احمد مسعود)، المرجع السابق، ص137.

[3] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص332.

[4] محمد (عباس)، المرجع السابق، ص767.

ويؤيد النشاط السياسي والعسكري لمعركة تحرير الجزائر واعترف أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لاستقلال الجزائر واسترجاع سيادتها.[1]

وفي الأخير توصل الطرفين (التونسي والجزائري) إلى تأجيل مشكلة الحدود إلى ما بعد الاستقلال.[2]

- ليبيا:

مقارنة مع الأنظمة السياسية الأخرى في المغرب العربي، كان موقف ليبيا متميز وايجابي تجاه حرب التحرير الجزائرية، ولعب الموقف الجماهيري الليبي دورا أساسيا في تدعيم موقف الحكومة الليبية، فتضامن الشعب الليبي مع الثورة الجزائرية بتدعيم من السلطات الليبية لجمع التبرعات المالية والطبية، والغذائية وكذا وجود ليبين متطوعين وصلوا لدرجة ضابط في حربهم المشتركة بجانب الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي.[3]

كما قدمت الحكومة الليبية في طرابلس العاصمة مذكرة احتجاج إلى السفارة الفرنسية ضد التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية ووجه الدكتور محي الدين الفكيني الوزير الأول لليبيا رسالة إلى احمد بن بلة يعبر فيها عن تضامنه مع الجزائر في موقفها ضد التجارب النووية على أراضيها.[4]

ونشرت الحكومة الليبية يوم 1961/07/07 بيانا رسميا أكدت فيه باسم الشعب الليبي الشقيق ومساندتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.[5]

---

[1] اسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص ص113-114.

[2] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص332.

[3] اسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص ص118-121.

[4] بوعزة (بوضرياسة): التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة...، المرجع السابق، ص282.

[5] افريقيا الراعية...، المصدر السابق، ص02.

كانت ليبيا دائما تؤكد على تأييدها لسلامة وحدة الأراضي الجزائرية ضمن حدودها الإقليمية التأييد التام، خاصة ما يخص الصحراء.[1]

2.دول المشرق العربي:

- مصر:

تعتبر مصر من أوائل الدول العربية التي بادرت إلى مناصرة الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، بداية بتسهيل عمليات الإمداد والتموين عبر البحر الأبيض المتوسط ثم استعمال الأراضي الليبية كمنطقة عبور لامتداد الثورة[2] إضافة إلى إذاعة صوت العرب من القاهرة التي تبث برامجها الحماسية، والتحريضية عن الكفاح الجزائري.[3]

كما اتهمت جمهورية مصر الحكومة الفرنسية باعتدائها السافر على الجزائر من خلال تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية وقد صرح بذلك وزير الثقافة والتوجيه الوطني المصري في وكالة الاعلام للشرق الأوسط انه ما دامت التجارب النووية الفرنسية تشكل عملا عدوانيا واضحا اتجاه الجنس البشري، فإنها تعتبر خرقا صارخا لحقوق الشعب الجزائري.[4]

وكان أيضا للثورة الجزائرية وتطوراتها صدى كبيرا في الصحف المصرية حيث تابعت كل مراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية، ولم تغفل عن مناورات دوغول اثناءها ان كتب أحد الصحفيين المصريين مقالا طالب فيه باستقلال الجزائر استقلالا كاملا وكليا بقوله: اما الجزائر الواحدة الموحدة، واما لا جزائر.

---

[1] محمد (ودوع): المرجع السابق، ص225.

[2] سيد علي (احمد مسعود)، المرجع السابق، ص ص141-142.

[3] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص330.

[4] بوعزة (بوضرياسة)، المرجع السابق، ص ص282-283.

وكتب صحفي اخر معبرا عن مشكلة الصحراء الجزائرية بقوله: ان الصحراء ليست ارضا فرنسية بل امتداد طبيعي للتراب الجزائري وخلص الى ابراز موقف الجمهورية العربية المتحدة بقوله: ان موقفنا قد حدده جمال عبد الناصر في خطابه امام مؤتمر الشعوب الافريقية نؤيد كل محاولة لإعادة السلام الى الجزائر.

وبنفس المناسبة كتب صحفي اخر مقالا بعنوان "كاتنجا الجديدة": قال فيه: "ان الجانب الفرنسي كشف بحماقة عن حقيقة أهدافه التي ترمي الى إعطاء الجزائر استقلالا شكليا...".[1]

وبمناسبة يوم التضامن العالمي مع الجزائر 05 جويلية 1961 صرحت القاهرة في إطار منظمة التضامن الافريقي الاسيوي تستنكر فيه وبشدة المشروع الاجرامي الذي أعدته الحكومة الفرنسية لتقسيم الجزائر وتجزئتها وفصل المنطقة الصحراوية عنها.[2]

وصرحت الحكومة المصرية في البلاغ المشترك المغربي الجزائري، بمشاركة عدة دول مثل ليبيا ومالي، انها كلها تتحدث بنغمة واحدة ولهجة واحدة وهي وجوب تحرير الجزائر كاملة بما فيها الصحراء والاجماع على احباط مناورة البلدان المجاورة التي يريد الاستعمار الفرنسي عن طريقها ان يثبت اقدامه في الصحراء الجزائرية.[3]

- سوريا:

اكدت الحكومة السورية مساندتها الكاملة لثورة الجزائر وتأييدها المطلق لحكومة الجمهورية الجزائرية في جهودها الرامية الى ضمان وحدة الوطن الجزائري وسلامة ترابه[4] وقدم أيضا الامين العام لوزارة الشؤون الخارجية السورية رسالة احتجاج شديدة اللهجة الى

---

[1] صالح (لميش): الثورة الجزائرية في الاعلام العربي "مصر نموذجا"، مجلة المصادر، ع10، م.و.د.ب.ح.و.ث نوفمبر 1954، الجزائر، 2004، ص ص99 – 103.

[2] 5 جويلية 1961 يوم التضامن العالمي مع الجزائر: جريدة المجاهد، ع100، 1961/07/17، ص08.

[3] افريقيا الراعية...، المصدر السابق، ص02.

[4] 05 جويلية 1961...، المصدر السابق ص08.

سفير فرنسا بدمشق ضد التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وقد صرح ان الحكومة السورية تقف مع الجزائر مستقبلا ضد أي تجربة نووية فرنسية جديدة.[1]

والى جانب هذا فقد عارضت الصحافة السورية الطروحات التي كانت من قبل بعض الدول والهادفة الى إيجاد حل للمشكلة الجزائرية على حساب الشعب الجزائري من ذلك المشروع السري الذي تقدمت به الو. م. ا وبريطانيا الى فرنسا لحل قضية الجزائر والذي نص على إعطاء السهول الساحلية لمليون ونصف مليون فرنسي من المستوطنين بمشاركة الجزائريين في هذا الإقليم اما الصحراء فستكون من نصيب الفرنسيين. ونبهت الجريدة الى خطورة الامر ومطالبة القادة العرب بالتصدي لذلك لان هذا التقسيم معناه القضاء على دولة عربية تربطها بالأمة روابط حضارية ولغوية ودينية. وأعابت الجريدة تدخل الدول الكبرى الى جانب فرنسا بينما العالم العربي لا يحرك أي ساكن تجاه مثل هذه القضايا.[2]

- لبنان:

كانت بداية التأييد اللبناني للقضية الجزائرية بتأسيس مكتب لجبهة التحرير الوطني في العاصمة بيروت عام 1958، رغم وجود لبنان تحت نوع من الهيمنة الفرنسية الا ان الحكومة اللبنانية تجاوزت الضغط الفرنسي وسمحت للمكتب بالنشاط داخل الأراضي اللبنانية، كما تجاوبت لبنان مع الثورة الجزائرية إيجابا حكومة وشعبا كالاعتراف بالحكومة المؤقتة في 14 جانفي 1959.[3]

---

[1] بوعزة (بوضياسة)، المرجع السابق، ص283.

[2] صالح (لميش)، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص43.

[3] مريم (صغير): مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 289-290.

-وفي إطار الدعم الرسمي للثورة الجزائرية فقد ادلى رئيس الحكومة اللبنانية بتصريح رحب فيه برد الحكومة المؤقتة الإيجابي حول مبدا المفاوضات واعتبرتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري المجاهد.[1]

كما أصدرت المفوضية الخارجية في الحزب التقدمي الاشتراكي بيانا صرحت فيه عن دعم الاشتراكيين العرب للجزائريين حتى النصر الأخير.

واستنكر شباب صيدا مؤامرة دوغول الأخيرة التي تهدف الى تقسيم الجزائر ومحاولة فصل الصحراء مؤكدين على دعمهم للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال التام.[2]

-العراق:

يعود تاريخ دعم العراق للثورة الجزائرية وقضيتها الى مؤتمر باندونغ، إذ اكدت على دعمها اللامشروط للثورة الجزائرية، وتدعم هذا الموقف بالدور البارز الذي لعبته العراق في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حيث قدمت مذكرة شديدة اللهجة اتهمت فيها فرنسا القيام بأعمال عسكرية واسعة النطاق في الجزائر وهو انتهاك للاتفاقيات الدولية التي تحرم إبادة الجنس البشري.

كما ان العراق اول دولة تعترف بالحكومة المؤقتة التي تم الإعلان عنها في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958.[3]

وفي سنة 1960 عندما حاول الجنرال دوغول اغراء خروتشوف ودفعه الى زيارة حاسي مسعود مقدما له العديد من الاغراءات المادية والسياسية، رفضت العراق هذا الاجراء رفضا قاطعا لان هذه الزيارة، ان تمت تعد اعترافا ضمنيا من الاتحاد السوفياتي بان الصحراء

---

[1] مريم (صغير)،المرجع السابق، ص297.

[2] المجاهد، ع100، المصدر السابق، ص08.

[3] مريم (الصغير)، المرجع السابق، ص ص 255- 266.

فرنسية، لهذا وجه عبد الكريم قاسم تحذيرا لخروتشوف معتبرا هذه الزيارة ان تمت، تعد مساسا بالعلاقات الثنائية العراقية السوفياتية والعلاقات العربية السوفياتية ككل.[1]

وعندما أقدمت فرنسا على تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية أصدرت الحكومة العراقية بيانا نددت فيه عن اعمال فرنسا وتحديها للراي العام العربي والافريقي واقبالها على اجراء التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، ونبهت المنظمات الإقليمية والدولية الى خطورة ما تقوم به فرنسا.[2]

وفي مؤتمر خارجية الدول العربية المنعقد في 21 كانون الثاني 1961 في بغداد تم اصدار قرارات مهمة من بينها:

1. تقديم المزيد من العون المادي والمالي الى الحكومة الجزائرية
2. ان تسمح كل دولة عربية لرعاياها بالتطوع في جيش التحرير الجزائري
3. تؤكد الدول العربية من بينها العراق على تأييدها وحدة الجزائر وسلامة أراضيها
4. أن تعيد الدول العربية النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا إذا استمرت في حربها ضد الجزائر.[3]

- الأردن:

كانت القضية الجزائرية موضع اهتمام الأردن ملكا وحكومة وشعبا في مختلف مراحلها، دعمتها ماديا ومعنويا وساندت كل خطوة ومسعى من شانه ان يسهل الحل السلمي للقضية الجزائرية، ودعت الأردن في أكثر من مرة الى ضرورة احتكام للعقل وفتح باب المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائر للوصول الى حل عادل للقضية الجزائرية.

---

[1] بشير (سعدوني)، المرجع السابق، ص276.

[2] الدعم العربي ...، المرجع السابق، ص 293.

[3] خليل حسن (الزركاني): الموقف القومي للشعب العراقي اتجاه الثورة الجزائرية، مكتب القدس، بغداد، 2002، ص18.

ففي الفترة التي سبقت المفاوضات بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية، إزاء ما كانت تطرحه فرنسا من حلول ومشاريع لحل القضية الجزائرية، عبر الملك حسين عن مساندته ودعمه وحكومته لكل قرار وموقف تتخذه الحكومة الجزائرية بصدد هذه المشاريع.[1]

وعلى إثر عزم فرنسا على اجراء تجاربها النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وقيامها بتفجير احدى قنابلها في تلك الصحراء، فقد عقد مجلس النواب الأردني جلسة لمناقشة هذه المسالة، حيث أكد النائب محمد عبد الرحمان خليفة استنكاره لهذا العمل الذي تقوم به فرنسا، مناشدا الحكومة بمقاطعة فرنسا اقتصاديا، ورفع مجلس النواب برقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة استنكر فيها هذا العمل وطالب بالحيلولة دون اجراء فرنسا تجاربها الذرية في الجزائر.[2]

وفي مؤتمر جامعة الدول العربية المنعقد في 19 سبتمبر 1961م القى رئيس الوفد الأردني كلمة طالب فيها باستئناف المفاوضات بين فرنسا والجزائر، خاصة ان فرنسا تأكدت بانها لا يمكنها فرض حل معين بالقوة على الشعب الجزائري، ودعاها لاتخاذ خطوة جريئة واجراء مفاوضات شريفة مع الحكومة الجزائرية، مؤكدا على مراعاة وحدة التراب الجزائري وهو بهذا يعبر عن رفض الأردن لمناورات فرنسا على فصل الصحراء عن الجزائر وبالتالي تأكيد جزائرية الصحراء.[3]

وبقيت المملكة الهامشية وفية في مواقفها تجاه الثورة الجزائرية الى غاية استرجاع الاستقلال وكانت من الدول الأولى التي سارعت الى الاعتراف بالاستقلال الكامل والغير منقوص للشعب الجزائري.[4]

---

[1] عمر صالح (العمري): موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008، ص396-397.

[2] الدعم العربي ...، المرجع سابق، ص340 – 341.

[3] بشير (سعدوني)، المرجع السابق، ص308.

[4] مريم (صغير)، المرجع السابق، ص285.

-السعودية:

تعتبر سنة 1955 المنطلق الفعلي لمظاهر الدعم الدبلوماسي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية، وتجلى ذلك في الطب الذي قدمته المملكة بعد شهرين من اندلاع الثورة في الجزائر، بإدراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ والمملكة العربية السعودية تعمل جاهدة لتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة، وتتابع باهتمام تطور الأوضاع في الجزائر وتقوم بنصرة القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية.[1]

ففي دورة 1961 الاممية، عندما بدأت فرنسا تبحث عن مخرج اخر وبطرح مغاير لطروحاتها السياسية وقد تمثل هذا الطرح الجديد في الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية والمناطق الاستراتيجية العسكرية، الى جانب حقول البترول، كان موقف الوفد السعودي معارضنا لهذه السياسة، واعتبر المطالب السعودية مطالب غير منطقية، باعتبار ان هذه المناطق جزء من الوحدة الترابية للجزائر ولا حق لفرنسا في المطالبة بها.[2]

وتابع الملك سعود القضية الجزائرية في مختلف ميادينها اذ يرى ان قضية الصحراء الجزائرية تحتاج للمزيد من الجهود ووحدة الصف من جانب البلاد المجاورة لها ومن واجب هذه البلاد ان تؤيد الحكومة الجزائرية بالنسبة لوحدة الصحراء بالتراب الجزائري.[3]

كل هذا خول المملكة السعودية ان تكون من الدول العربية الرائدة التي وقفت الى جانب الجزائر في محنتها، والتي كان لها الشرف الاعتراف بها دولة مستقلة استقلالا كاملا غير منقوص.[4]

---

[1] الدعم العربي ...، المرجع السابق، ص344.

[2] مريم (صغير)، المرجع السابق، ص231.

[3] خاص انباء قصيرة، جريدة المجاهد، ع 101، 1961/07/31، ص04.

[4] مريم (صغير)، المرجع السابق، ص231.

- قطر:

على غرار الأوضاع العامة التي كان عليها المشرق العربي والتي عانت من ويلات الاستعمار الإنجليزي في تلك الفترة الا ان دولة قطر حكومة وشعبا تفاعلت مع ثورة الشعب الجزائرية ووقفت على حقيقة الإبادة التي كان يرتكبها الجيش الفرنسي في حق الشعب العربي الأعزل في الجزائر، وكرست قطر جهودها لخدمة القضية الجزائرية واهم حدث ميز الموقف القطري تجاه الثورة الجزائرية هو المبادرة القوية التي قام بها امير قطر سنة 1961، عندما سلم قصره المتواجد في سويسرا لوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية الذي كان يجري مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول تقرير مصير الجزائر، وكان هدف امير قطر ان يكون للوفد الجزائري كامل الحرية المطلقة في تحديد قراراته حول مستقبل الجزائر دون أي ضغط من اية جهة.[1]

المطلب الثاني: ردود فعل الدول الافريقية

فشلت مشاريع فرنسا الرامية الى تحقيق الدعم الافريقي لسياستها في الجزائر وتزايدت الأصوات المؤيدة للقضية الجزائرية التي أصبحت حاضرة في كل المناسبات والنقاشات الافريقية، وبذلك ضمنت الجزائر دعما صريحا وواسعا في الكثير من البلدان الافريقية، نستعرض اهم مواقف الدول الافريقية بخصوص فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال.

- مالي:

واجهت مالي نفس المعاناة المشتركة من استعمار واحد (فرنسا)، والجوار الجغرافي مدعمة بالتوجه التحرري للحركة الوطنية المالية، كانت كلها عوامل أساسية في الدفع بموقف مالي تحالفا مع حرب التحرير الجزائرية منذ الاستعمار الفرنسي.[2]

---

[1] مريم (صغير)، المرجع السابق، ص319-321.

[2] إسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص168.

حيث أكد ممثل مالي في الأمم المتحدة (20 سبتمبر1960) على تأييد استقلال الجزائر وان حرب الجزائر سبب كافي لحمل الدول الافريقية على قطع علاقاتها مع فرنسا.[1]

وأصدرت الحكومة المالية يوم 1961/07/12 بيانا تؤكد فيه مساندتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.[2]

واعلن الرئيس موديبو كيتا صراحة في 22 اوت 1961 ان مالي تقف ضد مختلف المشاريع المشبوهة المرتبطة بالصحراء، بما في ذلك مشروع جمهورية التوارق.[3]

-السنغال:

من المعلوم ان جمهورية السنغال أقرب أصدقاء فرنسا في افريقيا أو في ما يسمى بالمجموعة الافريقية الفرنسية وأنها ساندت الموقف الفرنسي في الأمم المتحدة.

والافضع من ذلك ان آلاف السينغاليين كانوا مجندين في صفوف الجيش الفرنسي بالجزائر ولم يكن قادة السنغال يفكرون البتة في مطالبة فرنسا بإرجاعهم الى وطنهم. لكن تغيرت الأحوال في ظرف سنتين (من1958 الى 1960) من خلال الموقف الذي اتخذه الوفد السنيغالي إزاء القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة، اذ قال أحد قادة الشبيبة السينغالية التابعة لحزب رئيس الجمهورية "انه لا سبيل الا الاختيار بين موقفين في القضية الجزائرية اذ انه لا مناص من مساندة الحكومة الجزائرية بدون قيد ولا شرط".

وبخصوص موقف الحكومة السنغالية إزاء مختلف المشاكل التي وقفت في وجه المفاوضات الفرنسية الجزائرية قال وزير الخارجية السنغالي "دودو تيام" ان الغموض نشأ

---

[1] إسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص169

[2] محمد العربي (الزبيري)، ديغول والصحراء...، ص204.

[3] محمد (عباس)، المرجع السابق، ص768.

حول الصحراء عندما قيل ان الصحراء فرنسية وان سياستنا الرسمية تتمثل في مساندة وحدة التراب الجزائري بحدوده الحالية.[1]

كما ادلى الرئيس السنغالي في منتصف يوليو 1961 بتصريح في غاية الأهمية والوضوح أكد فيه: ان حدود البلد المستعمر هي حدوده بعد تحرره واستقلاله...انه من الصعب اعتبار صحراء موريتانيا ملكا لفرنسا، ولا نعتبر صحراء الجزائر كذلك.[2]

-نيجيريا:

كانت نيجيريا من الدول الداعمة للقضية الجزائرية في عدة منابر، واهم موقف اتخذته كان في مطلع 1961 اذ بادرت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع باريس تضامنا مع قضية الشعب الجزائري.[3]

وعند محاولة دوغول اقناع الرئيس النيجيري بضرورة التحرك في اتجاه البلدان الافريقية الأخرى لإقامة الجمهورية الصحراوية، كان رده حاسما قائلا: "انني لن اساعد ابدا وبأية صفة كانت على انشاء كاطنكا في الصحراء".[4]

-الكونغو:

تميزت العلاقات الجزائرية-الكونغولية اثناء حرب التحرير الجزائرية بالنضال المشترك ومن اهم ما ميز دعم الكونغو للجزائر ما تضمنته تأكيدات رئيس الحكومة الكونغولية باتريس لومبا الى السيد فرحات عباس اثناء لقائه به في 13 اوت 1960:".... ان المشكل الجزائري بالنسبة لنا هو مشكل القارة الافريقية بأكملها، انه لا وجود لجزائر فرنسية في نظرنا وانما هناك جزائر وكفى، وهذه الجزائر توجد في القارة الافريقية، وعلى الغرب اليوم ان يختار اما

---

[1] عبد الله (شريط)، المرجع السابق، ص ص74- 76.

[2] جريدة المجاهد، ع 100، المصدر السابق، ص8.

[3] جريدة المجاهد، ع 87، 16 يناير 1961.

[4] محمد العربي (الزبيري)، ديغول والصحراء...، ص207.

ان يقبل تحرير افريقيا بأكملها ويعيش معها في ظل الصداقة، واما أن يفرض صداقة افريقيا".[1]

ثم أكد باتريس لومبا دعمه للجزائر عندما وجه دعوة للحكومة المؤقتة كعضو كامل العضوية في مؤتمر تناول المشكلة الكونغولية،و أصدر لائحة ادانت التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.[2]

-النيجر:

وبخصوص دعم النيجر للجزائر، وجه حزب "الصوابة" وهو حزب المعارضة في النيجر برقية الى الرئيس فرحات عباس: قائلا:

"باسم الشعب النيجيري وحزب الصوابة، نتشرف بان نعبر لكم بمناسبة اليوم الوطني الجزائري ضد التقسيم، عن تضامننا الاخوي الكامل ونرجو ان تنتصر وفي أقرب الآجال الانتصار النهائي ضد قوات الاستعمار الفرنسي...، ان اخوانكم النيجريين دائما الى جانب الجزائر المجاهدة يساندونها المساندة التامة من اجل تحررها الكامل وسلامة وحدتها الترابية بما فيها الصحراء التي هي ميراث لشعبكم لا ينازع فيه أحد".[3]

-غانا:

افرزت المعاناة الخاصة للشعب الغاني من الاستعمار كل اهداف ومطالب حركات التحرر الوطنية في افريقيا والعالم ككل، ودعما للقضية الجزائرية كانت تجري مظاهرات وتجمعات دورية في غانا، وأبدى الرئيس الغاني "كوام نكرومه" انسجام مواقف حكومته مع الشعب الغاني مبررا قناعته من حتمية الانتصار الجزائري على فرنسا.[4]

---

[1] إسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص167.

[2] صالح (بلحاج)، المرجع السابق، ص337.

[3] 5 جويلية 1961...، المصدر السابق، ص8.

[4] إسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص ص167-168.

ومثال على ذلك خروج الجماهير الغانية في مظاهرات حاشدة عمت أجواء العاصمة معبرة عن استيائها من السياسة الفرنسية في جزء من الأراضي الافريقية خاصة بعد خبر تفجير القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية وحمل المتظاهرون لافتات معادية لفرنسا، وتزعم هذه المظاهرات كل ممثلي الشرائح الاجتماعية وقدموا رسالة احتجاجية قوية اللهجة الى سفير فرنسا في غانا.[1]

وبعث الرئيس نكرومه ببرقية الى الحكومة المؤقتة يعبر فيها عن مساندته لليوم الوطني ضد تقسيم الجزائر قائلا: "ان غانا حكومة وشعبا تحيي المجاهدين في الجزائر، وتعبر لهم عن مساندتها المطلقة لموقفهم الثابت، وان حكومة غانا تساند النظرية القائلة بان الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر وبان السلم الحقيقي والنهائي لا يمكن ان يعتمد في الجزائر الا على وقاية سلامة تراب الجزائر".[2]

-غينيا:

كانت غينيا من بين بعض الدول الافريقية المستقلة القلائل التي كانت لها مواقف متشددة ضد الاستعمار الفرنسي ومساندة مطلقة لحرب التحرير الجزائرية من خلال قيادة وطنية برئاسة احمد سيكوتوري الذي عرف بمواقفه الثابتة ضد لاستعمار وهيمنة القوى الرأسمالية. والرئيس سيكوتوري كان أحد القادة البارزين والقياديين المناوئين للاستعمار اذ أكد على قوة تضامنه وشعبه مع الشعب الجزائري على تقديم مساعدات غير مشروطة للحكومة للمؤقتة للجمهورية الجزائرية من اجل استقرار السلم في الجزائر حسب الشروط والضمانات التي تحددها الحكومة الجزائرية.[3]

---

[1] بوعزة (بوضرياسة)، المرجع السابق، ص284.

[2] 5 جويلية...، المصدر السابق، ص09.

[3] إسماعيل (دبش)، المرجع السابق، ص ص165- 166.

وصرحت إذاعة كوناكري ان العلاقات الغينية الفرنسية معرضة للانقطاع في حالة استمرار فرنسا في تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية.[1]

وفي 10 جويلية 1961 أصدرت الحكومة الغينية بيانا رسميا اكدت فيه مساندتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.[2]

- الكتلة الافروآسيوية:

في المؤتمر الأول للنقابات الافريقية المنعقد يوم 25-31 ماي 1961 بالدار البيضاء صادق على لائحة جاء فيها بعد الإشادة بكفاح الشعب الجزائري ومساهمة ذلك الكفاح في تحرير القارة وخدمة قضية الحرية والاستقلال وأصدر تصريحا يتمثل في:

- النظر للمؤامرة الاستعمارية التي تهدف الى فصل الصحراء عن التراب الجزائري التي تمثل خطر كبيرا على الاستقلال والوحدة الافريقية.
- الاعلان ان وحدة الشعب الجزائري وسلامة ترابه مبادئ أساسية تتنافى مع التقسيم.
- ويؤكد ان الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر ولا حق لاحد فيها الا لسيادة الشعب الجزائري
- ويطلب من عمال افريقيا ان يزدادوا تيقظا وحذرا ويساندوا مساندة جماعية سياسة الحكومة الجزائرية من اجل تحقيق السيادة الكاملة للجزائر واحترام سلامة التراب الجزائري.[3]

---

[1] بوعزة (بوضرياسة)، المرجع السابق، ص284.

[2] جريدة المجاهد، ع 100، المصدر السابق، ص02.

[3] نصف الشهر السياسي: جريدة المجاهد، 1961/6/5، ص6.

- استنكرت منظمة التضامن الافريقي الاسيوي بشدة المشروع الاجرامي الذي أعدته الحكومة الفرنسية لتقسيم الجزائر وتجزئتها وفصل المنطقة الصحراوية عنها.[1]
- وعقدت كتلة الدول الافريقية والاسيوية اجتماعا بعد مظاهرات 5 جويلية خصصته لدارسة القضية الجزائرية، وعلى إثر هذا الاجماع أولى رئيس الكتلة بالتصريح التالي:

1. تنعي كل الدول الأعضاء في الكتلة الافريقية والاسيوية الخسائر في الأرواح التي سجلت يوم الاضراب الذي دعت اليه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
2. تحدد مساندتها في الفقرة الثانية من مقررات الجمعية العامة كالأمم المتحدة الأخيرة التي تعبر عن معارضة لكل تجزئة للجزائر.
3. تعرب املها في ان تستأنف المفاوضات بين الجانبين في أقرب وقت ممكن وكلفت كتلة الدول الافريقية والاسيوية من جهة أخرى ممثلا يهم بقضية الجزائر و ان يتتبع تطورات القضية وان يقدم تقريرا للكتلة كلما دعت الضرورة الى ذلك.[2]

وقدمت دول الكتلة الافريقية الاسيوية يوم 16 سبتمبر 1961 بلائحة جاء فيها: "ان ممثلي الدول الافريقية الاسيوية بعد ان عبروا عن اسفهم العميق امام استمرار الحرب في الجزائر... ودعوا الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستئناف

---

[1] 5 جويلية 1961...، المصدر السابق، ص08.

[2] المصدر نفسه، ص09.

المفاوضات من اجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري".[1]

[1] المجاهد، عدد 111، 1961/12/25، ص02

استنتاج جزئي :

واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء الجزائرية بانتهاج أسلوبين لإفشالها، أولهما التحرك على المستوى الدبلوماسي العالمي، والثاني تصعيد العمل المسلح وتجنيد الرأي العام الداخلي.

و نتج عن محاولات فرنسا لكسب حربها في قضية فصل الصحراء عن الشمال الجزائري مواقف مختلفة بداية بموقف الحكومة الفرنسية وبعض أطراف الشعب الفرنسي ثم مواقف بعض الدول الأوروبية والاسيوية.

كما أثارت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها عام 1954 وعلى مدى سبع سنوات ونصف اهتماما واسعا في الأوساط الرسمية والشعبية لدى مختلف دول العالم، مما كان له التأثير الواضح على مجمل الحياة العامة وانعكس مباشرة على التطورات السياسية، واستعرضنا ذلك في مواقف بعض الدول العربية والإفريقية من قضية فصل الصحراء عن الشمال.

الفصل الثالث:

أثر توقيع اتفاقية ايفيان على مستقبل صحراء الجزائر

المبحث الأول: بترول الصحراء بين حسابات الثروة الفرنسية ورهانات الجزائر (الصراع البترولي الجزائري الفرنسي)

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والإستراتيجية للسياسة النووية الفرنسية

نضال الشعب الجزائري لحوالي 132 سنة ضد الاستعمار الفرنسي تكلل في النهاية بالحصول على الاستقلال وتوقيع اتفاقية ايفيان 18 مارس 1962 التي كانت عبارة عن شروط وبنود تحدد مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال.

لكن الاستقلال السياسي للجزائر في 1962 لم يكن سوى بداية مرحلة جديدة للصراع الفرنسي الجزائري لاسترجاع الثروات الوطنية وتسخيرها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد تكريس فرنسا هيمنتها الاقتصادية والعسكرية باستمرارها في استغلال النفط والغاز وجعل الصحراء الجزائرية حقلا خصبا للتجارب الفرنسية الهيدروجينية منها والنووية بعيدا عن جلب الأنظار أو لفت الانتباه متحججة ببعض بنود اتفاقية ايفيان، فلأي مدى أثر توقيعها على مستقبل الصحراء الجزائرية؟

المبحث الأول: بترول الصحراء بين حسابات الثروة الفرنسية ورهانات الجزائر (الصراع البترولي الجزائري الفرنسي)

يعتبر الإصرار الفرنسي على الاحتفاظ بالصحراء نابع من معطيات اقتصادية خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز، إذ أصبحت فرنسا تعول على نفط الجزائر وما يجلب لها من أموال لخزينتها.

المطلب لأول: بترول الجزائر من خلال اتفاقية ايفيان

رغم تصميم السلطات الفرنسية على تمسكها بالصحراء وجدوا أنفسهم مجبرين على الاعتراف بسيادة الجزائر على الصحراء مما جاء في أحد بنود اتفاقيات ايفيان–وحدة التراب الوطني–التي نصت على الاعتراف بها بحدودها الحالية شمالها وصحرائها[1] في نفس الوقت أعطت أهمية لثروات الصحراء من خلال إعداد اعلان خاص يتعلق بتوضيحات استغلال باطن الصحراء[2] في شكل محور بعنوان: إعلان المبادئ حول التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الصحراء، ويتضمن:

مقدمة:

1. في إطار السيادة الجزائرية، تتعهد الجزائر وفرنسا وتتعاونان لضمان استمرار الجهود لتنمية ثروة باطن الصحراء.
2. تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها للسلطة العامة لتطبيق تشريعات التعدين والنفط، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في الباب الثالث من هذا الإعلان.

---

[1] بيان وفد التفاوض: جريدة المجاهد، ع 117 (عدد خاص)، 20 مارس 1962، ص8.

[2] عبد المجيد (بلخروبي): ميلاد الجمهورية والاعتراف بها، تر: بونيون (العربي)، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص2016.

3. تتعهد الجزائر وفرنسا، كل فيما يعنيه، بمراعاة مبادئ التعاون المبينة أعلاه، واحترام وضمان احترام تطبيق الأحكام التالية:

– تحدد هذه المقدمة هدف التعاون: مواصلة تنمية الصحراء بما يتجاوز تحولات الوضع السياسي وينتج عن هذه النتيجة الأولى[1]:

أن تلتزم الجزائر بالالتزامات والتعهدات التي قطعتها فرنسا على الشركات التي تحمل تصاريح أو امتيازات، في المقابل تحصل على الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها فرنسا باعتبارها سلطة عامة مانحة[*] وتخصيص دور خاص للهيئة الجزائرية الفرنسية المنصوص عليها في الباب الثالث. [2]

توضح هذه النقاط السابقة إقصاء السيادة الجزائرية في بعض المجالات كالمادة من إعلان مبادئ التعاون من اجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء على ان تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة باستثمارات التعدين، النقل، نقل المحروقات والمواد المعدنية التي منحتها فرنسا للبحث والاستغلال.[3]

الباب الأول: الهيدروكربونات السائلة والغازية

أ.ضمان الحقوق المكتسبة وامتداداتها:

1. تؤكد الجزائر جميع الحقوق التي تمنحها الجمهورية الفرنسية على سندات التعدين والنقل تطبيقا لقانون البترول الصحراوي. تتعلق هذه الفقرة بجميع تصاريح التعدين والنقل

(1)C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents : les accord d'Evian-textes et commentaires , p 55.

*)ibid :

لا ينطبق هذا الحكم على حقوق الدولة الفرنسية بصفتها مالكة لبعض الشركات او المنظمات ومن الواضح ان هذه الحقوق تظل دون تغيير

(2))ibid.

(3)) Salah (mouhoubi) : la politique de coopération algéro-française , O.P.U,1991,p55.

التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير، ومع ذلك بعد وقف إطلاق النار لن يتم إصدار تصاريح بحثية جديدة حصرية في المناطق التي لم يتم تخصيصها بعد، إلا إذا كانت المناطق المعنية موضوع اخطار تحقيق نشر قبل ذلك التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.

ويعنى بعناوين التعدين والنقل بشكل أساسي:

- تراخيص التنقيب.
- تصاريح الاستكشاف الحصرية المعروفة باسم تصاريح H.
- تصاريح التشغيل المؤقتة.
- امتيازات التشغيل والاتفاقيات المقابلة.
- الموافقات على المشاريع لأعمال نقل الهيدروكربون وتصاريح النقل.(1)

-من خلال هذا البند وضحت فرنسا تمسكها ببقاء نظام الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار، كما تطبق هذه المادة على مجموع الامتيازات الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير، وتصدر فرنسا رخص التنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية الفرنسية لإجراء التنقيب.(2)

2. يحدد قانون البترول الصحراوي أحكام وحقوق والتزامات حاملي سندات التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه. وحقوق الأشخاص المرتبطين بهم بمقتضى الاتفاقات أو العقود المعتمدة من قبل الجمهورية الفرنسية.

إن مضمون الحقوق المرتبطة بسندات التعدين والنقل المؤكدة في الفقرة رقم 1 محدد في جميع التشريعات واللوائح التي سنتها فرنسا كما هي موجودة حاليا. وبعبارة أخرى قانون

(1) C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 56.

(2) Salah (mouhoubi) , op.cit ,p55.

النفط الصحراوي والأحكام الملحقة به، ولا سيما اتفاقية الامتياز القياسية ستظل تحكم جميع سندات التعدين الصادرة عن فرنسا وتكون الحقوق الرئيسية المضمونة على النحو التالي:

- الحق في تجديد تراخيص الاستكشاف في ظل الشروط وضمن الحدود التي يحددها قانون البترول الصحراوي.
- الحق لحامل رخصة التنقيب وشركائه التي تم اكتشاف سطحها، خلال فترة سريان هذا التصريح، وديعة قابلة للاستغلال، للحصول على الامتياز وفقا للنظام الذي تحدده الاتفاقية النموذجية في 16 سبتمبر 1961.
- الحق في نقل المنتجات في ظل الظروف الاقتصادية العادية (الفقرة 03)
- حرية التصرف في الإنتاج وفقا للشروط المنصوص عليها في (الفقرة 04) من إعلان المبادئ.
- ضمان النظام الضريبي طويل الأجل الذي اقره قانون البترول الصحراوي (25 سنة من امتياز التشغيل أو إذن النقل). (1)
- الحق في التحويل الحر لأرباح الأسهم أو الدخل من أي نوع من رأس المال المستثمر أو الدخل من التصفية أو تحقيق الاستثمارات، بموجب الشروط التي يضمنها قانون البترول (المادة 76 من الأمر رقم 58-1111-المؤرخ في 22 نوفمبر 1958).
- الاختيار الحر للمقاولين والموظفين: حرية تنقل هؤلاء و الاستخدام الحر للأراضي والمرافق من أي نوع بموجب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المؤرخة في 16 سبتمبر 1961.

(1) C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 56.

الحقوق الإضافية المنصوص عليها في قانون البترول على الخصوص احتلال الأراضي اللازمة. (1)

بالنسبة لقانون البترول هذا القانون وضع حدا لانتظار وتردد الشركات الأجنبية وتخوفها من إيداع رؤوس الأموال الضخمة (إذ لم يعد يشترط أن تكون أغلبية الأسهم للدولة الفرنسية فقط وينص أيضا على:

- منح امتياز لمدة خمسين سنة تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض هام في الضرائب وتتعهد الحكومة الفرنسية على أن لا ترفع نسبة الضرائب البترولية على مدة طويلة.
- ترك الحرية للشركات البترولية في أن تتناقش مع الدولة الفرنسية حول حقوق وواجبات الجانبين أي أن الشركات لا تكون مرتبطة مسبقا بشروط محددة لا يمكن تحويرها
- في استطاعت هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة الأنابيب.
- إعطاء الشركات نصف الأرباح، أي أكثر من نسبة الربع الذي تقام على أساسه اتفاقيات استغلال البترول. و دوغول عندما أعطى الشركات نصف الربح يجعلها ترغب في استثمار بترول الصحراء الجزائرية أكثر من رغبتها في استثمار الموارد البترولية الأخرى في العالم.
- وإذا حدث خلاف بين الشركات والسلطات العامة يتولى مجلس الدولة (وهو أعلى منظمة قضائية فرنسية) فض هذا النزاع. (1)

(1)C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 56.57.

يبدو من خلال اتفاقية ايفيان تشبث السلطات الفرنسية بقانون البترول الصحراوي 1958 كما رأينا فيما سبق لما يحفظ لها من امتيازات وصلاحيات قد تصل إلى 50 سنة، لكن الوفد الجزائري يظهر عليه عدم اطلاعه على هذا القانون فكل من بن يوسف بن خدة وسعد دحلب ورضا مالك تطرقوا إليه دون شرحه وعرفوه على انه مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات والساورة، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل.[2]

3. حق حامل سندات التعدين وشركائه في النقل أو التسبب في نقل إنتاجه من المحروقات السائلة أو الغازية عبر خطوط الأنابيب، في ظل الظروف الاقتصادية العادية، إلى نقاط المعالجة أو التحميل والتأكد من ذلك.يتم ممارسة التصدير فيما يتعلق بتحديد مسار خطوط الأنابيب وفقا لتوصيات المنظمة.

الغرض من هذا الحكم هو السماح للهيئة الفرنسية الجزائرية المنصوص عليها في الباب "3" بالتدخل عن طريق التوصيات في تحديد مسار خطوط الأنابيب (أنابيب النفط أو الغاز)، مع مراعاة احترام مبدأ النقل عن طريق "الطريق الاقتصادي الطبيعي".

4. حق صاحب الامتياز وشركائه في إطار منظمتهم التجارية الخاصة، أو تلك التي يختارونها في بيع الإنتاج أو التصرف فيه بحرية، أي التنازل عنه أو استبداله أو استخدامه في الجزائر أو للتصدير، يخضع لإشباع حاجات الاستهلاك الداخلي الجزائري والتكوير الفوري.

---

[1] دي غول–بعد عجزه العسكري يجمد الاقتصاد الغربي في حرب الجزائر، جريدة المجاهد، ج2، 1958/12/24، ص10.

[2] انظر: بن يوسف (بن خدة) ، المصدر السابق، ص111، أيضا: رضا (مالك)، المصدر السابق، ص436، أيضا: سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص318

الغرض من هذا النص هو ضمان تلبية احتياجات الاستهلاك الداخلي للجزائر وتوريد صناعة التكرير مع مراعاة هذا العرض ذي الأولوية، تتمتع الشركات بالحرية الكاملة في استخدام منتجاتها الهيدروكربونات السائلة والغازية في الجزائر وللتصدير.

5. يجب أن تتوافق أسعار الصرف والتعامل التعدين المطبق على جميع المعاملات التجارية أو المالية مع التكافؤات الرسمية المعترف بها في الإعلانات النقدية الدولية.

الغرض من هذا الحكم هو استبعاد أي إجراء تمييزي في استخدام أسعار الصرف والتعامل النقدية المطبق على مختلف عمليات الشركات.

6. أحكام هذا العنوان قابلة للتطبيق دون تمييز على جميع حاملي سندات التعدين أو النقل وشركائهم، بغض النظر عن الطبيعة أو أصل وتوزيع رأسمالهم وبغض النظر عن أي شرط من شروط الجنسية للأشخاص أو مكانتهم الاجتماعية.

7. تمتنع الجزائر عن أي إجراء من شأنه أن يزيد من صعوبة أو إعاقة ممارسة الحقوق المكفولة أعلاه–مع مراعاة الظروف الاقتصادية السيئة وان لا تؤثر على حقوق ومصالح المساهمين أو حاملي أو دائني حاملي سندات التعدين أو النقل أو شركائهم أو ممتلكاتهم.

تعزز هذه الأحكام الضمان للحقوق المكتسبة وجميع إمكانيات التمييز[1]

من هذا البند الأخير (7) يتضح أن الجزائر تجد نفسها مقيدة بعدم اتخاذ أية إجراءات في مجال استثمار ثروات باطن الأرض، إلا من ناحية الإجراءات التنظيمية فقط، أما ما يخص التنظيم الجذري لهذا القطاع فلا يجوز للجزائر التدخل فيه[2]

---

[1]C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 57.

[2] Salah (mouhoubi) op-cit, p55.

ب. ضمانات خاصة بالمستقبل (تعدين أو نقل جديد):

8. لمدة ستة سنوات من دخول هذه الأحكام حيز التنفيذ، سنعطي الجزائر الأولوية للشركات الفرنسية من حيث تصاريح الاستكشاف، على قدم المساواة فيما يتعلق بالمناطق التي لم يتم تخصيصها أو إتاحتها بعد.

سيكون النظام المطبق هو ذلك الذي حدده التشريع الجزائري الساري، حيث تحتفظ الشركات الفرنسية بنظام قانون النفط الصحراوي المشار إليه في الفقرة الأولى فيما يتعلق بسندات التعدين التي يغطيها ضمان الحقوق المكتسبة

يعني بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي يتم ضمان سيطرتها بشكل فعال من قبل أشخاص فرنسيين.[1]

يعطي هذا الحكم إصدار السندات التعدين لمدة ست سنوات بعد تقرير المصير في المناطق التي لم يتم تخصيصها بعد أو التي ستصبح بعد انتهاء صلاحية تصاريح الاستكشاف السارية–حاليا– ستعطي الأفضلية للشركات الغربية، في حالة المنافسة مع الشركات الأخرى، سيتم إبلاغهم بالشروط التي تقدمها الشركات الأخرى، حتى يتمكنوا من صياغة العروض بأنفسهم، سيتم تخصيص سندات التعدين لهم على قدم المساواة–عند مقارنة العروض سيتم اخذ العناصر المتعلقة حصريا بالمناطق التي سيتم تخصيصها، دون مراعاة حالة التصاريح أو الامتيازات التي يغطيها ضمان الحقوق المكتسبة.

وبالتالي فان منح سندات التعدين جديدة للشركات الفرنسية لا يمكن أن يكون مناسبة للتشكيك في نظام قانون البترول الصحراوي الخاص بسندات التعدين التي يغطيها ضمان الحقوق المكتسبة.

---

[1]C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 58.

9. تمتنع الجزائر عن أي إجراء تمييزي يضر بالشركات الفرنسية وشركائها المشاركين في البحث أو الاستغلال أو نقل المحروقات السائلة أو الغازية.

إن حظر أي إجراء تمييزي يضر بالشركات الفرنسية وشركائها هو حظر دائم.

ج. أحكام مشتركة:

10. شراء وتصدير وبيع المحروقات ذات المنشأ الصحراوي مباشرة أو من خلال المبادلات الفنية لتزويد فرنسا ودول أخرى في منطقة الفرنك يؤدي إلى الدفع بالفرنك الفرنسي ويتم فتح صادرات المحروقات الصحراوية خارج منطقة الفرنك–وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه.[1]

وهذا يعني هيمنة الفرنك أو بقاء الجزائر في منطقة الفرنك الفرنسي.[2]

ستحدد اتفاقيات التعاون النقدي المشار إليها في المادة 11 من إعلان مبادئ التعاون الاقتصادي والمالي الطرق العلمية لتطبيق هذا المبدأ.

سيتم دفعها بالفرنك الفرنسي ليس فقط النفط والغاز المستورد مباشرة إلى فرنسا ودول منطقة الفرنك الأخرى، ولكن أيضا الكميات اللازمة للتبادل الفني للنفط الصحراوي مقابل الزيوت من مصادر أخرى، بما يلبي احتياجات العرض لفرنسا ومنطقة الفرنك، الكميات المباعة خارج المنطقة الحرة والتي لا تتوافق مع هذه المعايير ستؤدي إلى زيادة مقدار الارباح الصافية الناتجة بالعملة الأجنبية إلى ائتمان بالعملة لصالح الجزائر، يتجسد من خلال حق سحب لصندوق استقرار الصرف في منطقة الفرنك. [3]

---

[1] C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 58.

[2] خليفة (الجندي): حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص230.

[3] C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 59.

الباب الثاني: المواد المعدنية الأخرى

تضمن هذا الباب بندين (البند 11 والبند 12) ويختصان بامتيازات التعدين التي ستتحصل عليها فرنسا بشأن المواد المعدنية الأخرى غير المحروقات.[1]

الباب الثالث: المنظمة الفنية لتنمية ثروات باطن الصحراء

13. إن التطوير الرشيد لثروات باطن الصحراء يعهد به في ظل الشروط المحددة في الفقرات التالية، إلى هيئة فنية فرنسية جزائرية–المشار إليها فيما يلي باسم "المنظمة"

14. الجزائر وفرنسا شريكان في تأسيس الهيئة التي سيتم تشكيلها عند تنفيذ هذا الاتفاق، يدير المنظمة مجلس يضم عددا متساويا من الممثلين من البلدين المؤسسين، لكل عضو من أعضاء المجلس بما في ذلك الرئيس صوت واحد.[2]

هنا تتساوى فرنسا مع الجزائر لكي تسير جانبا من الاقتصاد الجزائري وخاصة بالنسبة للطاقة والمواد الأولية.[3]

وناقش المجلس جميع أنشطة المنظمة وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين فيما يتعلق ب:

تعيين الرئيس والعضو المنتدب

توقعات النفقات المشار إليها في الفقرة 16–أدناه–

أما القرارات الأخرى فتتخذ بالأغلبية المطلقة.

يجب اختيار مجلس الإدارة والعضو المنتدب على ان يكون أحدهما جزائري الجنسية والأخر فرنسي الجنسية يحدد المجلس اختصاصات كل من الرئيس والمدير العام.

---

[1] C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 59.

[2] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص320–321.

[3] خليفة (الجندي)، المرجع السابق، ص230.

15. تتمتع المنظمة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي لديها خدمات فنية وإدارية مكونة في الأولوية من قبل موظفين ينتمون إلى الدول المؤسسة[1]–سيقام تعاون بين فرنسا والجزائر من اجل التنمية العقلانية لثروة باطن الأرض وسيؤدي إنشاء الهيئة الفنية الفرنسية الجزائرية إلى تمثيل البلدين على قدم المساواة.

16. المنظمة مسؤولة عن تقرير التنمية العقلانية لثروات باطن الصحراء، وتهتم بشكل خاص بتطوير وصيانة لهياكل اللازمة لأنشطة التعدين.

ولتحقيق هذه الغاية تضع الهيئة كل عام مشروع برنامج إنفاق لدراسة صيانة الأعمال والاستثمارات الجديدة تقدمه للموافقة عليه إلى البلدية المؤسسين.

17. يتم تحديد دور الهيئة في قطاع التعدين على النحو التالي:

أ– نصوص ذات طبيعة تشريعية أو تنظيمية تتعلق بنظام التعدين أو البترول تسنها الجزائر بعد استشارة الهيئة.

ب– تفحص الهيئة الطلبات المتعلقة بسندات التعدين والحقوق المستمدة من هذه السندات وتقر الجزائر في مقترحات الهيئة وتصدر سندات التعدين.

ج– توفر الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات صاحبة الامتياز

18. تشمل نفقات المنظمة ما يلي:

- مصاريف التشغيل.
- نفقات صيانة الهياكل القائمة.
- الإنفاق على المعدات الجديدة.

---

[1]C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, pp 59-60.

تتكون موارد الهيئة من مساهمات من الدول الأعضاء ثابتة بما يتناسب مع عدد الأصوات التي لديها في مجلس الإدارة. ومع ذلك لمدة ثلاث سنوات من تقرير المصير، والتي قد تكون قابلة للتجديد، يتم استكمال هذه الموارد بمساهمة 12 إضافية من الجزائر لا تقل عن حصيلة ضرائب النفط.

ستأتي موارد المنظمة في البداية على الأقل من جزء من عائدات النفط والضرائب التي تدفعها الشركات صاحبة الامتياز، وبالنسبة للباقي من المساهمات تتوزع بما يتناسب مع الأصوات في مجلس إدارة المنظمة أي مدامت هذه المنظمة ستكون فرنسية جزائرية فستصل إلى نصف مسؤولية الجزائر ونصف مسؤولية فرنسا.

الباب الرابع: التحكيم

بالنسبة للباب الرابع المتعلق بالتحكيم يتم تكليف هيئة التحكيم الدولية في حالة عدم الاتفاق أو وجود مخالفات أو دعاوي أو منازعات بين السلطة العامة وأصحاب الحقوق المذكورة في الباب الأول.[1]

بررت فرنسا موقفها في فرض كل هذه الشروط لكونها من قامت بعمليات التنقيب في الصحراء واكتشاف الغاز والبترول، وطبعا كل هذه الأشغال تحتاج إلى رؤوس أموال ومجهود مادي وبشري، لهذا أرادت فرنسا أن تكون المتحكم في هذه الثروات وكانت متأكدة أنها تعوض كل خسائرها بأرباح طائلة.

وعند استقلال الجزائر كانت سيطرة رأسمال فرنسا هو السائد في صناعة البترول الجزائري، وكانت الشركات الفرنسية تملك حوالي ثلاثة أرباع المساحة المشمولة بامتيازات التنقيب وحوالي 93 من الاحتياط البترولي الثابت، كما كانت تسيطر على أكثر من ثلثي

[1]C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, pp 60-61.

إنتاج البترول الجزائري، وبلغت قيمة الاستثمارات الفرنسية في البترول الجزائر نحو بليون دولار لحظة إبرام اتفاقية ايفيان.[1]

قرارات اتفاقية ايفيان بخصوص نفط الصحراء الجزائرية كانت في صالح فرنسا، ويعود سبب ذلك إلى نقص التحضير وعدم إلمام الوفد الجزائري بالناحية التكتيكية، فقد اعترف المفاوضون الجزائريون أن الوفد الفرنسي كان متفوقا عليهم خاصة في المجال الفقهي والقانوني، اذ صرح دحلب أن خبيرهم في شؤون البترول جعلهم يقولون أشياء تافهة عن البترول مما جعل الفرنسيون سيخرون منهم.[2]

المطلب الثاني: الاتفاقيات البترولية بعد الاستقلال وجهود الجزائر للتخلص من هيمنة فرنسا على البترول الجزائري

تبين مما سبق في إعلان مبادئ التعاون من اجل استثمار ثروات الصحراء من اتفاقية ايفيان أن المذهب الفرنسي تمسك قدر الإمكان بالنظام السائد بالصحراء والذي تم قبوله من الطرف الجزائري مقابل ضمان بقاء الصحراء كجزء من الإقليم الوطني.[3]

وكانت السنوات الأولى لاستقلال الجزائر هي التي كان من المفروض أن تشهد تطبيق اتفاقيات ايفيان لكن هذه المرحلة تميزت بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات كانت معظمها تحديدا علميا لكيفيات تطبيق اتفاقيات ايفيان وهي ذات طابع فني.[4]

---

[1] سهام (ميلودي): اتفاقية ايفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال–دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015، ص140.

[2] سعد (دحلب)، المصدر السابق، ص151.

[3] Hocine (malti) : Hitorie secrète du pétrol algérien , la découverte , paris 2010, p33.

[4] محمد (الميلي)، المرجع السابق، ص ص209–210.

1.الاتفاق البترولي 1962:

وهو ما يسمى بالاتفاق من اجل تنفيذ الفقرة 8 من الفصل الأول لإعلان المبادئ المتعلق بترقية ثروات الباطن الصحراوي.

ويضاف اليه الاتفاقية المتعلقة بالتنظيم التقني لترقية ثروات الباطن الصحراوي والاتفاق المتعلق بالقانون البترولي التي تم التوقيع عليها في 29 أوت 1962 الذي تم بموجبه الاحتفاظ بنص القانون البترولي مع الاكتفاء بالتعويض حرفيا الذي قدم لفرنسا صلاحيات سيضمن مواصلة التمتع بها.

كما تضمنت اتفاقية 1962 حقوقا خارجة عما هو مألوف تتمتع بها المؤسسات الفرنسية إلى حين منح حق الأولوية لطلبات التنقيب الفرنسية الجنسية، تفرض هذه الاتفاقية إجراء تحقيق حول كل طلب تنقيب غير فرنسي كما تلتزم الجزائر بإعلام الجانب الفرنسي أثناء مدة التحقيق المحددة بـ 30 يوم حيث يمكن للشركات الفرنسية المنافسة على المشروع بتقديم طلبات مماثلة وتنص بصراحة بأسبقية المتعامل الفرنسي إذا قدم طلبا مماثلا للطلب موضوع التحقيق في 15 يوم التي تلي إعلامه بالطلب حول المشروع.[1]

وفي هذه المرحلة بلغت نسبة سيطرة المصالح الفرنسية العامة والخاصة على الإنتاج 80.99% والشركات الأجنبية والدولية الخاصة 17.86% فقط، أما الجزائر فلم تكن تسيطر إلا على 10.15% من الإنتاج البترولي أي حوالي مليونين من الأطنان من مجموع الإنتاج البالغ حينئذ 20.6 مليون طن.[2]

---

[1] فتحي (عميروش)، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون–قانون الأعمال–كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015/2014 ، ص ص 48–49.

[2] أسامة (صاحب منعم): الملامح العامة لسياسة الجزائر النفطية 1962–1965، مجلة مركز نايل للدراسات الإنسانية، مجلد 5، ع1، ص87.

- وحرمت الجزائر من الحصول على العملات الأجنبية، والتي كان لها أن توفرها من تصدير هذه المواد البترولية إلى الأسواق غير الفرنسية.
- حرمت أيضا من التنقيب فكانت حصة الأسد فيه لفرنسا، ففي سنة 1963 كان لفرنسا نسبة 67.45% وللمجموعات الدولية الأخرى 17.33% و10.5% لشركات أجنبية أخرى أما الجزائر لم تكن آنذاك تسيطر إلا على 4.64% من مساحات التنقيب كذلك لم يكن للجزائر مهندس بترولي واحد يعمل في الصناعة البترولية للبلاد لذلك صناعة البترول في الجزائر قد أعدت لتكون للتصدير البترول الخام لفرنسا التي تقوم بعمليات التكرير والتصنيع.[1]

وبالنسبة للدخل الذي كانت تحصل عليه الحكومة الجزائرية من نشاطات الشركات البترولية العاملة في أراضيها فنجد أن معدل دخل الخزينة الجزائرية من البرميل الواحد ما بين 1962-1964 يزيد عن 28 سنت أمريكي، بينما معدل البرميل للدول المصدرة والمنتجة خلال نفس الفترة يتراوح بين 75 إلى 90 سنتا أمريكي للبرميل الواحد.

كما أن حق الأفضلية الذي منح للشركات الفرنسية، يفرض أضرارا على الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار بالجزائر، وبذلك تصبح السوق البترولية الجزائرية حكرا على الشركات الفرنسية، وتخسر الجزائر التعامل بالعملة الصعبة.[2]

---

[1] نازلي (معوض احمد): العلاقات بين الجزائر وفرنسا-من اتفاقية ايفيان للتأميم البترول، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر، 1978، ص157.

[2] Rabah (mahiout) : Le petrole algerien ; edition ; edition enap, Alger, 1974, p119

2.اتفاق جويلية 1965:

جاء الاتفاق البترولي الثاني الموقع بين الجزائر وفرنسا 29 جويلية 1965 لتغيير بعض الموازين التي وضعها سابقه سنة 1962 مبينا حقيقة التعاون واهم ما يميزها من حيث الهدف المراد منها بالنسبة لكل طرف–وهذا الاتفاق جاء أيضا في ظل تطور قدرات التفاوض للجانب الجزائري.[1] فبعد قرار الحكومة الجزائرية بالسماح لشركة–"جون براون ليميتد" للانشاءات البريطانية ببناء خط جديد لأنابيب البترول توترت العلاقات الجزائرية الفرنسية ولجأت شركة "ترابال" إلى محكمة تحكيم خاصة أقيمت وفق اتفاقية ايفيان مطالبة بحقوقها وحقوق مساهميها التي تمثل مصالح فرنسية بدرجة أولى إلى جانب المصالح الأمريكية.

لم تسوي هذه الحكمة النزاع إلا في إطار مفاوضات فرنسية جزائرية انتهت بتوقيع اتفاقية بترولية جديدة بين البلدين جويلية 1965.[2]

في أوائل ديسمبر 1963 طالب الرئيس احمد بن بلة إجراء مفاوضات بين الحكومين الجزائرية والفرنسية بشأن استخدام موارد الطاقة في الصحراء الكبرى لتسهيل حركة التصنيع في البلاد. وبدأت الجولة الأولى من المفاوضات البترولية يوم 14 جانفي 1964 في باريس وتعاقبت اجتماعات مكثفة بين الجانبين حتى جويلية 1965 وكانت عناصر هذه المفاوضات تدور حول عدة محاور أساسية كمشكلة الإنتاج البترولي الذي يتزايد زيادة هائلة، مقابل وسائل تصريف غير كافية لمواجهة الناتج البترولي الجديد وكذلك إرادة الدولة الجزائرية الحصول على المزيد من عائدات البترول، أما الدولة الفرنسية ترغب في حماية حقوقها البترولية الواردة في اتفاقيات ايفيان.[3]

---

[1] فتحي(عميروش)، المرجع السابق، ص ص52– 53.

[2] نازلي (معوض احمد)، المرجع السابق، ص167.

[3] المرجع نفسه، ص ص159–168 .

تضمن هذا الاتفاق تعريف لشكل جديد من التعاون يعتمد على عدد من الأسس المبدئية التي تمليها مصالح الطرفين فالجانب الفرنسي كان دافعه الأساسي وراء هذا الاتفاق هو التحصل على تموين من المحروقات للاستثمارات الضخمة التي انفقتها المؤسسات الفرنسية العاملة في المجال البترولي في الجزائر والتي لا يمكن التراجع عنها، إضافة إلى توازن المدفوعات الفرنسية والحالة التي تتواجد فيها الصناعة البترولية الفرنسية التي لم تكن كصناعة منافسيها الغربيين.

أما الجانب الجزائري تحتم عليه إبرام هذا الاتفاق لإعادة بعث البحث البترولي ومحاولة الاستفادة من المساعدة التقنية التي يمنحها هذا الاتفاق والتي يرجى منها جعل الجزائر متعامل في المجال البترولي وليس فقط محصل ضريبي.

إضافة إلى المساعدة في ضخ البترول الجزائري في السوق الدولية وضمان التصنيع للاقتصاد الوطني.

وتتضح هذه المعادلة في إطار تطور تقني واقتصادي مقابل أولوية في التموين في المحروقات.

وأهم ما جاء في بنوده:

1.الجمعية التعاونية: تعتبر أهم ما جاء في الاتفاق البترولي 1965 لتمكينها حقوق حصرية للبحث في المجال النفطي وتهدف إلى:

- التعاون من اجل البحث واستغلال المحروقات ودمج الجهود.
- خلق الشروط من اجل استفادة الجزائر في مجال المشاركة في تطوير النشاط البترولي كمتعامل ليس منح الرخص فقط.
- تسهيل تمويل أعمال التنقيب في الجزائر والمساهمة في التسويق. [1]

[1] فتحي(عميروش)، المرجع السابق، ص ص54-55.

2. مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية للجزائر:

حيث خصصت المادة 31 أهم وسائل المساعدة الفرنسية بغرض تطوير الإنتاج الوطني الجزائري:

– إذ تمنح فرنسا قروض طويلة الأجل وكذا ضمانها منح قروض تمويل من المؤسسات المالية الفرنسية.

– منح المساعدات التقنية فيما يتعلق ببناء وحدات إنتاجية وتكوين العمال وضمان ولوج المنتجات في أحسن الظروف إلى السوق الفرنسية وان لزم الأمر المساعدة التقنية في التسويق.[1]

لاحظ المسؤولين الجزائريين أن اتفاقية الجزائر سنة 1965 لن تترجم أبدا إلى سيطرة مدعمة للجزائر على النشاطات المرتبطة باستخراج المحروقات.

فمنذ بداية الإنتاج النفطي في 31 ديسمبر 1964 بلغت الإرادات الضريبية التي دفعتها الشركات النفطية للجزائر 210 مليون دولار لإنتاج قدر بـ 85 مليون طن، ومن سنة 1965 إلى سنة 1970 تحصلت على 1010 مليون دولار لإنتاج 180 مليون طن في حين بلغت حصة الشركات من الأرباح الصافية والاستهلاكية 600 مليون دولار في 1965 ومن هذا التاريخ إلى غاية 1970 تحصلت الجزائر على 1230 مليون دولار، بينما تحصلت الشركات على 2350 مليون دولار.

[1] فتحي (عميروش)، المرجع السابق، ص55.

كما تم ملاحظة أن الجمعية التعاونية لم تستخرج بين 1966-1969 سوى 20 مليون طن من البترول الخام وظل الإنتاج الوطني في حدود 5.3 مليون طن. مما جعلها تتهم فرنسا بأنها هي المسؤولة عن هذه الوضعية وأنها لم تلتزم بتعهداتها التي عرفت انخفاضا في الميزانية بداية من توقيع على الاتفاقية.[1]

3. محادثات 1969: انطلقت هذه المحادثات بطلب من الجزائر لتنفيذ اتفاقية 1965 وتمت في مرحلتين:

الأولى: من 1969/11/24 إلى 1970/07/13

الثانية: من 1970/08/29 إلى 1971/02/04

انتهت هذه المحادثات بقرار أن يقدم الطرف الفرنسي مساهمته في مجال التصنيع ورفع مستوى الإنتاج ويستفيد الطرف الفرنسي من نظام الامتياز وكذا نظام التراخيص المتضمنة في قانون المالية 1970، وان يأخذ الجزائريون مسؤولياتهم لربط نظام الضرائب المطروح على الشركات الفرنسية كغيرها من البلدان التي تتعامل مع منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبيك).

أو التباحث في المساهمات التي من شانها السماح للجزائر مراقبة الشركات التي تتعامل معها في ميدان المحروقات إلا أنه في 1971/02/04 توقفت المحادثات نهائيا بين فرنسا والجزائر، فكان رد فعل الجزائر إصدار مرسوم تشريعي يوم 1971/02/12 بوجبه الغي نظام الاشتراك بالامتياز مع فرنسا. [2]

---

[1] نور الدين (عسال): الصراع البترولي الجزائري الفرنسي 1962-1971، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع12 ديسمبر 2017، ص ص148-149.

[2] خيري (الرزقي): المسألة النفطية في الجزائر بين اهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلص من الهيمنة (1890-1971)، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، ع1 جانفي 2020 ،ص577.

ب. جهود الجزائر للتخلص من هيمنة فرنسا على البترول الجزائري:

كانت مسألة السيادة الفرنسية على الصحراء الجزائرية مرفوضة جملة وتفصيلا من طرف القيادة الثورية الجزائرية، لأنها لم تكن مجرد خلاف لترسيم الحد فقط بل كانت مسالة الاحتفاظ بالصحراء كاملة وبثرواتها الباطنية، وهدف فرنسا كان واضحا لضمان تموين منطقة الفرنك بالمنتجات الطاقوية.[1]

وكانت الجزائر المستقلة في ظل الجمهورية الأولى أمام خيارين هما:

الخيار الأول: الإبقاء على نظام الامتيازات القديم الذي إقامته فرنسا.

الخيار الثاني: اخذ مسؤولياتها مباشرة والمساهمة بشكل فعال لتثمين وتقييم ثرواتها البترولية.

ففي الحالة الأولى جميع الشركات المستفيدة غالبيتها فرنسية وستبقى استغلالها قائما رغم انتقال السيادة إلى الجزائر.[2]

إلا أن الجزائر ما بين عامي 1963-1964 بدأت بالالتفاف حول الخيار الثاني، فلقد كان المجلس الوطني لثورة الجزائرية قد صادق بعد الحصول على الاستغلال على ضرورة إعداد مخطط يضع الثروات المعدنية الطاقوية الجزائرية تحت سير وتصرف الدولة الجزائرية، وقد تجسد هذا التوجه سنة 1963 بتنصيب هيئات لمراقبة هذا القطاع، ووضع مخطط لإنشاء الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك لتتكفل بنقل وتسويق المحروقات.[3]

---

[1] نور الدين (عسال): جبهة التحرير الوطني وآفاق استغلال بترول الصحراء 1954- 1962، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد1، ع11، 2015/6/1، ص437.

[2] Rabah (mahiout), op.cit.p120

[3] الحاج موسى (بن عمر): بترول الصحراء ...، ص249

1.إنشاء شركة سوناطراك: في بداية عام 1963 طرحت فكرة إنشاء خط أنابيب ثالث ينتقل البترول الجزائري من حقوله في الصحراء إلى ارزيو من طرف الشركة "ترابل" والتي تتكون من شركات اغلب الأسهم فيها للدولة الفرنسية، وعندما أجرت هذه الشركة اتصالاتها بالحكومة الجزائرية بشان خط الأنابيب اشترطت عليها الجزائر ان تكون لها نسبة مشاركة في رأس المال مقدارها 20% وان يكون لها الخيار في الحصول على 13% أخرى من رأسمال الخط وافقت شركة تربال على الشرط الأول ورفضت الثاني وفي 15 جوان 1963 طالبت شركة تربال بالتصريح لها بإنشاء خط الأنابيب هذا لكنها لم تتلقى جوابا من الحكومة الجزائرية، هذه الأخيرة أشارت فيما بعد بتصريحات رسمية إلى قرار إنشاء خط هذه الأنابيب بنفسها وتتولى إدارته وتشغيله. وفي 31 ديسمبر1963 قررت الجزائر إنشاء الجهاز الوطني المكلف بتنفيذ سياستها البترولية فأقامت بذلك الشركة الوطنية لنقل وتسويق البترول "سوناطراك".[1]

وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الشركة التي ستدخل الجزائر في القطاع البترولي تتمثل في:

- تحضير دراسات مسبقة لإنشاء الوسائل البرية والبحرية التي تسمح بنقل البترول السائل والغازي.
- تطبيق أو تحقيق هذه الوسائل واستغلالها كإنشاءات تابعة للدولة الجزائرية.
- بيع وشراء البترول السائل والغازي.
- الحصول على كل الحقوق والصلاحيات والاتفاقيات التي تسمح بتنفيذ المشاريع المتعلقة بالأعمال المذكورة أعلاه. [2]

---

[1] نازلي (معوض احمد)، المرجع السابق، ص ص164-166.

[2] Rabah (mahiout), op-cit, p123.

انشأت سوناطراك وفق المرسوم 63-491 المقرر عام 1963 الذي ظهر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 10 جانفي 1964 باعتماد الشركة الوطنية للنقل والإيجار بالمحروقات "سوناطراك" التي انطلقت برأسمال يساوي 40 مليون دج من اجل تحقيق مهمتها.[1]

وطرحت شركة سوناطراك في الشهور الأولى من عام 1964 مشروعها الخاص بخط الأنابيب بين حوض الحمراء وارزيو، في مناقصة دولية اشتركت فيها شركات ألمانية وأمريكية وفرنسية وبريطانية، وقررت سوناطراك في مارس 1964 أن تتعهد بإنشاء الخط إلى الشركة البريطانية المسماة "جون براون ليميتيد" "johne browen limuited" بحيث تغطي تكاليف انشائه على النحو التالي: 50% من التكاليف يغطيها قرض كويتي، 25% من التكاليف تغطيها موارد البنك العربي للتنمية، والباقي تتحمله الحكومة البريطانية.[2]

وبعد سوء تفاهم طرأ بين الجزائر والشركات الأجنبية قررت الجزائر ان تنشا هذا الخط النفطي الجديد وتملكه ملكية تامة، فقامت سوناطراك بإجراء بعض الدراسات الفنية على الخط مستعينة في ذلك بعض المكاتب الاستشارية العالمية، وعلى ضوء هذه الدراسة انشأت سوناطراك الخط الممتد من حوض الحمراء إلى ارزيو على مسافة 805 كلم وتم تشغيله فعليا بتاريخ 1966/02/19 وهذا ما مثل أولى خطوات الجزائر للتخلص من الهيمنة الأجنبية على قطاع النفط.[3]

---

[1] Rabah (mahiout), op-cit, p123.

[2] نازلي (معوض احمد)، المرجع السابق، ص167.

[3] خيري (الرزقي)، المرجع السابق، ص577.

2.سياسة التأميم:

بعدما نجحت شركة سوناطراك في المشاركة في نشاط البحث والإنتاج الذي أصبح بمثابة خطوة أولى ستتبعها خطوات أخرى أكثر جرأة، قامت في فيفري 1967 بشراء شبكة البيع لشركة بريتش بتروليوم التي كانت تمثل ربع سوق التوزيع، ثم أعلنت في شهر أوت من نفس السنة عن تأميم شبكة التوزيع لثلاثة عشرة شركة انجلو أمريكية. وفي 26 أوت أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوما بتأميم ثلاث شركات تسيطر عليها شركة ايسو الامريكية وشركتين تنتميان إلى شركة موبيل، وهذه الشركات الخمس تمتلك 32% من محطات بيع الغاز و26% من معمل التكرير في مدينة الجزائر.[1]

مع بداية استرجاع الحكومة الجزائرية للمحروقات كأهم مورد اقتصادي أقرت أيضا رفع سعر الضرائب على البترول، وحاول المسؤول الأول على وزارة الطاقة والصناعة في تلك الفترة بلعيد عبد السلام تحديد تكلفة النفط كما تريد الحكومة الجزائرية، لا كما تريد فرنسا.

لكن هذه القرارات أجبرت الحكومة الجزائرية الدخول في مفاوضات مع السلطات الفرنسية بحكم ان الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك، وفق اتفاقية ايفيان.[2]

واستمرت الحكومة الجزائرية في سياستها لاسترجاع الشركات النفطية، فقد أعلنت في 20 ماي 1968 عن تأميم 27 شركة فرنسية غير بترولية، وبعد أربع أيام أممت 18 شركة فرنسية أخرى ثم الإعلان عن تأميم الشركات البترولية الانجلو سكسونية أمام هذا الإصرار الجزائري طلب الجنرال دوغول في جويلية 1968 العودة إلى المحادثات وقبول تعيين مدير جزائري على رأس الجمعية التعاونية (اتفاق 1965). [3]

---

[1] نور الدين (عسال)، الصراع البترولي...، ص151.

[2] جمال (بلفردي): جوانب من الخيارات التنموية للدولة الجزائرية 1965-1976، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 5، ع1، 2019، ص14.

[3] نور الدين (عسال)، الصراع البترولي...، ص ص152-153.

أما الحكومة الجزائرية دعت إلى مراجعة بنود اتفاقية 1965 لإعادة النظر في النصوص الجبائية المنصوص عليها في الاتفاقية وفي هذه الفترة قامت الشركة الفرنسية "أيراب" بالتوقيع على اتفاقية بترولية مع ليبيا وإيران، وعندئذ طالبت الحكومة الجزائرية ببيع ممتلكاتها للجزائر. واستبدال هذه الحصة بشراء البترول من نيجيريا والغابون وبحر الشمال وهذا يوضح أن شركة أيراب خططت للانسحاب من الجزائر منذ مدة بحثا عن استثمار أموالها خارج الجزائر.[1]

وبدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول نظام الامتيازات النفطية بالجزائر في نوفمبر 1969، وكان التفاوض مركزا على اقتسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية، استمرت هذه المفاوضات لمدة عام ووصلت إلى طريق مسدود، ما دع الرئيس هواري بودين إلى إيقاف القنوات الديبلوماسية للتفاوض بإعلانه انهاء تكليف وزارة الخارجية عن متابعة المفاوضات واحالة الملف إلى وزارة الطاقة والمناجم، وتحميلها مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري وتولي العمليات النفطية في البلاد.[2]

وفي الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24/ 02/ 1971 أعلن الرئيس بومدين عن سلسلة التأمينات الشاملة التي مست 51% من أسهم الشركات البترولية وكذا تأميم الغاز الطبيعي بالصحراء الجزائرية، وتأميم النقل البري الخاص بنقل البترول الموجود بالتراب الوطني.[3]

وصرح بان هذه القرارات اتخذت من جانب واحد وأنها تهدف إلى ضمان شركة سوناطراك احتكار نسبة 51% من كل المشاريع البيتروكيميائية في الجزائر، ما يعني

---

[1] نور الدين (عسال)، الصراع البترولي...، ص ص153-155.

[2] عصام (بن الشيخ)، قرار تاميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971-دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 6 جانفي 2012،الجزائر، ص193.

[3] جمال (بلفردي)، المرجع السابق، ص16.

استرجاعها للسيادة الوطنية على النفط الجزائري، وامتلاكها لكافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقية ايفيان، التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ 24 فيفري 1972.[1]

وبالموازاة مع إجراءات التأميم فان القانون الأساسي 12 افريل 1971 حدد الإطار الذي تعمل فيه الشركات الأجنبية، إذ أكدت المادة الأولى أن كل أجنبي راغب في ممارسة نشاطه في ميدان البحث واستغلال المحروقات السائلة بالجزائر لن يستطيع ذلك إلا بالشراكة مع سوناطراك إضافة إلى انه يسمح بالنشاط إلا على الرخص المنجمية الممنوحة لشركة سوناطراك.

أمام هذا الوضع لم يكن بيد الشركة الفرنسية للبترول سوى الاعتراف بهذه النصوص في اتفاقية 30 جوان 1971 واتفاقية 15 ديسمبر 1971.[2]

وأصبحت الجزائر بقرار التأميم تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الأجنبية، وبذلك تتحكم الجزائر في 4 آلاف متر مكعب من الغاز و600 مليون طن من الأنابيب الممتدة في 8 شبكات لخطوط أنابيب الغاز و3500 كلم من أنابيب النفط، كما وضع قرار التأميم الجزائر أمام مسؤولية ترابطية لإنجاح للتخلص من التبعية الاقتصادية.[3]

---

[1] عصام (بن الشيخ)، المرجع السابق، ص194.

[2] نور الدين (عسال)، الصراع البترولي...، ص164.

[3] عصام (بن الشيخ)، المرجع السابق، ص194.

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والإستراتيجية للسياسة النووية الفرنسية

لقد صنف الفرنسيون التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية ضمن الملفات العسكرية السرية، والمعلومات الخاصة بهذه التجارب لن يستطيع العامة من الناس وحتى المختصون الإطلاع عليها وكشف خباياها.

المطلب الأول : التجارب النووية من خلال إتفاقية إيفيان والتجارب النووية التكميلية (بعد الإستقلال) وآثارها على الصحة والبيئة

1. التجارب النووية من خلال اتفاقية إيفيان:

حلم فصل الصحراء عن الوطن الأم تبخر أمام إرادة الجزائريين، لكن فرنسا استغلت بعض الثغرات في الشروط العسكرية لإتفاقيات إيفيان ومددت تواجدها العسكري في المنطقة لمدة خمس سنوات، فكانت الفرصة سانحة لها لإجراء تجاربها النووية. [1]

وجاء في إعلان المبادئ المتعلقة بالمسائل العسكرية في إتفافيات إتفاقيات إيفيان أن على هذه المبادئ إستجابة لأربعة مخاوف سائدة:

- ضمان أمن اتصالات فرنسا في البحر الأبيض المتوسط.
- الحفاظ على خطوط اتصال فرنسا مع إفريقيا السوداء.
- إنهاء التجارب الجارية في الصحراء.
- ضمان حماية السكان خلال هذه الفترة.

ولتحقيق هذه الأغراض يجب إتخاذ التدابير التالية:

- توفير قاعدة جوية بحرية في المرسى الكبير.
- الاستخدام المجاني للمطارات .[2]

---

[1] بوعزة (بوضرياسة)، المرجع السابق، ص 291.

[2] C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 68.

- توفير مواقع تجريبية بالصحراء.
- بقاء الجيش الفرنسي في الجزائر بضع سنوات بعد تقرير المصير.
- وضع متميز لقواتنا في الجزائر. [1]

النقطة الثالثة من مخاوف فرنسا وكذا النقطة الثالثة من التدابير اللازم اتخاذها المذكورة أعلاه في المبادئ المتعلقة بالمسائل العسكرية بينت بصراحة أن فرنسا تؤكد على إكمالها تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، وهذه النقاط لم تذكر في إتفاقيات إيفيان لبن يوسف بن خدة وكذا الجزائر في إيفيان لرضا مالك والمهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر لسعد دحلب وحتى إتفاقيات المنشورة في الجريدة الرسمية الفرنسية.

كذلك حملت إتفاقيات إيفيان (المتحصل عليها من الأرشيف) في طياتها بين البند الرابع والبند الخامس نقطة تشرح بالتفصيل استخدام الصحراء للتجارب النووية الفرنسية وتتمثل هذه النقطة في:

في الصحراء، تبقى المساحات الواسعة اللازمة بحقول النار والمنشآت الفنية للدراسات والتجارب المتعلقة بتطوير إمكاناتها العسكرية، لمدة خمس سنوات تحت تصرف فرنسا.

وحول المواقع التي تشمل هذه التركيبات، يمكن تركيب وتشغيل محطات توطين تقنية، ويجوز لفرنسا إتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان السلامة، على وجه الخصوص أثناء التجارب، قد تخضع حركة المرور لقيود. يمكن للسلطات الفرنسية أن تطرد من المناطق الموجودة تحت تصرفها جميع الأشخاص الموجودين فيها بحق الملكية أو الإخلال بالنظام العام. [2]

---

[1] C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, p 68.

[2] ibid, pp 68-70.

لم تذكر أيضا هذه النقطة في المصادر السابقة (بن يوسف بن خدة)، رضا مالك، سعد دحلب.

واحتفاظ فرنسا بمواقع في الصحراء لمدة خمس سنوات وأهمها " كولومب بشار، رقان " وأن تستخدم هذه المحطات الفنية، وتشير هذه العبارة إلى محطات التجارب النووية[1]، وتمسكت فرنسا بالإمتيازات العسكرية وشددت للحصول عليها لحاجتها إلى القواعد الصحراوية لمواصلة برامجها النووية.[2]

2. التجارب النووية بعد وقف إطلاق النار (التجارب التكميلية):

توجد أوجه تضارب كثيرة حول عدد التفجيرات التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية بعد الإستقلال، فبينما يتحدث بعض الباحثين الجزائريين عن 57 تفجيرا نوويا والتي كانت جميعها تعادل قوتها التفجيرية 600 كيلو طن أي ما يعادل 100 مرة القوة التفجيرية لهيروشيما .بينما تتحدث التقارير الفرنسية عن وجود 17 تفجيرا في الصحراء الجزائرية. [3]

وأول تفجير نووي بعد وقف إطلاق النار كان في 1 ماي 1962 الحادث النووي " بريل " Béryl.[4]الذي يعتبر أخطر وأقوى تجربة نووية، وتم تنفيذها بقرار رسمي وبإشراف شخصيات تقنية وشخصيات رسمية منها الوزير رمسمير " Pierre Ramsimer " وقاستون بالويكسي (Caston palewski) . لقد حدث الإنفجار الضخم في نفق ليخرج كحمم ومعادن منصهرة لتقع على سطح الأرض، وبسرعة تشكلت سحابة على بعد 2600 م²،

---

[1] جوان (غليسبي)، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي (أبو طالب)، الدار المصرية لتأليف، مصر، 1966، ص 233.

[2] الإمتيازات المذكورة في إعلان المبادئ الخاص بالمسائل العسكرية. أنظر:
C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents , op.cit, pp 70-71.

[3] يحي (وناس): التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، معالجة قانونية للآثار البيئية، مجلة العلوم القانونية، ع 3، جوان 2011، ص 39.

[4] عمار (منصوري): التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: إرث إستعماري مسموم وثقيل على الجزائر، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد 17، ع1، 2019، ص 10.

وارتكب خطأ أثناء التفجير وهو نسيان تسعة 9 أشخاص في المنطقة، فأصيبوا بتسرب الإشعاع النووي إلى الجسم وتم نقلهم إلى المستشفى العسكري (Percy) من أجل المعاينة والمراقبة الطبيعية للإشعاع البيولوجي لكشف الأمراض الداخلية والخارجية من خلال المعاينات الطبية، وأفاد الفحص الطبي أن الجرعات الإشعاعية تطورت داخل أجسامهم .[1]

خلفت هذه التجربة آثار مدمرة للبيئة وما حولها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، رغم احتجاج علماء البيئة والمحيط والطبيعة أنذاك إلا أن فرنسا تجاهلت كل النداءات الصارخة وكانت تبرر بأنها سارية وفقا إتفاقية دولية [2]. ودارت أخبار بأن فرنسا ستستكمل نجاربها النووية تحت الأرض في الصحراء الكبرى، وذلك تمهيدا للقنبلة الهيدروجينية التي تتولى فرنسا أن تفجرها في المحيط الهادي . فأصدرت الحكومة الجزائرية بيانيا رسميا تحتج فيه على إجراء التجارب النووية في صحراء أراضيها وهدد الرئيس أحمد بن بلة يقطع العلاقات السياسية مع فرنسا إذا أجرت هذه التجارب . ولكن الدوائر الفرنسية المختصة بشؤون الذرة أعلنت عزمها عن إجرائها [3]. ومن بين هذه التجارب:

تجربة مونيك : 18 مارس 1963:

نقذت فرنسا تفجير قنبلة سميت بتجربة مونيكMONIQUE ، بلغت طاقتها التفجيرية ما يعادل 20 كيلوطن T.N.T لو خفت آثار اهتزازاتها عبر مسافات بعيدة جدا.[4]

بعد هذا التفجير نددت الحكومة الجزائرية بقوة على ذلك وطالبت من فرنسا في بيان رسمي مراجعة البنود العسكرية في إتفاقيات إيفيان، لأن نصوص هذه الإتفاقية لاتتفق مع

---

[1] سميرة (نقادي)، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية مقاربة إجتماعية، المركز الوطني للبحث الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران، ص 336.

[2] بشير (كاشة الفرحي): مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر، وزارة المجاهدين، 2007، ص 265.

[3] نازلي (معوض أحمد)، المرجع السابق، ص ص 80- 82.

[4] عبد الكاظم (العبودي): التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصفة والبيئة في المدى القريب والبعيد، سلسلة ندوات التجارب الفرنسية ....، المرجع السابق، ص 83.

سيادة الجزائر واستقلالها ولابد من نص صريح على منع التجارب النووية في صحراء الجزائر مستقبلا، كما طلبت الحكومة الجزائرية الإسراع للإجتماع بوفد جزائري لتعديل إتفاقية إيفيان التي فرضت على الجزائر في ظروف إستثنائية لم يكن وقتها أي خيار في مقاومتها أو رفضها. [1]

ودخلت الجزائر مع فرنسا في مفاوضات وقبلت الحكومة الفرنسية في ماي 1963 التخلي عن التفجيرات النووية، وجعلتها تنهي ذلك في 15 جوان 1964 قبل عام من التاريخ المحدد في اتفاقيات إيفيان .

لكن هذه التجارب لم تتوقف بل استمرت، لأن فرنسا لم تقفل باب المطالبة بإعادة إجراء التجارب النووية، ففي زيارة أحمد بن بلة لفرنسا 13 مارس 1964 من أجل تثمين التعاون بين البلدين، ذكر دوغول شرطا لأحمد بن بلة بأنه مقابل تقديم المساعدات المالية الفرنسية للجزائر، ستتمكن فرنسا من القيام بالتجارب النووية في الصحراء الجزائرية[2] .

وعدد التجارب في الصحراء عرفت رقما كبيرا، فمنطقة حمودية سجلت 39 تجربة، 4 منها تجارب جوية مابين 1960-1961 و 35 تجربة مابين 1961- 1963، في حين عرفت منطقة إينكر (INEKKER) التابعة لمنطقة عين مقل 18 تجربة مابين 1961-1966، 13 منها باطنية بقوة 500، و 5 تجارب سرية مابين 1964 - 1966 ليكون مجموع التجارب سبعة وخمسون 57 تجربة. [3]

بالنسبة للتجارب 13 الباطنية التي أجريت (خلال الفترة 1961- 1966) داخل أنفاق أنجزت داخل الجبل مخترقة إياه من عدة جهات وتم تصميمها خصيصا لهذا الفرض، بدأ

---

[1] نازلي (معوض أحمد)، المرجع السابق، ص ص 83- 84.

[2] Charles Robert (Ageron) : la politique française de cooperation avec l'algerie , des accords d'evain, vers la paix en Algérie , ALEMEL , AFKAR,Algérie , 2012 , p p 493-495.

[3] سميرة (نقادي)، المرجع السابق، ص 330.

إنجازها سنة 1961. تتفاوت في طاقتها التفجيرية، وصلت انفجاراتها إلى مسافات بعيدة داخل الأرض. سجلت أجهزة الرصد الزلزالي تحركات أرضية واضحة على مسافات بعيدة، منها ماوصل إلى منطقة تاظروك على بعد 200 كلم عن موقف الإنفجار. [1]

كما تعد عملية بولان (Opération pollen) من بين أهم التجارب التكميلية تحت الأرض والتي أجريت في جبل تاوريرت تان أفيلا(Montange du taouirirt tan afela) وتعرف عند الفرنسيين باللهيب البارد (Terre froids) خلفت دويا قاصفا،وسحابة إشعاعية قذفت في الأرض عناصر الفريق الذي فجرها رغم بعدهم عنها بحوالي 30 أو 40 كلم.[2]

نفذت عملية بولان مابين 1964 – 1966 أجريت في خمس تجارب لانشطار البلوتونيوم. [3]

كما تم تفجير قنبلة أخرى يوم 22 مارس 1965 لم تكن هذه التجربة ناجحة لأنه حدث خلل جعل الذبذبات تندفع بكل قوتها داخل الرواق الرئيسي، حيث انفجرت كل السدادات فتكونت سحابة ذرية وتمددت، فاستدعى الأمر إخلاء مراكز المراقبة. وكانت عملية الإخلاء جد صعبة رغم توفر كل إمكانيات الحماية كما استحال تحديد عدد الأشعة التي تعرض إليها المتواجدون بعين المكان. [4]

بالنسبة لعدد التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وتاريخ توقفها موضوع يمسه الغموض، لعدم حصول الباحثين على تصريحات رسمية . بخصوصها . فالظابط

---

[1] عبد الكاظم (العبودي)، المرجع السابق، ص 82.

[2] سميرة (نقادي)، المرجع السابق، ص 33.

[3] عمار (جفال)، حسين (بوقارة)، عمار (منصوري)، كاظم (لعبودي)، محي الدين (محمد): التأثيرات اللاحقة للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1966) في المجالين البيئي والصحي، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر " الأسلحة النووية نموذجيا "، م.م. و.د. ب.ج.و.ن أول نوفمبر 1954، 2007، ص 60.

[4] التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية، سلسلة ندوات التجارب الفرنسية ...، المرجع السابق، ص 31.

بن جبار محمد المكلف بتصفية عتاد القاعدة النووية برقان يقول أنه استلمها من الفرنسيين عام 1967.[1]

لكن شهادة الجنرال بن يلس رشيد الأمين العام لوزارة الدفاع سابقا يقول في لقاء صحفي مسجل أن : " بعد نجاح التجارب النووية الفرنسية وأصبحت بلدا نوويا واشترط الجنرال شارل دوغول من الرئيس هواري بومدين مقابل الانسحاب المسبق من قاعدة المرسى الكبير تمديد بقاء القاعدة العسكرية في الصحراء من أجل المزيد من التجارب الكيمياوية في وادي الناموس " 10 سنوات " ...فقبلت الجزائر بالمقايضة . وبقيت فرنسا تقوم بالتجارب الكيميائية في وادي الناموس في صحراء الجزائر إلى غاية 1986.[2]

هل يمكن إعتماد هذه الشهادة للبحث أكثر عن حقيقة نهاية التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وعددها؟

[1] عمار (جفال) وآخرون، المرجع السابق، ص 64.

[2] https://m.facebook.com/story.php?story-Fbid=450573485837500&id=10002654557420.

3 . آثار التجارب النووية على الصحة والبيئية:

ينتج عن كل قنبلة نووية ثلاث تأثيرات رئيسية : الانفجار المدمر، الحرارة المحرقة، والإشعاعات النووية الفتاكة.

1. التأثير الأول: الإنفجار هو أول قوة تدميرية للقنابل يؤدي إلى تحرك سريع جدا يشكل أمواجا هوائية عظيمة فتهتز الأرض بسبب هذه الموجات ويسبب هدم منازل ومباني تقدر بأميال حول مكان الإنفجار، ويتناثر كل ماهو قائم على الأرض.

2. التأثير الثاني: الحرارة المنبعثة من الشظايا المتناثرة والمتطايرة من العناصر المشعة والمنتشرة تسبب الحرائق لسرعتها الفائقة، فتلتهم النيران كل ما يتواجد في طريقها.

3. التأثير الثالث: وهو الأسوأ بانتشار الإشعات النووية، فيظهر في البداية بريق قاطف للبصر من الإشعاع الناتج عن التفاعل النووي الهائل ويحمل معه الأشعة السينية وغيرها من الإشعاعات النووية لاترى بالعين المجردة، ولكنها تمتلك طاقة وقوة وحركة تدخل الخلايا الحية للكائنات الحية (الإنسان، النبات والحيوان).[1]

وبالنسبة للصحراء الجزائرية التي كانت فضاء واسعا للتجارب النووية الفرنسية ومستودع لنفايات خطيرة خلفت وراءها آثار على الصحة والبيئة بسبب التلوث الإشعاعي الناتج عن هذه التجارب النووية، ويقترن هذا الضرر بتلوث بيئي في المناطق المحيطة بمواقع التجارب ومشاكل صحية يعاني منها سكان هذه المناطق إلى يومنا هذا.[2]

---

[1] يوسف (يمين): موسوعة الذرة، ج1، ط2، نوبليس للطباعة، 2000، ص ص 101- 104.

[2] مريم (خالدي)، فضيلة (سنيسنة): التلوث الإشعاعي النووي وأثره على البيئة في منطقة رقان، التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، منشورات جامعة أحمد دراية أدرار، مخبر القانون والتنمية المحلية، 2020، ص 71.

أ. الآثار البيئية:

التلوث النووي وإشعاعاته الخطيرة التي خلفتها التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية يهدد جميع ماهو حي على سطح أرض المناطق المعنية وفي غياب المعلومات عن المكان الذي دفنت فيه المواد الملوثة بالإشعاع تزداد الخطورة أكثر مما كانت عليه نتيجة رفض الدولة الفرنسية تسليم السجلات الخاصة بالتجارب النووية التي أجرتها في صحراء الجزائر. [1]

فالتقرير السنوي لمحافظة الطاقة النووية الفرنسية (CEA) لعام 1960 يظهر وجود منطقة ملوثة يبلغ طولها حوالي 150 كلم والتعليمات المقدمة للمشاركين في تفجير القنابل تحدد بوضوح الشروط التي يمكن من خلالها الدخول في المنطقة الملوثة والخروج منها، وهذا يؤكد أن المناطق المجاورة لمكان التفجير النووي قد تلوثت وتلقت جرعة كبيرة من النشاط الإشعاعي. [2]

إذ خلفت التجربة المسماة " اليربوع الأزرق " سحابة مشحونة بعناصر مشعة وصلت إلى غاية نيامي عاصمة النيجر، ولوحظ أيضا وصول سحابة أخرى إلى نجامينا عاصمة التشاد، وسجل الخبراء في هذا الخصوص تغيرات مفاجئة في المناخ بتهاطل أمطار داكنة على جنوب البرتغال في 16 فيفري 1960، وفي اليوم الموالي في اليابان . وكانت هذه الأمطار تحمل نشاطا إشعاعيا أكبر ب 29 مرة عن معدلها [3].

---

[1] السبتي (غيلاني)، فيصل (فالتة): مسؤلية الدولة الفرنسية في تنظيف الصحراء الجزائرية من الإشعاعات النووية التي خلقتها فرنسا الإستعمارية إثر تقصيرها للقنبلة النووية سنة 1960، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 20، سبتمبر 2016، ص 307.

[2] عمار (منصوري)، المرجع السابق، ص 18.

[3] محمد المهدي (بكراوي)، إنصاف (بن عمران): البعد القانوني للآثار الصحية والبيئية للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية في منظور القانون الدولي الإنساني، مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع 8، الجزائر، جانفي 2013، ص 20.

إذا كان تأثير هذه القنابل بهذه الصورة خارج الجزائر فكيف كانت في الجزائر ؟.!!!

نتج عن التجارب النووية الفرنسية حرائق وحرارة وضغط وعواصف أثرت في المناخ الذي أدى إلى تغيرات في حركة الكثبان الرملية في تلك المناطق التي فجرت فيها، وعانت من عوامل التعرية الهوائية بسبب العصف الذري. [1]

وفي هذا الخصوص اشتكى معظم سكان الصحراء من تدهور المنتجات الفلاحية نتيجة الحرق النووي مما جعلها غير صالحة للزراعة،حيث فتكت بها بشكل كبير، ولم تعد المنطقة قادرة على إنتاج بعض المحاصيل الزراعية التي كانت تشتهر بها، وهو ما أكده رئيس الفرقة الفلاحية رفيق دحماني أن في بداية السبعينات كانت الصحراء تمتاز بمنتوج فلاحي جد وفير خاصة الطماطم التي كانت تصدر بكميات تتجاوزت 40 قنطار في قافلة جوية من ثلاث طائرات . أما الآن منتوج الطماطم تراجع كثيرا خاصة في هذه المناطق.[2]

كما أثر الشعاع الذري على محاصيل النخيل وتراجعها، بسبب الغبار المتساقط الذي كان، يغطي الثمار فيتسبب في سقوطها قبل نضجها، وأصبحت النخيل تعطي تمورا رديئة الجودة غير صالحة للأكل، وفي بعض المناطق تحولت إلى أراضي قاحلة لا زرع ولا نخيل.[3]

فمنطقة رقان لم تعد تربطها أي علاقة بزراعة النخيل لتعدد الأمراض الطفيلية التي باتت تحصد أشجار النخيل بالمئات كل سنة، لاسيما مرض البيوض . وهذا ما يدخل في فئة تدهور الغطاء النباتي وانخفاض انتاج المحاصيل الحقلية وظهور سلالات خضرية

---

[1] عبد الكاظم (العبودي): التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الاشعاعي على الصحراء والبيئة في المدى القريب والبعيد، مجلة المصادر، ع 01، م .و .د. ب. ح. و. ت نوفمبر 1954، 1999، الجزائر، ص 266.

[2] علي (ياحي): الإرث النووي الفرنسي في صحراء الجزائر، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 19، ع 198- 199، لبنان، 2014، ص 30.

[3] مريم (خالدي)، فضيلة (سنيسنة)، المرجع السابق، ص 81.

ضعيفة الإنتاج والمقاومة اتجاه الأمراض النباتية والحشرات والفطريات والكائنات الدقيقة، كما أن التربة نتيجة لعملية الحرق النووية تصبح غير صالحة، وتولد عملية الإحراق النووي حرارة في الجو نتيجة الإشعاع الذي مايزال موجودا وعواصف تترتب عن هذه التغيرات المفاجئة في المناخ والتغيرات في حركة الكثبان الرملية. [1]

كما أن منتوج القمح عرف تدهورا كبيرا، فمنطقة تامنراست التي كانت من المناطق الصحراوية المصدرة للقمح، لكن بعد التفجيرات النووية توقف الإنتاج وفقدت الوفرة من القمح، وتوقفت تماما عن تصديره، ونفس الشيء حدث مع رقان وهذا حسب شهادة سكانها الذين قالوا أن المنطقة كانت تملك الإكتفاء الذاتي بالنسبة للقمح، ولم يكن ينتظر سكان المنطقة من شركة الطحين أن تمدهم بالدقيق أو غيرها، أما الآن أصبحت حياتهم مرهونة بذلك أو بتجار الجملة .[2]

كما أن المحرقة البيئية التي وضعت بها التجارب النووية، ابتلعت عائلات نباتية بأسرها وأصابت الأشجار بالعقم ومنها الفستق البري والزيتون الصحراوي. [3]

وبعد تلوث النبات بالمواد المشعة عن طريق الغبار الذري المشع بسبب المياه الملوثة بالإشعاعات النووية بعد سقيها يمتصها النبات وهذا يؤدي إلى تزايد مخاطر الأغذية الملوثة إشعاعيا. [4]

وقد صرح عبد الكاظم العبودي عن إمكانية انحلال 200 نويدة في مياه الشرب بفعل الإشعاعات النووية، وقد لوحظ تأثيرها على الأعضاء البشرية والحيوانية والنباتية، واعتبرت مواد مسرطنة، وتسربت الإشعاعات النووية كذلك إلى المياه الجوفية بفعل الدفن غير الآمن

---

[1] السبتي (غيلاني)، فيصل (فالته)، المرجع السابق، ص ص 309-310.

[2] عبد الكاظم (العبودي)، يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية، دار الغرب، وهران، 2000، ص 190.

[3] محمد المهدي (بكراوي)، إنصاف (بن عمران)، المرجع السابق، ص 20.

[4] علي (ياحي)، المرجع السابق، ص 30.

للنفايات النووية بعد ما قامت السلطات الفرنسية بدفن عتاد التجارب النووية في المنطقة، دون أي احترام للمعايير الدولية لردم النفايات ودون تقديم أي خرائط لأماكن دفنها. [1]

وصلت هذه النفايات النووية حتى إلى الشمال الجزائري و تم نقلها إلى جميع الجهات من دون دراية . إذ يفيد سكان رقان أن بعد رحيل الكتيبة الفرنسية من القاعدة العسكرية 1964 أقدم الجنود على دفن الأبراج والعتاد الذي استعمل بمنطقة حموديا، وتهافت سكان المنطقة على جلب النفايات الحديدية والأسلاك النحاسية وقام السكان بالحفر إلى أعماق معتبرة من الرمال الملوثة لاستخراج الكثير من المواد الحديدية والمعدات التي كانت تقريبا فوق السطح رغم خطورتها ومن ثم حملها إلى مناطق أخرى، ويؤكد بعض شهود العيان أن بعض صفائح الزنك والحديد تسابق نحوها سكان القصور القريبة لاستعمالها في بناء أسقف بيوتهم وأن النحاس نقل أنذاك بالشاحنات إلى مدينة بشار لينتقل ويباع إلى مدن الشمال الجزائري.[2]

ب . الآثار الصحية:

الوفيات المريعة والدمار الشامل الناتج عن التفجيرات النووية والحوادث الإشعاعية والتعرض للمواد المشعة لاتشكل سوى المرحلة الأولى من الأضرار التي ترافقها مشاكل صحية كثيرة أصابت الإنسان والحيوان في المناطق التي تعرضت لهذه الإشعاعات. [3]

ومن أجل الوقوف على درجة مفعول التجارب النووية أخضعت السلطات الفرنسية عينات من الحياة على الأرض وهي الحيوانات والنباتات وحتى الإنسان بدليل أعطت لكل شخص يقطن في منطقة رقان قلادة مرفوقة بقطعة معدنية صغيرة بها رقم تسلسلي يقابل هوية الشخص الذي يحملها والهدف هو التعرف على الجثث في حالة تشوهها من جراء

---

[1] مريم (خالدي)، فضيلة (سنيسنة)، المرجع السابق، ص ص 81، 82.

[2] عمار (جفال) وآخرون، التأثيرات اللاحقة ...، ص ص 62- 63.

[3] عبد الكاظم (العبودي)، سلسلة التجارب الفرنسية ...، ص ص 89- 90.

الإنفجار وقد وضغت أيضا في محيط التجربة أنواع من الحيوانات كالجمال والكلاب وبعض الزواحف والحشرات والطيور وكذلك الماء والأغذية، واستعملت أيضا 150 سجينا والنساء الحوامل والشيوخ والأطفال. [1]

ويذكر بعض الشهود أنه قبل تفجير القنابل يقوم العسكريون بعملية إحصاء المباني والسكان وترقيمها وأمروهم يوم التفجير بالخروج من ديارهم والإحتماء بغطاء فقط . ولقد تأكد إستعمال الأهالي كتجارب عند زيارة الملازم الأول ديشو le lieutenant Dicho الطبيب العسكري للقصور المجاورة لمعاينة مدى تأثير الإشعاعات على الإنسان، كما سارعت مجموعة من المختصين في الطب الإشعاعي إلى رقان وقاموا بفحص الأهالي [2]

أما أفضع ماقامت به السلطات العسكرية الفرنسية هو إقتراح الكولونيل بيكارد بتعريض المجاهدين الذين كانوا معتقلين بمعسكر بوسي " Le pousset " تلاغ حاليا " للإشعاعات قصد إجراء الإختبارات عليهم. [3]

تسببت هذه التجارب النووية الفرنسية في العديد من الضحايا الجزائريين والأفارقة خلال فترة تنفيذها وضحايا جدد لم يتم عدهم بعد إلى يومنا هذا. [4]

كما خلفت آثار " مستمرة بعد مرور 60 سنة مسببة في أعراض وأمراض سرطانية ناجمة عن الإشعاع . [5]

وتم تقسيم المتضررين من هذه الإشعاعات إلى 6 فئات:

الفئة الأولى: السكان المقيمون قرب الموقع.

---

[1] عبد القادر (فكاير)، المرجع السابق، ص 143.

[2] خير الدين (شترة): الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر –المحرقة الفرنسية– في الصحراء الجزائرية –، مجلة الحقيقة، ع 34، جامعة المسيلة، ص 48.

[3] رشيد (حمليل)، المرجع السابق، ص 43.

[4] عمار (منصوري)، المرجع السابق، ص 39.

[5] المرجع نفسه، ص 16.

الفئة الثانية: الجزائريون المعتقلون المجندون للحفر والبناء.

الفئة الثالثة: الجنود الفرنسيين.

الفئة الرابعة: السكان والرحل الذين استخرجوا النفايات مثل الصفائح والأسلاك النحاسية من الأرض لغرض بيعها واستعمالها في منازلهم (دون علمهم بأنها ملوثة بالإشعاع) .

الفئة الخامسة: الأجيال القادمة من السكان والرحل، إذ ستؤثر هذه الإشعاعات في محيطهم البيئي لمدة 24 ألف سنة.

الفئة السادسة: البيئة (الثروة الحيوانية و النباتية، المياه الجوفية ...) .

وخلفت النفايات وبقايا التقصير بإبادة 60 ألف جزائري مابين 1960 و 1960.[1]

وفي الفترة التي أعقبت التفجير ظهرت بعض الأمراض التي كانت نادرة الحدوث من قبل مثل مرض السرطان خاصة سرطان الجلد الذي انتشر بكثرة وفتك الأهالي، كما تفشى مرض العيون وظهرت حالات العمى خاصة لدى الفضوليين الذين حاولوا معرفة ماكانت تخططه فرنسا، وسجلت أيضا حالات من الإجهاض والنزيف الدموي لدى النساء وحتى الحيوانات، ولوحظ أيضا وفيات الأطفال عند ولادتهم، وبعض التشوهات الخلقية (كولادة طفل بعين واحدة، وأصابع قصيرة) إضافة إلى حالات العقم التي أصبحت شائعة.[2]

وبالنسبة للحيوانات تم ملاحظة بعض التشوهات والأمراض الغريبة عند الإبل والغنم وتراجع عددها، وظهور مرض البارد كورم سرطاني والورم المخي ومن الحالات التي شوهدت ولادة خروف برأس حمار وماعز بسته أرجل، واختفاء عدد كبير من الزواحف مثل الثعبان والطيور كطائر الصفراء وطائر الكحيلة الذي اختفى نهائيا .[3]

---

[1] السبتي (غيلاني)، فيصل (فالتة)، المرجع السابق، ص 308.

[2] سلسلة ندوات التجارب النووية...، المرجع السابق، ص 24.

[3] السبتي (غيلاني)، المرجع السابق، ص 309.

أجرى بعض فرق البحث الطبي البيولوجي بالإشتراك مع طلبة الدراسات العليا من قسم الكيمياء الحيوية بجامعة وهران 2001 – 2003 – 2004 مجموعة من الفحوصات على المرضى المعالجين في المركز الطبي في مستشفى رقان منهم من شهد زمن التفجيرات الفرنسية وتم تسجيل مجموعة من الاستنتاجات:

1–تسجيل حالات واسعة من إرتفاع السكري خاصة الفئة العمرية مافوق 50 سنة.

2–تسجيل مؤشر القصور الكلوي الحاد بسبب خراب وتفكك الكلية الذي يمكن أن يسبب التعرض إلى التشعيع الداخلي.

3–تسجيل معدلات ارتفاع الدهون ممثلة في الكوليسترول (خاصة الفئة العمرية فوق 50 سنة).

4–تسجيل بعض الأمراض الكبدية والسرطانات والركود الصفراوي وانسداد المسالك.

5–ابيضاض الدم كمؤشر لسرطان الدم.

6–حالات فقر الدم والتحلل الدموي وهشاشة الخلايا والقصور المناعي.

أغلب هذه الأمراض سجلت في تحاليل دماء الإبل.

رغم أن هذه الدراسات جرت بعيدا عن توفر المعطيات المتكاملة وغياب السجل الطبي الدقيق والإحصائيات، وحاجة هذه الدراسات إلى تعاون شامل مع جميع المصالح ذات العلاقة بالبيئة والصحة للوصول إلى الإستنتاجات النهائية . إلا أن أغلب هذه الأمراض خاصة السرطانات تسجل مؤشرات لأسباب حقيقية ودور الإشعاع منها. [1]

وإلى غاية اليوم، تبقى كل الحوادث النووية وتسرب الغازات والتلوث الناجم عن الإشعاعات النووية مصنف في الأرشيف العسكري الفرنسي المكتوب عليه عبارة " سري

[1] عمار (جفال) وآخرون، المرجع السابق، ص ص 71– 74.

للغاية "، حيث لم تستطع الجزائر الوصول إلى هذه المعلومات التي تسمح بالوقاية من الأخطار المستقبلية الناجمة عن الإشعاعات المتبقية !!!.[1]

المطلب الثاني : أهداف السياسة النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية:

أخذ الطموح فرنسا إلى منافسة الدول الأمبريالية في مجالات توسعاتها وكان المجال النووي هو التوجه الجديد في سياستها وأصبح طموحا لاسيما بعد أن أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية جدارتها بإطلاق تجاربها النووية في اليابان، وبذلك سنحت الفرصة لفرنسا إتخاذ الصحراء الجزائرية مجالا وميدانا للعمل لتفجيراتها النووية لتحقيق أهدافها على المستوى الداخلي والخارجي.

أ.الأهداف الخارجية :

عملت السياسة الخارجية والدفاعية الفرنسية على تدعيم سيادة واستقلال فرنسا وإعادة إرساء قواعد " عظمة وكبرياء " الأمة الفرنسية، حيث بدأت فرنسا من بداية الخمسينات تنظر إلى التفوق الأمريكي والبريطاني بنوع من الرفض وعدم الإستحسان، ولهذا السبب اقتنع قادة الجمهورية الرابعة والخامسة أنه لابد من الوصول إلى مستوى المساواة مع الدول التي تمتلك قوة نووية، لتصبح مسألة إمتلاك الأسلحة النووية أمرا ضروريا. [2]

كما أرادت فرنسا أن تقضي على النقص العسكري لديها وتظهر بمظهر الكبار، فجندت كل طاقاتها لتطوير صناعاتها العسكرية للوصول إلى السلاح الذري ومن ثمة التحرر من التبعية الأمريكية في مجال الدفاع وإمكانية لعب دور الريادة في عزل أروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ستصبح القوة النووية الوحيدة في أروبا. [3]

---

[1] محمد المهدي (بكراوي)، اتصاف (بن عمران)، المرجع السابق، ص 21.

[2] عمار (جفال) وآخرون، المرجع السابق، ص 37.

[3] التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية، المرجع السابق، ص ص 16- 19.

سعي فرنسا في اللحاق بالركب والانخراط في النادي النووي كان من جهة ومن جهة أخرى خشيتها من سهولة تعرض مصانعها ومخازنها العسكرية للتدمير في حالة حرب أو مواجهة مع الإتحاد السوفياتي.[1]

لهذا أوكلت حكومة الجنرال دوغول عن طريق مرسوم 8 أكتوبر 1945 إنشاء محافظة الطاقة الذرية [*] الفرنسية في سياق الحرب الباردة والسباق نحو التسلح وبالتالي أطلقت فرنسا برنامجها النووي للوصول إلى نادي القوى النووية العسكرية، ومن خلال هذا تم تصميم القنبلة الذرية الفرنسية على ثلاث مراحل على مدى 15 عشرة سنة (1945 -1960).[2]

أ. **المرحلة الأولى:** تمتد من 1945 إلى 1951 وهي مرحلة الدراسات العلمية والتقنية.

ب. **المرحلة الثانية:** ابتداءا من عام 1952 أعد برنامج يسمح لفرنسا بالحصول على البلوتونيوم وعلى الميزانية اللازمة لتحقيق المشروع.

ج. **المرحلة الثالثة:** في سنة 1955 توصلت الدراسات إلى إمكانية صنع القنبلة الذرية، وبدأت مرحلة تجسيد المشروع.

وقد تم صنع القنبلة عن شراكة وتعاون بين وزارة الحرب ومحافظة الطاقة النووية.[3]

ولأن صناعة وتجريب السلاح النووي يحتاج إلى فضاء كبير وأماكن خاصة عمدت فرنسا إلى استخدام الصحراء الجزائرية ورأت فيها المكان المنشود، لتجري تجاربها دون أن تتأثر مباشرة بالنتائج السلبية والخطيرة لهذه التجارب.

---

[1] الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء ...، المصدر السابق، ص 7.

[*] تم إنشاء محافظة الطاقة النووية (A-E-C) في 03/ 01 / 1946 للتكفل بكل جوانب البعوث النووية، وترأس هذه الهيمنة الجنرال فرنسيين بيران. (Perrin Francis) أنظر: آمال (قبايلي): التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية جريمة دولية التجارب السطحية برقان 1961 - أنموذجا –، مجلة قضايا تاريخية، ع 6، 2017، ص 156.

[2] عمار (منصوري)، المرجع السابق، ص 14.

[3] التجارب النووية الفرنسية وآثارها الباقية ...، المرجع السابق، ص 17.

وعند دعوة الجنرال دوغول إلى السلطة في جوان 1958 أكد رسميا أن البرنامج النووي الذي تبنته الجمهورية الرابعة أن هدفه السماح لفرنسا أن تصبح قوة ذرية خاصة بعد إنشاء محافظة الطاقة الذرية الفرنسية ويعتبر أن وصول فرنسا إلى مصف القوى الذرية هو فقط الذي سيسمح لها أن تكون مستقلة عن كلا الكتلتين.

وهذه الأبعاد سياسية تكمن في طبيعة إدراك صناع القرار الفرنسيين لطبيعة ومحتوى ووظيفة السلاح النووي، فالبنسبة لدوغول فإن السلاح النووي ساهم في إقامة علاقة جديدة من السياسة والإستراتيجية العسكرية، لأن الطبيعة التدميرية للسلاح النووي غيرت من الوضع السياسي للدول، فالدول التي تمتلك هذا السلاح تتمكن من تفادي الأوضاع والمواقف الدولية وتمنحها سياسات مستقلة .

ومن بعد 1960 اتضحت الأبعاد الإستراتيجية لأهداف وطبيعة السلاح النووي الفرنسي فظهرت حريات ومفاهيم جديدة في الفكر الإستراتيجي العالمي وهي:

أ. الردع المتعدد الأطراف: ويعني إلى جانب وجود قوتين نوويتين كبيرتين هناك قوى متوسطة باستطاعتها المساهمة في استقرار ميزان القوى الدولي عن طريق ردع القوى الأساسية ومنعها من استعمال السلاح النووي.

ب. الدرع النسبي: التي ترمز إلى إمكانية إمتلاك قوة نووية متوسطة تكون كافية لردع قوة نووية كبيرة ومنعها من المبادرة بالضربة النووية الأولى.

ج. ردع الضعيف للقوي: وتقتضي أنه لردع أحد المعتدين المحتملين من القوى النووية الكبرى على الطرف الضعيف أن يحدد الأهداف التي يتطلب ضربها بحيث لاتكون كثيرة ولكنها حساسة وحيوية بالنسبة للطرف الآخر (المعتدى).[1]

[1] عمار (جفال) وآخرون، المرجع سابق، ص ص 39 – 42.

وعلى ضوء هذا الفكر الإستراتيجي الفرنسي يتضح أن العقيدة الفرنسية تأثرت بالعقيدة العسكرية لكل من الو.م.أ وبريطانيا القائمة على التقارير الإستراتيجية النووية التي تعتمد على الرمي الجوي لقنبلة نووية وقوتها التدميرية واستخدامها ضد أهداف عسكرية وكذلك أهداف مدنية واقتصادية ومنشآت صناعية وهو ما يعني أن ذهنية تدمير العدو وإبادته متحكمة في العقيدة العسكرية الفرنسية دون الأخذ بعين الإعتبار للضحايا المدنيين . وهذا ما قامت به فرنسا في منطقة رقان حيث فقدت إنسانيتها وأظهرت عقيدتها العسكرية غير مبالية بالأرواح البشرية فقد استعملت مجموعة من النساء الحوامل والصبيان والشيوخ كدروع بشرية ثم تعريضهم للإشعاعات النووية .[1]

كما أن التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر تمت كلها فوق أراضي الغير، مما يعني استعمال فرنسا لأراضي مستعمراتها وشعوبها كحقل مخبري لبحوثها النووية، بالرغم من أن قواعد الأخلاق الدولية ومبادئ القانون الدولي تمنع مثل هذه الأفعال التي تترتب عنها عدة انعكاسات صحية وبيئية خطيرة.

وبهذه السياسة أرادت فرنسا تدعيم قدراتها العسكرية في مواجهة ماوصف بأعمال العنف والإنفصال في المستعمرات الفرنسية [2]، لأنها في هذه الفترة وجدت نفسها في مواجهة عمليات عسكرية في الهند الصينية أولا ثم الجزائر لاحقا، وكان الخافز هو الإبقاء على امبراطوريتها الإستعمارية ومن خلالها الإبقاء على قوتها، والإبقاء على وضعها كقوة دولية عظمى وكان لهذا الإلتزام سلبيتين هما:

---

[1] رضوان (مجادي)، نجيب (بصيلة): الأبعد من الخلفيات والأهداف للتفجيرات النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية، التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، منشورات جامعة أحمد دراية أدرار، المرجع السابق، ص 217.

[2] عمار (جفال) وآخرون، المرجع السابق، ص 45- 46.

1-يساهم في نوع من الفراغ العسكري الفرنسي بأروبا مع بداية الحرب الباردة وفي الوقت نفسه تم اعادة تسليح ألمانيا وإدخالها إلى الحلف الأطلسي يجدد المخاوف الفرنسية من إمكانية غزو جديد لأراضيها.

2-يضعف الموقع الداخلي للحلف الأطلسي ويقود إلى نزاع مع الاتجاه السياسي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية والقاضي بتقرير مصير الشعوب.

فالسلاح النووي الفرنسي يظهر كوسيلة وأداة فعالة لملأ الفراغ في منطقة تتسم بضعف الضغط العسكري فيها، ويكون ملؤها على أساس وقاعدة ذرية نووية وبالتالي منع تكرار الوضعيات غير المرغوب فيها بالنسبة لفرنسا. [1]

وبالنسبة لتمسك الساسة الفرنسيين بالصحراء الجزائرية في مرحلة المفاوضات إذ ما استحال عليهم حل القضية الجزائرية، وكذا حرصهم البالغ على الإحتفاظ بالصحراء لم يكن عبثا بل فرضته عليهم أسباب عديدة من بينها الإقتصادية بعد اكتشاف البترول إلا أن الأسباب الفكرية كانت أقوى وهذا يرجع إلى تخوف فرنسا من حرب عالمية ثالثة، فوجدت أراضي إفريقيا خير قاعدة لترسانتها ومشاريعها العسكرية فوضع قادتها برنامجا لإقامة قواعد عسكرية إقتصادية في إفريقيا.[2]

اطلق على المركز إسم مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي (Z-O-I-A) واختيرت لها كمقر كل من:

- منطقة كولومبا بشار قرب الحدود المغربية وقد وضع مخطط هذه القاعدة على أساس أن يشمل قسما من التراب المغربي.

---

[1] رضوان (مجادي)، نجيب (بصيلة)، المرجع السابق، ص ص 218 - 219.

[2] التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية ...، المرجع السابق، ص ص 18 - 19.

- ومنطقة الكويف وجبل العنق التي نص تصميمها على إدماج قسم من التراب التونسي .
- منطقة ثالثة في غينيا.
- ورابعة في مدغشقر.

والهدف المعلن الذي أخفت وراءه فرنسا الهدف الحقيقي من وراء هذه القواعد لمخادعة الأفارقة هو " تطوير الصناعات في البلدان الإفريقية " لكن الحقيقة أن هذه المناطق اختيرت لأسس ثابتة لصناعات حربية خطيرة في إفريقيا . ولقد تأكد الطابع العسكري لهذه المناطق بعد إنشاء المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية المرتبط بمناطق التنظيم الصناعي الإفريقي، وينص القانون الأساسي لهذا المكتب على تدخل الجيش الفرنسي في بناء ومراقبة كل المعامل التي تبنى بهذه المناطق.

لكن هذا المشروع لم يكتمل لاستقلال المغرب وتونس، فحصر الفرنسيون جهودهم في الصحراء الجزائرية لأن شساعة مساحتها توفر شروط الحرب الحديثة، إضافة إلى عزلتها وقربها من الوطن الأم ستمكن فرنسا من إقامة تجاربها في سرية تامة .[1]

الأهداف الداخلية:

بالنسبة للأهداف الداخلية للتفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية عديدة ولها أبعاد مختلفة منها:

الأهداف السياسية:

إن الخلفيات والأهداف السياسية وراء التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر لها عدة جوانب أهمها إثنين مترابطين مع بعضهما البعض وينحصران في السعي لفصل

[1] الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء، المصدر السابق، ص ص 7 – 8.

الصحراء الجزائرية عن الجزء الشمالي للجزائر وجعلها منطقة مستقلة والآخر يتمثل في سياسة فرق تسد الى اتبعتها فرنسا للسيطرة على الجزائر. [1]

وقضية تقسيم وتجزئة الجزائر وردت في خطط دوغول وأشار في مذكراته إلى الصعوبات الأمنية التي ستطرح في ظل بقاء الثورة وفي ظل التطورات الدولية غير المواتية لظروف فرنسا في ذلك الوقت . ولعل أهم دوافع دوغول في الإحتفاظ بالصحراء هي مسألة التسلح النووي حيث كانت إستراتيجية فرنسا قائمة على اتخاذ الصحراء مصدر تموين مشاريعها في هذا التخصص، فضلا عن كونها ميدانا فسيحا للعمليات التجريبية التي كانت تنوي القيام بها.

وقد قال وهو بصدد التعليق عن هذه المسألة : " في ظل هذا التوتر الدولي الراهن سنعمل على تزويد أنفسنا بالسلاح النووي وعندما نحصل على القنابل فإن أمتنا ستتغير رأسا على عقب."

ودوغول كان يعي جيدا ماذا يريد بطرحه موضوع فصل الصحراء لاستغلالها لصالح فرنسا حيث قال: " ...يجب أن نستثمر كما كان مقررا، سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها الصحراء والتي تنطوي على أهمية بالغة الأمر الذي يقتضي إستبقاء جهازنا العسكري والفني ...".[2]

وهذا الجزء من المخطط الشامل القاضي بفصل الصحراء عن الشمال وإقامة منطقة عسكرية فرنسية لتجاربها.

والجزء الثاني من الأهداف السياسية للتجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية هو السعي إلى تطبيق سياسة فرق تسد التي تتقنها فرنسا جيدا، وذلك حسب تصريح دوغول

---

[1] محمد لحسن (أزغيدي)، المرجع السابق، ص 224.

[2] بشار (قويدر)، استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء ...، المرجع السابق، ص ص 137 – 139.

الذي تناول إمكانية إقامة منطقة تجميع السكان الجزائريين الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين في منطقة محددة من الجزائر. [1]

في كلتا الحالتين فإن التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية جاءت لتؤكد اتجاه تحقيق الفصل على خلق شرخ في تماسك المجتمع الجزائري، فاختيار المنطقة وان كان يخضع للإعتبارات الجغرافية العسكرية، واعتبارات جغرافية وتضاريس المنطقة والتي تستجيب لإجراء مثل هذه التجارب وحتى لإجراء مناورات عسكرية ضخمة، ولكن الإختيار كان يخضع لمنطق سياسي واضح نابع من السياسة الإستعمارية القائمة على تجزئة المنطقة ككل وجعل المنطقة الأكثر فائدة خاضعة لها تماما. [2]

الأهداف العسكرية:

حرصت السلطات الفرنسية على التمسك بالصحراء الجزائرية لأهميتها العسكرية وتتمثل هذه الأهمية في شساعة مساحتها والتي تساعد على إجراء تجاربها للأسلحة النووية فأنشأت عدة قواعد عسكرية بالصحراء الجزائرية أهمها: [3]

- قاعدة عسكرية ببشار وتعد امتداد لقواعد الحلف الأطلسي.
- المركز الصحراوي للتجارب العسكرية النووية برقان والذي أنشأ سنة 1957 حيث جهز بكافة الوسائل البشرية والمادية لتنفيذ التجارب النووية الفرنسية على أرض الجزائر.
- قاعدة التجارب الكيميائية بواد الناموس شمال بشار.
- قاعدة للتجارب الفضائية وإطلاق الصواريخ بحماقير جنوب بشار.

---

[1] بسام (العسلي)، مصطفى (طلاس): الثورة الجزائرية، ط4، دار طالس للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق، 2010، ص 562.

[2] رضوان (مجادي)، نجيب (بصيلة)، المرجع السابق، ص 213.

[3] الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسين بالصحراء، ...المصدر السابق، ص 7.

- قاعدة للتجارب النووية باين ايكر بتمنراست .[1]

والغرض من هذه القواعد العسكرية النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية تحقيق هدفين:

الأول: قياس التأثيرات الإشعاعية للإنفجار في المجال العسكري ومعرفة مدى تأثير الإشعاعات النووية والحرارية على الأسلحة، لذلك وضعت حول المنطقة التي توجد به القنبلة العديد من الوسائل والمعدات المستعملة في النزاعات المسلحة، كالدبابات و أجزاء من السفن الحربية وعدة أسلحة من نوع آخر على مسافات مختلفة من نقطة الصفر، ووضعت أيضا عينات من المعادن لأجل معرفة ودراسة التغيرات التي تطرأ على تركيبها.[2]

الثاني: قياس التأثيرات الإشعاعية للإنفجار في المجال الصحي حيث استخدمت مصالح الصحة العديد من الكائنات الحية والمواد الغذائية والمياه لمعرفة مدى صلاحيتها بعد إصابتها بالإشعاعات.[3]كما تم تعريض المواطنين عمدا للإشعاعات النووية، حيث قام العسكريون الفرنسيون بعملية إحصاء المباني والسكان وأمروهم يوم التفجير بالخروج من ديارهم، ووزعوا عليهم قلادات وألزموهم بوضعها في رقابهم لقياس شدة الإشعاعات التي تعرضوا لها بل الأفضع من ذلك هو ربط مجموعة من المساجين في أعمدة قرب نقطة الصفر وتعريضهم للإشعاعات بصورة مباشرة قصد إجراء الإختبارات عليهم. [4]

واستقدمت السلطات الفرنسية الكثير من القوة العسكرية لتدعيم القواعد العسكرية في الجنوب الجزائري لفرض الأمن وترهيب السكان حتى لا يعترضوا على أي عمل تقوم به فرنسا في الجنوب كما أقامت أقاليم دفاعية بمحاذاة المناطق الصناعية لحمايتها ودعمها

---

[1] عبد الكاظم (العبودي)، يرابيع رقان...، ص 16.

[2] التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية، المرجع السابق، ص 21.

[3] السبتي (غيلاني) فيصل (فالتة)، المرجع السابق، ص 306.

[4] التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية، المرجع السابق، ص 22.

بشبكة من خطوط الإتصال[1]، كالمطار الذي أنشى في المركز الصحراوي للتجارب النووية العسكرية برقان إضافة إلى المصالح التقنية والإدارية وهي مرتبطة أرضا وجوا بمركز القيادة العسكرية " لحمودية " التي تحتوي منشآت جوفية ضخمة لحماية الأشخاص وتحتوي أيضا على أجهزة رصد كلها تهدف لتسجيل آثار ونتائج التفجيرات النووية .[2]

وفي العام السادس للثورة (1960) بعدما حققت انتصارات سياسية وعسكرية عديدة، شهدت هذه الفترة تمرد الجيش الفرنسي الذي انحطت معنوياته بعد إنهزامه في معركة ديان بيان فو وشعر بالتذمر من سياسة دوغول اتجاه الجزائر، فكان على دوغول أن يواجه العسكريين الذي أرادوا أن يزكوه من الحكم [3]. فعمد إلى :

- رفع الروح المعنوية للقوات الفرنسية وللشعب الفرنسي بعد الضربات القوية وانتصارات الثورة.
- صرف النظر عن فشل برنامج شال العسكري، الذي سخر له كل الإمكانيات للقضاء على الثورة التحريرية. [4]
- تعزيز مشاريعه ضد جيش التحرير الوطني بالأراضي الجزائرية، إذ صرح وزير الدفاع الفرنسي سنة 1959 بأن السلاح النووي أصبح في مستوى وأهمية السلاح التقليدي الخاص بمكافحة العصيان (يقصد الثورة الجزائرية).[5]

---

[1] رضوان (مجادي)، نحيب (بصيلة)، المرجع السابق، ص 214.

[2] التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية، المرجع السابق، ص 20.

[3] سعاد (الحداد) : أحلام ديغول في الصحراء الجزائرية، مجلة الراصد، م.و. د. ب .ح. و. ث نوفمبر 1954، ع 1، جانفي – فيفري 2002، ص 17.

[4] بوعزيز (يحي): ثورات الجزائر في القرنيين 19 و 20، ع 2، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 1996، ص 234.

[5] عمار (جفال) وآخرون، المرجع السابق، ص 38.

مواجهة الرأي العام العالمي الذي أصبح غير مقتنع بسياسة دوغول المتناقضة في تعامله مع ملف القضية الجزائرية [1]، لذلك استباح حرمة الأرض والإنسان ومارس سياسة التعتيم المعتمد على الأعداد الحقيقية للضحايا وسير التجارب وكميات النفايات التي خلقتها التفجيرات النووية، وعمليات الدفن للنفايات المشعة وأخفى دوغول الإحصائيات المتعلقة بالموضوع ومنع النشر العلمي الموضوعي لضمان استمرار إخفاء المعلومات التي يحتاجها البحث العلمي لمتابعة تغيرات البيئة وتقدير الأضرار الحقيقية المستقبلية وهذا لتضليل الرأي العام العالمي .[2]

[1] التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية، المرجع السابق، ص 16.

[2] عبد الكاظم (العبودي)، التجارب النووية ...، مجلة المصادر، المرجع السابق، ص ص 183 – 184.

استنتاج جزئي:

إن التنازلات التي منحتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إتفاقيات إيفيان شجعت على بقاء المصالح الإقتصادية الفرنسية، فرغم أن الجزائر حصلت على إستقلالها السياسي لكنها في المقابل أمضت وثيقة تبعيتها الإقتصادية لفرنسا بقبولها معظم البنود التي كرست فيها فرنسا مطالبها وامتيازات ضخمة في الصحراء الجزائرية وذلك ما ظهر جليا بعد تطبيقها . فاستفاقت الجزائر على واقع أنها تستغل وهي في أوج حاجتها إلى مالها من أجل بناء وطنها، كما أن المعونات المالية التي قدمتها فرنسا مرتبطة باستمرارية شروط، كشرط السماح بالتجارب النووية وهي أخطر ما واجهته الثورة الجزائرية والجزائر المستقلة لما تخلفه من آثار على المدى القريب والمدى البعيد خاصة بتكتم فرنسا حول الموضوع وعدم الحصول على التقارير الخاصة بهذه التجارب لإنقاذ مابقي من نفايات وإشعاعات التجارب النووية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال المعطيات والدراسة المقدمة في البحث خلصت الى تسجيل النتائج التالية:

- الاهتمام الأوروبي عامة والفرنسي خاصة بالصحراء الجزائرية كان سابقا للاحتلال الفرنسي للجزائر، ويتبين ذلك من خلال المعلومات التي دونها الرحالة الأوروبيين عن الجنوب الجزائري، واستجواب من كانوا يعرفون الصحراء جيدا، وتوظيف الجانب العلمي لدراسة الصحراء جغرافيا للتعرف على الطرق والمواصلات، ولتقديم تصور لكيفية استغلالها انتهت مساعيهم بتأسيس لجنة علمية تهتم بدراسة إمكانات المنطقة بتقديم دراسات إحصائية وتاريخية وجغرافية.
- وظفت فرنسا المعلومات التي جمعتها من الرحلات الاستكشافية للجنوب الجزائري أثناء توسعها بالصحراء بعد احتلال شمال الجزائر، فاحتلت في البداية التخوم الصحراوية، وواحات الزيبان والاغواط وورقلة وغيرها من المناطق الصحراوية بعد مقاومة شديدة من أهلها.
- اتبعت فرنسا عمليات التوسع في الجنوب بمجموعة من المشاريع العسكرية والاستراتيجيات كإخضاع المنطقة للحكم العسكري بهدف حماية أراضي الجنوب، واستتاب الأمن فيها وهو أمثل نظام لمواصلة الاحتلال وإخماد المقاومة بمد خطوط السكة الحديدية لنقل قوتها والأسلحة للتمكن من القضاء على المقاومة، كما استعملتها في نقل الخيرات الزراعية والمعدنية خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز في الصحراء، إذ بذلت مجهودات كبيرة للوصول لهذه الثروة مدعية باستغلالها ترقية المستوى الاجتماعي للسكان، ثم لجأت إلى استغلال المنطقة صناعيا وزراعيا وفلاحيا كما وضفت السلطة الاستعمارية مجموعة من الإجراءات التعسفية لإثقال كاهل الأهالي بالضرائب وتشديد الرقابة على حركة تنقل الأشخاص والقوافل لإخضاعهم أكثر.

- وبعد فشلها في التحكم في توسع وقوة الثورة في الجنوب لجأت إلى المناورات أولها إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بهدف الاستصلاح والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية للمناطق الصحراوية واستثمارها وتشترك فيها الجزائر، موريطانيا، النيجر، تشاد، السودان، ثم مشروع إفريقيا الصحراوية الفرنسية.
- وبعد تولي دوغول الحكم في 1958 سعى بدوره رسم معالم إستراتيجية شاملة محكمة في جميع الميادين العسكرية والاقتصادية والسياسية والديبلوماسية لتحقيق حلم الجنرالات الفرنسيين ببقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد، بدءا بمشروع قسنطينة الاقتصادي لاستغلال ثروات الصحراء بمد الأنابيب لنقل البترول والغاز، وإنشاء الصناعات البتروكيمياوية بهدف الدخول إلى الأسواق البترولية العالمية، أما عسكريا فسياسته سعى بها للاستحواذ على الصحراء لأغراض إستراتيجية عسكرية حيث ألقى بجميع ثقل الحكومة الفرنسية ماديا وبشريا وبمساعدة الحلف الأطلسي في ميدان المعارك القتالية لإبادة الشعب الجزائري والقضاء على الثورة من خلال إنشاء محتشدات ومراكز تنقيب والسجون في عدة مناطق من الصحراء، بل تعدى ذلك سياسات اخطر من هذه وهي التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، لتعزيز موقعها الأمني وتكثيف قدرتها العسكرية، التي من شانها رفع فرنسا إلى مساق الدول العظمى.
- ثم لجأ الى المناورات السياسية والدعائية لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال بعد التأكد من صمود الثورة والتفاف الشعب حولها، حيث يحاول استمالة واستدراج سكان الصحراء والبلدان الإفريقية المجاورة للقبول بتكوين كيان سياسي وجغرافي جديد أطلق عليه اسم الجمهورية الصحراوية المستقلة وعند فشله في هذه المحاولة اوجد منفذ آخر للحفاظ على صحراء وثرواتها فعمد إلى ضرب الوحدة الإفريقية بإعلان مشروع البحر الداخلي أو الصحراء المشتركة عن

طريق دعاية تبنتها فرنسا حول سيادة الصحراء التي تعود لجميع الدول المجاورة لها، مجندا حملة إعلامية ودعائية واسعة شملت مختلف أنحاء العالم لإقناع الرأي العام العالمي بمسألة شغور الصحراء وان فرنسا من اكتشفتها، وأراد دعم طرحه بمشروع حق تقرير المصير لتثبيت وحدة الشعب والتراب الوطني.

- هذه المشاريع الاغرائية والحملات الدعائية ارادت الحكومة الفرنسية تجسيدها في مرحلة المفاوضات، اذ حرص الفرنسيون خلال المفاوضات مع ممثلي الثورة الجزائرية على استبعاد قضية الصحراء من أي نقاش مدعمين موقفهم بحجج واهية، الامر الذي استدعى وقف المفاوضات في كثير من المرات بعد اصطدامهم مع موقف الوفد الجزائري لذلك طال أمد المفاوضات وتشعبت مخرجاتها وأمام تصلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتمسكها بمبادئها اعترفت الحكومة الفرنسية بسيادة الجزائر على الصحراء ووحدة الشعب والتراب الوطني.
- فشل الحكومة الفرنسية في تحقيق هدفها لفصل الصحراء كان لقوة رد فعل الثورة الجزائرية وقادتها على المستوى الداخلي والخارجي بتصعيد العمل المسلح وتعبئة الراي العام وتوعيته بعواقب الفصل.
- واستطاعت الثورة الجزائرية أن تكسب تضامن وتعاون الكثير من الدول العربية والأجنبية التي أيدت القضية الجزائر وأهدافها ومبادئها ودافعت عن وحدة ترابها وشعبها على اختلاف التوجهات السياسية لهذه الدول وارتباطاتها وساهموا في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وإفشال المخططات والمشاريع الإغرائية الفرنسية الرامية لفصل الصحراء.
- رغم ما حققته الثورة الجزائرية من انتصارات وأعظمها رضوخ فرنسا للتفاوض مع ممثلي الثورة التحريرية واعترافها بوحدة الشعب الجزائري وترابه الوطني ثم الاعتراف باستقلال الجزائر بعد توقيع اتفاقية ايفيان، إلا أن الحكومة الفرنسية

استطاعت بضغطها وحنكة وفدها في مرحلة المفاوضات الحصول على العديد من التنازلات في شكل بنود شجعت إبقاء تطوير المصالح الاقتصادية الفرنسية التي يتعين على الجزائر المستقلة أن تضمن احترامها، كما حصلت على امتيازات في الميدان العسكري باستمرار تجاربها النووية بالصحراء الجزائرية وهي من الملفات الغامضة والعالقة ليومنا هذا. يجهل عددها وأماكنها وكيفية التخلص من نفاياتها، وناهيك عن ما خلفته من آثار على الإنسان والحيوان والبيئة.

وكان لاتفاقيات إفيان أثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، إذ استفاقت الدولة الجزائرية على واقع تستغل فيه وهي في أوج حاجتها لثرواتها من اجل سياسة البناء والتشييد.

الملاحق

الملحق رقم 1: الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون الى ديغول[1]

1961. 04. 10 — 8

الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون الى ديغول

فيما يلي ننشر هذه الوثيقة الاستعمارية كاملة ، وهي عبارة عن دراسة وافية كتبها السيد ماكس لوجون الوزير الاشتراكي السابق عن شؤون الصحراء في ثلاث حكومات متوالية من الجمهورية الفرنسية الرابعة .

ونحن ننشر هذه الوثيقة لقرائنا لعدة اسباب : اولا – لان كاتبها ليس صحفيا يخلط معلوماته بالافتراضات ، وانما هو رجل ماس مسؤولية رسمية في الصحراء ، وثانيا – وبالاخص – لان الاسس التي وضعها ماكس لوجون لسياسة فرنسا الاستعمارية في الصحراء ما تزال هي التي تقوم عليها سياسة الجنرال دي غول الى هذه الايام كما تتبين، بذلك الانتخابات الاقليمية التي تعتزم فرنسا اجراءها في شهر جوان القادم في فرنسا وفي مناطق الصحراء في آن واحد ، كما لو كانت تريد ان تشعرنا مرة اخرى بان تقرير المصير والتفاوض شأنه لا يشمل الصحراء التي تعتبرها فرنسا منطقة فرنسية ، وثالثا – واخيرا نشر هذه الوثيقة برمتها حتى يطلع قراؤنا والشعب الجزائري على مدى الاهمية التي تعلقها فرنسا على موضوع الصحراء ، وحتى يتصوروا بالتالي ان المفاوضات القادمة – كما قال الرئيس عباس – قد تكون عسيرة وطويلة، وذلك لان الشعب الجزائري لا يمكنه باي شكل ان يتنازل عن سيادته الكاملة

هذا وبعد مقال ماكس لوجون يجد قراؤنا الرد الذي رايناه من الضروري ان يجيب به الوزير الفرنسي على مزاعمه ومغالطاته ، والذي تثبت فيه الحقائق التاريخية التي تعمد اغفالها او التنقيص من شانها .

لقد اتيح لي الشرف في ان اكون وزيرا للصحراء في ثلاث حكومات، وستبقى لي هذه المساهمة في اعمال الجمهورية مثار الفخر والاعتزاز ان العالم لا يعرف بما فيه الكفاية ان الصحراء هي عمل فرنسي وهي بالتالي ملك شرعي لفرنسا.

ماذا كانت الصحراء قبلنا ؟ لا شيء فمهما صعدنا مع مجرى التاريخ نجد انه لا الرومان ولا الاتراك ولا سلطان المغرب ولا **ملك تلمسان** استطاعوا ان يحتلوا ويراقبوا الواحات.

وحينما جاء الفرنسيون وجدوا انفسهم امام بلد يماثل امتداده المسافة بين باريس وموسكو وبين ابردين وتابول، وهو الى جانب هذا شديد التنوع حتى ان الاجناس فيه تبلغ عشرين جنسا، ولم يكن هناك ابدا اي تضامن او حتى مجرد صلات ثابتة بين هذه القبائل المتنافسة فيما بينها والمتفقة بالفوضوية والاعتداد والتي تتنقل من جهة الى اخرى طلبا للماء والمراعي، ولم تكن بينها اية حدود الا كما تحد ماء البحر بتسطير خط فوقه، واذن فان الزاعم المغربية او التونسية او الافريقية او الجزائرية حول الصحراء ليس لها اي اساس

ان فكرة الحدود قد ادخلتها فرنسا وهذا من غير شك عمل تنقصه البراعة والتوفيق.

وفوق هذا فان معاهدة **1845** بين المملكة المغربية وفرنسا تقرر بانه « ما دامت المنطقة الواقعة جنوبي « القصور » الخاصة بكل من الحكومتين تعتبر محراء قاحلة لا ماء فيها فان تحديد الحدود شيء لا معنى له »، وقد قال الجنرال التركي مصطفى بن اسماعيل في ذلك الوقت كلمة حاسمة « الصحراء ليست ملكا لاحد »، ولم يكن السلطان قبل حمايتنا يمارس اية سلطة جنوبي واد نون ولم تصل سلطته ابدا الى تندوف او جبل بشار.

وكان الاتفاق الفرنسي المغربي سنة **1902** واضحا فقد جاء فيه : « ان الحكومة الفرنسية معترفة سلطانها وتعيد للسلام في مناطق أقصحراء وستعينها جارتها الحكومة المغربية بكل ماتستطيع»

ولكن الهم قبل كل شيء هو اننا كنا اول المحتلين الحقيقيين لهذه الارض التي لم تكن ملكيتها لاحد، وقد امتلكناها برضى سكانها وموافقة اوربا (الاتفاقية الفرنسية الانجليزية لعام **1895**) وذلك بفضل ادارة استطاعت ان تضمن السلام والامن في المنطقة ،

هل يعتبر هذا احتلالا ؟ بل هو اكثر من ذلك، انه اكتشاف تلاه جهد انشائي جبار، ان « المكتشفين » هم امثال وولي كايي، اول اوربي رجع سنة **1827** عن تمبكتو الغريبة الغامضة وديفيرين وفلاتارز وفورو ولاماس ولابرين والاب دي فوكولد، فهل يمكن الزعم بان بطولة هؤلاء الفرنسيين قد فتحت الطريق لحقوق تتمسك بها دول المغرب او الساحل ؟

من هذا الفضاء الذي لم يكن ملكا لاحد انشأت فرنسا اولا (1902–1905) المناطق العسكرية المنفصلة عن الجزائر وفي سبتمبر 1947 فقط صدر القانون الخاص بنظام الجزائر مقررا الغاء النظام العسكري بمناطق الصحراء وجعلها مثل عمالات الجزائر، ولم يطبق هذا القانون الا في الميدان المالي والتمثيل حيث كان سنة نواب فقط يمثلون الصحراء في المجلس الجزائري الذي كان يضم 120 نائبا.

وفي 7 اوت 1957 صدر قرار خاص بالتنظيم الاداري للمناطق الجنوبية التي تتدرج تحت اشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وانشأ هذا القرار عمالتين هما عمالة الواحات وعمالة السوارة الممتدتين جنوبي الاطلس الصحراوي.

ويجب ان نذكر ان سكان الهضاب العليا من جلفه الى البيض قدموا ملتمسات الى رئيس الجمهورية يطلبون فيها ضمهم الى المناطق الادارية الصحراوية الجديدة

وفي **20** سبتمبر **1958** انشئت **94** بلدية خاضعة للنظام الذي جاء به قانون 1884، واصبح السكان ممثلين بواسطة خمسة نواب وعضوين في مجلس الشيوخ بينما اصبحت السلطة السياسية على الصحراء بيد وزير مكلف بشؤون الصحراء

ثم صدر قرار في 7 ديسمبر 1960 يحدد ظروف تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية وينص في بنده الاول على ان « عمالتي السوارة والواحات الفرنسيتين هما جماعات اقليمية تابعة للجمهورية »

قبل البترول وبعده ..

كانت الصحراء فرنسية دون ان يجادل في ذلك احد قبل اكتشاف البترول، وكانت فرنسا تتحمل اعباء الادارة الباهضة التكاليف في كل جوانبها وتقوم بمهمة الكفاح ضد المجاعة والمرض والفوضى

لقد كان الدور سالسبوري في القرن الماضي يسخر من « الديك الغالي الذي يريد ان يتبنى رمال الصحراء » ولم يكن احد يجادل في وجودنا بها، وعند اكتشف البترول بدا الجدل

ومع ذلك فان جبهة التحرير لم تستطع ابدا ان تنفذ الى الصحراء رغم التهديد والوعود، ولم يتعرض السلام والعمل هناك لاي تهديد، واظهر النواب والوجهاء ورجال الدين مثل كل السكان تعلقهم بفرنسا حين شاركوا في مشاركة جبارة في استفتاء 28 سبتمبر 1958 واكدوا بذلك انتماءهم للامة الفرنسية،

ان من حق فرنسا ان تعتبر نفسها في ارضها بين هؤلاء السكان الذين انقذتهم من العبودية والمرض والمجاعة، ولم يكن احد يفكر في اخراجها من هذه الارض لولا اكتشاف البترول،

البحث عن البترول

بدا البحث عن البترول سنة **1941** وفي سنة **1945** انشيء مكتب البحوث البترولية ثم انشئت سنة **1946** الشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر (س.ن – ريبال) والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (س.ف.ب.ا) وراسمالها كله تقريبا من الدولة، وفي اواسط سنة **1951** انشئت شركة البحث واستغلال بترول الصحراء (كريبس) ويتالف راسمالها من **65٪** مساهمة الدولة و **35** في المائة مساهمة شركة شال وشركة بترول الجزائر (س.ب.ا) التي تساهم فيها شركة شال بنسبة **65** في المائة والدولة بنسبة **35** في المائة

وفي سنة **1954** بدا الغاز الطبيعي يتبثق لاول مرة في جبل برمة قرب عين صالح، ثم اكتشف حقل البترول في مارس سنة **1956** في منطقة ايجلي وبعد اسابيع قليلة اكتشف البترول في منطقة تيفنتورين،

وفي 12 جوان 1956 توجت الابحاث الجارية في حاسي مسعود على بعد 100 كيلومتر شرقي ورقلة بالنجاح حيث اكتشف على عمق 3300 متر حقل هام للبترول تبلغ كثافته **140** مترا،

وفي نهاية عام 1956 ظهرت اهمية القبع الهائل للغاز السائل في حاسي مسعود بين غرداية والاطلس الصحراوي

رؤوس الاموال في الصحراء

ان رؤوس الاموال المستثمرة في الصحراء في الميدان البترولي تتوزع حاليا بنسبة **9.3** في المائة راس المال تساهم به الدولة و **28.8** في المائة رؤوس اموال فرنسية خاصة و **8.6** في المائة رؤوس اموال اجنبية خاصة و**53.3** في المائة قروض .

وحسب المصادر المالية للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية يمكن تقدير المساهمين في راس المال المستثمر في الصحراء بحوالي مليون مساهم

ان برنامج الصحراء لهذا العام يقدر اعتماد خمسين مليارا للبحث (في تندوف، العرق الشرقي ، غربي بوليسنياك) و 55 مليارا للانتاج و 40 مليارا للنقل اي ما يقرب من 145 مليارا وبذلك يبلغ مجموع ما استثمر من رؤوس اموال في الصحراء منذ بداية البحث عن البترول حوالي 450 مليارا

ان انتاج البترول في حاسي مسعود بلغ سنة 1960 6,5 ملايين طنا ويبلغ 8 ملايين طن في سنة 1961، ويقدر الاحتياطي فيه بحوالي 10 ملايين طن في السنة لمدة خمسين عاما ، وفي حوض بوليتيناك وايجلي وزرزيتين وتيفنتورين حدثت اكتشافات جديدة في تيغنتوشاي على بعد 50 كيلومتر من حصن فلاترز في هذه المنطقة التي بلغ انتاجها من البترول سنة 1960 مليونا ونصف مليون طن وسوف يبلغ الانتاج سنة 1961 8,5 ملايين طن،

وهكذا فان انتاج البترول في الصحراء يقدر في سنة 1961 بحوالي 17 مليون طن وفي سنة 1965 بحوالي 25 مليون طن،

وقد بدا انبوبان لنقل البترول في العمل وهو انبوب حاسي مسعود ـ بجاية وانبوب عين امناس ـ السخيرة وسيتم انشاء انبوب آخر خلال هذا العام وهو يربط بين منابع اوهانت ووحود الحمراء

وحاسي مسعود وسيسمح بنقل بترول المنطقة الشرقية الى بجاية وينتظر ايصال هذا الانبوب الى ميناء آرزو بوهران،

لهذا مجموع الاحتياطي الذي يمكن استثماره من البترول فيبلغ 630 مليون طن، بينما تستهلك فرنسا 27 مليون طن من البترول سنة 1961 ونظرا لما تستورده من الشرق الاوسط ولانتاج فرنسا الخاص الذي يبلغ مليوني طن فان مشكلة بيع الفائض من البترول تطرح منذ الآن

مصدر الطاقة : الايسانس والغاز

ولكن البترول يجب ان لا ينسينا الثروة الهائلة المتمثلة في الغاز، ان **الثروة الكبرى التي يحتلها الغاز المستخرج من منطقة لاك في فرنسا قد اعتبرت عندنا نجاحا عظيما، غير ان احتياطي الغاز في حاسي الرمل يقدر بحوالي 800 مليار متر مكعب اي ما يساوي اربع مرات منطقة لاك الفرنسية**

ان انبوب الغاز الآتي من حاسي الرمل والذي يستطيع ان ينقل 1500 مليون متر مكعب في العام سيتم انشاؤه سنة 1961 يفرعيه الذاهبين الى مدينة الجزائر ومدينة وهران،

وقد بدات دراسة نقله الى اسبانيا واوربا بواسطة انبوب يقام في البحر الابيض المتوسط

ان الغاز يمكن ان يعطي لاوربا ما تحتاجه من الطاقة التي تنقصها كثيرا وهناك تفكير في احتمال نقله كمادة مسالة بواسطة البواخر الخاصة

ويجب ان نشير اشارة عابرة الى ان مناجم الحديد في قارة جبيلات في الجنوب الغربي من تندوف تشتمل على كمية هائلة من الحديد التي تصل نسبته في المنجم الى درجة عالية (57 في المائة) وان هناك ايضا كميات وافرة من الولفرم ومعدن التنجستين قد اكتشفت في جبال الهوقار

وحسبما ورد في القانون البترولي الصادر في سنة 1958 يسلم نصف الارباح الصافية للشركات التي تستثمر البترول الى الدولة التي منحت 60 في المائة من هذه الحصة الى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية و 25 في المائة الى صندوق تجهيز الجزائر و 15 في المائة الى صندوق التضامن وهو الصندوق الذي يقدم بصفة مباشرة ميزانية المجموعات المحلية،

وهكذا فان 8 مليارات قد وزعت على هذا الشكل سنة 1960 وستلوها 16 مليارا سنة 1961

الصحراء مصدر ثمين للعملة الصعبة

ان توفير فرنسا للنقد الاجنبي (العملة الصعبة) اصبح عظيما بفضل الصحراء ففي سنة 1960 مكننا البترول الصحراوي من توفير 40 مليار فرنك (80 مليون دولار)، وفي سنة 1961

سيمكننا من توفير 75 مليار فرنك

ان العجز في الميزان التجاري الذي يقدر في سنة 1960 بحوالي 8 ملايين دولار كان سيبلغ حوالي 90 مليون دولار لولا البترول الصحراوي، ونظرا لتزايد استهلاكنا للبترول فان اية درجة كان يصل عجزنا التجاري في المستقبل لولا هذه الضمانة الكبرى التي تتمثل في بترول الصحراء

الصحراء تصبح خضراء

ان عهد الجمل بدا يزول بصفة جزئية على الاقل في الصحراء ان صحراء اليوم تشتمل على 1752 كيلومتر من الطرق المعبدة و 9675 كيلومتر من الطرق الثانوية من بينها 2000 كيلومتر ادخل عليها بعض التحسين

وبدات شرائط نسيجية طويلة تتغلغل في الصحراء بين المسافات الكثبان المتراصية مدخلة عليها الحياة والنشاط وستصل قريبا الى الهقار وبلدان افريقيا السوداء وقد انشئت هذه الطرق بواسطة مؤسسات خاصة وبواسطة كتائب سلاح المهندسين في الجهات النائية

وكان الطيران فوق الصحراء قبل اربع سنوات مغامرة خطيرة الم تنس بعد

---

[1] جريدة المجاهد: العدد10، 1961/04/93، ص 8.

الملحق رقم 2: بيان 28 سبتمبر 1959[1]

على ابواب السنة السادسة من الحرب ، وفي الوقت الذي تستعد فيه الجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية من جديد وفي الوقت الذي تفتح فيه مقابلات دولية كبرى الامل في استقرار السلم بالعالم : في هذا الوقت تتجه الانظار نحو الجزائر وتظهر جميع الشعوب رغبتها الاكيدة في عودة السلم الى هذه الارض الافريقية حيث ما تزال تجرى حرب تسببت بعد فيما يقرب من مليون من الضحايا "

ان الشعب الجزائري قد اضطره الاستعمار الى حمل السلاح "

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ـ مع تاكيدها مرة اخرى لارادتها في الكفاح الى ان يتحقق التحرير الوطني ـ تعلن انها عازمة على ان لا تهمل اية فرصة لتمكين السلم من جميع حظوظه .

لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا ـ على رؤوس الملا ـ في بيانه يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ بحق الجزائريين في تقرير المصير " وهكذا قد اعترف اخيرا للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بحرية " ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان الشعب الجزائري ما انفك منذ خمس سنوات يواجه بانتصار حربا من القلع الحروب التي اراد الاستعمار ان يغزو بها بلادنا من جديد " ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الجزائري واصلا وسيواصلان ان لزم الامر ، الكفاح التحريري " وهذا التطور لم يكن ممكنا ايضا الا بفضل تاييد جميع الشعوب الشقيقة والصديقة ،وبفضل مساندة الراي العام الاممي "

ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، المنصوص عليه في اعلان جبهة التحرير الوطني المؤرخ بفاتح نوفمبر ١٩٥٤ ، كان دائما هدفا اساسيا للثورة الجزائرية ، فهو يمثل وسيلة ديموقراطية سلمية يتوصل بها الشعب الجزائري للاستقلال الوطني "

ان حق الشعوب في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ، اي حق الشعوب في التصرف في شؤونها بنفسها ، يعيد الى الشعب الجزائري ممارسة السيادة الوطنية التي اغتصبها منه ـ حينا من الزمن ـ احتلال عسكري لا يمكن ان تنتج عنه اية شرعية "

ان الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية جوهرية " ولهذا فمن الوهم تطبيق المصير بكيفية لا تقرا حسابا لهذه الحقائق او تهدف الى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها الى مجموعات عنصرية ودينية "

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر علاوة على هذا ـ باليدا الذي لا يمكن النيل منه كوهو وحدة التراب الوطني وتعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر ، في مقاومة كل محاولة تقسيم "

ان الحكومة الجزائرية تلفت نظر الراي العام الدولي الى الخطر الذي ينتج عن كل مس بهذه الوحدة التي لا تتجزأ "

ان محاولة من هذا النوع ليست فقط بعيدة عن المساهمة في حل المشكل الجزائري " بل انها لا تزيده الا خطورة ، وتمثل تهديدا دائما للسلم والامن في العالم "

اما فيما يخص ثروات الصحراء فان التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن باية صفة من الصفات ان يتحول الى ملكية شرعية ، ان هذه الثروات التي هي مصدر تقدم انساني قبل كل شيء للجزائر ولافريقيا الشمالية لا يمكن ـ في سبيل الصالح العام ـ الا ان تتسبب في ايجاد تعاون واسع المدى "

ومن جهة اخرى فان تعليق الاختيار الحر للشعب الجزائري على استشارة الشعب الفرنسي ، ليس سوى نفي للديموقراطية وحق تقرير المصير "

ان الاستقلال الذي ينتج عن استشارة الشعب الجزائري بكيفية حرة لن يكون مصدرا للفوضى والبؤس " بل ان هذا الاستقلال ، بالعكس من ذلك ، يتوقف عليه كل تقدم حقيقي " انه يضمن حرية الافراد وامنهم ، وهو اخيرا يسهل تشييد المغرب العربي والتعاون الحر مع جميع البلدان "

ومن البديهي ـ بعد التحديد الكامل لهذه المبادئ ـ ان الالتجاء الى الاستفتاء العام لا يمكن ان يكون بغير العودة الى السلم "

ان « التهدئة » ـ اي الحرب المتواصلة التي تزداد فتكا مع مرور الايام ـ لا يمكن ان ترجع السلم الى الجزائر "

ان الشعب الجزائري لا يمكن ان يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش احتلال يعد اكثر من نصف مليون جندي ، وما يقارب ذلك من رجال الشرطة والجندرمة والميليشيا ، ان ممارسة الاختيار الحر لا يمكن ان تقع تحت ضغط الطائرات والدبابات والمدافع وتحت ضغط جهاز اداري اشتهرت تقاليده بتزييف الانتخابات "

ان هذا الاختيار الحر لا يمكن ان يتم بصورة كاملة ما دام اكثر من ربع السكان موقوفا في السجون والمحتشدات او مرغما على الهجرة "

هذه كلها قضايا تتطلب المناقشة ""

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بها لحد الان عدة دول ، هي الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري الى ان يعبر عن اختياره بحرية "" انها تسير وتراقب مقاومة الشعب الجزائري والكفاح التحريري لجيش التحرير الوطني " اذن ، فلا يمكن بدون موافقتها ان يعود السلم " هذا السلم الذي يمكن ان يتحقق حالا "

لاجل هذا الغرض ، فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لايقاف القتال ، وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير "

---

[1] جريدة المجاهد: ع 52،المصدر السابق،ص6.

الملحق رقم 3: تصريح دوغول 14 جوان 1960[1]

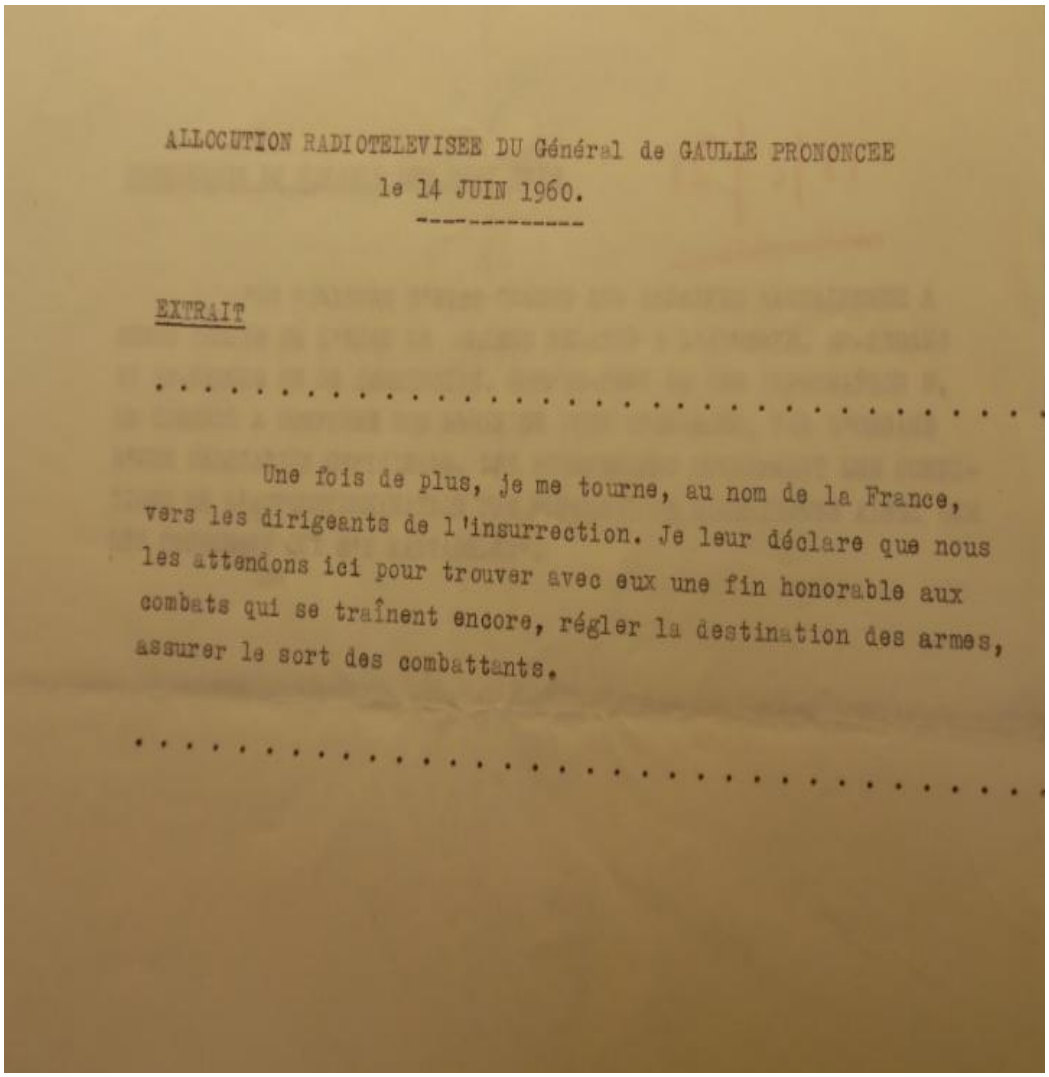

ALLOCUTION RADIOTELEVISEE DU Général de GAULLE PRONONCEE
le 14 JUIN 1960.

EXTRAIT

. . . . . .

Une fois de plus, je me tourne, au nom de la France, vers les dirigeants de l'insurrection. Je leur déclare que nous les attendons ici pour trouver avec eux une fin honorable aux combats qui se traînent encore, régler la destination des armes, assurer le sort des combattants.

. . . . . .

[1] C.A.D.E/ M.A.E/ S.E.A.A.103: Allocution radiotélévisée …… ,op.cit

الملحق رقم 4: أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة[1]

قائمة أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة
للجمهورية الجزائرية
(سبتمبر 1961 ـ اوت 1962)

بن خدة بن يوسف ---------- رئيس

كريم بلقاسم ---------- نائب الرئيس وداخلية

بن بلة أحمد ---------- نائب الرئيس

بوضياف محمد ---------- نائب الرئيس

آيت أحمد الحسين ---------- وزير دولة

بن طبال لخضر ---------- وزير دولة

بيطاط رابح ---------- وزير دولة

محمدي السعيد ---------- وزير دولة

بوصوف عبد الحفيظ ---------- تسلح واتصلات عتمة

يزيد أمحمد ---------- اعلام

سعد دحلب ---------- شؤون خارجية

---

[1] سعد (دحلب)،المصدر السابق،ص 249.

الملحق رقم 5: تصريح دوغول 05 سبتمبر 1961[1]

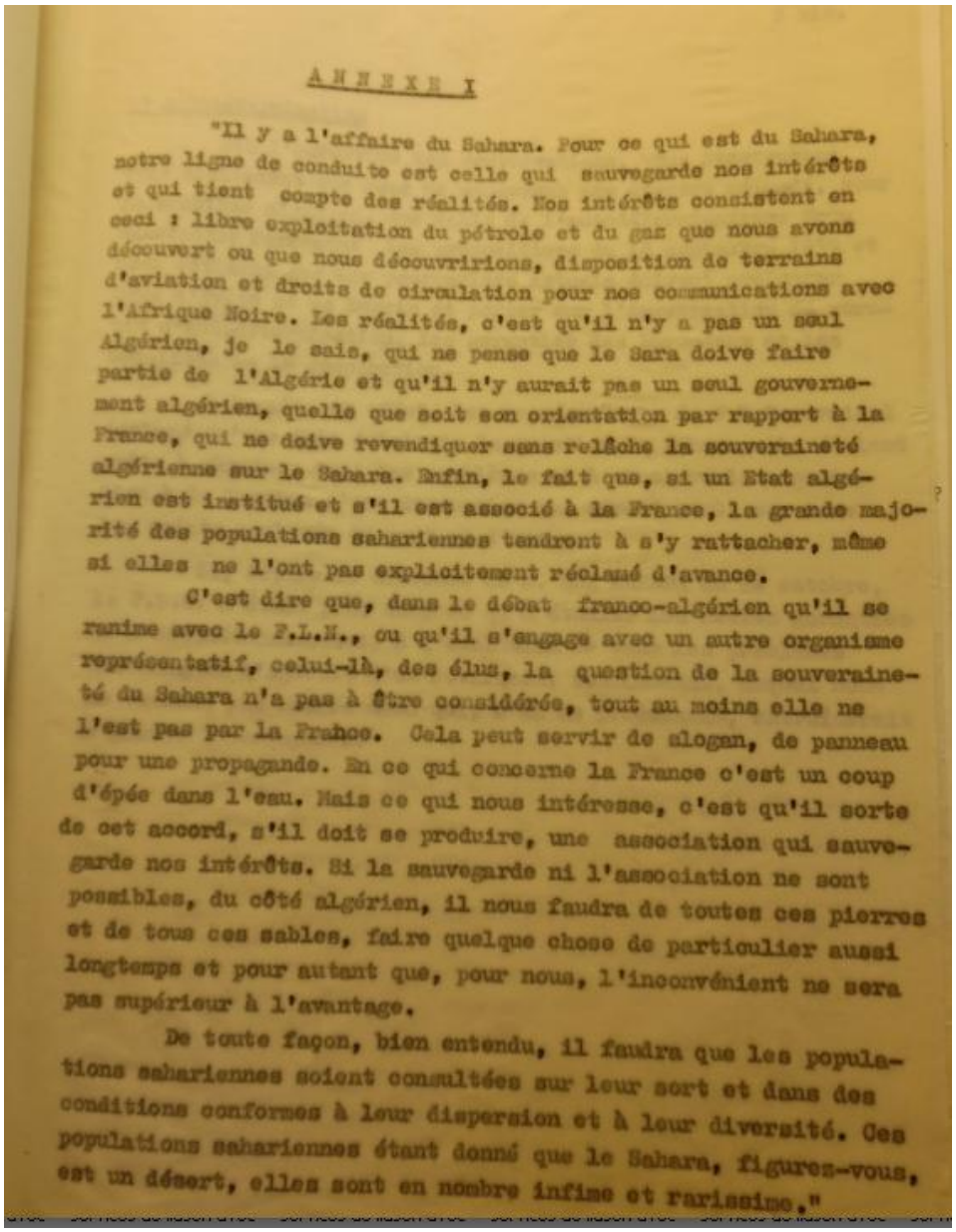

ANNEXE I

"Il y a l'affaire du Sahara. Pour ce qui est du Sahara, notre ligne de conduite est celle qui sauvegarde nos intérêts et qui tient compte des réalités. Nos intérêts consistent en ceci : libre exploitation du pétrole et du gaz que nous avons découvert ou que nous découvririons, disposition de terrains d'aviation et droits de circulation pour nos communications avec l'Afrique Noire. Les réalités, c'est qu'il n'y a pas un seul Algérien, je le sais, qui ne pense que le Sara doive faire partie de l'Algérie et qu'il n'y aurait pas un seul gouvernement algérien, quelle que soit son orientation par rapport à la France, qui ne doive revendiquer sans relâche la souveraineté algérienne sur le Sahara. Enfin, le fait que, si un Etat algérien est institué et s'il est associé à la France, la grande majorité des populations sahariennes tendront à s'y rattacher, même si elles ne l'ont pas explicitement réclamé d'avance.

C'est dire que, dans le débat franco-algérien qu'il se ranime avec le F.L.N., ou qu'il s'engage avec un autre organisme représentatif, celui-là, des élus, la question de la souveraineté du Sahara n'a pas à être considérée, tout au moins elle ne l'est pas par la France. Cela peut servir de slogan, de panneau pour une propagande. En ce qui concerne la France c'est un coup d'épée dans l'eau. Mais ce qui nous intéresse, c'est qu'il sorte de cet accord, s'il doit se produire, une association qui sauvegarde nos intérêts. Si la sauvegarde ni l'association ne sont possibles, du côté algérien, il nous faudra de toutes ces pierres et de tous ces sables, faire quelque chose de particulier aussi longtemps et pour autant que, pour nous, l'inconvénient ne sera pas supérieur à l'avantage.

De toute façon, bien entendu, il faudra que les populations sahariennes soient consultées sur leur sort et dans des conditions conformes à leur dispersion et à leur diversité. Ces populations sahariennes étant donné que le Sahara, figurez-vous, est un désert, elles sont en nombre infime et rarissime."

---

[1] C.A.D.E/ M.A.E/ S.E.A.A.103: communiques juin 60 mars 61 ,projet d'instruction-octobre-novembre,annexe 1.

الملحق رقم 6: تقرير 22 سبتمبر 1961[1]

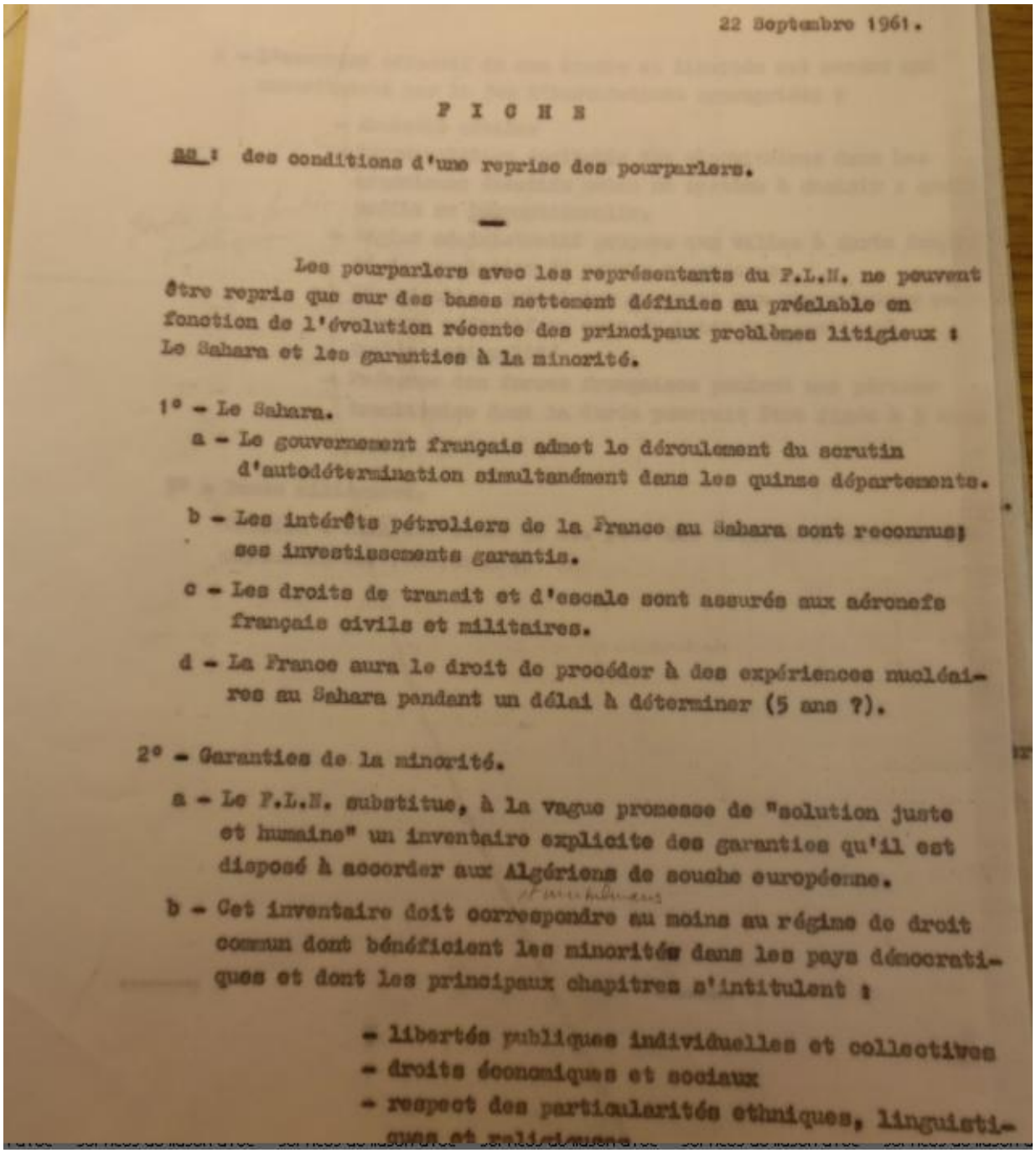

22 Septembre 1961.

F I C H E

SS : des conditions d'une reprise des pourparlers.

—

Les pourparlers avec les représentants du F.L.N. ne peuvent être repris que sur des bases nettement définies au préalable en fonction de l'évolution récente des principaux problèmes litigieux : Le Sahara et les garanties à la minorité.

1° - Le Sahara.

a - Le gouvernement français admet le déroulement du scrutin d'autodétermination simultanément dans les quinze départements.

b - Les intérêts pétroliers de la France au Sahara sont reconnus; ses investissements garantis.

c - Les droits de transit et d'escale sont assurés aux aéronefs français civils et militaires.

d - La France aura le droit de procéder à des expériences nucléaires au Sahara pendant un délai à déterminer (5 ans ?).

2° - Garanties de la minorité.

a - Le F.L.N. substitue, à la vague promesse de "solution juste et humaine" un inventaire explicite des garanties qu'il est disposé à accorder aux Algériens de souche européenne.

b - Cet inventaire doit correspondre au moins au régime de droit commun dont bénéficient les minorités dans les pays démocratiques et dont les principaux chapitres s'intitulent :

- libertés publiques individuelles et collectives
- droits économiques et sociaux
- respect des particularités ethniques, linguistiques et religieuses.

[1] M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967 :Reprise éventuelle des pourparlers, des conditions d'une reprise …,op.cit.

الملحق رقم 7: مشروع وزير الدولة للشؤون الجزائرية 9 اكتوبر 1961[1]

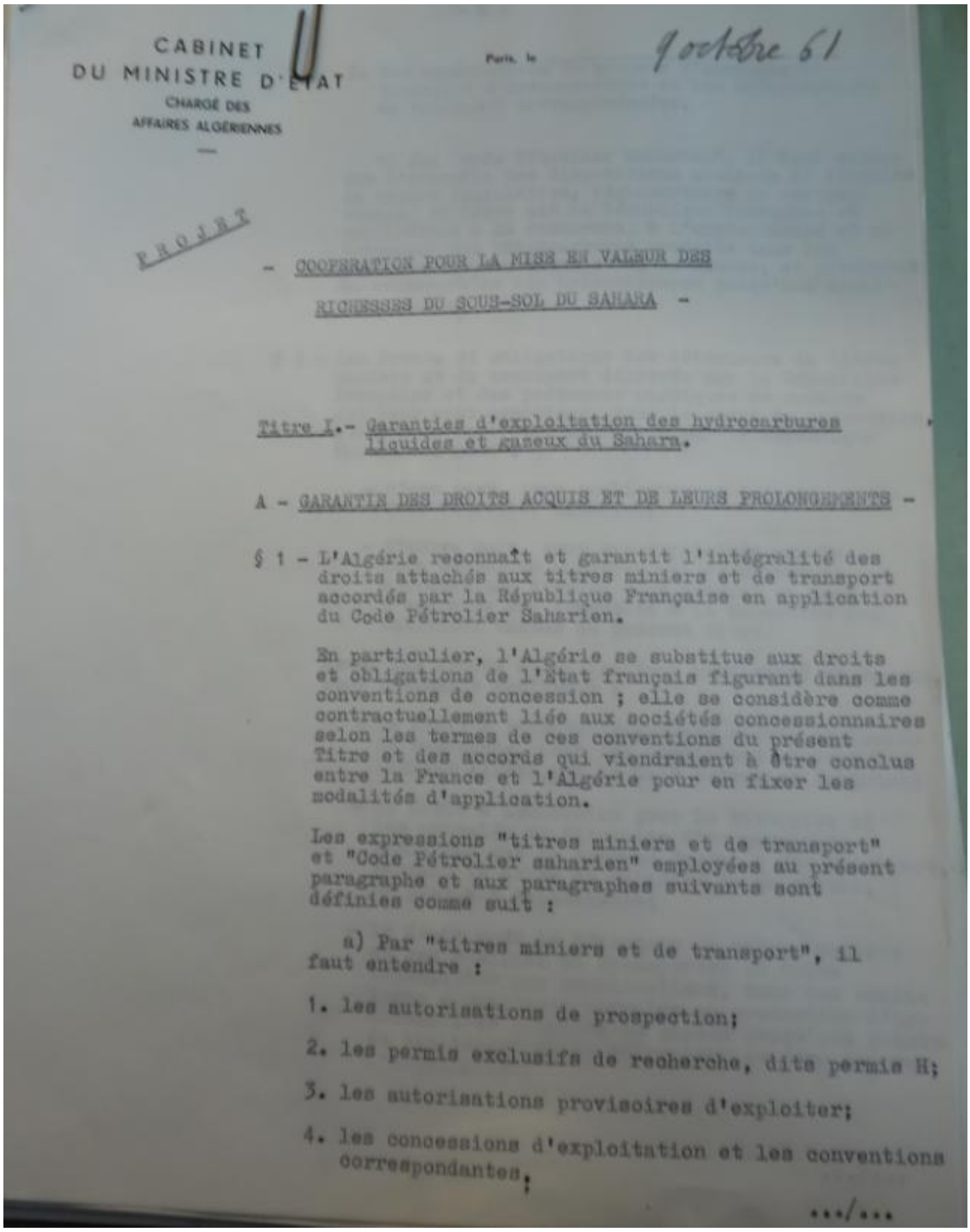

CABINET
DU MINISTRE D'ETAT
CHARGÉ DES
AFFAIRES ALGÉRIENNES

Paris, le 9 octobre 61

PROJET

- COOPERATION POUR LA MISE EN VALEUR DES RICHESSES DU SOUS-SOL DU SAHARA -

Titre I.- Garanties d'exploitation des hydrocarbures liquides et gazeux du Sahara.

A - GARANTIE DES DROITS ACQUIS ET DE LEURS PROLONGEMENTS -

§ 1 - L'Algérie reconnaît et garantit l'intégralité des droits attachés aux titres miniers et de transport accordés par la République Française en application du Code Pétrolier Saharien.

En particulier, l'Algérie se substitue aux droits et obligations de l'Etat français figurant dans les conventions de concession ; elle se considère comme contractuellement liée aux sociétés concessionnaires selon les termes de ces conventions du présent Titre et des accords qui viendraient à être conclus entre la France et l'Algérie pour en fixer les modalités d'application.

Les expressions "titres miniers et de transport" et "Code Pétrolier saharien" employées au présent paragraphe et aux paragraphes suivants sont définies comme suit :

a) Par "titres miniers et de transport", il faut entendre :

1. les autorisations de prospection;
2. les permis exclusifs de recherche, dits permis H;
3. les autorisations provisoires d'exploiter;
4. les concessions d'exploitation et les conventions correspondantes;

.../...

[1]M.D.A.E/S.E.A.A/108/1959/1967: sahara, coopération pour la mise …,op.cit.

3. les approbations de projets d'ouvrages de transport d'hydrocarbures et les autorisations de transport correspondantes.

b) Par "Code Pétrolier Saharien", il faut entendre l'ensemble des dispositions minières et fiscales de nature législative, réglementaire ou contractuelle, édictées par la République Française et applicables à la recherche, à l'exploitation et au transport des hydrocarbures produits dans les départements des Oasis et de la Saoura, et notamment au transport de ces hydrocarbures jusqu'aux terminaux marins

§ 2 - Les droits et obligations des détenteurs de titres miniers et de transport délivrés par la République Française et des personnes physiques ou morales qui leur sont associées, dans le cadre de protocoles, accords ou contrats, approuvés par la République Française, sont :

- d'une part, ceux explicitement définis par le Code Pétrolier Saharien;

- d'autre part, ceux non explicités par le Code Pétrolier Saharien qui résultent de dispositions d'ordre plus général et dont l'exercice est essentiel à la poursuite des activités visées au présent Titre.

Parmi les droits et obligations mentionnés ci-dessus, sont notamment confirmés :

- le droit à renouvellement des permis exclusifs de recherche, dans les conditions et dans les limites fixées par le Code Pétrolier Saharien;

- le droit à concession pour le titulaire et les associés du titulaire d'un permis de recherche sur la surface duquel a été découvert, pendant la durée de validité de ce permis, un gisement exploitable;

- le droit pour le détenteur de titres miniers et ses associés de transporter ou faire transporter par canalisations, dans des conditions économiques normales sa production d'hydrocarbures liquides ou gazeux jusqu'aux points de traitement et de chargement et d'en assurer l'exportation;

- le droit du concessionnaire et de ses associés de vendre et de disposer librement de la production, c'est-à-dire de la céder, de l'échanger ou de l'utiliser en Algérie ou à l'exportation, sous réserve de la satisfaction des besoins de la consommation intérieure algérienne;

- le droit de facturer la production en francs français et d'en obtenir le réglement en cette monnaie;

- le droit à la libre disposition hors d'Algérie et au libre transfert hors d'Algérie en toutes monnaies des fonds du concessionnaire et de ses associés ainsi que du transporteur;

- l'emploi de taux de change commerciaux normaux et non-discriminatoires pour toute opération d'importation ou d'exportation et en particulier des taux de changes officiels pour les conversions en francs français de recettes et dépenses en devises;

- l'emploi du franc français comme monnaie de compte et de paiement en ce qui concerne la redevance et l'impôt dus par le concessionnaire et ses associés ou par le transporteur;

- la garantie du régime fiscal de longue durée instituée par le Code Pétrolier Saharien (article 70 de l'Ordonnance n° 58-1111 du 22/11/58 et article 5 de l'Ordonnance n° 58-1112 du 22/11/58);

- le droit de choisir librement le personnel, le matériel, les entrepreneurs et les fournisseurs employés;

- le droit pour ces entrepreneurs de travailler dans des conditions analogues à celles ci-dessus définies

§ 3 - L'exercice des droits garantis par l'Algérie et mentionnés dans le présent Titre devra être conforme aux pratiques courantes de l'industrie pétrolière existant au Sahara, et aux errements administratifs consacrés à ce jour par l'usage. En particulier, l'Algérie prend l'engagement de s'abstenir de toute mesure législative, exécutive, administrative, judiciaire ou autres, qui serait susceptible de faire obstacle ou de rendre plus onéreux l'exercice de ces droits, et plus généralement qui serait incompatible avec les dispositions du présent Titre.

- Tous les titulaires de titres miniers et de transport et leurs associés ont un droit égal aux garanties stipulées dans les paragraphes précédents et aucune discrimination de fait ou de droit ne sera opérée entre eux : en particulier, l'Algérie s'abstiendra de toute mesure pouvant porter atteinte aux droits et intérêts légalement acquis sur son territoire par des personnes physiques ou morales françaises qui seraient actionnaires, porteurs de parts, ou créancières à quelque titre que ce soit des sociétés titulaires de titres miniers ou de transport, des sociétés qui leur sont associées ou des entreprises travaillant pour leur compte.

B - GARANTIES CONCERNANT L'AVENIR (nouveaux titres miniers et de transport) -

§ 5 - Pendant ... ans à compter de la mise en vigueur des présentes dispositions, l'Algérie garantit aux sociétés productrices ou associées l'attribution prioritaire de permis exclusifs de recherche, dans la limite de .... kilomètres carrés par an, et avant toute prise en considération des demandes éventuellement concurrentes.

Par "sociétés productrices ou associées", au sens du présent paragraphe, il faut entendre les titulaires de titres d'exploitation à la date de mise en vigueur des présentes dispositions ou les sociétés qui leur sont associées à la même date.

§ 6 - L'Algérie s'interdit toute mesure discriminatoire au préjudice des sociétés françaises intervenant dans la recherche, l'exploitation ou le transport des hydrocarbures liquides ou gazeux et leur appliquera un traitement au moins aussi favorable que celui pratiqué à l'égard des autres sociétés ou organismes se consacrant aux mêmes activités.

Titre II.- Garanties concernant les autres substances minérales.

§ 7 - L'Algérie reconnaît et garantit l'intégralité des droits attachés aux titres miniers attribués par la République Française en application de la législation minière.

Les termes des concessions, conventions, permis de recherche et d'exploitation conclus ou attribués dans le cadre de la législation de la République Française ne peuvent être modifiés par la puissance

publique que d'accord avec le concessionnaire, le contractant ou l'attributaire.

Les présentes dispositions ne font pas obstacle à la fermeture par la puissance publique des mines ou carrières dont l'exploitation ne pourrait être poursuivie de façon rentable, la rentabilité étant appréciée par rapport à des conditions d'exploitation économiques et commerciales normales.

§ 8 - Les sociétés françaises pourront prétendre à l'octroi de nouveaux permis et concessions dans les mêmes conditions que les autres sociétés ou organismes ; elles bénéficieront d'un traitement aussi favorable que ces derniers pour l'exercice des droits résultant de ces titres miniers.

Titre III.- Organisme technique de mise en valeur des richesses du sous-sol saharien.

§ 9 - La mise en valeur rationnelle des richesses du sous-sol saharien et l'application du régime minier et pétrolier sont confiées, dans les conditions définies aux paragraphes suivants à un organisme technique ci-après dénommé "l'Organisme".

§ 10 - L'Algérie et la France sont les co-fondateurs de l'organisme.

Pourront y adhérer les Etats dont le territoire comprend des zônes sahariennes, notamment le Niger et le Tchad en leur qualité de pays actuellement associés à l'O.C.R.S. Les deux co-fondateurs définiront dans chaque cas les conditions de cette adhésion, la nature des concours de l'organisme et les engagements à souscrire par les Etats.

Pourront aussi adhérer à l'organisme les Etats qui apportent un concours important au développement des richesses sahariennes par leurs investissements et par les facilités d'écoulement offertes aux productions du sous-sol. Les conditions de cette adhésion sont définies dans chaque cas par les deux pays co-fondateurs, en prenant en considération l'effort réellement entrepris par les Etats demandeurs et les engagements qu'ils sont disposés à souscrire dans le domaine du développement des richesses sahariennes.

.t - L'organisme sera constitué dès la mise en vigueur des présentes déclarations de principe et sans attendre les adhésions éventuelles d'autres Etats, visées au paragraphe précédent.

Il est administré par un conseil qui comprendra à l'origine un nombre égal de représentants des deux pays fondateurs. Les adhésions ultérieures ne pourront avoir pour effet de rompre cette parité de représentation ni de réduire le nombre de sièges et de droits de vote de chacun des fondateurs à moins de 34 % du total.

Le Conseil délibère sur l'ensemble des activités de l'organisme. Sont prises à la majorité des 2/3 les décisions concernant :

- la nomination des membres de la commission exécutive;

- les programmes annuels d'investissement.

Les autres décisions sont prises à la majorité absolue.

La Commission exécutive prépare les décisions du Conseil et veille à leur exécution. Elle coordonne l'action des directeurs techniques et chefs de service nommés par le Conseil sur sa proposition

La Commission est composée de trois personnalités désignées par le Conseil à la majorité des 2/3 pour une durée de trois ans. Deux des commissaires au moins doivent appartenir l'un à la nationalité algérienne, l'autre à la nationalité française. La présidence de la commission est assurée à tour de rôle par chacun des trois commissaires pendant une année.

§ 12 - L'organisme a la personnalité civile et l'autonomie financière.

Il dispose de services techniques et administratifs constitués par des personnels appartenant aux Etats membres.

La couverture des dépenses de fonctionnement est assurée par des contributions des Etats membres réparties au prorata des droits de vote dans le conseil.

- L'organisme est chargé de promouvoir une mise en valeur rationnelle des richesses du sous-sol ; à ce titre il veille particulièrement au développement et à l'entretien des infrastructures indispensables aux activités minières (grandes voies de communication, aérodromes).

A cette fin et dans la limite des ressources dont il dispose, l'organisme établit un programme annuel d'études, d'entretien d'ouvrages et d'investissements à effectuer dans les zônes sahariennes des Etats membres. Le programme en recettes et dépenses est arrêté par le Conseil à la majorité des 2/3.

§ 14 - Le rôle de l'organisme dans le domaine minier et pétrolier est défini comme suit :

1 - étudier les modifications ou les adaptations nécessaires à la législation régissant les mines et les hydrocarbures liquides ou gazeux dans les zônes sahariennes ; formuler des recommandations à cet égard aux Etats membres intéressés;

2 - instruire les demandes de permis de recherche prévus par la législation et la réglementation applicable à la recherche et à l'exploitation des produits du sous-sol et préparer les décisions d'octroi de ces permis prononcées par les Etats membres;

3 - statuer sur les demandes relatives à l'exercice des droits résultant des permis accordés (renouvellement de permis dans les limites prévues par la législation applicable, autorisations provisoires d'exploiter, octroi de concessions d'exploitation au titulaire d'un permis de recherche sur la surface duquel a été découvert un gisement exploitable, autorisation de transporter les produits, approbation des tarifs de transport, approbation des protocoles, accords ou contrats d'association;

4 - assurer la surveillance administrative des sociétés permissionnaires ou concessionnaires.

§ 15 - L'organisme est chargé de l'assiette et du recouvrement des redevances et impôts prévus par la législation sur l'exploitation et le transport des produits du sous-sol.

.../...

Il verse à l'Etat sur le territoire duquel est située l'activité imposable le produit net des recouvrements, sous déduction d'un prélèvement de 10 % pour couverture des dépenses de recherches, d'entretien ou d'investissement concernant les zônes sahariennes de cet Etat effectuées en exécution des programmes visés au § 13 ci-dessus.

En cas d'insuffisance ou d'absence de redevances disponibles pour financer les travaux nécessaires à la mise en valeur du sous-sol sur le territoire d'un Etat membre, l'organisme peut faire l'avance des dépenses au moyen des ressources qu'il se procure et dans des conditions fixées dans chaque cas particulier.

Titre IV.- Réglement des litiges - Cour arbitrale.

§ 16 - Il sera institué auprès de l'organisme, dès sa fondation, une Cour arbitrale chargée du réglement des litiges.

L'organisation, le fonctionnement et la compétence de la Cour seront fondés sur les principes suivants :

1°) La Cour est composée de 5 arbitres nommés d'un commun accord pour 6 ans par les gouvernements des Etats membres.

Les arbitres sont choisis parmi des personnalités offrant toute garantie d'indépendance. Deux d'entre eux doivent être de la nationalité de chacun des pays co-fondateurs. Les autres arbitres peuvent être de la nationalité des autres Etats membres ou de pays tiers;

2°) La compétence de la Cour s'étend à l'application du régime minier, aux décisions de l'organisme et au contrôle des garanties stipulées dans les titres I et II ci-dessus.

A cet effet, la Cour peut être saisie :

a) par les Etats membres, de toute décision prise par l'organisme en violation de ses statuts;

b) par la France, de toute décision prise par l'organisme ou les autorités algériennes en violation des garanties stipulées aux titres I et II ci-dessus;

.../...

c) par les détenteurs de titres miniers ou leurs associés, de tous litiges nés entre eux et la puissance publique (autorités nationales ou organismes) dans l'exercice des droits résultant de leurs titres miniers et du régime qui leur est applicable.

Toutefois, les titulaires de titres miniers ou de transport ont la faculté de soumettre, tant en défendeur qu'en plaignant, tout litige avec soit la puissance publique soit l'organisme, à un arbitrage international, lequel se substitue en l'espèce à la Cour arbitrale.

L'arbitrage international sera défini de manière telle que le choix de l'arbitre et la procédure suivant laquelle est rendue la sentence offrent toute garantie de compétence, de rapidité et d'impartialité aux parties en présence.

3°) Les décisions de la Cour sont prises en premier et dernier ressort ; elles s'imposent aux Etats membres.

الملحق رقم 8: تعليمات 18 اكتوبر 1961 من طرف الوزير المكلف بالشؤون الجزائر[1]

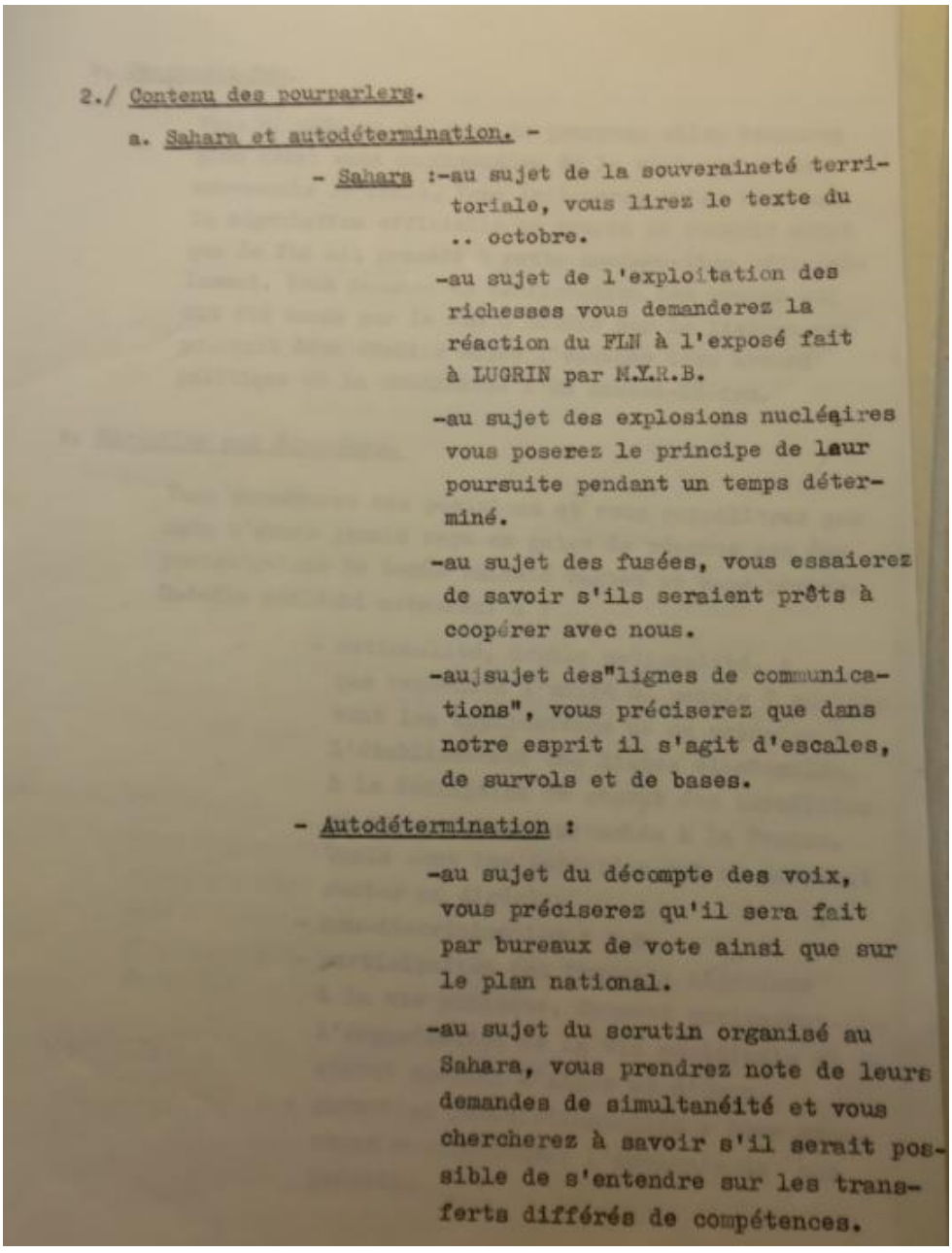

2./ Contenu des pourparlers.

a. Sahara et autodétermination. -

- Sahara :-au sujet de la souveraineté territoriale, vous lirez le texte du .. octobre.

-au sujet de l'exploitation des richesses vous demanderez la réaction du FLN à l'exposé fait à LUGRIN par M.Y.R.B.

-au sujet des explosions nucléaires vous poserez le principe de leur poursuite pendant un temps déterminé.

-au sujet des fusées, vous essaierez de savoir s'ils seraient prêts à coopérer avec nous.

-aujsujet des"lignes de communications", vous préciserez que dans notre esprit il s'agit d'escales, de survols et de bases.

- Autodétermination :

-au sujet du décompte des voix, vous préciserez qu'il sera fait par bureaux de vote ainsi que sur le plan national.

-au sujet du scrutin organisé au Sahara, vous prendrez note de leurs demandes de simultanéité et vous chercherez à savoir s'il serait possible de s'entendre sur les transferts différés de compétences.

(1) M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967, projet d'instructions, canevas de projet…,op.cit.

الملحق رقم 9: تعليمات 23 اكتوبر لاستئناف المفاوضات [1]

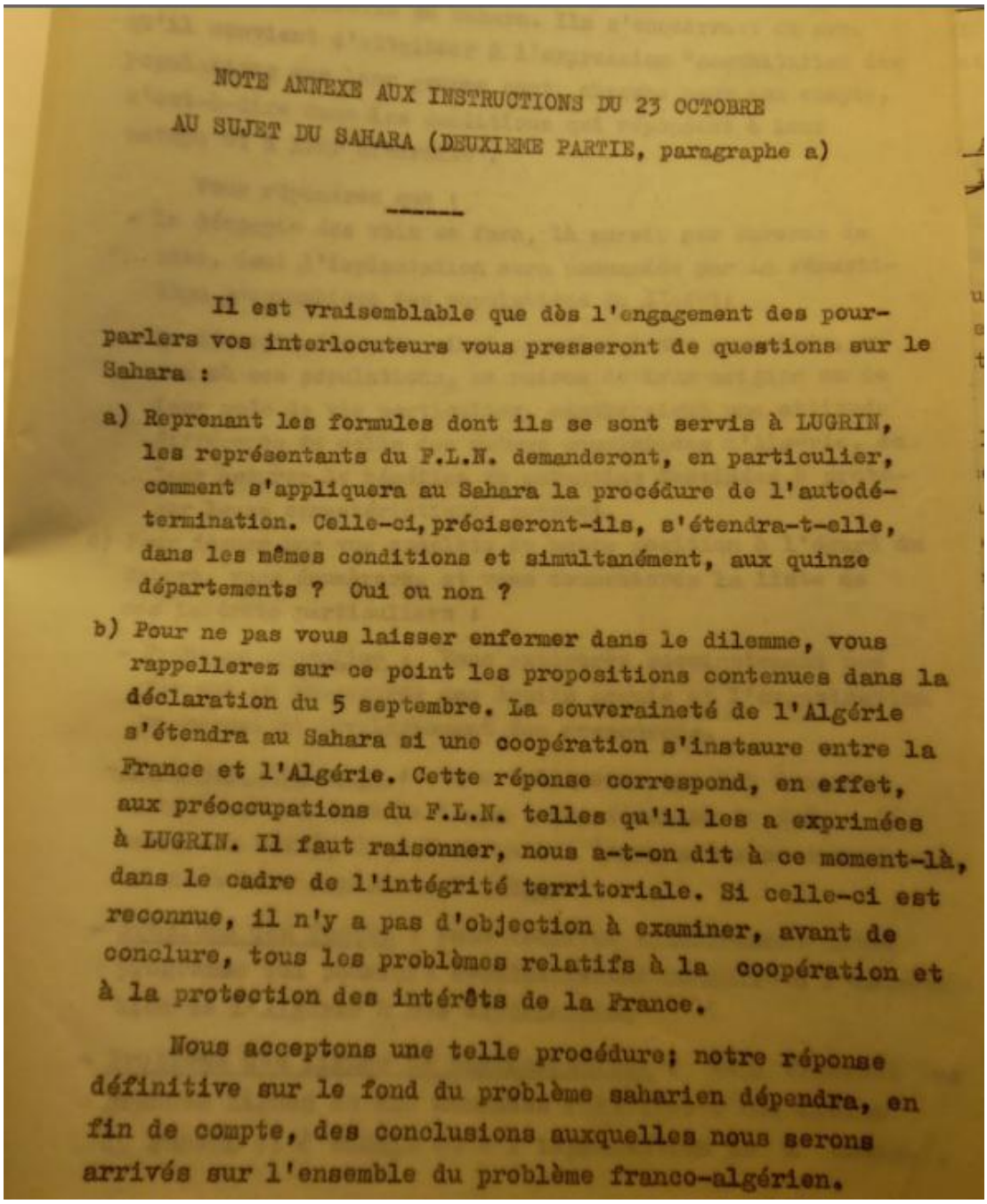

NOTE ANNEXE AUX INSTRUCTIONS DU 23 OCTOBRE
AU SUJET DU SAHARA (DEUXIEME PARTIE, paragraphe a)

Il est vraisemblable que dès l'engagement des pourparlers vos interlocuteurs vous presseront de questions sur le Sahara :

a) Reprenant les formules dont ils se sont servis à LUGRIN, les représentants du F.L.N. demanderont, en particulier, comment s'appliquera au Sahara la procédure de l'autodétermination. Celle-ci, préciseront-ils, s'étendra-t-elle, dans les mêmes conditions et simultanément, aux quinze départements ? Oui ou non ?

b) Pour ne pas vous laisser enfermer dans le dilemme, vous rappellerez sur ce point les propositions contenues dans la déclaration du 5 septembre. La souveraineté de l'Algérie s'étendra au Sahara si une coopération s'instaure entre la France et l'Algérie. Cette réponse correspond, en effet, aux préoccupations du F.L.N. telles qu'il les a exprimées à LUGRIN. Il faut raisonner, nous a-t-on dit à ce moment-là, dans le cadre de l'intégrité territoriale. Si celle-ci est reconnue, il n'y a pas d'objection à examiner, avant de conclure, tous les problèmes relatifs à la coopération et à la protection des intérêts de la France.

Nous acceptons une telle procédure; notre réponse définitive sur le fond du problème saharien dépendra, en fin de compte, des conclusions auxquelles nous serons arrivés sur l'ensemble du problème franco-algérien.

---

[1] M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967, projet d'instructions, Note annexe …,op.cit.

الملحق رقم 10: تعليمات 26 اكتوبر لاستئناف المفاوضات [1]

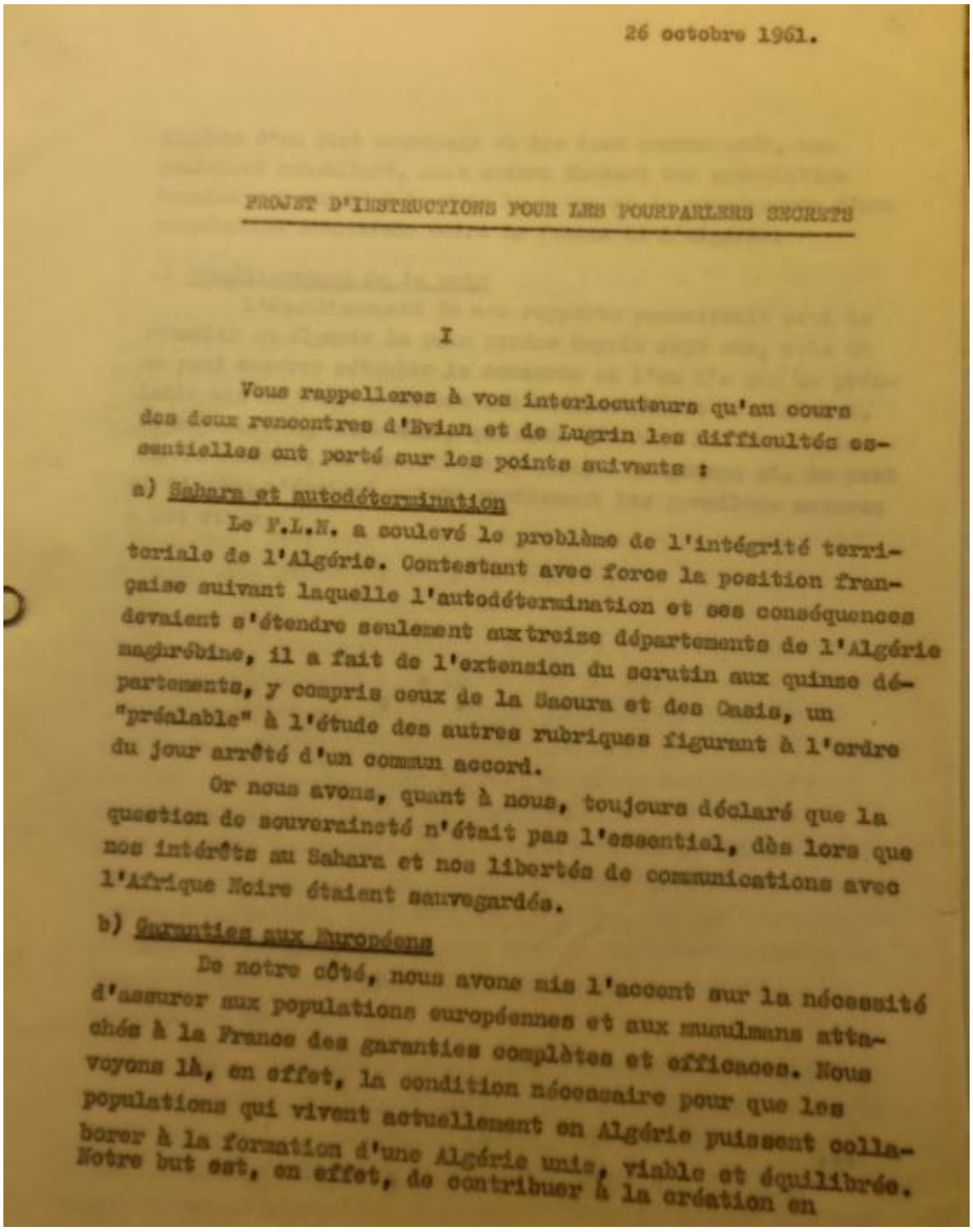

26 octobre 1961.

PROJET D'INSTRUCTIONS POUR LES POURPARLERS SECRETS

I

Vous rappellerez à vos interlocuteurs qu'au cours des deux rencontres d'Evian et de Lugrin les difficultés essentielles ont porté sur les points suivants :

a) Sahara et autodétermination

Le F.L.N. a soulevé le problème de l'intégrité territoriale de l'Algérie. Contestant avec force la position française suivant laquelle l'autodétermination et ses conséquences devaient s'étendre seulement aux trois départements de l'Algérie maghrébine, il a fait de l'extension du scrutin aux quinze départements, y compris ceux de la Saoura et des Oasis, un "préalable" à l'étude des autres rubriques figurant à l'ordre du jour arrêté d'un commun accord.

Or nous avons, quant à nous, toujours déclaré que la question de souveraineté n'était pas l'essentiel, dès lors que nos intérêts au Sahara et nos libertés de communications avec l'Afrique Noire étaient sauvegardés.

b) Garanties aux Européens

De notre côté, nous avons mis l'accent sur la nécessité d'assurer aux populations européennes et aux musulmans attachés à la France des garanties complètes et efficaces. Nous voyons là, en effet, la condition nécessaire pour que les populations qui vivent actuellement en Algérie puissent collaborer à la formation d'une Algérie unie, viable et équilibrée. Notre but est, en effet, de contribuer à la création en

[1] M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967, projet d'instructions, Note annexe …,op.cit.

الملحق رقم 11: تعليمات 17 نوفمبر 1961 لاستئناف المفاوضات[1]

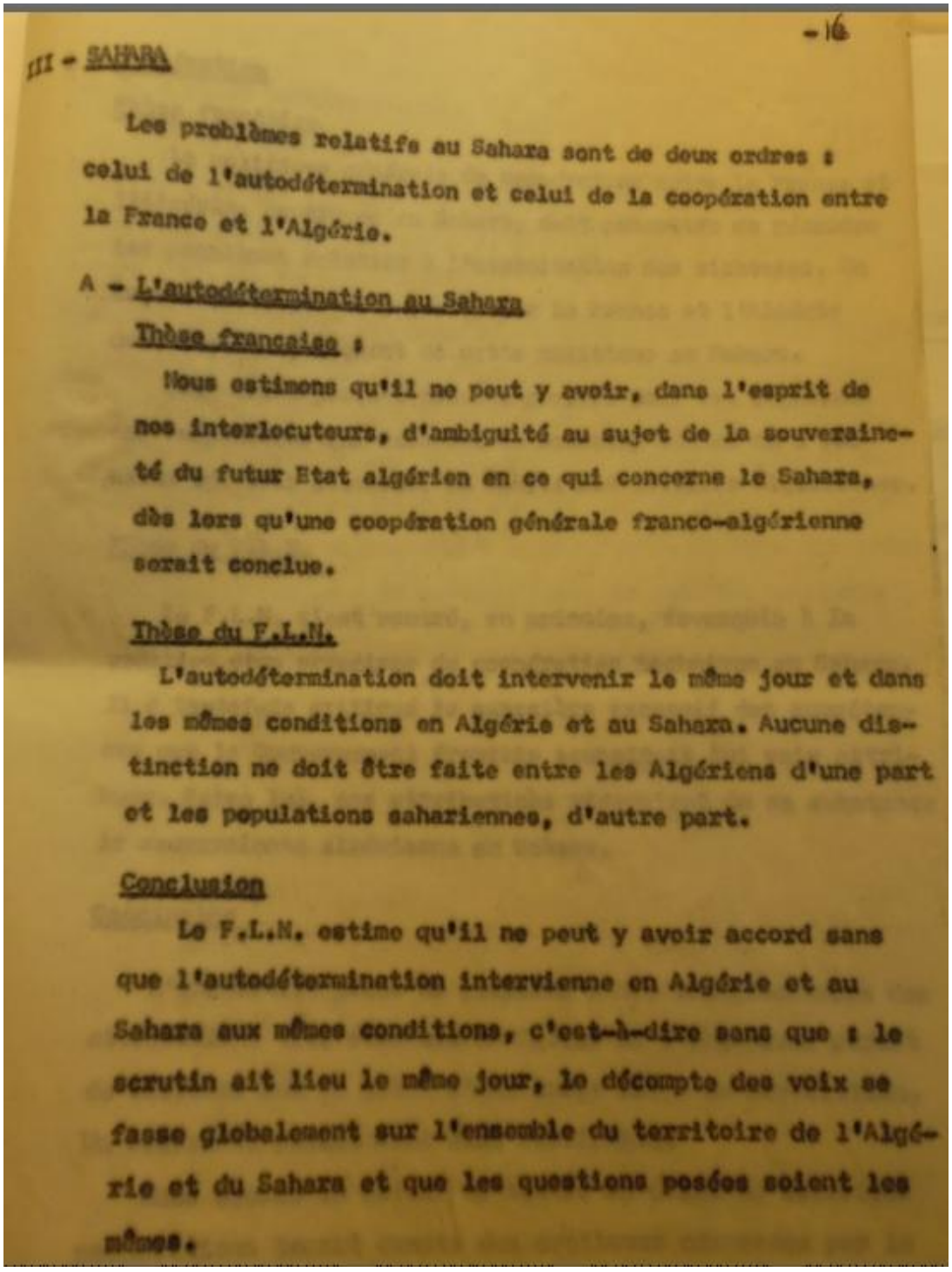

-16

III - SAHARA

Les problèmes relatifs au Sahara sont de deux ordres : celui de l'autodétermination et celui de la coopération entre la France et l'Algérie.

A - L'autodétermination au Sahara

Thèse française :

Nous estimons qu'il ne peut y avoir, dans l'esprit de nos interlocuteurs, d'ambiguité au sujet de la souveraineté du futur Etat algérien en ce qui concerne le Sahara, dès lors qu'une coopération générale franco-algérienne serait conclue.

Thèse du F.L.N.

L'autodétermination doit intervenir le même jour et dans les mêmes conditions en Algérie et au Sahara. Aucune distinction ne doit être faite entre les Algériens d'une part et les populations sahariennes, d'autre part.

Conclusion

Le F.L.N. estime qu'il ne peut y avoir accord sans que l'autodétermination intervienne en Algérie et au Sahara aux mêmes conditions, c'est-à-dire sans que : le scrutin ait lieu le même jour, le décompte des voix se fasse globalement sur l'ensemble du territoire de l'Algérie et du Sahara et que les questions posées soient les mêmes.

---

[1] M.D.A.E/S.E.A.A/103/1959-1967, projet d'instructions, transferts de capitaux...,op.cit.

β - Coopération

Thèse française

La politique générale de coopération entre la France et l'Algérie, appliquée au Sahara, doit permettre de résoudre les problèmes relatifs à l'exploitation des richesses. Un organisme constitué à parité par la France et l'Algérie doit être l'instrument de cette politique au Sahara.

Nous avons jusqu'à présent proposé pour cet organisme des compétences qui excèdent de beaucoup celles qu'a souhaité lui voir attribuer le Comité des Affaires Algériennes.

Thèse du F.L.N.

Le F.L.N. s'est montré, en principe, favorable à la création d'un organisme de coopération technique au Sahara. Il a toutefois critiqué le caractère excessif des compétences que le Gouvernement français souhaitait lui voir attribuer. Selon lui, ces attributions videraient de sa substance la souveraineté algérienne au Sahara.

Conclusion

L'initiative prise de proposer à nos interlocuteurs des attributions très étendues en faveur de l'organisme permet de disposer sur ce point d'une large marge de négociation. Un compromis paraît donc être réalisable.

Nous sommes en mesure de mettre en avant de nouvelles propositions tenant compte des critiques adressées par le

F.L.N. à notre premier projet.

C'est ainsi que :

1°/ pour l'octroi des permis, nous pourrions reconnaître à l'Etat algérien le pouvoir de les délivrer sur avis conforme de l'organisme technique.

2°/ Pour le code pétrolier, nous pourrions proposer qu'il appartienne à l'Etat algérien d'édicter les modifications nécessaires à ce code sur proposition de l'organisme technique.

3°/ Pour l'infrastructure, nous pourrions admettre qu'il appartienne à l'Etat algérien de décider les travaux, sur proposition de l'organisme, étant entendu qu'un minimum des recettes serait consacré au développement de l'infrastructure.

الملحق رقم 12: تصريح الحكومة المؤقتة 5 جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم [1]

تصريـــح

الحكومة الجزائرية

5 جويليـــــــة

اليوم الوطني ضد التقسيم

تؤكـد السلطات الفـرنسـية العليـا بالحـاح منذ بضـعـة أيام نواياها القاتلة بأنهـا سـتشـرع في تقـسـيم الجـزائر واتخـاذ هذه المواقف الرسمية خطير.

إنه يتم في وقت اعـربت فيـه الحكومـة المؤقـتة للجمـهـورية الجـزائرية بوضـوح عن رغـبـتـهـا في اسـتـئناف المـحـادثات الجـزائروية الفـرنسـيـة في أقـرب وقت، والمـضي في منهج إيجابي.

إن التـهـديد بالتـقسـيم الذي شـهـره المـسؤولون الفـرنسـيـون يشكل خطرا حقـيـقـيـا على الجزائر والمـغـرب وإفـريقيـا بأسـرها، ويهـدف إلى خلق مناطق للسـيـادة الفـرنسـية في بلادنا بدعـوى الدفاع وضمان مصالح أوروبيي الجزائر.

إن تقـسـيم الجـزائر الذي هو إنكار صـريح لحق تقـرير المـصـير وتصـفـيـة الاسـتـعـمـار يعني الزيادة في خطورة التـزاع وإطالة أمد الحرب إلى ما لا نهاية له.

---

[1] مجلة الذاكرة: ع 4، المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر،1996،ص ص 293-295.

إن ذلك التقسيم الذي هو أبعد ما يكون عن تحقيق أي ضمان لأوروبيي الجزائر سيؤدي إلى إفساد مستقبل هؤلاء الأوروبيين بصورة نهائية.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد الحق المقدس الذي يملكه الشعب الجزائري في وحدة ترابه الوطني، كما تؤكد بكل قوة عزمها على مناهضة تقسيم التراب الوطني بجميع الوسائل.

إن الشعب الجزائري وجيشه الوطني سيجند بمساعدة ومساندة الشعوب الشقيقة والصديقة كل طاقاته لاحباط خطر التقسيم.

وسيعرف الشعب الجزائري كيف يعمل على دحر هؤلاء الذين يريدون بواسطة التقسيم تخريب استقلال الجزائر في وقت يوشك فيه الشعب الجزائري بعد كفاح دام سبع سنوات على استرجاع سيادته.

وتعلن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن يوم 5 جويلية 1961 هو يوم وطني ضد التقسيم (ويصادف هذا التاريخ يوم 5 جويلية 1830 يوم ذكرى احتلال عاصمة الجزائر).

وتوجه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نداء لشعوب وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب في ذلك اليوم بصورة ايجابية عن مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه من أجل استقلاله الوطني ووحدة ترابه.

إن الشعب الجزائري والشعوب الشقيقة والصديقة ستحبط بفضل عملها سياسة التقسيم وستعمل من أجل استئناف المحادثات الجزائرية الفرنسية فورا لإجراء تفاوض حقيقي.

الملحق رقم 13: مرسوم 19 مارس 1962[1]

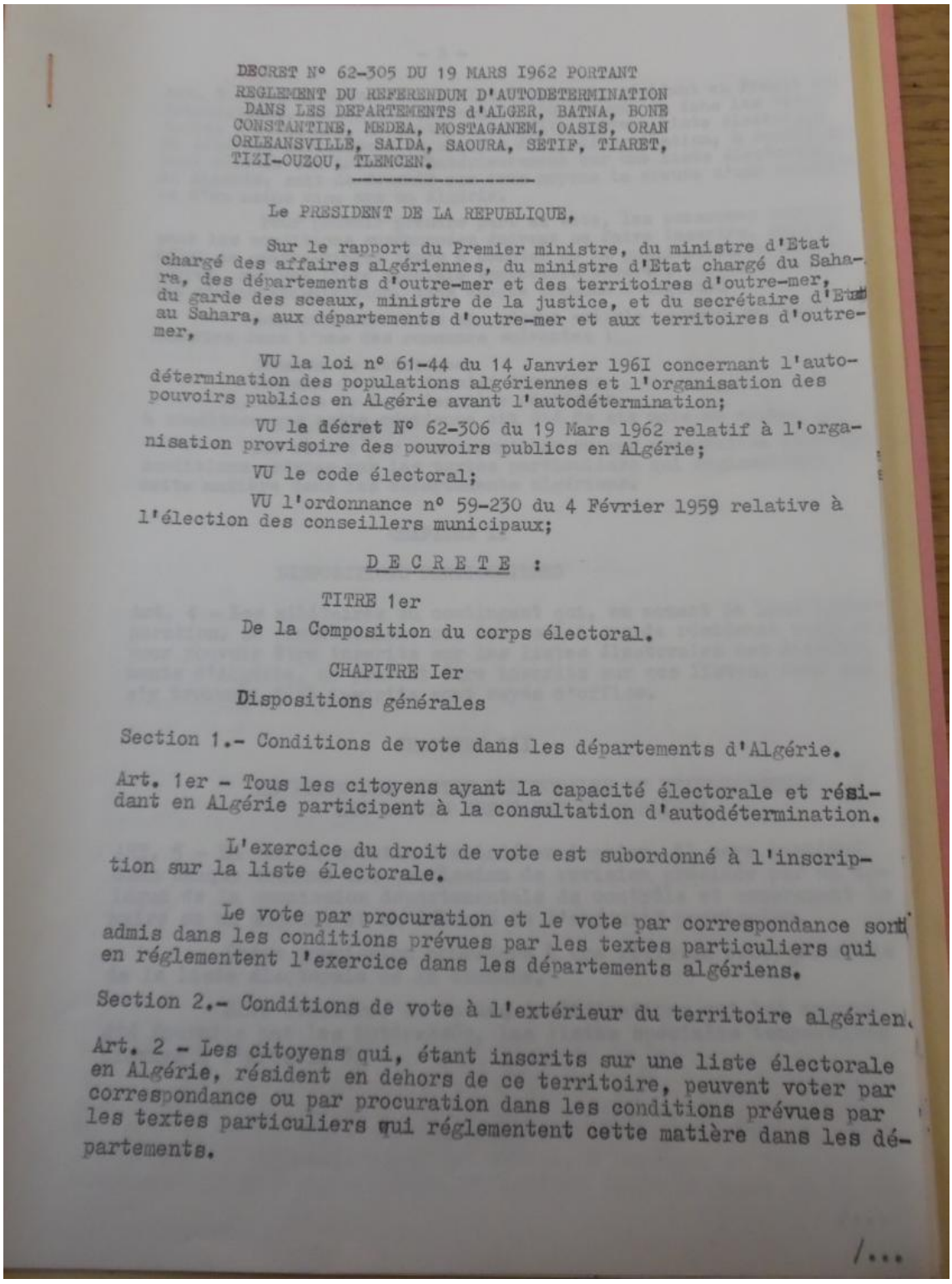

DECRET N° 62-305 DU 19 MARS 1962 PORTANT
REGLEMENT DU REFERENDUM D'AUTODETERMINATION
DANS LES DEPARTEMENTS d'ALGER, BATNA, BONE
CONSTANTINE, MEDEA, MOSTAGANEM, OASIS, ORAN
ORLEANSVILLE, SAIDA, SAOURA, SETIF, TIARET,
TIZI-OUZOU, TLEMCEN.

Le PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,

Sur le rapport du Premier ministre, du ministre d'Etat chargé des affaires algériennes, du ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer, du garde des sceaux, ministre de la justice, et du secrétaire d'Etat au Sahara, aux départements d'outre-mer et aux territoires d'outre-mer,

VU la loi n° 61-44 du 14 Janvier 1961 concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination;

VU le décret N° 62-306 du 19 Mars 1962 relatif à l'organisation provisoire des pouvoirs publics en Algérie;

VU le code électoral;

VU l'ordonnance n° 59-230 du 4 Février 1959 relative à l'élection des conseillers municipaux;

D E C R E T E :

TITRE 1er

De la Composition du corps électoral.

CHAPITRE Ier

Dispositions générales

Section 1.- Conditions de vote dans les départements d'Algérie.

Art. 1er - Tous les citoyens ayant la capacité électorale et résidant en Algérie participent à la consultation d'autodétermination.

L'exercice du droit de vote est subordonné à l'inscription sur la liste électorale.

Le vote par procuration et le vote par correspondance sont admis dans les conditions prévues par les textes particuliers qui en réglementent l'exercice dans les départements algériens.

Section 2.- Conditions de vote à l'extérieur du territoire algérien.

Art. 2 - Les citoyens qui, étant inscrits sur une liste électorale en Algérie, résident en dehors de ce territoire, peuvent voter par correspondance ou par procuration dans les conditions prévues par les textes particuliers qui réglementent cette matière dans les départements.

/...

[1] M.D.F.E.E 29 Q.O/S.D.L.A.A1957-1966 accords d'evin et textes subsequents, consultations electorales.b.en algerie .

Art. 3 - Les citoyens nés en Algérie et qui, résidant en France métropolitaine, dans les départements d'outre-mer ou dans les territoires d'outre-mer, ne sont pas inscrits sur une liste électorale en Algérie, participent au scrutin d'autodétermination, à condition, soit d'avoir été inscrits antérieurement sur une liste électorale en Algérie, soit de fournir par tous moyens la preuve d'une résidence d'au moins cinq ans en Algérie.

Pour pouvoir prendre part au vote, les personnes remplissant les conditions susénoncées doivent se faire inscrire, dans un délai de quatre-vingts jours à compter de la publication du présent décret, sur une liste spéciale temporaire ouverte, en vue du scrutin d'autodétermination, dans chaque commune d'Algérie.

Les citoyens visés au présent article peuvent se faire inscrire dans l'une des communes suivantes :

Commune de naissance;
Commune de leur dernier domicile;
Commune de leur dernière résidence,

à condition que cette résidence ait été de six mois au moins.

Ils votent par correspondance ou par procuration dans les conditions prévues par les textes particuliers qui réglementent cette matière dans les départements algériens.

CHAPITRE II

DISPOSITIONS PARTICULIERES

Art. 4 - Les militaires du contingent qui, au moment de leur incorporation, ne remplissaient pas les conditions de résidence requises pour pouvoir être inscrits sur les listes électorales des départements d'Algérie, ne peuvent être inscrits sur ces listes. Ceux qui s'y trouvent déjà inscrits sont rayés d'office.

CHAPITRE III

REVISION DES LISTES ELECTORALES ET ETABLISSEMENT DES LISTES SPECIALES TEMPORAIRES

ART. 5 - En vue du scrutin d'autodétermination, il sera institué dans chaque commune une commission de revision présidée par un délégué de la commission départementale de contrôle et comprenant le maire ou un adjoint et un délégué de l'exécutif provisoire.

Cette commission procédera à une révision exceptionnelle de la liste électorale de la commune.

Elle établira, au vu des justifications qui lui auront été fournies par les intéressés, les listes spéciales temporaires prévues à l'article 3.

/...

Le tableau contenant des additions et les retranchements à la liste électorale, ainsi que les listes spéciales temporaires, seront déposés au secrétariat de la commune.

ART. 6 - Les citoyens qui estiment avoir été omis à tort de la liste électorale ou des listes spéciales temporaires peuvent, dans un délai de huit jours, former une réclamation motivée devant la commission départementale de contrôle sous la forme d'une lettre recommandée adressée à son président.

La commission départementale de contrôle peut demander à la commission de revision de lui faire connaître les motifs de sa décision. Elle rend sa décision dans un délai de huit jours à dater de la réception de la réclamation.

ART. 7 - Les décisions de la commission départementale de contrôle peuvent faire l'objet d'un recours devant la commission centrale de contrôle. Ce recours doit être formé dans un délai de huit jours.

La commission centrale de contrôle peut être saisie d'un recours contre le rejet implicite d'une réclamation résultant du silence gardé par la commission départementale de contrôle pendant le délai qui lui est imparti pour rendre ses décisions.

La commission centrale de contrôle statue dans un délai de huit jours.

TITRE II

DE LA PROPAGANDE ELECTORALE

ART. 8 - La campagne électorale s'ouvre trois semaines avant la date prévue pour la consultation.

ART. 9 - Les partis ou groupements à caractère politique sont admis à participer à la campagne électorale et à bénéficier des dispositions du présent réglement , à condition de figurer sur les listes dressées par la commission centrale et, pour les sections locales, par la commission départementale de contrôle, conformément à l'article 34 ci-dessous.

ART. 10 - Des emplacements spéciaux seront, dans chaque commune, réservés aux affiches électorales par l'autorité municipale, sous le contrôle de la commission.

ART. 11 - Les groupements agréés pourront organiser librement des réunions électorales dans le respect de l'ordre public.

ART. 12 - La commission centrale de contrôle répartira entre les groupements agréés l'horaire d'émissions réservé à la campagne électorale par la radiodiffusion et la télévision.

Toute propagande par haut-parleurs montés sur véhicules, toute émission radiophonique autre que celles autorisées par la commission centrale sont interdites. La commission centrale de contrôle répartit de même les moyens d'impression et de messageries en Algérie

ART. 13 - Les représentants de la presse de toute nationalité seront autorisés par la commission centrale de contrôle, sur présentation de la carte professionnelle de journaliste et de l'agrément donné par l'organisme d'information qui les envoie, à pénétrer en territoire algérien et à y circuler librement pendant toute la durée de la cam-

/...

pagne électorale, à condition de ne participer en aucune manière à cette campagne.

ART. 14 - Les infractions aux règles relatives à la propagande peuvent être déférées par tout électeur, sous forme de requête écrite motivée et circonstanciée, à la commission départementale de contrôle. La commission dispose, à titre de sanction, du droit de suspendre l'activité du groupement politique fautif. L'appel est porté devant la commission centrale. Il n'est pas suspensif.

TITRE III

DE L'ORGANISATION DU SCRUTIN.

CHAPITRE 1er

Opérations préparatoires au scrutin et opérations de vote

ART. 15 - Le scrutin est ouvert à la même date sur toute l'étendue de l'Algérie.

ART. 16 - Des arrêtés des préfets et des sous-préfets fixeront pour chaque commune le nombre et l'emplacement des bureaux de vote, après avis de la commission départementale de contrôle.

ART. 17 - Le bureau de vote est composé :

D'un délégué de la commission départementale de contrôle, président.

Du maire ou d'un adjoint désigné par la commission départementale de contrôle, et d'un délégué de l'exécutif provisoire, vice-présidents.

De deux électeurs de la commune désignés par la commission départementale de contrôle, assesseurs.

Les membres du bureau désignent un secrétaire parmi les électeurs sachant lire et écrire, inscrits dans la commune.

ART. 18 - Tout parti ou groupement ayant participé à la campagne électorale a le droit de contrôler, dans chaque lieu de vote, par un de ses membres ou par un délégué, toutes les opérations de vote, de dépouillement des bulletins et de décompte des voix, ainsi que d'exiger l'inscription au procès-verbal de toutes observations, protestations ou contestations sur lesdites opérations.

ART. 19 - Le président du bureau de vote a la police de la salle du scrutin et de ses abords. Il y fait respecter l'ordre public et la liberté des citoyens. A cet effet, il peut requérir les éléments de la force publique mis à sa disposition. En cas d'incident grave, il en rend compte aussitôt à la commission départementale de contrôle.

ART. 20 - Les vice-présidents suppléent de plein droit, dans toutes les attributions qui lui sont dévolues par le présent titre, le président empêché.

ART. 21 - Nul ne peut pénétrer porteur d'armes apparentes ou cachées dans la salle du scrutin, que les membres de la force publique légalement requis.

CHAPITRE II

DEPOUILLEMENT ET RECENSEMENT DES VOTES

ART. 22 - Immédiatement après la clôture du scrutin, il sera procédé en public, dans chaque bureau, au dépouillement des votes.

ART. 23 - La désignation des scrutateurs est faite dans les conditions prévues pour les élections municipales. Les membres ou délégués des partis et groupements ayant pris part à la campagne électorale peuvent désigner des scrutateurs. Toutefois, aucun de ces partis ou groupements ne peut désigner plus du quart des scrutateurs.

ART. 24 - Si le nombre des enveloppes est plus ou moins grand que celui des émargements, il en est fait mention au procès-verbal.

Si une enveloppe contient plusieurs bulletins, le vote est nul quand les bulletins portent des réponses contradictoires. Les bulletins multiples ne comptent que pour un seul quand ils portent la même réponse.

Les bulletins de vote autres que ceux fournis par l'administration, les bulletins trouvés dans l'urne sans enveloppe ou dans une enveloppe non réglementaire, les bulletins ou enveloppes portant des signes de reconnaissance n'entrent pas en compte dans le résultat du dépouillement. Ils sont annexés au procès-verbal ainsi que les enveloppes non réglementaires et contresignés par des membres du bureau de vote.

ART. 25 - Les procès-verbaux des résultats rédigés en double exemplaire seront signés par les membres du bureau. L'un de ces procès-verbaux sera conservé par le préfet. L'autre sera adressé à la commission départementale de contrôle.

ART. 26 - La commission départementale de contrôle totalise les résultats obtenus dans l'ensemble des communes du département. Elle en dresse un procès-verbal qui est adressé à la commission centrale de contrôle.

ART. 27 - La commission centrale de contrôle opère le recensement général des votes et annonce, dès qu'elle le juge possible, les résultats provisoires de la consultation.

ART. 28 - Sur tous les points non réglés par les articles 15 à 27, les dispositions prévues pour les élections municipales dans les départements algériens sont applicables au scrutin d'autodétermination.

TITRE IV

DU CONTROLE DE LA CONSULTATION

ART. 29 - La liberté et la sincérité de la consultation sont assurées par le contrôle d'une commission centrale et de commissions départementales, sous l'autorité de l'exécutif provisoire.

CHAPITRE Ier

COMPOSITION DES ORGANES DE CONTROLE

ART. 30 - La commission centrale de contrôle comprend :
Un président,
Trois magistrats
Trois citoyens

Les membres de la commission centrale de contrôle sont nommés en conseil des ministres sur proposition de l'exécutif provisoire.
Le siège de la commission est à Rocher Noir.

ART. 31 - Les commissions départementales de contrôle sont composées comme la commission centrale; elles comprennent sept membres désignés par le président de l'exécutif provisoire.
La commission départementale de contrôle a son siège au chef-lieu de département.

ART. 32 - Les commissions départementales de contrôle peuvent désigner, dans chaque arrondissement, une mission de contrôle de trois membres et, dans chaque commune, un ou plusieurs délégués, selon l'importance de la population, l'étendue de la circonscription, le nombre de bureaux de vote.

CHAPITRE II

ATTRIBUTIONS DES ORGANES DE CONTROLE

ART. 33 - La commission centrale prévue à l'article 30 ci-dessus donne son avis préalable à toutes les mesures de portée générale intéressant le scrutin d'autodétermination, prises en Algérie par les autorités chargées d'organiser le vote.

ART. 34 - La commission centrale fixe la liste des partis et groupements habilités à prendre part au scrutin d'autodétermination et veille à ce que les moyens officiels de propagande soient mis à leur disposition.

ART. 35 - La commission centrale est consultée sur le plan d'emploi de la force publique pendant la période électorale et des forces de l'ordre le jour du scrutin. Elle est tenue informée des mesures prises pour l'exécution de ce plan d'emploi.

ART. 36 - Les commissions départementales de contrôle sont consultées par les autorités responsables de l'organisation du scrutin dans le département, préalablement à l'intervention de toute mesure générale ou individuelle relative à l'organisation et à la liberté du scrutin.

Elles peuvent, d'office ou sur réclamation des intéressés des missions de contrôle d'arrondissement ou des délégués communaux, enjoindre aux autorités administratives responsables de retirer telle mesure qu'elles jugent contraire à la liberté et à la sincérité du scrutin.

En cas de désaccord, l'autorité incriminée et la commission départementale peuvent saisir dans les vingt quatre heures la commission centrale de contrôle, qui est compétente pour annuler les actes administratifs, autres que les décrets, pris en violation des libertés publiques ou de présent règlement.

.../...

Ses décisions ne sont susceptibles d'aucun recours devant les tribunaux administratifs ni devant le Conseil d'Etat.

ART. 37 - Les commissions départementales de contrôle sont tenues informées par l'autorité responsable du maintien de l'ordre des mesures prises à cette fin.

ART. 38 - Les présidents et les membres des commissions départementales contrôlent les opérations de vote.

Ils reçoivent les comptes rendus des missions de contrôle et des délégués qu'ils ont institués dans les arrondissements ou dans les communes.

Ils ont à tout moment accès, ainsi que les membres des missions de contrôle et les délégués communaux, à tous les bureaux de vote. Ils assurent sur place le contrôle des urnes, du déroulement du scrutin et du dépouillement des votes.

Les présidents et les membres des commissions de contrôle, ainsi que les délégués des commissions et les membres des missions de contrôle peuvent, pendant les opérations de vote, requérir personnellement et directement l'intervention des forces du maintien de l'ordre pour assurer à tous les électeurs le libre exercice de leurs droits.

ART. 39 - Les autorités responsables de l'organisation du scrutin et du maintien de l'ordre en Algérie sont tenues de faciliter la tâche des commissions de contrôle, de leur communiquer tous documents et renseignements nécessaires à l'accomplissement de leur mission et de mettre à leur disposition tous moyens utiles.

CHAPITRE III

DU CONTENTIEUX ELECTORAL

ART. 40 - Tout électeur admis à participer au scrutin d'autodétermination a le droit de contester la régularité des opérations en faisant porter au procès-verbal des opérations de vote mention de sa réclamation.

ARTICLE 41 - Les réclamations formulées ainsi qu'il est prescrit à l'article ci-dessus sont transmises aux commissions départementales de contrôle qui, dans un délai de huit jours, établissent un rapport d'ensemble sur les opérations électorales contestées et l'adressent, avec les réclamations dont elles ont été saisies, à la commission centrale de contrôle.

ART. 42 - La commission centrale de contrôle statue dans le délai de trois semaines.

Elle procède, le cas échéant, aux annulations et aux redressements nécessaires et proclame aussitôt après, les résultats définitifs de la consultation.

TITRE V

DISPOSITIONS PENALES

ART. 43 - Les dispositions pénales édictées par les articles 101 à 134 du décret n° 56-981 du 1er octobre 1956, portant code électoral sont applicables aux infractions commises à l'occasion de la consultation d'autodétermination.

ART. 44 - Nul ne saurait être inquiété, recherché ou poursuivi en raison de faits ou opinions relatifs à la campagne électorale autres que ceux visés à l'article précédent.

Cette disposition ne concerne pas les sanctions disciplinaires prises par les commissions de contrôle.

Dispositions finale

ART. 45 - L'Exécutif provisoire prendra, dans les limites de ses compétences, les mesures nécessaires à l'application du présent règlement.

ART. 46 - Le Premier ministre, le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes, le ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre mer et des territoires d'outre-mer, le garde des sceaux, ministre de la justice, et le secrétaire d'Etat au Sahara, aux départements d'outre-mer et aux territoires d'outre-mer sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au journal officiel de la République française.

Fait à PARIS, le 19 Mars 1962

C. DE GAULLE

Par le Président de la République :

Le Premier ministre,
Michel DEBRE

Le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes,
Louis JOXE

Le ministre d'Etat chargé du Sahara,
des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer
Louis Jacquinot.

Le Garde des sceaux, ministre de la justice,
Bernard Chenot

Le secrétaire d'Etat au Sahara,
aux départements d'outre-mer et aux territoires d'outre-mer
Jean De Broglie.

الملحق رقم 14: اعلان دوغول عن استقلال الجزائر[1]

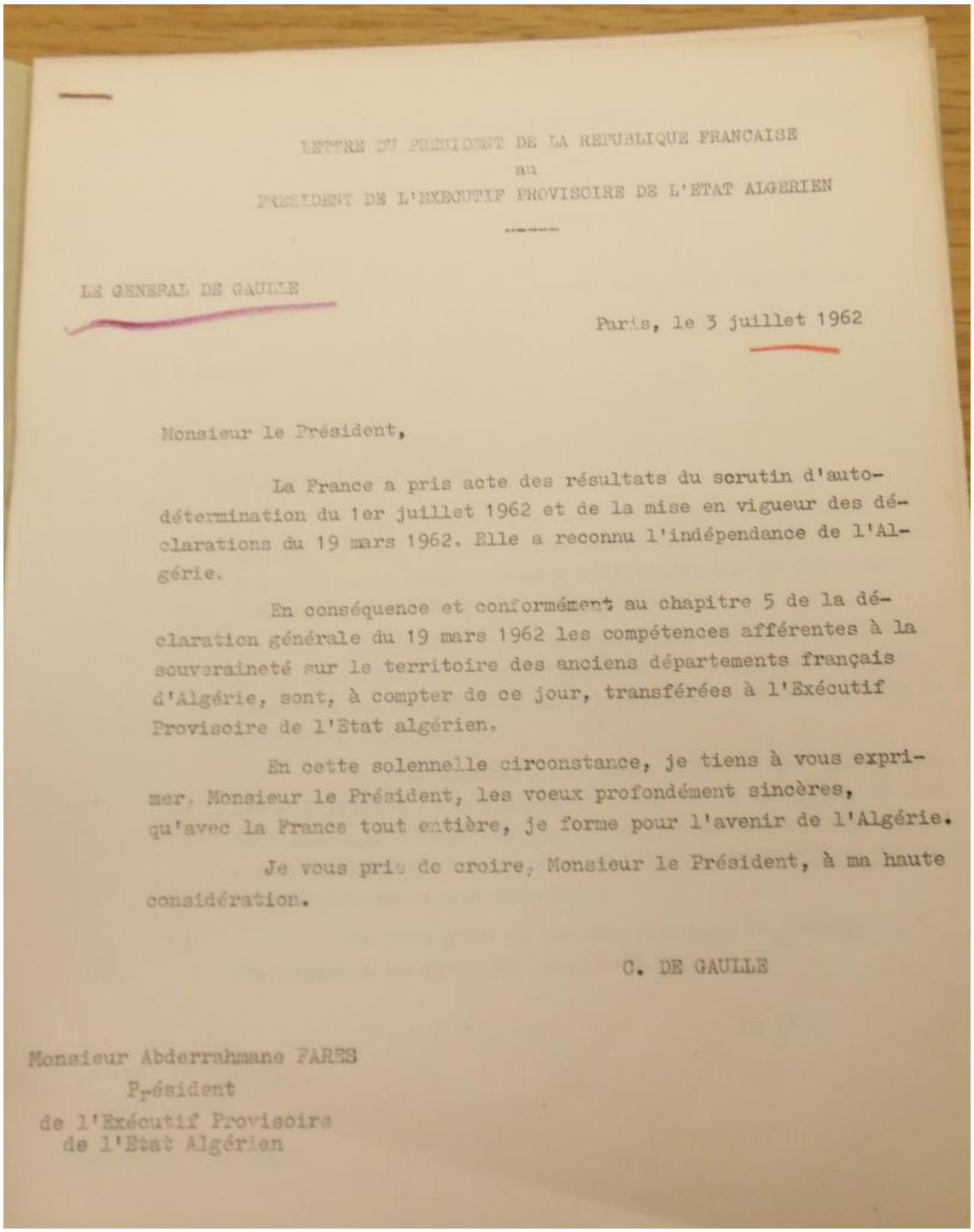

LETTRE DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE
au
PRESIDENT DE L'EXECUTIF PROVISOIRE DE L'ETAT ALGERIEN

LE GENERAL DE GAULLE

Paris, le 3 juillet 1962

Monsieur le Président,

La France a pris acte des résultats du scrutin d'autodétermination du 1er juillet 1962 et de la mise en vigueur des déclarations du 19 mars 1962. Elle a reconnu l'indépendance de l'Algérie.

En conséquence et conformément au chapitre 5 de la déclaration générale du 19 mars 1962 les compétences afférentes à la souveraineté sur le territoire des anciens départements français d'Algérie, sont, à compter de ce jour, transférées à l'Exécutif Provisoire de l'Etat algérien.

En cette solennelle circonstance, je tiens à vous exprimer, Monsieur le Président, les voeux profondément sincères, qu'avec la France tout entière, je forme pour l'avenir de l'Algérie.

Je vous prie de croire, Monsieur le Président, à ma haute considération.

C. DE GAULLE

Monsieur Abderrahmane FARES
Président
de l'Exécutif Provisoire
de l'Etat Algérien

[1] M.D.F.E.E 29 Q.O/S.D.L.A.A1957-1966 , 3 juillet 1962 .

..

الملحق رقم 15: الخريطة الادارية للصحراء حسب تقسيم فرنسا [1]

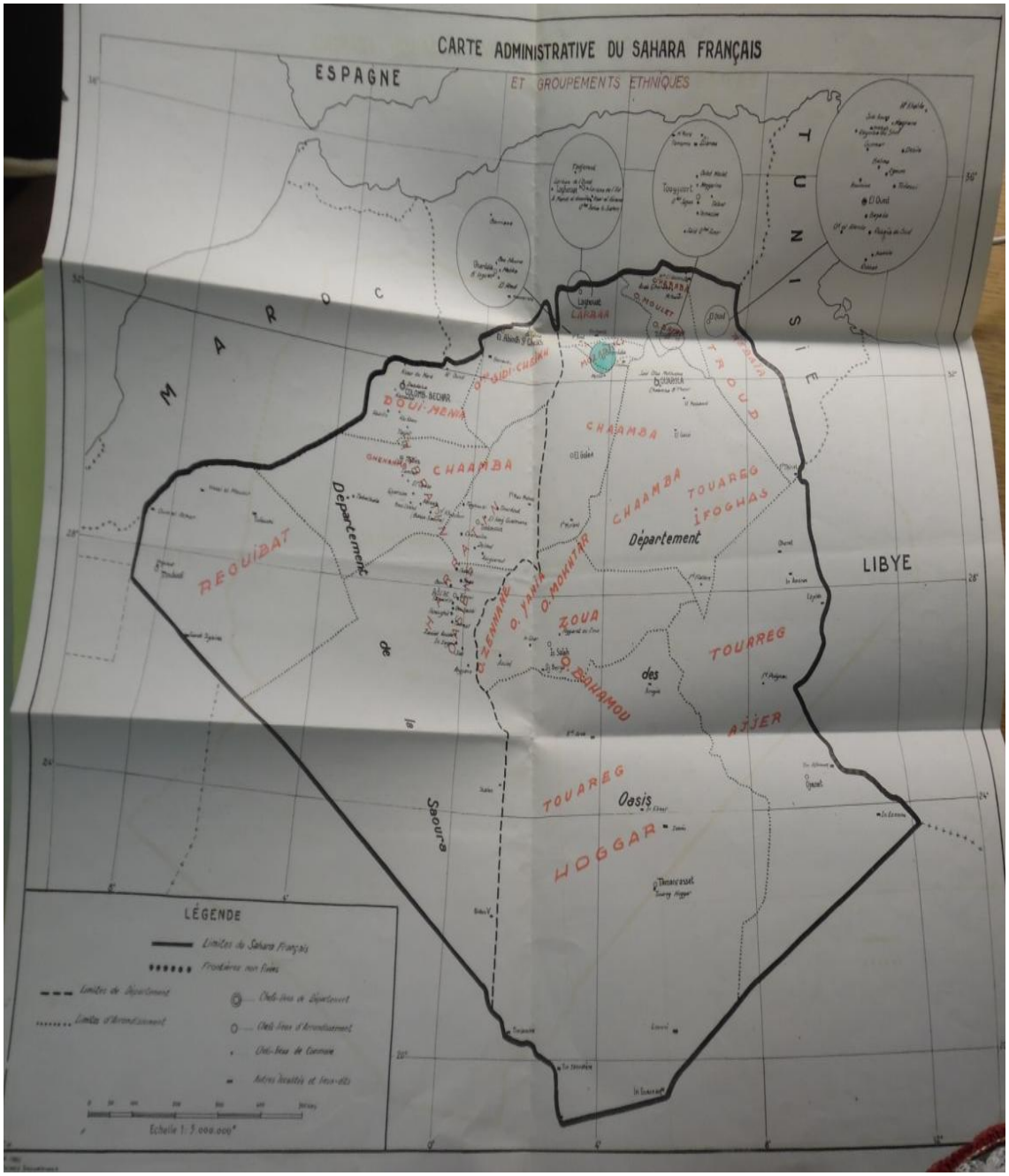

[1] M.D.A.E/42/S.F.A..A 1959-1967 ,cartes géographique.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا – الارشيف:

1. C.A.D.E/ M.A.E/ S.E.A.A.103: Allocution radiotélévisée du Général de gaulle prononcée le 14 juin 1960.
2. C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103- 1959-1967 :Entretiens de Rambouillet avec Bourguiba ,mars 1961 .
3. C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103-1959_1967 :communiqués juin1960 mars 1961,communique du gouvernement .
4. C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103-1959_1967 :négociation –instructions mai 1961, instructions.
5. C.A.D.E/M.A.E./S.F.A.A/103-1959_1967 :négociation –organisation ,déclaration diffusée a Tunis le 29 mars au soir , au nom du ministre de l'information du G.P.R.A .
6. C.A.D.E/M.A.E/S.F.A.A.102: Position du Gouverment français autour de Melun - communiqués officiels.
7. C.A.D.F/ M.A.E.E/services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 29 qo/8, les accord d'Evian et textes subséquents : les accord d'Evian-textes et commentaires .
8. M.D.A.E/S.E.A.A/103/1959-1967, projet d'instructions, transferts de capitaux entre l'Algérie et la France, 17 novembre 1961.
9. M.D.A.E/S.E.A.A/108/1959/1967: sahara, coopération pour la mise en valeur des riches du sous- sol du sahara 09-10-1961.
10. M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967 :Reprise éventuelle des pourparlers, des conditions d'une reprise des pourparlers, 22 septembre 1961.

11. M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967, projet d'instructions, canevas de projet d'instruction, 18 octobre, 1961
12. M.D.A.E/SEAA/103/1959-1959-1967, projet d'instructions, Note annexe aux instructions du 23 octobre au sujet du Sahara (deuxième partie paragraphe a) et projet d'instruction pour les pourparlers secrets, 26 octobre 1961.
13. S.H.D/1H 1561/1/ Négociations pour un cessez le fen, 1957 fen- 1961, tractations en vue de négociations pour un cessez le fen, fiche N°31.
14. S.H.D/1H1561 /1 : Négociations pour un cessez le feu .1957.1961 renseignements a caractère provisoire , tractations en vue des négociations pour un cessez le feu ,fiche N 17 .
15. M.D.F.E.E 29 Q.O/S.D.L.A.A1957-1966 accords d'evin et textes subsequents, consultations electorales.b.en algerie .
16. M.D.F.E.E 29 Q.O/S.D.L.A.A1957-1966 , 3 juillet 1962 .
17. M.D.A.E/42/S.F.A..A 1959-1967 cartes géographique .

ثانيا – جريدة المجاهد:

1. 5 جويلية 1961 يوم التضامن العالمي مع الجزائر: جريدة المجاهد، ع100، 1961/07/17.
2. أنبوب حاسي مسعود يتعطل: جريدة المجاهد، ع41، 1959.
3. افريقيا الراعية تعزز موقفنا في الصحراء: جريدة المجاهد، ع100، 1961/07/17.
4. الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء–أخطر من البترول– جريد المجاهد، ع102، 1961/08/14.
5. دي غول–بعد عجزه العسكري يجمد الاقتصاد الغربي في حرب الجزائر، جريدة المجاهد، ج2، 1958/12/24.

6. الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى ديغول، جريدة المجاهد، 4، العدد 93، 10 افريل .
7. قصة الإتصالات السرية 1956 إلى 1960: جريد المجاهد، ج 4، ع 96.
8. القنابل النووية في رقان، جريدة المجاهد، ع62، 1960.
9. لماذا توقفت المفاوضات، جريدة المجاهد، ج4، ع 101، 31 جويلية 1961.
10. مذكرة رسمية بشأن الصحراء الجزائرية: جريدة المجاهد، ع101.
11. المفاوضات: جريدة المجاهد، العدد 18، 1961.
12. من جبهة التحرير الوطني إلى الحكومة التونسية: جريدة المجاهد، ع 27، 1958.
13. نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا: جريدة المجاهد، ع 100، 17 جويلية 1961.
14. نحن والصحراء والبلاد المجاورة: جريدة المجاهد، ع100، 27 جويلية1961.
15. النص الكامل البيان 28 سبتمبر 1959:جريدة المجاهد، ع 52، 1959/10/56.
16. النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد،جريدة المجاهد، ع 104، 11 سبتمبر 1961.
17. الشعب الجزائري لم يخلف موعده مع التاريخ: جريدة المجاهد، ع100، 1961/07/17.
18. حلقة جديدة في معركة البترول: جريدة المجاهد، العدد 40، 1956/04/16.
19. يوميات الكفاح الجزائري: جريدة المجاهد، ع10، 5 سبتمبر 1957.
20. انتصارات جيش التحرير: جريدة المجاهد، العدد 12، 1957/11/15.
21. جريدة المجاهد، 05/ 10/ 1959.
22. جريدة المجاهد، 1960/07/10.
23. بلاغ الحكومة المؤقتة للجمهورية: جريدة المجاهد، ع 83، 11/28/ 1960.
24. نصف الشهر السياسي: جريدة المجاهد، 1961/6/5.
25. 5 جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم: جريدة المجاهد، ع 99، 1961/7/3،

26. جريدة المجاهد، 1961/07/3.
27. جريدة المجاهد، 1961/07/11.
28. جريدة المجاهد: العدد 100، 17/ 07/ 1961.
29. خاص انباء قصيرة، جريدة المجاهد، 1961/07/31، العدد 101.
30. بيان وفد التفاوض: جريدة المجاهد، ع 117 (عدد خاص)، 20 مارس 1962.
31. جريدة المجاهد: ع65، 4 افريل1960.
32. جريدة المجاهد: العدد 93، 10 افريل 1961.
33. الصحراء الكبرى وما يجب أن تعرفه عن الصحراء، جريدة المجاهد، ع14، 21/ 01/ 1957.

ثالثا – المصادر باللغة العربية:

1. لونغ (أوليفي): الملف السري – اتفاقيات إيفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: خليل (أوذاينية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
2. بن خدة (بن يوسف): نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات ايفيان–، تعريب: لحسن زغدار، محل العين الجبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
3. بن عمر (بيوض إبراهيم): أعمالي في الثورة، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر.
4. غليسبي (جوان)، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي (أبو طالب)، الدار المصرية لتأليف، مصر، 1966.
5. نزار (خالد): روايات معارك حرب التحرير الوطنية 1958–1962، تر: حمدوش (مها)، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2002.

6. مالك (رضا): الجزائر في إيفيان – تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962، ط 1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003.
7. دحلب (سعد)، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب.
8. الشيخ (سليمان): الجزائر تحمل السلام، تر: الجمالي (محمد حافظ)، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002.
9. ديغول (شارل): مذكرات الأمل 1958، تر: سموحي (فوق العادة)، ط1، منشورات عويدات، لبنان، 1986.
10. فارس (عبد الرحمان): الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1945–1965، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة، الجزائر، 2007.
11. عباس (فرحات): تشريح حرب، تر: أحمد (منور)، سلسلة المترجمات، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
12. بورقعة (لخضر): شاهد على اغتيال الثورة، ط1، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990.
13. بجاوي (محمد): الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.
14. حربي (محمد): سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

رابعا – المصادر باللغة الفرنسية :

1. Solelliet (Poul) :L’Afrique occidental ,Algérie ,Mizab Tidikelt, Avignon, imprimerie de Seguin ainé,1877.
2. Faivre (Maurice): Les archives inédites de la politique algérienne 1958-1962 , Ed l'harmattan , paris , 2003 .
3. Harbi (Mohamed), Gilbert (Meynier): Le F.L.N documents et histoire (1954- 1962) , Ed Casbah , Alger, 2004.

4. ----------: Le FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, NAQE, Enal, Alger, 1993.
5. ---------: Les Archives de la révolution Algérienne, les éditions jeun Afrique, paris, 1981.
6. Haroun (Ali) : La 7eme wilaya, la guerre du FLN en France 1954-1962,ed casabah, Algérie, 2005.
7. Hurne (Alistair): Histoire de la guerre d'Algérie , 4éme édition , éditions dahaleb , Alger , 2007.
8. Henri (Alleg) : la guerre d'Alger, Paris, ed, zemps, actuel, 1981.
9. stora (Benjamin), Daoud (zakya): Ferhat Abbas une autre Algérie , Ed casba , Alger , 1995.
10. Ageron (Charles Robert) : la politique française de cooperation avec l'algerie , des accords d'evain, vers la paix , en Algérie , ALEMEL , AFKAR,Algérie , 2012 .
11. Abbes (ferhat) : autopsie d'une guerre , ed algérie livres , alger , 2011.
12. Meynier (Gilbert): Histoire intérieure du FLN (1954-1962), ed casbah, Alger ,2003.
13. de galland (Charles): Alger et l'Algérie , imprimerie Algérienne, Alger, 1924 .

خامسا- المراجع باللغة العربية:

1. طاس (إبراهيم): السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
2. مياسي (إبراهيم): الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1873-1934، دار هومة، 2012.
3. ----------: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري 1881-1912.

4. ---------: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، (الجزائر)، 1999.
5. ----------، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
6. سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
7. المعتصم بالله (احمد): البترول وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1991.
8. بن نعمان (أحمد): مولود قاسم نايت بلقاسم (حياة وآثار وشهادات ومواقف)، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 1997.
9. منغور (احمد): موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير الجزائر، 2013.
10. عميراوي (احميدة)، زاوية (سليم)، قاصري (محمد السعيد): السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر)، 2009.
11. العربي (إسماعيل): الصحراء الإفريقية الكبرى وشواطئها، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
12. دبش (إسماعيل)، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
13. موريس (أللي): الجزائر واتفاقيات إيفيان، تر: بن محمد بكلي (أحمد)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.
14. مانوز (اندريه): الثورة الجزائرية عبر النصوص، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2008.

15.باتريك(إيفينو) وآخرون: حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، ط2، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2013.

16.بسام (العسلي)، مصطفى (طلاس): الثورة الجزائرية، ط4، دار طالس للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق، 2010.

17.بشير كاشة (الفرحي): مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2007.

18.بوعزة (بوضرياسة): التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، دار القصبة، الجزائر، 2010.

19.بوعزيز (يحي): ثورات الجزائر في القرنيين 19 و 20، ع 2، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 1996.

20.جمال (قنان): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الرويبة (الجزائر)، 1994.

21.جون (كاهن)، كلاوس (مولر): جمهورية المانيا الفيدرالية وحرب تحرير الجزائر 1954-1962، تر: عبد القادر (ليفا)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

22.جون(غيلسي): الجزائر الثائرة، دار الطليعة، بيروت، 1962.

23.الحاج موسى (بن عمر): بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

24.حمزة(العاتي): التجارب النووية الفرنسية في الصحراء، المركز الثقافي الإسلامي فرع بسكرة، 2008.

25.خليفة (الجندي): حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

26.خليل حسن (الزركاني): الموقف القومي للشعب العراقي اتجاه الثورة الجزائرية، مكتب القدس، بغداد، 2002.

27.دحمان(التواتي): الثورة التحريرية في أقاليم التوات1956- 1962، ط1، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، 2008.

28.دوني (بيلي): معالم لتاريخ ورقلة 1872-1992، تر: علي(إيدر)، دار هومة، للجزائر، 1995، ص91.

29.رشيد (اوعيسى)، كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة، الجزائر ،

30.رضوان (شافو): جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية، ط1، دار قانة للنشر والتجليد، باتنة (الجزائر)، 2014.

31.رمضان (بورغدة): الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر.

32.رياض (زاهر): استعمار إفريقيا: الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة، 1965.

33.ريمون (فيرون): الصحراء الكبرى، تر: جمال الدين (الديناصوري)، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1936.

34.سعد (بشاينية): الجزائر آخر خط للنفوذ الفرنسي - دراسة أسطورة سياسية 1954 - 1962 وكرونولوجيا حرب التحرير الوطني، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

35.سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: الدعم العربي للثورة الجزائرية، م.م.و.د.ج.و.ث.ن، 1954.

36.سميرة (نقادي)، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية مقاربة إجتماعية، المركز الوطني للبحث الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران.

37.سيد علي (أحمد مسعود)، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

38.صالح (لميش)، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
39.صلاح الدين (عمر باشا): الوجيز في الجغرافيا الاقتصادية، مطبعة جامعة دمشق، 1965.
40.طارق (شكر محمود): اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط الأوبك، دار الرشيد، العراق.
41.الطيب(ديهكال): واقع التجارب النووية وخلفياتها في منطقة اين إيكير، صندوق ترقية الفنون والأدب، الجزائر، 2000.
42.عبد الحميد(زوزو): المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، 2011.
43.عبد السلام (بوشارب): الهقار أمجاد وأنجاد، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، 1995.
44.عبد العزيز (بوفايت)، وآخرون: جغرافية الجزائر والمغرب العربي، المعهد الوطني التربوي، الجزائر، 1991.
45.عبد القادر (خليفي): محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
46.عبد الكاظم (العبودي)، يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية، دار الغرب، وهران، 2000.
47.عبد الله (شريط): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961 (السداسي الثاني)، منشورات وزارة المجاهدين.
48.عبد الله (مقلاتي): الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية ودورها الاستراتيجي في الثورة التحريرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

49.عبد الله (مقلاتي)، دحمان (تواتي): الثورة الجزائرية وتأثيرها على السياسة الفرنسية وعلى دول غرب إفريقيا – البعد الإفريقي للثورة ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، الشروق للنشر.

50.عز الدين (مغرة): فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية فكرية مقارنة 1899– 2000، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2009– 2010.

51.على (زغدود): ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، الجزائر، 2004.

52.عمار (بوحوش): التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

53.عمار (ملاح): محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

54.عمار(جفال) وآخرون: استعمال الأسلحة المحرمة دوليا، الأسلحة النووية نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر.

55.عمار(قليل): ملحمة الجزائر الجديدة، دار العثمانية– الجزائر، 2013.

56.عمر صالح (العمري): موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954–1962، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008.

57.عمر(بوضربة): النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

58.عميراوي (احميدة): فواصل من الفكر والتاريخ، دار البحث–الجزائر، 2002.

59.عيسى (جعيط): مقاومة الواحات للاحتلال الفرنسي في القرن 19، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995.

60.الغالي (غربي): فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1962، دار غرطانة، الجزائر، 2009.

61.لزهر(بديدة): دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط2، دار السيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

62.لمياء (بوقريوة): تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013.

63.مجموعة مؤرخين: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، ط1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954،الجزائر، 2000.

64.محمد (الميلي)، مواقف جزائرية، الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

65.محمد (جغابة): ما خطر على بال بشر، دار الأمة للطباعة والترجمة، الجزائر، 1997.

66.محمد (ودوع)، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار قرطبة، الجزائر.

67.محمد الطاهر (سعيداني): القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.

68.محمد العربي (الزبيري)، وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2007.

69.محمد لحسن(أزغيدي): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر، 1989.

70.محمد(عباس): الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

71.محمود (الواعي): مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلمية الرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنيرال

ديغول، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

72.مرتاض (عبد المالك): دليل مصطلحات الثورة الجزائرية:(1954-1962)، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر.

73.مريم (صغير): مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

74.مسعود (كواتي): تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة، 2012 .

75.مصطفى (طلاس): الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1984.

76.مصطفى (طلاس)، بسام (العسلي): الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

77.موريس (فايس): نحو السلم في الجزائر - مفاوضات إيفيان - في أرشيف الديبلوماسية الفرنسية 15 يناير 29 يونيو 1962، تر: الصادق (سلام)، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

78.نازلي (معوض احمد): العلاقات بين الجزائر وفرنسا-من اتفاقية ايفيان للتأميم البترول، الهيئة المصرية العامة للكتاب-مصر، 1978.

79.نصر الدين (سعيدوني): الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990.

80.الهادي(درواز): الولاية السادسة تاريخيا تنظيم ووقائع1954- 1962، ط3، دار هومة للنشر، الجزائر.

81.يحيى (بوعزيز): الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2010.

82.يوسف (يمين): موسوعة الذرة، ج1، ط2، نوبليس للطباعة، 2000.

سادسا– المراجع باللغة الفرنسية:

14. Berinard (droz) et Evleyne(lever): histoire de la guerre d'Algérie 1954 - 1962 , Ed le seuil , paris , 1982.
15. Bousselham (Abdelkader): La diplomatie algérienne de la guerre d'indépendance 1954-1962, Ed DAHLAB , 2015, Alger .
16. Chantal (Morelle) : Comment de gaules et le FLN ont mis à la guerre d'Algérie 1962, les accords d'Evian, éd Média plis, Algérie, 2012.
17. Danien (Carron): La suisse et la guerre d'indépendance Algérienne (1954 - 1962), ed dahlab, Alger, 2013.
18. Hocine (malti) : Histoire secrète du pétrol algérien , la découverte , paris 2010, p33.
19. Kaddache ,(Mahfoud): Et l'Algérie se libéra 1954 - 1962, Edif 2000, Alger , 2010, p 207.
20. Louis (Boudicour) :La guerre et le gouvernement d'Algérie ,paris, sagnier –Bray,1853.
21. Louis (Mouileseaux) et pierre (Boyer),histoire de l'Algérie ,paris 1964
22. Mohamed(Teguia) : l'armée de libération nationale en wilaya lV , éd casbah , Alegria , 2002 .
23. Pierre (Montagnon): Affaire si salh, èd pygmation gérard watelet ,paris ,1987.
24. Rabah (mahiout) : Le petrole algerien ; edition ; edition enap, Alger, 1974.
25. Salah (mouhoubi) : la politique de coopération algéro-française , O.P.U,1991.

سابعا– الرسائل الجامعية:

1. سهام (ميلودي): اتفاقية افيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال–دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015.
2. فتحي (عميروش)، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون–قانون الأعمال–كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015/2014 .

ثامنا: المجلات والملتقيات:

1. إبراهيم (مياسي): التوسع الاستعماري في الصحراء الجزائرية، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث في الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة للنشر، 2009 .
2. إبراهيم (مياسي): عيد النصر اليوم الذي جاء به الدهر مرة واحدة، مجلة الراصد، ع 2، مارس–أفريل 2002.
3. احمد (مريوش): التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916، مجلة المصادر، عدد 11، 2005.
4. إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960: مجلة أول نوفمبر، ع 47، الجزائر، 1950.
5. أسامة (صاحب المنعم): الملامح العامة للسياسة الجزائرية النفطية 1962–1965، مجلة مركز نايل للدراسات الإنسانية، مجلد 5، ع1.
6. أسامة (صاحب المنعم): الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830–1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، ع3، مركز نابل للدراسات الإنسانية، العراق.

7. آمال (قبايلي): التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية جريمة دولية التجارب السطحية برقان 1961 - أنموذجا –، مجلة قضايا تاريخية، ع 6، 2017.
8. ايف (لاكوست)، (اندري نوشي)، اندري (بريتان): الجزائر بين الماضي والحاضر– إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، تعريب: (رابح اسطمبولي)، المنصف (عاشور)، (مراد تفاحي)، سلسلة الثقافة والرجال، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960.
9. بشير (سعدوني)، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي –مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية–1962/1954، ج1، دار مداني،2013.
10. بوعلام (بن حمودة): الثورة الجزائرية – ثورة أول نوفمبر 1954 – معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 551،– 552 .
11. تصريح الحكومة المؤقتة 5 جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم: مجلة الذاكرة، ع 04، 1996.
12. التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية :سلسلة ندوات التجارب الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات ،مصلحة الدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.
13. الثورة الجزائرية وتنظيماتها: مجلة أول نوفمبر، ع80، 1986.
14. جلال (يحيى): السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 –1960، دار المعرفة، مصر، 1959 .
15. جمال (بلفردي): جوانب من الخيارات التنموية للدولة الجزائرية 1965–1976، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 5، ع1، 2019.

16. الحاج موسى (بن عمر): تطور المسألة النفطية في الجزائر 1890–1956، مجلة المصادر، العدد8 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2003.
17. الحاج موسى (بن عمر): نشاط الثورة الجزائرية والسياسة النفطية الفرنسية، حولية المؤرخ.
18. حسين (ساسي): صحراؤنا والنار الاستعماري، صدى الجبال، العدد 2، الجزائر.
19. خير (الدين شترة): الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر –المحرقة الفرنسية– في الصحراء الجزائرية –، مجلة الحقيقة، ع 34، جامعة المسيلة.
20. خيري (الرزقي): المسألة النفطية في الجزائر بين اهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلص من الهيمنة (1890–1971)، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، ع1 جانفي 2020.
21. رشيد (حمليل): ديغول يخسر الزبدة ودراهم الزبدة، مجلة الجيش، ع400، الجزائر، نوفمبر 1996.
22. رضوان(شافو): قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957–1962، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع11، جامعة الوادي–الجزائر، 2013.
23. السبتي (غيلاني)، فيصل (فالتة): مسؤلية الدولة الفرنسية في تنظيف الصحراء الجزائرية من الإشعاعات النووية التي خلقتها فرنسا الإستعمارية إثر تقصيرها للقنبلة النووية سنة 1960، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 20، سبتمبر 2016.
24. سعاد (الحداد) : أحلام ديغول في الصحراء الجزائرية، مجلة الراصد، م–و – د– ب – ح– و– ث نوفمبر 1954، ع 1، جانفي – فيفري 2002.
25. سهام (ميلودي): مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1955– 1960)، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، تلمسان، 2015.

26. صالح (لميش): الثورة الجزائرية في الاعلام العربي "مصر نموذجا"، مجلة المصادر، ع10، م.و.د.ب.ح.و.ث نوفمبر 1954، الجزائر، 2004.
27. صالح (بوسالم):جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956-1962، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،ع 25، جامعة غرداية، الجزائر.
28. عبد القادر(فكاير): التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية منها، مجلة المصادر، ع15.
29. عبد الكاظم (العبودي): التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الاشعاعي على الصحراء والبيئة في المدى القريب والبعيد، مجلة المصادر، ع 01، م .و .د. ب. ح. و. ت نوفمبر 1954، 1999، الجزائر.
30. عبد الكاظم (العبودي): التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد، مجلة المصادر، ع1.
31. عبد المجيد (بلخروبي): ميلاد الجمهورية والاعتراف بها، تر: بونيون (العربي)، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
32. عبد المجيد (بومجلة): التفتيت السياسي للجزائر في الإستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة، مجلة الواحات، ع2، 2014.
33. عبد المجيد شيخي : إتفاقيات إيفيان او ميثاق الاستعمار الجديد – المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1955.
34. عصام (بن الشيخ)، قرار تاميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971-دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 6 جانفي 20122- الجزائر.
35. علي (ياحي): الإرث النووي الفرنسي في صحراء الجزائر، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 19، العدد 198- 199، لبنان، 2014.

36. عمار (جفال)، حسين (بوقارة)، عمار (منصوري)، كاظم (لعبودي)، محي الدين (محمد): التأثيرات اللاحقة للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1966) في المجالين البيئي والصحي، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر " الأسلحة النووية نموذجيا "، م.م. و.د. ب.ج.و.ن أول نوفمبر 1954، 2007.
37. عمار (منصوري): التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: إرث إستعماري مسموم وثقيل على الجزائر، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد 17، ع1، 2019.
38. ليلى (تيتة): فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل، قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 2.
39. مجلة الذاكرة: ع 4، المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر،1996.
40. محمد (بليل): المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960- 1962 على ضوء وثائق أرشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد 9، ع 1، جامعة تيارت، مارس 2018.
41. محمد الأمين (بلغيث): فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال "أسلوب فرنسي جديد للحرب النفسية ضد الثورة"، مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 –الأبيار (حديقة الصنوبر)، 2001.
42. محمد الأمين(بلغيث): فصل الصحراء الجزائية عن الشمال أسلوب فرنسي جديد للحرب النفسية ضد الثورة، مجلة المصادر، ع4، م م ود ب ح وث نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
43. محمد المهدي (بكراوي)، إنصاف (بن عمران): البعد القانوني للآثار الصحية والبيئية للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية في منظور القانون الدولي الإنساني، مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع 8، الجزائر، جانفي 2013.

44. محمد(أمين): فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، مجلة المصادر، ع4، م ود ب ح وث أول نوفمبر 1954، 2001.
45. مريم (خالدي)، فضيلة (سنيسنة): التلوث الإشعاعي النووي وأثره على البيئة في منطقة رقان، التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، منشورات جامعة أحمد دراية أدرار، مخبر القانون والتنمية المحلية، 2020.
46. المكي (قلوم): المجتمع الوحاتي مخبر الإبادة النووية، جريدة الحقيقة، ع112، الجزائر.
47. نور الدين (عسال): الصراع البترولي الجزائري الفرنسي 1962-1971، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع12 ديسمبر 2017.
48. نور الدين (عسال): جبهة التحرير الوطني وآفاق استغلال بترول الصحراء 1954-1962، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد1، ع11، 2015/6/1 .
49. يحى (بوعزيز): ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، ع 73- 74، 1979.
50. يحي (وناس): التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، معالجة قانونية للآثار البيئية، مجلة العلوم القانونية، ع 3، جوان 2011.
51. يوسف (مناصرية): بعض الوثائق الفرنسية حلو نشاط الثورة التحريرية في الجنوب، مجلة المصادر، العدد 05، م م و د ب ح وث نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

تاسعا- مواقع على الانترنت:

1. https://m.facebook.com/story.php?story_Fbid=450573485837500&id=10002654557420.

فهرس المحتويات

مقدمة ..... ب

الفصل التمهيدي:

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

المبحث الأول: التوسع الاستعماري الفرنسي في الصحراء الجزائرية..... 3

المطلب الأول: الرحلات الاستكشافية الفرنسية نحو الصحراء الجزئرية..... 3

المطلب الثاني: التوسع وتثبيت الاحتلال بالجنوب الجزائري..... 8

1.احتلال بوابة الصحراء "بسكرة " 8

2.احتلال واحة الزعاطشة..... 10

3.احتلال الاغواط وتقرت..... 11

4.احتلال ورقلة والمنيعة 12

5.احتلال عين صالح وت..... 12

6.احتلال قورارة وتوات 13

7.احتلال الهوقار 14

المبحث الثاني: المشاريع والاستراتيجيات التي طبقتها فرنسا في الصحراء الجزائرية قبل 1958 15

المطلب الأول: المشاريع الاقتصادية..... 15

1. مشاريع الخطوط والسكك الحديدية العابرة للصحراء 15

2. التنقيب عن البترول والغاز 18

3. الصناعة والزراعة والفلاحة..... 21

4. فرض الضرائب على المواطنين 23

5. إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS..... 24

المطلب الثاني: المشاريع العسكرية 25
1. إخضاع الجنوب للحكم العسكري 25
2. تشديد الرقابة على حركة التنقل 27
المطلب الثالث: المشاريع السياسية والإدارية 28
المبحث الثالث: سياسة الجنرال شارل دوغول في الصحراء الجزائرية 1958/ 1962 .. 31
المطلب الأول: المشاريع الاقتصادية في الصحراء الجزائري 31
1. مشاريع خطوط سكك الحديد والنقل الجوي في الصحراء..... 32
2. التنقيب عن البترول والغاز 33
3. قطاع الصناعة والزراعة والفلاحة 37
المطلب الثاني: المشاريع العسكرية في الصحراء الجزائرية 40
1. المحتشدات والتعذيب 41
2. التجارب النووية في الصحراء الجزائرية..... 41
المطلب الثالث: المشاريع السياسية والإعلامية في الصحراء الجزائرية..... 47
استنتاج جزئي..... 54

الفصل الأول:

المفاوضات الجزائرية الفرنسية وقضية الصحراء 1955/ 1962

المبحث الأول: الاتصالات والمحادثات الأولى لجس النبض..... 57
المطلب الأول : اللقاءات الأولى في (الجزائر والقاهرة وبلغراد وروما) 57
المطلب الثاني: المحادثات التمهيدية في مولان (MELUN) 69
المبحث الثاني: المحادثات الرسمية وطرح قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية 75
المطلب الأول: لقاءات لوسارن ونيوشاتيل..... 75
1. لقاء لوسارن..... 75

2. لقاء نيوشاتيل 80
المطلب الثاني: مفاوضات ايفيان الأولى20 ماي –13 جوان 1961 82
المطلب الثالث: مفاوضات لوغران (20–28 جويلية 1961)..... 95
المبحث الثالث: اللقاءات الجدية والجولة الأخيرة 102
المطلب الأول: لقاءات بال الاولى والثانية 102
1. لقاء بال الأول 28 أكتوبر 1961..... 104
2. لقاء بال الثاني 09 نوفمبر 1961 107
المطلب الثاني: مباحثات دحلب الأولى والثانية: 112
1. مباحثات دحلب الاولى 09 ديسمبر 1961 112
2. مباحثات دحلب الثانية 23 ديسمبر 1961 114
المطلب الثالث: الجولة الأخيرة..... 118
1. محادثات لي روس LES ROUSSES 11–19 فيفري 1962 118
2.اجتماع المجلس الوطني للثورة 22–27 فيفري 1962 121
المطلب الرابع: مفاوضات إيفيان الثانية 7– 18 مارس 1962..... 122

الفصل الثاني:

ردود الأفعال من قضية فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال

المبحث الأول: ردود الفعل الجزائرية من قضية فصل الصحراء عن الشمال 130
2. التعبئة والتوعية..... 142
3. المظاهرات ضد التقسيم 143
4. مواقف بعض الأعيان والزعامات المحلية من مؤامرة الفصل..... 144
المبحث الثاني: المواقف الفرنسية وبعض الدول الأوروبية والأسيوية من قضية فصل الصحراء عن الشمال الجزائري 147
المطلب الأول: مواقف الحكومة الفرنسية 147

1. سياسة استمالة الاعيان والشخصيات المحلية (داخل الجزائر) 147
2. تقديم اغراءات للدول المجاورة لكسب تأييدهم لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري 148
المطلب الثاني: موقف الراي العام الفرنسي 152
1.راي داعم لفصل الصحراء عن الشمال 152
2.الراي الرافض لفصل الصحراء 153
المطلب الثالث: موقف الدول الأوروبية والاسيوية..... 155
2.بعض الدول الاسيوية..... 157
المبحث الثالث: ردود فعل الدول العربية والإفريقية من قضية فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال..... 159
المطلب الأول: ردود فعل الدول العربية 159
1. دول المغرب العربي 159
2.دول المشرق العربي 164
المطلب الثاني: ردود فعل الدول الافريقية 171
استنتاج جزئي :.....179

الفصل الثالث:

أثر توقيع اتفاقية ايفيان على مستقبل صحراء الجزائر

المبحث الأول: بترول الصحراء بين حسابات الثروة الفرنسية ورهانات الجزائر (الصراع البترولي الجزائري الفرنسي).....180
المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والإستراتيجية للسياسة النووية الفرنسية.....180
المبحث الأول: بترول الصحراء بين حسابات الثروة الفرنسية ورهانات الجزائر (الصراع البترولي الجزائري الفرنسي)..... 182
المطلب لأول: بترول الجزائر من خلال اتفاقية ايفيان..... 182

المطلب الثاني: الاتفاقيات البترولية بعد الاستقلال وجهود الجزائر للتخلص من هيمنة فرنسا على البترول الجزائري..... 194
1.الاتفاق البترولي 1962..... **Erreur ! Signet non défini.**
2.اتفاق جويلية 1965..... 197
المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والإستراتيجية للسياسة النووية الفرنسية 207
المطلب الأول : التجارب النووية من خلال إتفاقية إيفيان والتجارب النووية التكميلية (بعد الإستقلال) وآثارها على الصحة والبيئة 207
استنتاج جزئي..... 233
الخاتمة..... 235
الملاحق 240
قائمة المصادر والمراجع 274

الملخص:

الصحراء الجزائرية كانت من المحاور الأساسية في الإستراتيجية الفرنسية من جميع الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، باعتبارها همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا، وبين شمال إفريقيا وجنوبها، فبتمركز فرنسا في الصحراء الجزائرية تبقى على اتصال بالبلدان الإفريقية حتى بعد حصولها على الاستقلال، حفاظا على مصالحها الإستراتيجية، والاهتمام المتزايد بالصحراء بلغ ذروته بعد اكتشاف ما تزخر به من المواد الأولية خاصة البترول والغاز اللذان يعتبران الرهان الاقتصادي الفرنسي لتغطية حاجاتها وتصدير الفائض والحصول على الاستثمارات والدخول إلى الأسواق البترولية العالمية، ورغبتها في الحفاظ على المراكز العسكرية لإجراء التجارب النووية هي أهمية بالغة بالنسبة لها في إطار الصراع بين الشرق والغرب واستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية وتطوير دفاعتها.

لذلك عمل ساسة فرنسا وحاولوا بكل الأساليب تكريس التقسيم وآمنوا بفكرة فصل الصحراء عن الجزائر، لكن محاولاتهم باءت بالفشل أمام إرادة الجزائريين وصمودهم وتمسكهم بوحدة التراب الوطني، انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي أكد على الاستقلال الكامل والسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية، المصالح الإستراتيجية، فصل الصحراء الجزائرية، وحدة التراب الوطني، السيادة الجزائرية.

Abstract:

The Algerian Sahara was one of the main axes of the French strategy From all political, military and economic aspects, as it is a link between Europe and Africa, and between North and South Africa.

in order to preserve its strategic interests France is stationed in the Algerian Sahara and remains in contact with African countries even after obtaining independence, and the increasing interest in the discovery of what the Sahara has reached its climax One of the raw materials, especially oil and gas, which are considered The French economic bet to cover its needs, export the surplus, obtain investments and enter the global oil markets. Moreover and its desire to preserve the military centers to conduct nuclear tests is of great importance to it in the context of the conflict between East and West and the

independence of the French military system and the development of its defense. Therefore, the politicians of France worked and tried by all means to perpetuate the partition and believed in the idea of separating the Sahara from Algeria, but their attempts failed in the face of the will of the Algerians. Their steadfastness and adherence to the unity of the national territory, based on the statement of the first of November, which affirmed full independence and Algerian sovereignty as an indivisible unity.

***Key words*:**
French policy,strategic interests ,separation of the algerian sahara ,unity of national territory ,algerian sovereignty.